دارفور

من الصراع القبلي إلى المركزية الإثنية

قراءة في تطبيقات (الإسْلاموطائفية) السودانية

أوراق المنفى 1

أحمد ضحية

دار النسمة للنشر الإلكتروني

أحمد ضحية

اسم الكتاب: دارفور من الصراع القبلي إلى المركزية الإثنية
أوراق المنفى (١)
اسم الكاتب: أحمد ضحية
الرقم الدولي EBIN: ١٦-١-٢٣٥-٢٣٠٥١٩
الناشر: دار بسمة للنشر الإلكتروني
الطبعة الأولى: ٢٠٢٣م / ١٤٤٤هـ

دار بسمة للنشر الإلكتروني

٠٠٢١٢٧٧١٨١٤٩٣٤
دار بسمة للنشر الإلكتروني (المغرب)
Basmar٤design@gmail.com
المملكة المغربية

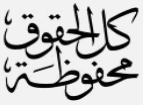

دار بسمة للنشر الإلكتروني تُقدم جميع خدمات النشر، ولا تتحمّل أي مسؤولية تجاه المحتوى، إذ إن الكاتب وحده هو المسؤول عن نتاج فكره.. كما لا يجوز بأيّ صورة نشر أو إعادة طبع أي جزء من هَذَا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله عَلَى أي نحو كَانَ، أو بأيّ طريقة سواء كَانَت إلكترونية أو بالتصوير أو خلاف ذلك، إلاّ بموافقة خطية من الناشر أو المؤلف. ©

دارفور من الصراع القبلي
إلى المركزية الإثنية
قراءة في تطبيقات (الإسلاموطائفية) السودانية

أوراق المنفى ١

أحمد ضحية

كلمة للنشر الإلكتروني

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى روح جدتي لأبي العجوز خاطرة،

إلى أهلي في وادي صالح

إلى نجم غاب عن سمائنا مبكراً الشهيد:

نصر الدين الرشيد

أحمد ضحية

نحن سودانيون والتفكير أننا سودانيون يجب أن يسبق أي شيء آخر.

الحزب الجمهوري ٦ ديسمبر ١٩٤٦

أردنا أم لم نرد، فقد ورط الحكم الحالي في السـودان (الجلابة)، بأن جعلهم يقفون على منتهى فكرتهم وهُوِيتهم. وادعـاء البعض أنهم الفرقة الناجية من هذه الورطة. هذا أسـهل الطرق للفرار من تبعية أن نرى أنفسنا، في مرآة محنتنا الوجودية التراثية في السودان.

دكتور عبد الله علي ابراهيم

الإرهاق الخلاق، ص: ٣٩

هذا الكتاب: الصراع المسلح وردود الأفعال

لن أرحم الضعفاء حتى يصبحوا أقوياء وإن أصبحوا أقوياء فلا تجوز عليهم الرّحمة.

أدولف هتلر

ثمرّة خطاب الكراهية

ترددت كثيراً في نشر هذا الكتاب، وذلك لأنه يعتمد بصورة أساسية على (بحث قديم)، يعود تاريخه إلى الفترّة بين عامي ٢٠٠٣ – ٢٠٠٥، حول مشكلة (دارفور: الجذور، الأسباب، المآلات وآفاق الحلول) كنت قد كُلفت بإجرائه من قِبَل مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، في العام ٢٠٠٥ أثناء تعاوني بالنشر لمقالاتي ومتابعاتي حول (قضية دارفور) وقضايا أخرى في إصدارات المركز ك(رواق عربي) و(سواسية) بين عامي ٢٠٠٣–٢٠٠٦، إلى أن قرروا تعييني كمنسق لشؤون دارفور في المركز، بيد أنني اعتذرت، فقد كنت وقتها في طريقي إلى مغادرة مصر نهائياً، إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث أقيم منذ ذلك التاريخ.

سبب ترددي أنني شعرت لوهلة، أن هذا البحث القدّيم قد تجاوزته الوقائع والأحداث والزّمن، ولكن بعد إمعان النظر، وجدت أنه اشتمل على أفكار لا تزال حيّة! وبمثابة أجندّة لا تزال مطلوبة. فتركت (أصل البحث) كما هو وقرّرت إصداره، على أن أتدخل (بتحديث) ما أمكن تحديثه، بعد مرور كل هذه السنوات الطويلة على كتابته.

وفي هذا السياق، قمت باختيار عدد من المقالات المتفرقة، ذات الصلة مما كنت قد كتبت ونشرت، في الفترة بين عامي ٢٠٠٢ – ٢٠٠٨ في صحف ورقية وإلكترونية كالحوار المتمدن و سودانيز اون لاين و الراكوبة و سودانايل وغيرها، حول الأزمة الوطنية الشاملة، كذلك أضفت جزء من ورّقة حول (الاثنية والديمقراطية)، كنت قد كتبتها بتكليف من الدكتور حيدر إبراهيم علي، في ٢٠٠٢ لندوة (مركز الدراسات السودانية) و (منظمة فريدريش إيبرت)، المتعلقة بالإثنية والديمقراطية، والتي نشرها مركز الدراسات السودانية فيما بعد، ضمن أوراق الندوة الأخرى، في كتاب يحمل نفس الاسم. ليكون مجموع هذه المقالات والأوراق، وفقاً للموضوع والتسلسل الزّمني، بما يتناسب ووقائع الأحداث في دارفور، وتسلسلها في تلك الفترّة الأشد مأساوية (٢٠٠٣– ٢٠٠٥)، ما أمكنني ذلك، لربط الماضي بالحاضر الماثل، بعد ثورّة ١٨ ديسمبر ٢٠١٨ المجيدة.

كذلك الدّاعي لإصدار هذا الكتاب الآن، رُبما مبعثه الشعور بخذلان (قوى الثورّة المسلحة) لجماهيرها في (الهامش) بانشغالها بقصر (مكتسبات اتفاق جوبا لسلام السودان) على نُخبتها المقاتلة والمدنية، دوناً عن النظر في استخدام هذه المكاسب –التي هي في الحقيقة استحقاقات– كأداة لإحداث (نقلة نوعية) في الإقليم، تعم جماهيره

العريضة، بكل ألوان طيفه السياسي وتنوعه الثقافي والإثني، دون تمييز بين مكوناته.

وقد وجدت فيما كتبت حول مشـــكلة دارفور –رُغم إن جله كُتب بين عامي ٢٠٠٢–٢٠٠٥– أن ثمّة أفكار فيما كُتب لا تزال (قضايا مطلوبة) رُغم مرور الســـنوات. وأفكار لا تزال حيّة تلح على طاولة النقاش والنشـاط السـياسـي، لم يتجاوزها الزّمن، خاصـة بعد الاتفاق الإطاري، الذي وُقع في ٥ ديسـمبر ٢٠٢٢ بين قوى الحرية والتغيير/ المجلس المركزي والمكون العسكري لانقلاب ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١.

وحاولت ما وسعني مراعاة التسـلسـل التاريّخي في الوقائع والأحداث، حتى تبدو في سـياق متصـل ما أمكن. إلا أن الأحداث السـياسـية تتـداخـل أحيـاناً، وتتقـاطع أحيـاناً.. وتتوالى وتتفـارق وتتفرق وتفترق أحيـاناً أخرى، نظراً لأنها تعتمـد على نشـــاط (فرقـاء) و(غرمـاء) و(حُلفاء) في الزّمن والأماكن المختلفة. تحدد أفعالهم وردود أفعالهم، وجهة تاريخ هذا الوطن الحزين، في هذه اللحظة الحرجة.

ولذلك يعتمد توثيق فعلهم ونشـاطهم، على رصـد الانفعال والمخفي، قبل المنضـبط والمعلن من التصـريحات والتلويحات، التي تكون أحياناً اســتباقية، وأحياناً يشــوبها التردد أو قد تتأخر كثيراً، ورُبما تأتي أو لا تأتي.

وأحياناً تأتي في وقتها تماماً. لذلك آمل أيضاً، أن ينتبه القارئ لترتيب تسلسل الأحداث في (ذاكرته هو كقارئ)، وليس لأن هذا هو التسلسل المنطقي، كما خطه قلم المؤلف. وآمل حينها أن أكون والقارئ قد وُفقنا معاً، في تحقيق هذا التصور الذِّهني المشترك، الذي لا يعتمد على ما كُتب على الورق فقط.

وهنا أود الإشارة لعدد من القضايا، التي تتصل بموضوع هذا الكتاب، مثل همنا المشترك العام، في محاربة "خطاب الكرّاهية"، والذي له جذور ضاربة في الأبنية الاجتماعية، في كل مكونات السودان وتنوعه. ولا يمكن محاربته فقط بخطابات قادة القوى المسلحة، أو قادة وحلفاء النظام الانقلابي، أو قادة المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير. كما ظل يحدث مؤخراً في الكثير من المناسبات، التي كثُر التعبير فيها عن القلق إزاء هذا الخطاب!

فمحاربة "خطاب الكراهية" تستلزم فضح جذوره، في الثقافة التي شكّلته، وتتبعها بالتحليل والنقد. واكتشاف القوانين؛ التي تنتجه ومعالجتها. فهو خطاب لا شك خطير، خاصةً عندما يصدر من (قادة الرأي العام)، و(قادة القوى السياسية)؛ و(قادة الدولة). فيصبحون هم مصدره الأساسي.

وهنا أُشير للخطاب الذي تبنته صحيفة (الانتباهة)، التي أسسها الطيب مصطفى –خال رأس النظام المخلوع– فالرجل على غرار

صديقه عبد الرّحيم حمدي صاحب –مثلث حمدي الشهير– أسس في ٢٠٠٦ صـــحيفتـه (الانتبـاهـة) فقط للتعبير عن "وجهـة النظر العنصـــريـة"، التي تمثل دون شـــك تيـاراً متطرفـاً داخـل "الحركـة الإسلاموطائفية السودانية"، يمد جذوره لأسوأ ما في مكونات الوجدان الثقافي للسودان.

والرجل لم يكتف بترويج "خطاب الكراهية" عبر صـــحيفته، إذ انتقل بالأفكار العنصرية التي ينشرها، ليؤسس لخطاب الكراهية، بعد اتفاقية نيفاشـا ٢٠٠٥، منبراً اسماه (السـلام العادل!)، داعياً ومروجاً لفصـل الجنوب! فأصـبح لخطاب الكراهية منذ ذلك الوقت ذراعين: إعلامي (الانتباهة) وسـياسـي (منبر السـلام العادل)، عضـد بعد ذلك الذراع الأول بصـــحيفة أخرى في ٢٠١٤ (الصـــيحة). مضـــت في خط لا يختلف جوهرياً عن خط الانتبـاهـة. دون أن تقول لـه (السـلطـات المســؤولة) عن أمن الوطن والمواطن: (تلت الثلاثة كم!)، باعتبار أن نشـــاطه يمثل تهديداً للأمن الاجتماعي. ولا نبالغ إذا قلنا و(الأمن القومي)، فالإبادة الجماعية في دارفور، حدثت ابتداءً بسبب "خطاب الكراهية"، كما سنرى في هذا الكتاب.

"خطاب الكراهية" وسـط قادة الإسـلام السـياسـي في السـودان، (العســكريين) منهم و(المدنيين) متجذر، ورُغم أنه يمد جذوره في الوجدان الثقافي للسودان، إلا أن الرموز والنافذين عندما يستلهمونه،

يصـــبح مدمراً! لذلك توجب محاربته فيهم هم أولاً، كمصـــدر لهذا الخطاب، الذي تترتب على تفشيه بين سواد الشعب، وقائع وأحداث كارثية!

وكلنا نذكر ما قاله رأس النظام المخلوع البشير، في أغسطس ٢٠١٣، في لحظة من لحظات صـــدقه مع ذاته، في مأدبة إفطار بمنزل "التجاني الســيســي" الذي جاءت به وقتها (اتفاقية الدوحة) رئيســاً لما أسموه ب(الســـلطة الانتقالية لدارفور). قال رأس النظام الاســـلاموطائفي المخلوع وقتها، في لحظة التجلي النادرة تلك: "لقد سـفكنا دماء أهل دارفور لأتفه الأسـباب" مُقراً بتحمله هو وأعضـاء نظامه، مسـئولية الدماء الغزيرة، التي فاضـت بها وديان الإقليم منذ ٢٠٠٣ حتى لحظة سقوطه غير المأسوف عليه في ٢٠١٨!

واســتمر في حديثه مؤكداً: "الله لن يســتجيب دعائنا، بســبب قتلنا لمســلمين دارفور دون ســبب". فالمخلوع لحظتها أدرك لبرهة عابرّة لم تتكرر، أن (خطاب الكرّاهية) الذي تبنته أكثر تيارات وفصائل الحركة الإسلاموطائفية تطرفاً، وهو التيار الذي يقف هو شخصياً على رأسه (كرئيس للمؤتمر الوطني)، كان ولا يزال أخطر ســلاح لهدم مكونات أي أمة.

ولا يفوتنا هنا أن نستعيد إلى الذاكرة، موقف البروفيسور الراحل عبد الله الطيب، وهو من هو: مفسـر القرآن ومؤلف المرشـد لفهم أشـعار

العرب، والعالم العلامة، الذي أفنى عمره في قاعات الدرس محاضـــراً ومعلماً.

بروفيســـور عبد الله الطيب (القامة الكبيرة) التي تجد احتراماً كبيراً من السودانيين، كان رد فعله على أحداث (توريت) المؤسفة في ١٩٥٥، التي راح ضـحيتها عدد من الأسـر (الشـمالية)، موقفاً شـبيهاً بمواقف الطيب مصـطفى من قضـية (وحدة السـودان)، إذ اسـتفزت أحداث (توريت) العنصـــري (الصـــغير) المختبئ في الوجدان الشـــاعري للبروفيسور (الكبير)، فكتب يهجو أهل الجنوب، متكئاً على (المتنبي) و(ابن الرومي) في هجاء الأول "لكافور الإخشـــيدي"، وموقف الثاني من "ثورّة الزنج"، مذكراً الجنوبيين بأمجاد تاجر الرقيق (الزبير باشـــا رّحمة)، قائلاً:

ألا هل درى قبر: (الزبير) بأننا *
نذبح وسط الزنج ذبح البهائم

وفي الواقع في تاريخ شـــعوب العالم، الكثير من الثقوب الســـوداء. والســـودان ليس اسـتثناءً عن شـعوب العالم، التي عاشـت ألواناً من "قضايا الاضطهاد القومي"، ولكن ذلك لا يعني أن لا نعترف بعيوبنا، ونسعى لمعالجتها.

فالعنصرية داء موجود في كل المجموعات السودانية، "عرباً وأفارقة" دون استثناء، الفرق بين هؤلاء وأولئك، هو أن نُخبة (تدعي العروبة) –وهذا كان سيكون شأنها لولا أنها– استثمرت هذا الانتماء المطابق (للدين) في وعيها، لتمنح هُويتها (قدسية)، وتجعل من قضية "الأنساب المقدسة" (رأسمالاً رمزياً) للحصول على مكاسب مادية – صراع السلطة والثروة– على حساب المجموعات الأخرى غير العربية. لهذا السبب لم يعد ادعائها شأناً قبلياً خاصاً بها، لأنه أضر بمصالح الآخرين في هذا الوطن، الذي بإمكان "المواطنة المتساوية بلا تمييز" وسيادة القانون حسم مشكلاته كلها.

كذلك وفقاً لاستنتاجنا من اعترافات الترابي للقنوات الفضائية ،أن الرئيس المخلوع قد قال في أحد الاجتماعات: "الفوراوية لو (ركبها) جعلي أهذا اغتصاب أم هو شرف لها؟".. وهو قول لا يختلف كثيراً عن تباهي رأس الانقلاب (البرهان) أنه (رب الفور)، أثناء تسليه في الأيام الخوالي، بارتكاب المجازر في إقليم دارفور المنكوب.

ورُغم كل المياه التي جرت تحت الجسر، والسيول الهادرة التي أطاحت بالبشير، تورط رأس الانقلاب (البرهان) مرّة أخرى في (خطاب عنصري) –وسط تجمع (قبلي)– ضجت به الأسافير: قائلاً "هم ما بشبهونا، والجيش كلو مننا، وما في زول منهم بمثلنا، أو يقودنا" ويقيني أنه يقصد بذلك (قوى الثورّة المسلحة) دون سواها. أو ما درجنا على

تســـميتها "بالحركات الدارفورية المســـلحة" فلعلاقة البرهان بدارفور شجون وسجون!

ولذلك نستطيع فهم (السلوك السياسي) لقادة الحركات المسلحة، عندما دعموا الانقلاب ضد (قوى الثورة السلمية المدنية) في إطار ما يعتريهم من مخاوف تجاه الجميع (عسكريين ومدنيين)، فالجميع بنظرهم (يتغذون) من (الوجدان الثقافي) نفسه، الذي يسخر من عدم قدرّة بعضـــهم، على نطق بعض الكلمات بالعربية، دون أن تؤثر في نطقه قواعد النطق في لغته الأم. وفي الحقيقة من الخطل، أن يُلام المرء لعدم القدرّة على الحديث بطلاقة، بلُغة ليســـت لُغته الأم! بل له أن يفخر كونه يتكلم لُغة ليست لُغته وإن كان بتعثر.

التعليقات الساخرّة في مثل هذه الأمور، تمضي في النفس أمضى من السلاح، وأعمق غوراً! وتشعل المخاوف من هؤلاء (الفرقاء)، الذين في الحقيقة، (جنرالاتهم) ونُخبهم (المدنية) و(أكاديميّيهم) و (رُعاة ضَأنهم) في البوادي القصية. لا يختلفون عن بعضهم البعض في شيء، فالعقل السياسي الذي يتغذى من نفس الوجدان الثقافي هو نفسه، ويفكر بالطريقة نفسها! وقاد دوماً الى النتائج نفسها، في كل مرّة منذ ١٩٥٦ يحدث فيها انقلاب، أو تتم فيها الإطاحة بانقلاب! إذ يتغير الأشـخاص، ويظل العقل هو نفسه الذي يحرك القادمين الجدد، فلا فرق بين أحمد وحاج أحمد!

لذلك بالنسبة لقادة الحركات هؤلاء جميعهم حكومة ومعارضة، ينحدرون من الوجدان الثقافي نفسه، الذي لطالما تمثلته (الصفوة الاسلاموعربية) التي حكمت ولا تزال وتتطلع لحكم السودان! وحملت الحركة الإسلاموطائفية أوزارها التاريخية كلها –"شالت وش القباحة!"– وهنا تنحدر إشارتي الأخيرة حول هذا الكتاب، فيما يخص انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور ما بين عامي ٢٠٠٢–٢٠٠٥، فما حدث في دارفور من فظائع، أحد أهم أسبابه (مستصغر الشرّر) في "خطاب الكرّاهية المركزي"، الذي أشعل النيران في الإقليم النائي في (ظل السلطة!).

وقتها، عندما كان الحديث في الأمم المتحدة يدور حول ارتكاب النظام "الإسلاموطائفي" البائد لحملة (تطهير عرقي) ضد مسلمي دارفور الأفارقة، و"الجرائم ضد الإنسانية" بشكل منهجي. كما عرفتها (اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية). لم يكن من الصعب إدراك أن المجتمع الدولي، يتفادى تسمية ما يحدث، بإسمه الحقيقي الواضح (إبادة جماعية) بالمعنى القانوني الكامل.

فاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية، والمعاقبة عليها. الصادرة عن الأمم المتحدة في ١٩٤٨. تنص دون لبس على أن الإبادة الجماعية، تشمل قتل أعضاء من الجماعة، أو إخضاعها عمداً لظروف معيشية،

يُراد بها تدميرها المادي جزئياً أو كلياً، أو الحاق أذى جسدي بأعضاء من الجماعة، أو نقل أطفال منها عُنوّةً إلى جماعة أخرى.

حين تُرتكب هذه الأفعال، بقصد التدمير الكلي أو الجزئي، لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، بصفتها هذه تعتبر (إبادة جماعية).

فتلك الجرائم التي أُرتكبت في تلك الفترّة حالكة الظُلمة من تاريخ السودان المعاصر، إنما أحد أسبابها (خطاب العنصرية) الذي احتقن به خطاب الكرّاهية، الذي هو الآخر ورّثته الحركة الإسلاموطائفية، وفجرت فتيله في وجه كل السودانيين، ليروا أنفسهم في مرآته الدّموية!

تلك الجرائم الرّهيبة زادت وقتها من الشعور بالإحباط، وأزكت روح الانتقام، وبالتالي شجعت أكثر على الانضمام إلى (حركات دارفور المسلحة) المناهضة للنظام، إذ كان ذلك –وقتها– هو الخيار الوحيد أمام أبناء الإقليم، كالمهندس داؤود بولاد والطبيب خليل إبراهيم والمحامي عبد الواحد ومناوي وغيرهم كُثُر.

كذلك القيود الشديدّة على حُرّية التعبير والتظاهر، والممارّسة السياسية في السودان، خصوصاً في دارفور، منذ بدء (الصراع المسلح)، لم تترك للمدنيين فرصة للتعبير عن آرائهم، أو الحديث عن العنف الذي تعرضوا ويتعرضون له.

في بعض الحالات كانت قوات النظام الاسلاموطائفي البائد وحلفائها من (مليشيات الجنجويد) تقوم بحصار بعض المناطق في دارفور من

الخـارج، وتمنع المواطنين من الفرار، في الوقـت الـذي يقوم فيـه الجنجويد، بتنفيذ جرائم القتل والحرق داخل القرى. كما كانت قوات النظام تشارك مباشرّةً في الهجوم على المدنيين أحياناً.

ارتكـاب جرائم القتـل من قبـل الجنجويـد، و أفراد الجيش الحكومي، أثبتت حدوث (إعدامات خارج نطاق القضـــاء). كما أن الاغتيالات التي ارتكبتها مليشـــيات الجنجويد، تعتبر اغتيالات اعتباطية وغير مشروعة، ودللت على انتهاكات جسيمة (للقانون الإنساني الدولي).

فقد كانت تلك الهجمات، تتم على القرى النائية أو المدن، بواســطة عناصر الجنجويد، المدعومة بقوات النظام البائد و(مجاهديه). والتي – كل هذه القوات مجتمعة– كانت تقوم بحصـار القرى عادةً في المسـاء، أو أثناء النهار، لمباغتة المواطنين العزل. الذين حينها لا يكون لديهم وقت كافي للفرار، أو الدفاع عن أنفسهم.

كذلك لم يكن القصـف الجوي لقوات النظام البائد يميز، بين طفل أو امرأة.. مسن أو معاق عاجز عن الحركة. وكانت قوات النظام، تتعمد كذلك ضرب الأهداف المدنية والمدنيين، ما دلل في كثيرٍ من الحالات على خرق واضـــح (للقانون الإنســـاني)، الذي يحكم الصـــراعات المسلحة.

فالقذائف تتكون من صـــناديق مليئة بالشـــظايا، تســـقط من مؤخرة طائرات "الانتينوف"، التي تفتقد إلى الدقة بطبيعة الحال. ورُبما يُذكِر

هذا النهج بوقائع "مجزرة اعتصام القيادة العامة"، والقناصة الذين كانوا يصطادون الثوار السلميين اليافعين كالعصافير، والقتل المنهجي للشباب العزل –إلا من أحلامهم اليانعة وهتافهم الجسور– برصاص أجهزة الانقلاب، وميليشيات الفلول، المندسة بين المتظاهرين، وتلك المتربصة في شوارع الخرطوم.

المتأمل للقتل المنهجي في دارفور وأساليبه في هذا الكتاب، سيجد كبير شبه بينه وبين القتل المنهجي للثوار، والرعب والفوضى التي انتهجتها عصابات "تسعة طويلة"، التي أطلقتها أجهزة الانقلاب لترويع المواطنين، ف (العقل المدبر واحد) والعناصر المخططة للمجازر في دارفور أو الترويع والقتل في الخرطوم، هي العناصر نفسها! التي لا تزال تمسك بمفاصل السلطة، وأجهزة الدولة ورقاب النّاس!

حاولنا في هذا الكتاب، استناداً إلى عشرات التقارير، التي أصدرتها: الأمم المتحدة، مجموعة الأزمات الدولية، منظمة مراقبة حقوق الإنسان، منظمة العفو الدولية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، أطباء بلا حدود، صندوق الأمم المتحدة لرعاية الأطفال، وغيرها، تتبع "النهج الدموي" الذي، أدى إلى ما أُرتُكب من فظائع.

وبكل أمانة لم أكتب من الوقائع والأحداث والشهادات الحيّة، إلا ما أوردته تقارير المنظمات المحلية والإقليمية والدولية، وما جاء تحليلي لها، إلا على ضوء قناعاتي الرّاسخة في الانتصار للحقيقة وحدها.

ومما استوقفني كثيراً، أن أجهزة النظام الاسلاموطائفي البائد وحلفائه الجنجويد، لم تستخدم (الاجتياح) فقط، لقتل الفلاحين الأبرياء العزل، فقد استخدمت طيلة السنوات الأولى والخطيرة للحرب، إلى جانب الهجمات البرية، القصف الجوي أيضاً، وغني عن القول أن القصف الجوي لا يستهدف فقط القتل. ولكن يستهدف أيضا "البُنية التحتية"، وجميع الوسائل الضرورية للحيّاة! وهذا أحد العناصر، التي تجعل ما حدث (إبادة).

ففي إقليم معرض للجفاف وخالي من المشاريع التنموية، فإن تدمير المنازل والمحاصيل، يؤدي إلى نتائج وخيمّة للمخزون الاستراتيجي للسكان المحليين، أو بمعنى آخر: فقدان المأوى والغذاء والضرورات الحياتية (تدمير اقتصادي/اجتماعي).

كما أن النزوح واللجوء الناتج عن الهجمات المباشرة على المدنيين في القرى، أدى كذلك إلى المزيد من الضغوط على السكان، في مدن دارفور وتشاد.

قد أوردنا في هذا الكتاب، كثير من (إفادات شهود عيان) عن التدمير الذي حصل في دارفور، والتي جمعها اللاجئون المبعثرون على مدى ٣٠٠ كلم، على امتداد الحدود الشرقية لتشاد. وهي إفادات وشهادات حيّة مترابطة ومنسجمة، أكدت حجم الدّمار والسرقة المنظمة، التي تعرض لها الأهالي العزل.

وهذه الشـــهادات مع المعلومات الأخرى، هي التي أكدت بوضـــوح تام، الاستراتيجية التي اتبعها النظام الاسلاموطائفي البائد، ومليشيات الجنجويد. مســـتهدفين إجبار المواطنين المســـتقرين، على النزوح من دارفور.

كذلك أكد الشـــهود أن هذه الاســـتراتيجية، هدفت إلى احتلال الأرض، بعد طرد ســـكانها الأصـــليين، أو معاقبة أولئك الذين يتعاطفون، مع المجموعات المسلحة في دارفور..

ويجب أن نتذكر دائماً، أن الســـكان في شمال دارفور، يعتمدون في حياتهم أساساً على العشب لرّعي الأغنام، والضأن والأبقار والجمال والزرّاعة، وهي كلها ثروات مهمة، في هذه المنطقة شبه الصّحراوية.

في بعض الأحيان تعرض النّاس إلى ســرّقة ضــرورياتهم، مثل البطاطين والملابس ومعدات الطبخ والصــحون و "الجركانات"، التي تُســتخدم لنقل وحفظ الماء. فعندما لا يملك هؤلاء المواطنين المنكوبين ســـوى القليل، سرقة هذه الأشياء الضرورية منهم، تُعد شيئاً مكلفاً وفادحاً جداً!

إذ تجعل الأمور الأســـاســـية للحيّاة، أو الوقاية من البرد أمراً صـــعباً للغاية، كما أن انفلات الأمن، والقيود الشـــديدّة من قبل النظام، بذريعة مواجهة الثورّة، حدّت وقتها من حركة النّاس في دارفور عموماً،

بما في ذلك حرّكة التجارّة والمركبات التجاريّة، وهي الوسيلة الوحيدة، لنقل الأغذية إلى المناطق الرّيفية المعزولة.

لقد تحدث سكان منطقة (ترللي) كيف أن التدمير والسرقة، قد أثرا فيهم. فقد أحرق الجنجويد منازلهم، ونهبوا مواشيهم، وأخذوا حتى معدات الطبخ والبطاطين. كما أخذوا الدخن من المزارع:

"لقد أخذوا منا الدخن.. لم نتمكن من حصاد محاصيلنا.. لقد أكلت إبلهم محاصيلنا.. كنا نحصد عادةً في شهر سبتمبر، ثم تزرع النساء الخضروات بعد الحصاد. كيف يمكن لنا أن نعيش بعد هذا؟!.."

من الجهة الأخرى، دمر القصف الجوي السدود المائية، في المناطق القاحلة حوالي (الطينة، شمال دارفور). كما أكدت التقارير وقتها، تعرض (خزان باسو) وغيره من خزانات المياه في تلك المنطقة إلى التسمم، وقد كانت رائحة (السلفر) تبدو واضحة. بالإضافة إلى أن التقارير أثبتت أن قوات النظام الإسلاموطائفي البائد زرّعت ألغام بشرية حول القرى!

وهنا يجدر بنا أن نتذكر، أن السودان وقع على اتفاقية (حظر استخدام الألغام عام ١٩٩٧) وفي عام ٢٠٠٣ صادق على (وثيقة اتاوا) التي تنص على "منع الاستخدام، التخزين، الإنتاج أو نقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها".

ليس هذا فحسب، إذ كان أيضاً، يتم اختطاف المدنيين في كثير من الأحيان، إثر الغارات البرية للجنجويد، ولم تتوفر وقتها (٢٠٠٣–٢٠٠٥) معلومات كافية عن مصير هؤلاء، الذين تم اختطافهم أو الأماكن التي أُخذوا إليها!

وتجدر هنا الإشارّة إلى أنه كجزء من اتفاق وقف إطلاق النار في سبتمبر ٢٠٠٣ برعاية تشاد، تم تبادل السجناء بين النظام البائد وحركة تحرير السودان، والمفارقة أن الذين كانوا قد اعتقلوا من قبل قوات النظام، لم يكونوا سجناء حرب، لأنهم ليسوا مقاتلين، وإنما اعتقلوا بسبب تأييدهم لأفكار (الحركات المسلحة)، أو الانتماء لنفس (المجموعات العرقية) التي تشكل حركة تحرير السودان.

وفي الواقع ظل كثيرون أمثال هؤلاء رهن الاعتقال، ولم يُطلق سراحهم حسب بنود الاتفاق وقتها. وأشارت التقارير إلى أنهم رُبما أُعدموا بدون محاكمة، وهو ليس بمستبعد، فالنظام البائد اشتهر بعدم الاحتفاظ بالأسرى. وكلنا نذكر الهتاف الهستيري (لأحمد هارون) في برنامج (ساحات الفداء) "ما تجيبو حي!"

شهادات كثيرة مترابطة ومتناسقة للاجئين السودانيين في تشاد بالإضافة، إلى معلومات أخرى تم جمعها من قبل (منظمة العفو الدولية)، عن "حالة حقوق الإنسان في دارفور" وقتها. أكدت بما لا يدع مجالاً للشك، مسؤولية قوات النظام البائد ومجاهدي حزبه، عن

الهجمات القاتلة ضـــد المدنيين والأهداف المدنية. وأن ذلك كان سلوكاً شائعاً لقوات النظام ومجاهدي الدفاع الشعبي والجنجويد.

كما أن إفادات شـهود العيان عن الغارات البرية، على القرى أكدت بجلاء، الارتبـاط الوجودي والتنســـيقي، بين قوات النظـام البـائـد والجنجويد، على الرُغم من نفي بعض المســـئولين وقتها، وجود أي علاقة بينهما! وهو ما أثبتت الأيام عكسه، فحميدتي كائنٌ يمشي حتى الآن (٢٠٢٣) في شوارع الخرطوم على قدمين!

كثير من المعلومات أكدت ضـلوع بعض عناصـر قوات النظام البائد والجنجويد، في ارتكاب (انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان). وكثيرون من الذين تعرضـــوا لهجمات في دارفور، يقررون أن النظام اســـتغل الجنجويد ك(غطاء استراتيجي) لمواجهة الثورّة في دارفور.

وفي هذه الحالة فان (القانون الدولي) عادةً يُحمل الأطراف المتنازعة، مسؤولية أي انتهاك ترتكبه "قوات غير نظامية" تحت إمرتها.

النظام البائد لم يدين أو يقوم بتحقيقات شـــفافة ومحايدة، لكثير من الانتهاكات الجسـيمة لحقوق الإنسـان في دارفور. والتي تم توثيقها من قبل (ناشـــطي منظمات المجتمع المدني المحلية) وقادة المجتمع، ومحامون وصحفيون ومنظمات غير حكومية.

ولذلك اعتقدت "منظمة العفو الدولية" حينها، بأن النظام يؤيد أو يشـجع على ارتكاب المزيد من الانتهاكات، كذلك اللامبالاة والجُرأة

والوقاحة، التي مارســـها الجنجويد، في تنفيذ جرائمهم الشـــنيعة في دارفور، مثلت دليلاً آخر على عدم رّغبة النظام الإســـلاموطائفي وقتها، في الالتزام بمسؤولياته في احترام حقوق الإنسان.

وثمّة عشرات الأدلة الواضحة على التعاون بين النظام الإسلاموطائفي البائد، ومليشيات "الجنجويد". ولهذا السبب دعت الأمم المتحدة – في ذلك الوقت– النظام، أن يكف عن تقديم الدّعم والإمدادات إلى مليشـيات الجنجويد. وأن يقوم بتشـكيل تسـلسـل قيادي واضـح، للسيطرّة على هذه المليشيات الخطيرة. بما في ذلك مساءلتهم بشأن انتهاكات "القانون الإنســـاني الدولي". ورُبما من هنا بدأ النظام البائد يفكر، في تغيير اسم الجنجويد، إلى "قوات الدعم السريع".

وغني عن القول إن مليشـــيات الجنجويد، لم تكن تملك طائرات "انتينوف" أو مروحيات. فطائرات "الانتينوف" و الهليكوبتر الهجومية، ملك لقوات النظام البائد، بالتالي القصـــف الذي شـــهدته مدن و أرياف دارفور، كان يقوم به ســلاح الجو بنفســه! وهو –كما ذكرت التقارير وقتها– قصف دون تمييز. أو مباشرة على المدنيين.

إلى جانب رصـــد الكثير من التفجيرات، التي لم يتم ذكرها من بعض الأهالي، لكن ذُكرت من قبل المراقبين، أو "مجموعات المجتمع المدني". خاصةً عقب تعقد الوضع، واتخاذه منحىً عنصرياً سافراً.

فحسب التقارير وقتها، أن المجموعات السياسية المسلحة ادعت بأن (السود) يتعرضون إلى تمييز سلبي من النظام. كما أن اللغة المستخدمة من قبل الجنجويد، (حسب رواية مدنيين) تعرضوا لهجماتهم، أظهرت بأن الجنجويد "قوات مجهزة ومنظمة" من قبل النظام، لمواجهة الثورّة في دارفور. وهم واثقون من الدّعم والسند الحكومي لها.

يُشار أيضاً، إلى أنه بعد انهيار "محادثات دارفور في تشاد"، صرّح رأس النظام الاسلاموطائفي –وقتها– الجنرال عمر البشير في مقابلة تلفزيونية رسّمية: "سوف نستخدم الجيش، البوليس، المجاهدين والفرسان للقضاء على الثورّة".

بعض المسئولين من قادة النظام، عندما استوضحتهم منظمة العفو الدولية، عن ما المقصود (بالمجاهدين)، أفادوا المنظمة بأن المقصود هم (قوات الدفاع الشعبي) شبه العسكرية، التي تم تأسيسها من قبل النظام، للقتال في الجنوب إلى جانب الجيش النظامي.

وفي مناسبة أخرى أكد الدكتور/ سلاف الدين صالح، مفوض العون الإنساني –وقتها– في السياق نفسه. بأن النظام دعا قبائل دارفور لدعمه في حربه ضد الثوار.. وحسب المعلومات التي توفرت في ذلك الحين، أن الهجمات المتكرّرة ضد المدنيين، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، قد تم ارتكابها أما مباشرةً، من قبل قوات النظام أثناء الصراع، أو بصمت النظام عن الفظائع التي تم ارتكابها؛ من قبل

الجنجويد. مما يمكن اعتباره تأييداً أو تشجيعاً من قبل النظام للجنجويد.

الأشخاص الذين تحدثوا عن "انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور"، تم اعتقالهم واحتجازهم وعزلهم وتعذيبهم.. الصحف التي تحدثت عن أي نشاطات عسكرية، في دارفور تم تعليقها. أو التحقيق معها.. معدل القمع وقتها، وصل إلى الحد الذي يُخيف النّاس، من مجرد الحديث! ما أوجد الفظائع والإعدامات المتعددة دون رادع.

القتل غير المشروع؛ أو الإصابة بعاهات دائمة. التعذيب والاعتقالات التعسفية بين المدنيين، كل ذلك، هو عنوان تلك المرحلة، التي مرّت بها دارفور، ولا تزال آثارها ماثلة حتى الآن!

على الرُغم من أن اللاجئين السودانيين في تشاد، أكدوا وقتها بأنهم أوفر حظاً، من الذين بقوا في السودان. إلا أنهم واجهوا مشاكل جمّة. ف(شرق تشاد) منطقة جافة وواسعة، ولا توجد فيها بُنية تحتية. كما أنها خالية من "وكالات الغوث". إذ لم تصل و(كالات الغوث) للاجئين المتواجدين في تشاد، منذ اندلا ع الصراع في ٢٠٠٣، إلا في أغسطس ٢٠٠٤ بسبب الأمطار.

حيث الوديان تمتلئ بالمياه، والمدن التشادية مثل (الطينة) و(بيرك) و(أدري) تنعزل تماماً؛ عن أغلب أرجاء الدولة؛ في موسم الأمطار. بالرُغم من الترحيب الذي يجده اللاجئون؛ من قبل السكان المحليين.

الذين شاركوهم قوتهم المحدود أصلاً، لأكثر من سبعة شهور. إلا أن الغالبية ظلت تعيش أوضاعاً إنسانية؛ صعبة للغاية لوقتٍ طويل.

وفي ثمانية مخيمات تواجد فيها اللاجئون بالطينة (١ و ٢): (بيرك، ادري، بيركينجي، ناكلوتا، كلكول واجاك).. عاش اللاجئون داخل "عشش" من العصّي والحصير والشوك. وفي مواقع أخرى؛ عاشوا في ملاجئ غير ثابتة، مصنوعة من سيقان جافة تم جمعها بصعوبة، من تلك المنطقة شبه الصّحراوية.

في نوفمبر ٢٠٠٣ كان "العون الإنساني"، يتم توزيعه فقط من قبل المفوضية السامية للاجئين، التابعة للأمم المتحدة. وفي نطاق أولئك الذين أمكن الوصول إليهم جُغرافياً.

كثيرون عانوا من الجوع والعطش، وكان شاقاً على اللاجئين؛ أن يقوموا بحفر الأرض إلى أعماق بعيدّة، بحثاً عن الماء. كما أن كثير من اللاجئين وصلوا إلى تشاد، فقط بالملابس التي كانوا يرتدونها لحظة فرارهم؛ في ظل مناخ سيء. إذ أن درجة الحرارة مرتفعة في النّهار؛ والبرودة عالية في الليل.

بالإضافة إلى ذلك فإن اللاجئين، قدموا إلى مناطق ليست بها مرافق خدمية، لافتقارها إلى البُنية التحتية؛ بسبب وقوعها على الحدود. كثير من اللاجئين بينوا وقتها الصعوبات، التي تواجه أبناءهم. مثل غياب الخدمات التعليمية؛ والرّعاية الصحية.

هذا الكتاب فضلاً عن تناوله الإفادات والشهادات الحيّة، فهو أيضاً تناول الأسباب؛ التي قادت إلى هذه الحرب الرّهيبة. باستعراض الجذّور التاريّخية؛ للصرَاعات البينية، بين مكونات الإقليم. والدور الذي لعبه النظام الإسلاموطائفي؛ الذي ظل يحكم السودان منذ ١٩٥٦، في إشعال نيران هذه الحرب اللعينة. كذلك حاولنا إلقاء الضوء على الجوانب المتصلة بـ"الأزمة الوطنية الشاملة"، فمشكلة دارفور في أحد جوانبها، تكاد تكون نمط متكرر، نراه في أغلب المناطق المهمشة.

في ٢٠٠٤ احتضنت (تشاد) مفاوضات في العاصمة (إنجامينا) أدت إلى التوقيع على "اتفاق وقف إطلاق النار الإنساني" في ٨ أبريل، بين النظام الاسلاموطائفي في الخرطوم، و"حركة العدل والمساواة"؛ وحركة جيش تحرير السودان.

وقتها حركة واحدة فقط لم تشارك في تلك المحادثات؛ أو "اتفاق أبريل لوقف إطلاق النار"، هي "الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية"، التي كانت قد انفصلت عن "حركة العدل والمساواة" في أبريل ٢٠٠٤.

استمرّت هجمات الجنجويد والحركات المسلحة، على الرُغم من وقف إطلاق النّار، فأسس "الإتحاد الأفريقي" وقتها لجنة لمراقبة هذا الاتفاق الأخير، وتسجيل الملاحظات حوله. وحول مخيم للاجئين في تشاد في ٢٠٠٥.

في أغسطس من نفس العام (٢٠٠٥)؛ أرسل الإتحاد الأفريقي (١٥٠ جندي رواندي)؛ لحماية مراقبي وقف إطلاق النار. ومع ذلك؛ أصبح جلياً؛ أن عدد ١٥٠ جندي غير كاف. وبالتالي؛ ألحق بهم (١٥٠ جندي نيجيري).

في ١٨ سبتمبر (٢٠٠٥)؛ أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم (١٥٦٤)، والذي أعلن فيه؛ أن الحكومة السودانية، لم تنفذ التزاماتها. وأعرب كذلك عن قلقه البالغ، بخصوص هجمات طائرات الهيلكوبتر؛ والاعتداءات من قبل الجنجويد. كما رحب بنية (الإتحاد الأفريقي) زيادة عدد المراقبين في مهمته؛ وحث كل الدول الأعضاء، على دعم مثل هذه الجهود.

خلال أبريل ٢٠٠٥؛ بعد توقيع الحكومة السودانية اتفاقاً لوقف إطلاق النار؛ مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، أدى إلى نهاية "الحرب الأهلية السودانية الثانية"، زاد عدد قوّة مهمّة الاتحاد الأفريقي في السودان، حيث أصبح (٦٠٠ جندي) و(٨٠ مراقب عسكري).

في يوليو من نفس العام (٢٠٠٥)، كبر العدد مجدداً؛ وأصبح (٣.٣٠٠) –مع ميزانية ٢٢٠ مليون دولار–.

وكانت القوّة منذ أبريل ٢٠٠٥ قد ضمت ما يقارب ٧.٠٠٠ فقد قادت صعوبة الأزمة وتعقيداتها، إلى التحذير بخطر وقوع كارثة

وشـــيكة، مع تحذير الأمين العام للأمم المتحدّة –كوفي عنان– وقتها بخطر وقوع "إبادة جماعية". فقد أدى الهجوم الوّحشـــي المتكرر للجنجويد، وما ترتب عليه من مجازر، إلى مقارنته (بالإبادة الجماعية "الرواندية").

لكن رفضت الحكومة السودانية هذه المقارنة. دوَّن مراقبون مستقلون هذه التكتيكات، التي تشـمل قطع الأوصـال –التمثيل بالضـحايا– وقتل غير المقاتلين، بما في ذلك الأطفال الصـــغار والرُضـــع، والتي تتشابه مع "التطهير العرقي" الذي جرى في "الحروب اليوغوسلافية".

إزاء هـذه الأحـداث والوقـائع، حـذّرت الأمم المتحـدّة، من أن بُعـد الإقليم؛ يمنع مئات الآلاف من السكان، من تلقي المساعدات. فيما كانت "مجموعة الأزمات الدولية" قد ذكرت في مايو ٢٠٠٤، أنه يحتمل أن يموت حوالي (٣٥٠.٠٠٠ مدني) بسبب الجوع والمرض.

في ١٠ يوليو ٢٠٠٥، أقسم الزّعيم الراحل للحركة الشعبية، والجيش الشـــعبي لتحرير الســـودان دكتور جون قرنق اليمين كنائب لرئيس النظام الإســـلاموطائفي. ولكن في ٣٠ يوليو ٢٠٠٥، توفي في تحطم مروحية.

من الجانب الآخر في دارفور، على الرُغم من تحسـن مسـتوى الأمن، كانت المحادثات بين الحركات المسلحة المختلفة، تمضي ببطء شديد. ومن ثم أدى هجوم على مدينة (أدري التشـــادية) بالقرب من الحدود

السودانية، إلى مقتل (٣٠٠ متمرد) في ديسمبر ٢٠٠٥، فأُلقي اللَّوم على نظام الخرطوم في هذا الهجوم، الذي يُعتبر الثاني في المنطقة؛ خلال ثلاث أيام.

ثم قاد تصاعد التوترات، الحكومة التشادية، إلى إعلانها العداوة مع السودان. ودعت التشاديين إلى الوقوف في وجه "عدوهما المشترك" في ٥ مايو ٢٠٠٦ وقع ميني ميناوي (جيش تحرير السودان) مع النظام البائد، اتفاق للسلام في دارفور. ولكن رفضت "حركة العدل والمساواة" وفصيل آخر منافس في "جيش تحرير السودان" تحت قيادة المحامي عبدالواحد محمد احمد النور هذا الاتفاق.

وكانت بنود الاتفاق؛ قد تمت صياغتها في العاصمة النيجيرية (ابوجا)؛ من قبل سليم أحمد –يعمل لصالح الاتحاد الأفريقي– ونائب وزير الخارجية الأمريكي روبرت زوليك، وممثلون عن الاتحاد الأفريقي، ومسؤولون أجانب آخرون.

نصت فقرات (الصفحة ١١٥) من هذا الاتفاق، على تقاسم السلطة، تجريد الجنجويد والميليشيات الأخرى من السلاح، دمج جنود حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، في القوات المسلحة السودانية والشرطة، تأسيس نظام اتحادي، تقاسم الثروة للنهوض بالاقتصاد في دارفور، وتنظيم استفتاء للوضع المستقبلي

للإقليم، مع وضـــع كافة التدابير؛ الرّامية لتعزيز تدفق المســـاعدات الإنسانية.

حضـــر هـذا الاتفـاق ممثلون عن الاتحـاد الأفريقي، نيجيريا، ليبيـا، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، جامعة الدول العربية، مصر، كندا، النرويج وهولندا بصفتهم شهوداً على الاتفاق.

ومع ذلك شهد شهري يوليو وأغسطس ٢٠٠٦ تجدد القتال، وتركت المنظمات تقديم المسـاعدات؛ بسـبب الهجمات ضـد موظفيها. فدعا عنان "١٨.٠٠٠ جندي من قوات حفظ السـلام الدولية" في دارفور لكي تحل محل حوالي (٧.٠٠٠ جندي)، تابع لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.

في واحدة من الحوادث في (معسـكر كلما)، خرجت سـبع نسـاء من مخيم للاجئين؛ لجمع الحطب. فتعرضن للاغتصاب والضرب؛ من قبل الجنجويد. "عندما انتهوا جرد المهاجمون هؤلاء النســوّة من ثيابهن ثم هربوا".

في جلسـة سـرّية في ١٨ أغسـطس ٢٠٠٦، حذر (هادي العنابي)، مسـاعد الأمين العام لعمليات حفظ السـلام، من تحضـير النظام الإســلاموطائفي الحاكم في الخرطوم، لهجوم عســكري كبير. جاء التحذير بعد يوم واحد من "تقرير لجنة حقوق الإنسان" الخاصة بالأمم

المتحدة، للمحققة (سيما سمر)، والتي أكدت، أن جهود السودان التي يبذلها، ظلت ضعيفة لتحقيق السلام. على الرُغم من توقيع اتفاق –تقصد اتفاق السلام مع مناوي، الذي جاء بموجبه مساعداً لرئيس الجمهورية– وفي ١٩ أغسطس ٢٠٠٦، جدد السودان معارضته، لاستبدال بعثة الاتحاد الأفريقي، بقوّة تابعة للأمم المتحدّة. وأدت هذه المعارضة؛ إلى أن هددت الولايات المتحدة النظام، بما أسمته "العواقب المحتملة".

في ٢٥ أغسطس، رفض السودان حضور اجتماعات مجلس الأمن؛ التابع للأمم المتحدّة، لشرح خُطته القائمّة على إرسال (١٠.٠٠٠ جندي سوداني) لدارفور بدلاً عن "قوات حفظ السلام الدولية" المقترحة المتكونة من (٢٠.٠٠٠ جندي). فأعلن مجلس الأمن أنه سيعقد الاجتماع؛ على الرُغم من غياب السودان.

كذلك في ٢٤ أغسطس، ذكرت "لجنة الإنقاذ الدولية" أن الجنجويد هجموا على مئات النساء في "مخيم كلما"، وأن النساء قد اغتصبن؛ وتعرضن لاعتداءات جنسية، قبل يوم واحد من رفض السودان، حضور اجتماع مجلس الأمن المشار إليه. وأضافت لجنة الإنقاذ الدولية: "أن ما حدث تسبب في إذلال هؤلاء النسوة، وأدى الى أن أصبحن منبوذات في مجتمعاتهن".

كذلك في ٢٥ أغسطس –اليوم نفسه الذي رفض فيه السودان حضور الاجتماع– حذرت مساعد المسؤول عن الشؤون الخارجية، في مكتب الشؤون الأفريقية (جنداي فريزر)، من احتمال مواجهة المنطقة لأزمة أمن، ما لم يتم نشر "قوات حفظ السلام الدولية" بأسرع وقت ممكن.

وفي ٢٦ أغسطس –يومين قبل جلسة مجلس الأمن ووصول فريزر إلى الخرطوم– ظهر "بول سالوبيك"، وهو صحفي أمريكي في مجلة ناشيونال جيوغرافيك، في محكمة في دارفور. حيث وُجه له اتهام بالتجسس. وكان (سالوبيك) قد تسلَّل إلى دارفور؛ بشكل غير قانوني عبر تشاد! كما تم اتهامه أيضاً؛ بالتحايل على الحكومة السودانية، وتجاهل القيود الرّسمية؛ المفروضة على الصحفيين الأجانب.

تم أطلاق سراح (سالوبيك) في وقت لاحق، بعد مفاوضات مباشرّة مع الرّئيس –وقتها– البشير.

ثم جاء "تومو كريشنر" –مبعوث رئاسي سلوفيني– في نفس الشهر، لكنه سُجن لمدة عامين بتهمة التجسس أيضاً.

في ٣١ أغسطس ٢٠٠٦ وافق مجلس الأمن، على قرار يقضي بإرسال قوّة جديدة لحفظ السلام، مكونة من (١٧.٣٠٠ جندي) إلى إقليم دارفور المنكوب. فعبر النظام عن معارضة قوّية للقرار. وفي ١ سبتمبر، ذكر مسؤولون في الاتحاد الأفريقي، أن النظام قد شنّ

هجوماً واسعاً في دارفور، أسفر عن مقتل أكثر من ٢٠ شخصاً وتشريد أكثر من ١.٠٠٠ شخص.

في ٥ سبتمبر ٢٠٠٦ أمر السودان القوّة التابعة للاتحاد الأفريقي، بمغادرة البلاد؛ بحلول نهاية ذلك الشهر (سبتمبر ٢٠٠٦)، وأضاف أنه "ليس لديها الحق في نقل هذه المهمة الخاصة بها؛ إلى الأمم المتحدة أو أي طرف آخر. هذا الحق تتمتع به حكومة السودان".

في ٤ سبتمبر، في خُطوّة لم تعتبر غريبة، أعرب الرئيس –وقتها– التشادي الراحل (إدريس ديبي) عن تأييده لقوات حفظ السلام الدولية.

انتهت وصاية الاتحاد الأفريقي على قواته في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٦، وأكد أن بعثته إلى السودان سوف تغادر البلاد. ومع ذلك، في اليوم التالي، قال واحد من كبار المسؤولين، بوزارة الخارجية الأمريكية للصحفيين؛ أن قوّة الاتحاد الأفريقي، قد تظل حتى بعد انتهاء الموعد النهائي للوصاية.

في ٨ سبتمبر ٢٠٠٦، قال "أنطونيو غوتيريس" رئيس المفوضية العليا للأمم المتحدة، لشؤون اللاجئين. أن دارفور تواجه "كارثة إنسانية". وفي ١٢ سبتمبر، أفاد "مبعوث الاتحاد الأوروبي" إلى السودان (بيكا ها فيستو) أن قوات النظام "تقصف المدنيين في دارفور". ثم ذكر مسؤول في (برنامج الغذاء العالمي)، أنه تم منع وصول "المعونة

الغذائية" إلى ما لا يقل عن (٣٥٥.٠٠٠ شـــخص). فيما صـــرّح (كوفي عنان): "إن المأساة في دارفور، وصلت إلى لحظة حاسمة. يجب على المجلس أن يتخذ إجراءات عاجلة في أقرب الأوقات".

في ١٤ سبتمبر، ذكر ميني ميناوي (حركة تحرير السودان)، أنه لا يؤيد فكرة "قوات حفظ الســـلام الـدوليـة"، وقـال إن رفض الحكومـة السودانية، لهذه القوات، هو بسبب وصفها لنشر مثل هذه القوات، بأنه "غزو غربي". وادعى (ميناوي) أن بعثة الاتحاد الأفريقي "لا يمكنها أن تفعل أي شـيء، لأن مدّة وصـاية الاتحاد الأفريقي عليها؛ محدودة جداً".

في مارس ٢٠٠٩ أعلن رئيس النظام الإسـلاموطائفي البائد، عن طرد ما بين ســـت إلى عشـــر من المنظمات، التي تقدم العون والإغاثة للنازحين من الحرب. وبرر قراره، بدعوى تعامل هذه المنظمات، مع "محكمة الجنايات الدولية"، التي أصـدرّت مذكرة اعتقال دولية ضـده، ومطالبتها الدول الموقعة على (معاهدة روما)، والتي تم بموجبها إنشـاء المحكمـة؛ بالتعـاون في تنفيـذ طلـب المحكمـة. متهمـةً إياه، بارتكـاب "جرائم حرب" في إقليم دارفور.

ومن بين المنظمات؛ التي طردها النظام البائد "منظمتي أوكســـفام وسيف تشيلدرن البريطانيتين" اللتان تعملان ليس في دارفور فحسب، بل في مناطق أخرى من الســـودان، حيث تُقدم (منظمة أوكســـفام)

خدمات المياه والصرف الصحي، لحوالي (٤٠٠ ألف شخص) في دارفور، في حين تقدم "سيف تشيلدرن" الدّعم لحوالي (٥٠٠ ألف طفل) في الإقليم.

وكانت مذكرة دولية قد صدرت في ٤ مارس ٢٠٠٩، من قبل المدعي العام لمحكمة الجنايات الدولية في (لاهاي)؛ باعتقال الرئيس المخلوع، لاتهامه بارتكاب جرائم حرب في إقليم دارفور. وقد وُجهت له وقتها سبعة تهم، منها ارتكاب "جرائم ضد الإنسانية، والترحيل القسري والتعذيب"، وتهمتان من جرائم الحرب منها "قيادة الهجمات ضد السكان المدنيين"، ولم توجه له المحكمة –وقتها– (في هذه المذكرة)، تهمة ارتكاب أعمال "إبادة جماعية!" لعدم وجود "أدلة كافية" على ذلك وقتها.

وفي ١٠ مارس قال مسؤولون "أن الأمم المتحدة، تعتمد بشدّة على منظمات خارجية، في نقل المساعدات في دارفور، حتى إن قيام النظام في الخرطوم بطرد ١٦ منظمة غير حكومية، أصاب بالشلل نصف برنامجها الخاص بالمساعدات".

المنظمات الإنسانية التي تم طردها، يعمل فيها ٦٥٠٠ موظف مساعدات، كما أن النظام قام بمصادرة السيارات، وأجهزة الحاسوب والمعدات الخاصة بها.

وتلك المنظمات، إضـــافة لمنظمات أخرى يعتمد ٤.٧ مليون نســـمة من ســـكان دارفور، على مســـاعداتها، في المأوى والغذاء والحماية من القتل.

كما كانت أربعة من هذه المنظمات غير الحكومية، تتولى توزيع ثُلث مســـاعدات برنامج الأغذية العالمي في دارفور، التي تصـــل بانتظام إلى نحو ١.١ مليون نسمة في ١٣٠ موقعاً.

الأعداء

في ٧ أبريل ٢٠٠٤ خلال إحياء الأمم المتحدّة، ذكرى مرور عشر سنوات، على عملية "التطهير العرقي" ضد (التوتسي)(١) في (رواندا) أشار (كوفي عنان) الأمين العام للأمم المتحدّة، إلى الموقف وقتها في السودان. وطالب بتحسين الاتصال بمن يحتاجون الحماية والمساعدة. وقال إنه إذا لم يُسمح للعاملين في مجال الإغاثة، وخبراء حقوق الإنسان بدخول دارفور. فإنه يتوجب على المجتمع الدولي، أن يكون مستعداً لاتخاذ الإجراءات المناسبة. التي رُبما تشتمل على عمليات عسكرية.

وبالطبع لم يحدث وقتها أي تحسن، فقد استمرت غارات الجنجويد الرّهيبة. وما زاد الأمر سوءاً دخول مواسم الأمطار، إذ لا يتمكن المزارعون من زرع محاصيلهم، وتتعرض حيّاة مئات الآلاف من الأشخاص للخطر. منذها اكتسبت قضية التدّخل العسكري الدولي، أهمية متزايدة بمرور الوقت.

من المفهوم أن المسؤولية الأولية في حماية شعب دولة ما، تقع على عاتق حكومة الدولة نفسها، إلا أنه عندما تقع "خسائر كبيرة في الأرواح"، بسبب تصرفات متعمدّة من قبل أجهزّة الدولة. أو تقع

عمليات "تطهير عرقي" واسعة النطاق، ليس فقط عن طريق القتل، وإنما عن طريق الطرد الإجباري من الأرض، والإرهاب والاغتصاب أيضاً. فإن مبدأ عدم التدّخل، يتلاشى أمام "المسئولية الدولية للحماية".

"لقد تخلى النظام الإسلاموطائفي الحاكم في الخرطوم عن مسؤوليته. وهو في الواقع متواطئ تماماً، مع الفظائع التي حدثت في دارفور. ولذلك توجب على العالم أن يتصرف.. فاستمرار المذابح في دارفور كان ولا يزال على نطاق واسع (٢)" وأضاف وقتها الأستاذ/ حُسام بهجت، مدير المبادرّة المصرية للحقوق الشخصية، في مقال له نُشر بصحيفة الحياة اللندنية بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٥، أنه بين الخامس والسابع من مارس ٢٠٠٤ قام رجال الاستخبارات العسكرية السودانية، بصحبة أعضاء من مليشيا الجنجويد الحكومية، باعتقال مائة وثمانية وستين رجلاً من قبائل "الفور الأفريقية المسلمة"، وبعد تعذّيبهم قاموا بقتلهم جميعاً؛ رمياً بالرصاص!

وقبل ذلك ببضعة أيام، قامت نفس المليشيا، بإحراق ثلاثين قرية في منطقة (الطويلة) شمالي دارفور. حيث قُتل حوالي مائتي شخص، واغتصاب أكثر من مائتي فتاة وامرأة. بعضهن أُغتصبن على يد قرابة أربعة عشر رجلاً، وعلى مرأى من آبائهن، الذين قُتلوا فيما بعد.

إضافة إلى اختطاف مائة وخمسين امرأة، ومائتي طفل من نفس المنطقة في ٢٧ فبراير ٢٠٠٤.

كانت هذه بعض الروايات؛ التي خرجت إلى العلن، على مدى تلك الفترّة، في تقارير الأمم المتحدة، ومنظمة العفو الدولية، ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان وأطباء بلا حدود، ومجموعة الأزمات الدولية وغيرها.

وعلى مدى الشهور الخمسة عشر التالية، استمر النظام ومليشيات الجنجويد، في تهجير ما يقرب من مليون مواطن من قراهم، منهم ١١٠ ألف شخص عبروا الحدود إلى تشاد.

إضافة إلى قصف قرى شمال دارفور؛ بالطائرات الحربية. في الوقت ذّاته كان ما يقرب من عشرين ألفا من عناصر (مليشيات الجنجويد)، التي قام النظام بتجنيدها وتسليحها، يقومون بعمليات قتل جماعي، وإحراق قرى بكاملها، ليصل عددها إلى ثلاثمائة قرية، ويبلغ تعداد القتلى فيها، إلى ثلاثين ألفاً، في أكثر التقديرات تحفظاً.

ووفقاً للأمم المتحدّة في تلك الفترّة المظلمة، تعرّضت كل فتاة وامرأة ليس لها أطفال؛ في بعض القرى، لعمليات اغتصاب جماعي؛ في معسكرات الجنجويد. وذكرت منظمة العفو الدولية أن حوالي ستة عشرّة امرأة في غرب دارفور، كُنَّ يتعرضنَّ للاغتصاب يومياً، في طريقهن لجلب الماء من الوادي.

وكان على هؤلاء النُســـوّة، العودّة في اليوم التالي إلى نفس المصـــير، بســـبب حاجة قُراهن للماء. وعلمهن أن رجالهن ســـيُقتلون لو ذهبوا بدلاً عنهن لجلب الماء.. اغتصابهن الجماعي المتكرّر، كان أهون شأناً، من ترملهنّ وتيتم أطفالهنَّ. أما قصـــص خطف الأطفال؛ لم تكن تقل ترويعاً!

لقد استغل النظام الاسلاموطائفي في الخرطوم، والذي كان قد وصل، إلى درجة مروعة من اللا إنســانية وانعدام الضــمير، انشــغال المجتمع الدولي، بقرب التوصـل إلى اتفاق سـلام، مع الحركة الشـعبية (جنوب السودان)، ليقوم بنقل قطعه الحربية إلى دارفور، وانتهاج نفس سياسة (الأرض المحروقة)، التي اتبعها من قبل، للتخلص من جماعات عرقية مزعجة (في الجنوب).

ثم جاء وقف إطلاق النّار، الذي كان يُجدد كل خمســـة وأربعين يوماً، ليضـــمن حرمـان المليون من المهـاجرين، من العودّة إلى منـازلهم وأراضيهم، التي لم تعد توجد أصلاً.

وبينما كان النظام الاسلاموطائفي يتفاوض مع قادة الحركات المسلحة في تشـاد، كانت قواته المتحالفة مع مليشـيات الجنجويد، مسـتمرّة في مهاجمة المدنيين في الإقليم المنكوب، وخرق الاتفاق الذي خلا من أية آلية للمراقبة، أو إشارة لحقوق الإنسان.

كانت خطيئة هؤلاء الضحايا الوحيدة، هي انتمائهم إلى نفس الأصل العرقي، للمقاتلين في حركتي تحرير السودان والعدل والمساواة.

وحتى بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النّار، في ٨ أبريل ٢٠٠٤ بين النظام والثوار المسلحين، لقي ما يقرب من مائة ألف مواطن آخر مصرعه. بعد أن قامت مليشيات الجنجويد، وقوات النظام بتدمير المحاصيل، وتلويث منابع المياه، وسرقة وقتل الماشية، وإحراق الأراضي الزراعية، وتهجير سكانها إلى العراء. بما يهدد المنطقة الفقيرّة أصلاً، والمعتمدة بالكامل على الزّراعة. ما أدى إلى مجاعة وصفها حينها مسؤول في الأمم المتحدة، بأنها "أسوأ كارثة إنسانية"، خلال تلك العقود الكارثية على الإطلاق.

بدى من الواضح تماماً، أن ما حدث، هو "عملية منظمة للقضاء على قبائل (الفور) و(الزّغاوة) و(المساليت)"، بتعمد واضح –بالتزّامن– مع اقتراب مواسم الأمطار في تلك السنوات. الأمر الذي حرم سكان المنطقة تماماً من الغذاء، وقطع الطريق أمام المساعدات الإنسانية للمهجرين قسراً، داخل السودان، وبعد حدود تشاد.

فجاء توقيت تصاعد (حملة الإبادة) هذه، والانتباه المتأخر للمجتمع الدولي إليها. في غاية الدلالة على "حالة الإنسانية عموماً". والوضع العربي تحديداً.

ففي الوقت الذي تُرتكب فيه هذه الفظائع، كان العالم يُنكِس رأسه خزياً، في الذّكرى العاشرّة لمذابح (رواندا). وصحف العالم تسترجع الدروس المستخلصة، من خذلان المجتمع الدولي، لضحايا (الهوتو والتوتسي) المعتدلين، وتناقش ما يجب فعله؛ لمنع هذه الكارثة من التكرّار.

وفي الوقت ذاته كانت الدورة السنوية للجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدّة، منعقدّة في (جنيف)، حيث اجتهدت الدول العربية (بقيادة مصر) في حشد الأصوات، لمنع صدور إدانة لانتهاكات حقوق الإنسان في السودان. ووقف الجهود؛ من أجل تعيين مقرر خاص، لمرّاقبة الأوضاع هناك.

وبينما أصرّت (الكتلة العربية) على عقد جلسة خاصة، لمناقشة اغتيال الزعيم الإخواني (الشيخ أحمد يس) –وقتها– أحد زعماء حماس (حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية)، فان دولة عربية واحدة لم تتحدث عن المذابح في دارفور!

وتصادف أن تشهد المنطقة؛ في الوقت ذاته، تسارع الجهود المحمومة لعقد (القمة العربية). ودون أن يستغرب أحد، خلو جدول أعمالها؛ من أية إشارة إلى حقيقة أن (نظاماً عربياً) يعمل بجد على إفناء إحدى المجموعات الإثنية، المكونة لشعبه!

فقد اكتفى (القادة العرب) بشأن السودان، بالاقتصار على مناقشة جهود جمع الأموال، لصالح صندوق إعمار الجنوب، لتضمن بعض (الدول العربية القلقة على مصالحها) في السودان، قُدرّة النظام السوداني؛ على تقديم (الرشاوى) الكافية، لمنع سكان الجنوب؛ من تحبيذ خيار الانفصال، دون أن يُدركوا أن الانفصال هدف استراتيجي –غير معلن– لحزب النظام الحاكم، منذ ستينيات القرن الماضي أساساً؟!

ولم تختلف الصورّة كثيراً، على صعيد المجتمع المدني العرّبي ،(٣) فقد توالت بيانات المنظمات والاتحادات، تُدين بأشد الألفاظ اغتيال (الشيخ ياسين) ثم أحداث (الفلوجة)، وبعدها خطة (بوش) بشأن (فلسطين). ثم اغتيال (عبد العزيز الرنتيسي). ولم تصدر منهم مجرد إشارّة واحدة، لما يحيق بمئات الآلاف من السودانيين، في إقليم دارفور المنكوب والمغلوب على أمره!

بل سارعت بعض هذه المنظمات، للتطوع بتسمية أحداث الفلوجة: (جرائم إبادة جماعية). واغتيال الإخواني الشيخ يس: (جريمة ضد الإنسانية). وهؤلاء هم أنفسهم من عبروا علناً، عن انزعاجهم قبل عام من ذلك التاريخ (٢٠٠٤)، عندما أسفرت التحقيقات عن كون أحداث (مخيم جنين)، جرائم حرب فقط وأصروا على أنها (مذبحة).

بل إن بعض (الكتاب العرب)، سارع إلى إدانة تهديد كوفي عنان، بتدخل المجتمع الدولي في السودان، لضمان وصول المساعدات الانسانية، لنازحي دارفور! هؤلاء هم ذاتهم، الذين كانوا قد رحبوا بالتدخل الإنساني لحلف (الناتو)، دون تفويض من الأمم المتحدة، لنجدة (ألبان كوسوفو)، الذين قدر عدد ضحاياهم بعشرة آلاف قتيل!

رُبما لأن الإبادة الجماعية في دارفور، لم تكن لأسباب عرقية عنصرية وثقافية، بالنسبة لحكومات و(نُخب العالم العربي)، في نفس الجاذبية الإعلانية، لتطورّات القضايا المركزية؛ بالنسبة إلى العرب كفلسطين والعراق، (مهد الحضارات والأنبياء)، و (حواضر إمبراطورية بني العباس عم رسول الإسلام).

كما أنهم في الحقيقة، وجدوا حرجاً من الاعتراف، بأن من يقوم بارتكاب الإبادة في عصرنا الحالي، ينسبون أنفسهم إليهم عرقياً وثقافياً! مثلما ينسب (الدواعش الوهابيين) أيضاً أنفسهم للعروبة والإسلام! غير أن من الواجب تكرار هذه الحقيقة، أن هناك نظام (اسلاموي عروبوي طائفي) يُبيد إحدى مكونات شعبه (الإثنية) غير العربية.

ومع ذلك لم تخرج القمّة العربية وقتها، بشـــأن دارفور بشـــيء يدلل، على أن بوجدان الدول العربية، من المحيط إلى الخليج، ذرة واحدة من الإنسانية.

ما حدث في دارفور كان مزعجاً للعرب، وورطة تاريخية لهم جميعا! كانوا جميعهم مســـؤولون عنه!.. ومع ذلك لم تعبر القمّة العربية، إلا عن مزيد من التواطؤ ضـد السـكان الأصـليين (الأفارقة) في دارفور، كما كان متوقعاً تماماً.

آمل أن يكون هذا التصـــدير، قد ألقى أضـــواء كافية حول مادة متن الكتاب، بإشاراته لما كان يجري في إقليم دارفور المنكوب، مصحوباً بما كان يجري في أجزاء أخرى من السودان والإقليم والعالم. مع وضع كل ذلك، في إطار الأزمة الشاملة للسودان، منذ استقلاله.

هوامش

(١). الحرب الأهلية الرواندية (١٩٩٠ – ١٩٩٣)، أو ما يُعرف بالحرب القبلية بين "التوتسي والهوتو"، كانت صراعاً بين القوات المسلحة الرواندية، وبين الجبهة الوطنية الرواندية المتمردة (RPF).
وقد اندلعت الحرب، التي استمرت منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٤، نتيجة للنزاع الذي طال أمده، بين جماعات (الهوتو) و(التوتسي)، ضمن السكان الروانديين.
كانت ثورة (١٩٥٩–١٩٦٢)، قد جاءت لتستبدل النظام الملكي (التوتسي)، بنظام جمهوري بقيادة (الهوتو)، مما اضْطُر أكثر من ٣٣٦,٠٠٠ من (التوتسي)، إلى البحث عن ملجأ في البلدان المجاورة.
وقد قامت مجموعة من هؤلاء اللاجئين، في أوغندا، بتأسيس ما يُعرف ب"الجبهة الوطنية الرواندية" المتمردة، التي أصبحت تحت قيادة (فريد ريجيما وبول كاجامي)، جيشًا جاهزًا للمعركة في أواخر الثمانينيات.
نشبت الحرب في ١ أكتوبر ١٩٩٠، عندما قامت الجبهة الوطنية الرواندية، بغزو شمال شرق رواندا، وتقدمت ٦٠ كم (٣٧ ميل) داخل البلاد. ولكنها تعرضت لانتكاسة كبيرة، عندما قُتِلَ ريجيما في اليوم الثاني من الحرب. حيث أصبح الجيش الرواندي بمساعدة قوات

من فرنســـا، متفوقاً جداً فتمكن من هزيمة "الجبهة الوطنية الرواندية" هزيمة كبيرة بحلول نهاية أكتوبر.

بعد ذلك عاد (كاجامي)، الذي كان في الولايات المتحدة خلال الغزو، ليتولى زمام الأمور. فقام بســـحب القوات إلى جبال (فيرونغا) لعدة أشهر، قبل معاودة الهجوم مرّة أخرى.

ثم بدأت "الجبهة الوطنية الرواندية" حرب عصـــابات من خلال الكر والفر، والتي اســـتمرت حتى منتصـــف عام ١٩٩٢، من دون أن يستطيع أحد الطرفين، تحقيق انتصار على الآخر.

وقد أرغمت ســـلســـلة من الاحتجاجات الرئيس الرواندي (جوفينال هابياريمانا)، على بدء مفاوضـات سـلام مع "الجبهة الوطنية الرواندية" وأحزاب المعارضة المحلية.

وعلى الرُغم من الاضـــطرابات، وعمليات القتل التي قامت بها حركة (هوتو باور)، التي هي مجموعة من المتطرفين المعارضـــين لأي اتفاق، بالإضـــافة إلى هجوم جديد "للجبهة الوطنية الرواندية" في أوائل عام ١٩٩٣، اختُتِمَت مع ذلك المفاوضـــات بنجاح بتوقيع (اتفاقات أرُوشا) في شهر أغسطس من عام ١٩٩٣.

وأعقب ذلك ســـلام غير مســـتقر، تم خلاله تطبيق بنود الاتفاقيات بصـــورة تدريجية. وتم نشـــر قوات تابعة "للجبهة الوطنية الرواندية" في

مجمع في (كيجالي) كما تم إرسال بعثة لحفظ السلام من الأمم المتحدة للمساعدة في (رواندا) **UNAMIR**.

لكن حركة (هوتو باور) كانت تكتسب نفوذاً مطرداً، وخططت لتنفيذ (حل نهائي) لإبادة (التوتسي).

وقد وُضِـــعَتْ هذه الخُطة موضـــع التنفيذ، عقب اغتيال الرئيس (هابياريمانا) في الســادس من أبريل عام ١٩٩٤. وعلى مدى نحو مئة يوم فقط، قُتل ما بين ٥٠٠,٠٠٠ و ١,٠٠٠,٠٠٠ من (التوتسـي والهوتو) المعتدلين، فيما أصـــبح يُعرَف باســـم "الإبادة الجماعية في رواندا".

وســـرعان ما اســـتأنفت "الجبهة الوطنية الرواندية" الحرب الأهلية. واستولوا على الأراضي بشكل مطرد، وحاصروا المدن وقطعوا طرق الإمداد. وبحلول منتصف شهر يونيو، حاصروا العاصمة كيجالي، وفي الرابع من يوليو استولوا تماماً عليها.

وانتهت الحرب في وقت لاحق من ذلك الشـــهر، عندما اســـتولت "الجبهة الوطنية الرواندية" على آخر الأراضي؛ التي تحتفظ بها الحكومة المؤقتة، مما أجبر الحكومة، ومرتكبي جرائم الإبادة الجماعية؛ على النزوح إلى زائير.

تولى "حزب الجبهة الوطنية الرواندية" المنتصر السيطرة على البلاد، حيث كان (بول كاجامي) زعيماً فعلياً. وشَـــغل (كاجامي) منصـــب

نائب الرئيس منذ عام ١٩٩٤، وكرئيس بداية من عام ٢٠٠٠، كما فاز بالانتخابات في الأعوام ٢٠٠٣ و ٢٠١٠ و ٢٠١٧.

وبدأت "الجبهة الوطنية الرواندية" برنامجًا لإعادة بناء البنية التحتية واقتصاد البلاد، وجلب مرتكبي الإبادة الجماعية إلى المحاكمة، وكذلك تعزيز المصالحة بين (الهوتو والتوتسي).

واعتباراً من العام ٢٠١٨ يظل (كاجامي) والجبهة الوطنية الرواندية، القوة السياسية المسيطرة في رواندا.

(٢). أوراق تتوقع تصـــاعد العنف في دارفور، صـــحيفة الشـــرق الأوسط، عدد ٢٠٠٤/٥/٢٧

(٣). الصراع في إقليم دارفور السوداني، صحيفة الحياة اللندنية، عدد ٢٠٠٤/٥/٢٧

الفصل الأول: دارفور: الجغرافيا والتاريخ والنسيج الاجتماعي

"كنت أحس بالانقباض وأسـأل نفسـي لأول مرّة، لماذا تأتي الجيوش من أقصى البعيد، لمهاجمة الناس الأبرياء وتقتيلهم في أماكنهم؟"

آلن ثيوبولد،

علي دينار: آخر سلاطين الفور، ص: ١٦٢

عندما يسقط ظل الماضي على الحاضر

قامت سلطنة الفور الإسلامية، في حوالي منتصف القرن السابع عشر الميلادي، في الأطراف الشرقية من السودان الأوسط –المقصود هنا السودان الجغرافي بين البحر الأحمر والمحيط الأطلسي– واستمرّت حتى ١٨٧٤، وهي من آخر حلقات ممالك العصور الوسطى الإسلامية في أفريقيا، مثل ممالك (غانا، كانم، برنو ووداي) ومثلها في ذلك مثل سلطنة الفونج. فهي تمثل في الأساس، مجموعة لُغوية فضفاضة. لها ثلاث فروع كبرى هي: التيمَركا، الكُنجَارة، الكَرَاكِيت) وفرع (الكَيرا) المالكة في دارفور ينتمي إلى الكُنجارة.

وثمّة اختلاف على (أصل الفور). بعض الدارسين يعتقد أنهم من الفِرتيت، ويعتقد آخرون أنهم من جبال النوبة، إلخ.. أما الأسرة الحاكمة (الكَيرا)، فقد تكوّنت –كما تشير الروايات الشفاهية– نتاج مصاهرات بين عناصر مهاجرة من (تونس)، مع الأسرة الحاكمة المحلية، في منطقة (جبل مُرَّة) في وقت غير معروف!

وفي القرن السابع الميلادي، ضعفت دولة (التُنجُر)، التي جاءت بعد دولة (الدَاجُو)، وازداد التناحر في الإقليم، بين القبائل المستعرَبة الوافدة، مثل (بني هلبا) و(المحاميد) و(الزيادية)، إلخ.. وبين القبائل

الأصـــلية في دارفور (غير العربيـة) مثـل (الفور) و(الزغـاوة) و(المساليت)، إلخ وظهر ما يشبه الفراغ السياسي في الإقليم.
وفي هذه الظروف ظهرت (أســرّة الكَيرا)، كقوّة جديدة تمثل دارفور. وتمكنت من توحيد الإقليم وتأسيس سلطنة قوّية.
ورُبما عاد هذا النجاح إلى تلاقي تقاليد الفلاحين الفور، ونزعتهم نحو الطاعة والانضـــباط، بمهارّة وطموح المهاجرين من الشـــمال. الذين ساهموا في تشكيل سلالة جديدة، من العائلة المالكة القديمّة. وادخلوا مفاهيم ونُظم التوسع الإمبراطوري (١)
يحد دارفور شمالاً ليبيا وغرباً تشـاد ومن الناحية الجنوبية الغربية أفريقيا الوســطى، إلى جانب حدودها المشـــتركة مع إقليم بحر الغزال جنوباً وإقليم كردفان شرقاً، والإقليم الشمالي من الناحية الشمالية الشرقية.
في مثل هذه الجغرافيا، وبمثل هذا التاريخ عميق الجذور. لابد من ملاحظة الارتباط والتداخل بين ثلاثة من الظواهر المختلفة وهي:
أولاً: انتشـار الإسـلام (كدين) فيما يُعرف بالقُطر السـوداني. وثانياً: انتشـار (العناصـر العربية السُـلالية والثقافية)، ويشـمل ذلك انتشـار اللغة العربية وتعريب القيم والعادات، إلخ.. في هذا الإقليم.
ثالثاً: ظهور وانتشـار (المؤسـسـات السـياسـية والاجتماعية). وهذه الظواهر مع ارتباطها واضـــحة التميز والاختلاف، ولا يصـــح الخلط

بينها. كما أن الظهور والانتشـــار في الحالات الثلاثة، قد تم في إطار الاستمرار التاريخي لبعض ما هو سابق لمرحلة العروبة والإسلام.

إن بروز الظواهر المذكورة ونحوها وتطورّها، في المناطق المركزية من الســودان، حدث في إطار مناخ ســياســي، كان أهم سماته الصــراع العسكري والسياسي بين "الدول الإسلامية"، التي قامت في مصر، وبين "الدول المسيحية النوبية"، التي كانت تحكم السودان الشمالي؛ بين مناطق الســدود في أعالي النيل والحدود الســودانية/ المصــرية في الشمال.

وأن ما حدث من تحوّل عميق في تركيب الثقافة والمجتمع الســوداني، وتحولهما إلى الإســلام والاســتعراب الجزئي، خلال الفترّة المعنية. يُمثل أبعاداً متعددّة ومتشــابكة، تتمثل في صــراع وتفاعل وتعايش (أديان مختلفة وثقافات مختلفة).

كذلك (مجموعات عرقية متنوعة)، وذلك في إطار إقليمي، لم تتبلور فيه بصــورّة كاملة، (الكيانات الوطنية الحالية). بمفهومها المعاصــر، القائم على أفكار (الوطنية السودانوية).

ومن المهم هنا أن نُلاحظ ظاهرة (الذّاتية)، التي كانت تواجه بها الثقافات والمجتمعات الســودانية، المؤثرات الوافدة من الخارج، فتســتوعبها وفقاً لشــخصــيتها الخاصــة. وكذلك ما ذكر من ظاهرة "الاســتمرار التاريخي والثقافي" للمجتمعات الســودانية، بالرغم من

مرونتها وتطورّها، تحت تأثير المستجدات المختلفة، وذاتية واستقلال استمرارها خلال الحقب التاريخية المختلفة (٢) وتكشف الآثار على أحجار جبال الإقليم، ما خلفته ممالك دارفور العريقة، من رموز تدلل على "خصوصية وذاتية" ثقافة المجموعات، التي سكنته (مدن: أوزي، عين فرح، الفاشر، إلخ..) بالإقليم.

وقبل انضمام إقليم دارفور إلى السودان، ظلت (الثقافة الإسلامية) فيه، في تفاعل مستمر مع (الثقافات المحلية)، وبالفعل فقد امتزجت بالإسلام كعقيدة وثقافة ونظام اجتماعي، الكثير من (الرواسب الثقافية)، ذات الأصول (الفرعونية والمسيحية والأفريقية) المحلية. والتي (تمثلها الإسلام)، وأصبحت جزءً لا يتجزأ من (الإسلام الشعبي) حتى اليوم.

إذ تم الاحتفاظ باللُغات المحلية، وطُرق الحيَّاة الخاصة عند الفور، وبعض قبائل غرب السودان. لكن وجود عادات (غير إسلامية) مرتبطة بدورة الحيّاة. أي الطقوس من الميلاد وحتى الوفاة، ظاهرة لا تخلو منها أي مجموعة مسلمة سودانية (٣) فالإسلام بدخوله دارفور، لم يتمكن من إلغاء القوانين التي تتحكم في "الأبنية الاجتماعية": العادات، التقاليد والأعراف، إلخ.. فتعايش (الدين الوافد) مع (هذه الثقافات)، التي (وطنته داخلها)، وتعاطت بانحياز، إلى ما تحكم به ثقافتها وموروثاتها، متى تعارضت مع تعاليم هذا الدين.

ولكن (الإسلام) السياسي الذي وظفته الصفوّة الإسلاموطائفية، التي تعاقبت على حُكم السـودان –ظلت على الدوام ترفض الاعتراف بهذا (الواقع الخاص)، وكثيراً ما صادمته– اتخذ عدم الاعتراف أشكالاً مختلفة كالإهمال والتهميش، ما أنتج تخلفاً حاداً، وعمّق النزاعات والحروب الأهلية. الأمر الذي أقعد الإقليم عن التنمية والتطوّر.

ومع ذلك يظل إقليم دارفور، من أقاليم السـودان القليلة، التي ظلّت تمد المركز بالمال والرجال، في العهود المختلفة المتعاقبة.

ومملكة الفور (١٦٥٠—١٩١٦) تشـترك مع الممالك السـودانية الأخرى، كالفونج التي برزت في (١٥٠٤) كأول مملكة إسلامية (شبه مركزية) تشـترك معها، من خلال محاولات (الانتماء إلى العروبة). إذ بحثت مملكة الفور وسـلطنة الفونج، اللتان يُعزى لهما بناء السـودان الحديث، في العملية الثقافية المزدوجة: الإسـلام / العروبة، عن فرض "أيديولوجية للعظمة"، خلافاً للعديد من التقاليد الإسلامية الافريقية. مثل تقاليد غرب أفريقيا، حيث توطن الإسلام.

وقد عُرف (سُليمان) مؤسس "سلطنة الكيرا" بسليمان (العربي) = (صولونج)، وهكذا أصبحت العروبة بهذا المعنى، هي الفيصل فيما هو جيد نوعياً، والتجسيد لما تم السعي له لاحقاً، كقيمّة مطلقة عززها الإسلام كمبدأ للشريعة.

وفي نفس السياق، العروبة تتضمن الإسلام، والإسلام يتضمن العروبة، وهذا يفسر لماذا كان الأغراب العقلاء، الذين أسسوا الممالك والعشائر عرباً!

ولتعزيز هذا التصور؛ صاغت معظم المجموعات القبلية؛ فيما يعرف بشمال السودان (ودارفور كذلك) شجرات نسب؛ تربطهم بالمنحدر العربي، أما مباشرّة من خلال القرابة، أو بشكل غير مباشر من خلال الزواج والقرابة، بفضل قابلية نظام القرابة الأبوي **patrilineal descent system** عند العرب للتحوّل (٤)

لقد كان ضم دارفور في ١٩١٦ من قبل المستعمِر الإنجليزي، إلى جسم الدولة الحديثة، المرتكزة على النيل في السودان. تطوراً هاماً توج التوجهات، التي كان قد بدأها السلطان (تيراب) نحو الشرق، وساهم في خلق "الكيان السياسي الإداري الموحد" للسودان الحالي. وذلك لا ينفي المشترك الثقافي، الذي يجمع بين دارفور ووسط وشمال السودان.

قبل مجيء الأتراك والإنجليز بقرون كثيرّة، تميز نظام الفور السياسي/الإداري بالمركزية، التي جعلت من السلطان "محوراً للسيادة الرمزية والعقلية"، وكان حول السلطان حاشية مرتبة. منظمة، يحتل فيها العبيد والمقاتلين والخصيان، الأدوار السياسية، ابتداءً من زّمن السلطان تيراب.

وظهر ذلك الوضع كبديل لهيمنة أسرّة (الكيرا)، وتحالفاتها القبلية في منطقة (جبل مُرّة)، منذ بداية تأسيس السلطنة، في عهد أحمد المعقور –المقصود هنا "المرحلة الإسلامية" من تأسيس السلطنة– وما حدث من إدخال للمصطفين في نظام السلطنة، لم يكن يعني إلغاء النظم القديمّة بصورّة مطلقة، وإنما تعديله لضمان الولاء للسلطان.

واستمر قادة المجموعات القبلية، في النواحي المحيطة بجبل مُرّة، في أداء مهام تقليدية في مناطقهم، وفي البلاط السلطاني المركزي (٥)

قبل المرحلة الإسلامية لم يحفظ لنا التاريخ سوى اسم السلطان (دالي) والد السلطان (كوري)، الذي هو والد السلطان سليمان صولونج (١٤٤٥– ١٤٧٦) وآخر سلاطين الفور هو علي دينار (١٨٩٨ – ١٩١٦).

ومنذ صولونج وحتى دينار، حرص سلاطين الفور، على أن يكون غالبية وزرائهم، من العناصر غير الفوراوية.

وبمجيء الدولة المهدية (١٨٨٥ – ١٨٩٨) كانت أسس الميول المركزية، التي كرسها الأتراك في أجزاء السودان الأخرى قد تأكدت. إذ تحالف المهدي برؤاه الدينية، مع مجموعات غرب السودان القبلية.

وبينما حدث أول احتكاك للمهدي، مع النظام التركي/المصري في (الجزيرة أبا) على النيل الأبيض في ١٨٨٠، كان عليه أن يُهاجر غرباً، إلى قلب مواطن الجماعات السياسية؛ ذات القاعدة القبلية،

والحصول على التأييد لقضيته، التي لم تكن سوى (تحرير السودان)، و(استعادة العدالة) بتنقية (الدين الإسلامي).

وقد وجد تأييداً كاسحاً، لكن ليس بسبب دعوته الدينية فقط، بل بسبب التطلع للخلاص من الحكم التركي/المصري البشع ومظالمه، وقهره في جباية الضرائب. ووفر الإسلام عبر تعدد المجموعات الاثنية أيديولوجيا الثورّة.

وبما أن الخليفة عبد الله التعايشي (ود تور شين) من غرب السودان (دارفور)، فقد بدأت المجموعات "الإسْلاموعربية"، التي ينتمي إليها المهدي –رُغم صعوده باتباعه؛ بتوظيف الإسلام كإيديولوجيا شاملة، أكثر من ايديولوجيا القرابة المسيطرة– تتآمر ضد الخليفة، الذي لم يكن في هذا السياق ينتمي بالقرابة إليهم.

وربما خطر على بال الخليفة، أن رسول الإسلام (كان في منعة من أهله)، فقد استقر على سياسة المواجهة، حيث طلب من المجموعات الإثنية الغربية، أن (تنتقل) بالجملة إلى عاصمة المهدية (أم درمان).

لم تكن الدولة السودانية في هذه المرحلة، شديدة المركزية فحسب من ناحية أيديولوجية الدولة. بل وأبدت ميولاً واضحة لخلق مركز إثني، كأداة لتشكيل الدولة، ونظراً إلى أن الهجرّة الواسعة للمجموعات الاثنية من أطراف البلاد، بسبب التعبئة السياسية من قبل مركز

الدولة المهدية، كانت مع الكيفية التي تم بها ذلك (٦) قد خلقت اختلالاتٍ كبيرة.

وإذا ألقينا نظرّة على طبيعة النظام، الذي كانت تسير عليه مملكة دارفور، نجد أنه لتسهيل إدارة المملكة، تم تقسيمها إلى حواكير (ولايات)، على رأس كل ولاية (مقدوم) نافذ الحكم في كل القضايا، يعاونه عدد من (الشراتي) و(الدمالج).

والحواكير هي (ابادمنقا، جنوب غرب جبل مُرّة).. (تكناوي، شمالاً حتى منطقة الميدوب).. (دالنقا، غرباً حتى كبكابية).. (ادمونقا، جنوب شرق جبل مُرّة).. (دارفيا، شمال كبكابية).. وحديثاً في عهد السلطان علي دينار، تم التقسيم من (حواكير) إلى (دور): "دار زغاوة"، "دار مساليت"، "دار الرزيقات"، إلخ...

وكانت المملكة تُحكم بقانون (دالي)، ويعني بلغة الفور: (اللسان)، أي (لسان السلطان وأوامره) (٧) وقد قام النظام السياسي في ظل سلاطين الفور الأوائل، على أربعة أعمدة:

١. سلطة مركزية ممثلة في الملك والأسرّة المالكة لكل السلطنة.

٢. مجموعات قبلية، وهذه بقيت مستقلة عن بعضها البعض، لكن في شكل اتحاد أشبه بـ الفدرالي في عصرنا..

٣. روابط وأخويات دينية (أسسها رجال الدين المهاجرون). ظلت مستقلة عن السلطة الزّمنية المركزية، لكن معتمَداً عليها في تخصيص الحقوق الحصرية في موارد الأرض.

٤. القيم الثقافية التقليدية لهذه المجموعات الثلاث، والتي ظلت رُغم التفاعل مستقلة احداها عن الأخرى (٨) ليس هناك إحصاء دقيق لقبائل دارفور، ولكنهم لا يقلون عن ٣٦ قبيلة، وذلك أن بعض القبائل في الأصل فروع قبائل كبيرة. ومع ذلك تُذكر أحياناً على أنها قبيلة قائمة بذاتها. وأحياناً أخرى تُذكر القبيلة الأم دون ذكر الفروع. كما في قبيلة الزغاوة التي لها ٩ فروع. والفور الذين هم ٢٠ فرع.

على ذلك نجد أن قبائل دارفور غير العربية (إضافة إلى الفور والزغاوة) هي: (المساليت، التنجر، الداجو، الميدوب، البرتي، السمبات، القمر، البرقو، البرنو، التاما، الفلاتا، الجبل، الكنين).

والقبائل العربية هي: (الرزيقات، المسيرية، الهبانية، بنو هلبا، التعايشة، بنو جرار، الزيادية، العطيفات، الحمر، خزام، خوابير، دار حامد، هوارة، الكروبات، البديرية، المجانين، المعاليا، بنو عمران، العريقات، المحاميد بنو حسين، سلامات، بنو فضل، الهلالية).

وتتداخل هذه القبائل على امتداد الإقليم، وقد انصهرت بعض القبائل مع أخرى بالتزاوج. لكن لم يؤد ذلك إلى اندماج كامل، فكل قبيلة احتفظت بثقافتها ولغتها.

وتعتبر الزراعة والرّعي هما المهنتان الأساسيتان لأهل دارفور (الفلاحين = قبائل غير عربية) (الرعاة = قبائل عربية)، ونظراً لهذا التباين في الأنشطة الاقتصادية، أصبحت هناك مصالح متبادلة ومتكاملة، ومع ذلك تنشأ المشاكل المحدودة بين (الرعاة: العرب) و (المزارعين: غير العرب)، بدخول حيوانات الرُعاة إلى مزارع المزارعين.

إن مجتمع دارفور يعتبر مجتمعا قبلياً مركباً معقداً، فالقبيلة هي الدُعامة الأساسية، التي يقوم عليها المجتمع في كل شئونه.

ارتبطت قبائل دارفور بالأرض والدار القبلية، منذ تواجدها الأول في دارفور. ولقد تعرضت هذه الديار إلى هزّات وتغييرات، نتيجة الحروب والنزوح الذي يحدث.

وفي عام ١٩١٦ بدخول الإنجليز دارفور، حاولوا وضع خرائط تفصيلية لديار الفور (٩)، وفي عام ١٩٢٢ رسموا خريطة تفصيلية متكاملة، ثُبتت فيها حدود الديار القبلية. وعلى ضوء هذه الخريطة تم تقسيم دارفور إدارياً إلى ٦ مراكز. قُسم كل مركز إلى وحدات إدارية أصغر (إدارات أهلية)، تقوم على الحدود المتعارّف عليها.

وإذا كانت المؤسسة الصوفية والذهنية النفسية الاجتماعية، تمثل المعطيات التي قدمتها فترّة السلطنات في الواقع الثقافي. فذاك هو نفسه الواقع الذي قام بتحجيم وتكييف المهدية. وعوامل التفرنج

والتغريب، التي تلتها في الفترّة الاستعمارية، لتلائم خصائص تكوينية عميقة الجذور.

إن التكوينات الثقافية القاعدية هنا، لم تكن في أي وقت ثوابت جامدة، وإنما كانت دائماً مؤسسات مرنة، ديناميكية ذات حيوية وفاعلية كبيرة (١٠) إذا كان الظلم الذي لحق بجبال النوبة؛ وجنوب السودان؛ وجنوب النيل الأزرق، وشرق السودان بشعاً، فما حدث لدارفور هو الأكثر بشاعة بكل المقاييس. فمن الناحية التاريخية، كان لموقف دارفور المناهض للاستعمار التركي/المصري؛ سبباً في أن يكون آخر الأقاليم، التي يتم احتلالها من قبل الأتراك.

وبالتالي إهمالها من حيث الخدمات (التعليم مثلاً).. كذلك كان إقليم دارفور آخر إقليم يستعمره الإنجليز –أي بعد ١٦ عاماً من استعمار أجزاء السودان الأخرى– والتي استفادت خلال هذه الفترّة من التنوير والتثوير، الذي قام به الإنجليز.

كما أن بُعد دارفور الجغرافي عن المركز، أسهم أيضاً في إعاقة تطورها. خاصة أن مركز السلطة في السودان، منذ الفترة المهدية؛ تم نقله من سنار ودارفور إلى أمدرمان. إلى جانب النزاعات والاحتراب؛ الذي ينشأ بين حين وآخر.

ونجد أن أبناء دارفور في الفترة المهدية، قدموا تضحيات كبيرة؛ في سبيل تحرير البلاد من المستعمر التركي المصري، ومع ذلك تم تمييزهم سلباً إزاء (أولاد البحر) (الأشراف: أولاد البلد): الشماليين.

كذلك نجد أن الحكم الذاتي، والذي طُبق على السودان بثنائية مدهشة، خلق أزمة يمكن أن نطلق عليها (أزمة الثنائية). وإلى حد كبير أسهمت هذه الأزمة هي الأخرى، في موضعة دارفور كهامش للمركز (الوسط).

والثنائية إفراز لطبيعة السلطة الاستعمارية في السودان (أنصار/ختمية)، (أمة/اتحاديين)، (إسلام/مسيحية)، (عرب/أفارقة).. (مناطق مقفولة/مناطق مفتوحة)، إلى آخره من ثنائيات أنتجتها طبيعة النزاع بين الإنجليز والمصريين.

وقد عززت هذه الثنائيات مصطلح (سوداني)، الذي كان بشكل ما معادلاً للشمالي. وقد شاعت مثل هذه التعابير الازدرائية، والمحمّلة بالقيمّة في الثقافة الشعبية السياسية (١١) إلى جانب هذا السبب المعنوي، هناك أسباب أخرى مثل الزحف الصحراوي، والذي أصاب الإقليم في فترات مختلفة، منذ السبعينيات؛ وحتى التسعينيات من القرن الماضي؛ وكذلك في مطالع القرن الحالي.

الأمر الذي أحدث خللاً في التركيبة الجغرافية، ونمط الحيّاة المعيشية، ورُبما استشعر إنسان دارفور منذ وقت مبكر، ضرورة المبادرة بالنهوض

بإقليمه، فطرح منذ الستينيات في القرن الماضي، حركات سياسية مثل (سوني)، (اللهيب الأحمر)، ولكن لردود فعل المركز الحادة تجاه هذه الحركات اختفت تدريجياً. ولكن بقيت الأفكار التي تعبر عنها حتى اليوم.

في الواقع أن التفاوتات الإقليمية في التنمية. والفرص غير المتكافئة في الحصول على سلطة الدولة موجودة. وسواء أكانت محاولات هذه الحركات التعبير عنها بلغة (الجلابة) صحيحاً أم لا، فالنتيجة هي عدم الثقة المتبادلة.

تم تعزيز ذلك خلال عملية التفاعل الطويلة، بين سكان أطراف السودان، وبين (السودانيين الشماليين) حيث شعر الطرف الأول، أنه بلا نفوذ كليةً للتأثير على الدولة لمصلحته، وهكذا بينما كانت ردود الأفعال جزء طبيعياً من عملية فقدان النفوذ هذه، فقد استدعوا أيضاً؛ ردود أفعال من جانب المجموعات المسيطرة، التي كانت تخشى أن تفقد مواقعها المسيطر عليها، فاستخدم السودانيون الشماليون الإسلام كإيديولوجيا ناجعة تم تجريبها (١٢) عند تكون أسرة الكيرا الحاكمة، وفي إنجاح الثورة المهدية فأثبتت فعاليتها.

وهكذا أُستخدم الإسلام (الأيديولوجيا) لتعزيز موقعهم المسيطر، طامحين ليس في تكتيل جمهورهم الخاص من السودان الشمالي المعرّب، بل وأيضا السودانيين المسلمين (غير العرب) في دارفور.

ويُلاحظ أنه في فترة النظام المايوي، وبعد مطالبات عديدة. استطاع أبناء دارفور الحصول على حقهم في الحُكم الإقليمي، أُسوةً بالأقاليم الأخرى بعد اضطرابات واسعة. ولم يُرض ذلك النظام المايوي، فقام "الاتحاد الاشتراكي"، بإفراغ الحكم الإقليمي من محتواه النبيل. حتى صار هذا الشعار العزيز على أبناء دارفور (الحكم الإقليمي) منبوذاً، ولا يُلبي سقف تطلعاتهم الآن.

وخلال ذلك برزت صراعات حادة بين أبناء الإقليم، إضافة إلى ذلك النزاع القبلي التاريخي، بين الرُعاة والمزارعين غير أو أسهم، في تغيير طبيعة الصراع في دارفور.

عوامل أخرى تنضاف إلى ذلك. مثل النزاع الليبي / التشادي، والذي كان صراعاً بعيد المدى، تمت إدارته مركزياً؛ لاعتبارات تتعلق بحكومتي نميري والصادق المهدي، في إطار استمراريتهما كحكام، وبالتالي استمرارية المركز بمواصفاته، التي أشرنا إليها ودفعت دارفور ثمن ذلك غالياً.

وليس خافياً أن الإقليم؛ لم يستفد من الحكومة الاستعمارية، إلا قليلاً فيما يتعلق بالتنمية. ولكن الأمن في ذلك الوقت كان أفضل حالاً، من الأمن في العهود المتعاقبة بعد الاستقلال. لفعالية الإدارة الأهلية من جهة، ومن جهة أخرى للتواجد المستمر للسلطة الاستعمارية الإنجليزية؛ وحضورها الدائم.

فمنذ الاستقلال وأيلولة السلطة للحكومات الوطنية (الصفوة الإسلاموطائفية)، لم تتعد نظرتها إلى ذلك الجزء من السودان، حدود إنه مصدر "للأيدي العاملة الرخيصة والجنود المحاربين". الشيء الذي لا يتطلب معه؛ تقديم أي خدمات. فتُرك الإقليم غارقاً في مستنقع التخلف، بلا مشاريع قومية أو تعليم أو صحة أو طرق وكباري، إلخ من أساسيات للحيّاة.

ورويداً تلاشى الدور الإيجابي للدولة. فسادت الفوضى، وشعر المواطن بالهلع والخوف. و"عاد إلى أحضان القبلية" يلتمس الأمان، خاصة بعد أن قام جعفر نميري بحل (الإدارة الأهلية) بقرار جمهوري في ١٩٧١، وحاول جاهداً ملء الفراغ، الذي خلقه "بقانون الحكم الشعبي المحلي لسنة ١٩٧١".

وقد تمتع الزعماء والقادة السابقين، طوال هذه السنين بسلطة أمر واقع. رُغم حرمانهم الشرعية (بقرار رئاسي). لكن التحلُّل في هذا المجال، كان انعكاساً للتحلُّل الاجتماعي العام، إلى أن أصبح ظاهراً جداً، خلال الجزء الأخير من ثمانينيات القرن الماضي، عندما بُعثت الإدارة الأهلية من قبرها مرّةً أخرى. وهاجمت العصابات المسلحة بالكلاشنكوفات. وقامت بتصفية زعيمين أهليين، على الأقل. الأمر الذي ما كان ليخطر على بال في السبعينيات من ذات القرن.

كانت مؤسسة الإدارة الأهلية ليست عاجزة، فحسب عن السيطرة على نفسها، بل كانوا فوق هذا في خوف دائم، من الهجوم عليهم وتصفيتهم، من قبل شباب القبيلة الطامعين (١٣) كذلك نجد أن اشتداد الحرب التشادية/التشادية، كان عاملاً مؤثراً، حيث أصبح الإقليم مرتعاً لجيوش أجنبية، أدخلت معها السلاح بمختلف أنواعه، ما زاد من الصراعات القبلية، التي لم يخلو منها الإقليم في الماضي.

ومع بدايات (الحكم الإقليمي) الذي أشرنا إليه، ظهرت مسميات مثل: (العرب) و(الزُرقة)، كانت بمثابة صب الزّيت في النار. ولم يحرك كل ذلك ساكناً. لأن (السياسة العامة للدولة)، لم يكن ذلك شاغلها. وفي أسوأ صورّة لانتهاك حقوق الإنسان في دارفور، أن يعيش الإنسان غريباً في وطنه! فأبناء دارفور؛ الذين هاجروا إلى أقاليم الوسط (المركز)، لسبب أو لآخر، وجدوا التمييز في كافة مناحي الحيّاة. لا سيما في الخدمة العسكرية والمدنية، ناهيك عن الكشات، التي كانت تقوم بها الدولة لإعادتهم إلى إقليمهم (١٤) كما حدث في عهد النميري.

وكذلك مجازر يوليو ١٩٧٦، التي استهدفتهم بصورّة خاصة وتركيز عال. إذ قُتل فيها عدد كبير من أبناء دارفور. علاوةً على أن بعض الأحزاب كالأمة، جعلت من الإقليم (مركز ثقل)، تصل عبره إلى كراسي الحكم، دون أن تقابل ذلك؛ بأي نوع من الخدمات. بل

عملت على إشعال نيران الفتنة في الإقليم، بخلقها للمليشيات العربية وتسليحها، بينما تركت القبائل غير العربية؛ عزلاء على قارعة الحيّاة، ونهباً للقتل. أو تواجه قدر الاغتصاب والحرق والنهب والتشريد، في أي لحظة. بما يشبه عملية الإزاحة للقبائل غير العربية، لإحلال القبائل العربية محلهم!

فأصبحت بذلك، تلك الصراعات المسماة (قبلية)، مسيسة وذات أهداف احتلالية استيطانية واضحة. وبمقاومة غير العرب لهذا الاتجاه، تطوّر الأمر إلى حرب، هي الأسوأ من نوعها بعد مذابح رواندا، وفقاً لتوصيف السيد كابيلا، منسق حقوق الإنسان بالأمم المتحدة؛ المقيم بالخرطوم وقتها (٢٠٠٣).

هوامش

(١) دكتور قيصر موسى الزين، فترة انتشار الإسلام والسلطنات في أفريقيا (٦٤١-١٨٢١)، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، الخرطوم، طبعة أولى مايو ١٩٨٨، ص: ٨٥

(٢) السابق، ص: ٢٧

(٣) دكتور حيدر إبراهيم علي، أزمة الإسلام السياسي (الجبهة الإسلامية القومية في السودان— نموذجاً)، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩١، ص: ٣٧

(٤) دكتور شريف حرير و تيرجي تفيدت (محرران)، السودان: النهضة أو الانهيار، ترجمة: مبارك علي ومجدي النعيم، مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٧، ص: ٢٤

(٥) دكتور قيصر موسى الزين، سابق. ص: ٩١

(٦) دكتور شريف حرير، سابق، ص: ٢٥

(٧) حقوق الإنسان السوداني (كتاب غير دوري)، المنظمة السودانية لحقوق الانسان، القاهرة، العدد الثامن، يوليو ١٩٩٩، ص: ١٠

(٨) دكتور شريف حرير، سابق. ص: ٣٠

(٩) حقوق الإنسان السوداني، سابق، ص: ١٠

(١٠) قيصر موسى الزين، سابق، ص: ١٠٠

(١١) شريف حري، سابق، ص: ٣٦

(١٢) السابق، ص: ٥٧

(١٣) نفسه، ص: ٧٧

(١٤) منذ مستهل عقد التسعينيات من القرن الماضي، بدأت تظهر تيارات (عنصرية) داخل الجبهة الإسلاموطائفية القومية؛ بصورة سافرة "منحازة للعنصر العربي"، عبرت عن نفسها في كتابات حسن مكي (الأولى) وآخرين غيره، فيما أطلق عليه (الحزام الأسود) الذي أشرنا إليه. وتم قرع الناقوس؛ بما يشبه التعبئة التي حدثت في عهد نميري، بترحيل النازحين من الأطراف إلى إقليمهم، تحت شعار الاستفادة منهم في مناطق الإنتاج. المفارقة أن مثقف مثل دكتور عبد الله علي ابراهيم، صاحب التاريخ الماركسي الأممي العتيق، والأستاذ بإحدى الجامعات الأمريكية وقتها (ميسوري)، مضى في هذا الاتجاه وكتب على صفحات الصحافي الدولي في العام ٢٠٠٢ –إبان عملي في الصحافي الدولي كرئيس لقسم التحقيقات ومشرفاً على القسم الثقافي– مقالاتاً عبر فيها عن استيائه من هذا "الحزام الاسود" بـ "عقائده المشبوهة" على حد تعبيره. ما يشير إلى أن مسألة طرد "غير العرب" من العاصمة التي يفترض أنها "قومية" وترحيلهم إلى إقليمهم، كان على الدوام خياراً استراتيجياً وأساسياً للإسلاموعروبيين.

وما كُتب وقتها على صـــفحات "الحرية" حول "البرجوازية الاثنية"/ عمود سـكناب (أبوبكر الأمين). إنما هو لقياس ردود الأفعال وتحديد إمكانية القيام بترحيل هذا الحزام، إلى الأقاليم التي جاء منها أم لا؟.. رغم أن صاحب العمود من اليساريين البارزين، وهنا تجدُر الإشارة إلى ضـرورة مراجعة ورقة دكتور الباقر عفيف: "متاهة قوم سـود في ثقافة بيضاء".

الفصل الثاني: المشروع الحضاري.. تراكم المشكلات وانفجار الأزمة

هذه الأشياء ستدمر الجنس البشري: سياسة بلا مبدأ، دين بلا خوف من الله وعبادة بدون وّعي!

أنتوني دي ميلو

الإسْلاموطائفية

ثمّة تعقيد منهجي يجده الباحث في مشـــكلات (دارفور)، إذ أن من الصعب فرزها وتقسيمها وفقاً لفترّات زّمنية محددّة، للامساك بعوامل تفـاعلاتهـا، وامتلاك قوانين تطورّهـا. فمشـــكلات (دارفور) بعـد الإنقلاب الإسْـــلاموطـائفي في ٣٠ يونيو ١٩٨٩، ترتبط جـذرياً بمشـكلاتها على عهد "الحكومة الديموقراطية الأخيرّة". ومشـكلاتها في تلك الفترّة، ترتبط كذلك بمشكلاتها في العهد المايوي، وهكذا!

كل حلقة من مشكلات (دارفور)، تُفضي إلى حلقة أخرى، في الحقبة التي تليها؛ وتتصل بالحقبة التي سبقتها. ومن هنا كل المشكلات؛ التي عانت منها (دارفور) قديماً، تنهض في تشـــكيل حاضـــر (دارفور) الكارّثي.

شـــهدت (دارفور) حقبة من الازدهار في حواضـــرها، كتب عنها الرحالة؛ وأرخوا لها في انبهار، إلا أن هـذا الانبهـار؛ تخلّلته فترّات خرّاب، نتيجة الصـــرّاع بين "الســـلطة الحاكمة" و"الخارجين عليها". وكذلك بســـبب القبائل المتناحرة.. وخرابها دائماً كان تالياً لهزيمّة السلطة الحاكمة، من قِبل قِوّى خارجية (هزيمة الإدارة الأهلية من قبل المركز)، وأول خراب معروف لـدارفور كـان في ١٨٧٤، إثر هزيمـة

السلطان إبراهيم قرض، على يد الزبير باشا رّحمة. تلي ذلك سلب ونهب للدّيار، وتهجير قسري إلى مصر.

وقد سارت على هذا المنوال، كل الإدارات التركية المتعاقبة على حكم دارفور. وما تبع ذلك من ضنك في سبيل القضاء على ثورات متتالية، من قِبل المنادين بالسلطة من أبناء دارفور.

وخُربت دارفور ثانيةً إبان الحكم المهدوي. فرُغم أنها ناصرت الثورّة المهدية منذ اندلاعها، إلا أنها ذاقت الأمرين، بسبب سياسة الخليفة للتهجير القسري، الأمر الذي أدى إلى إخلاء المنطقة سكانياً –وهو ما يفسر وجود الملايين من أبناء دارفور، في مختلف ولايات السودان.

وقد تجسدّت نقمّة دارفور ضد المهدية، في ثورّة أبو جميزة في سبتمبر ١٨٨٨ حتى فبراير ١٨٨٩، التي التف حولها الآلاف. وبعد القضاء على ثورّة علي دينار في ١٩١٦، نهضت في ١٩٢١ ثورّة الفكي عبدالله السحيني، التي أرهقت الإنجليز. وحركة داؤود بولاد في ١٩٩١، التي أثارت رُعب الجبهة الإسلاموطائفية (١) وكذلك الحركات الثوريّة المسلحة في ٢٠٠٣، التي تلت حركة بولاد، والتي أبرزها حركتي (عبد الواحد محمد أحمد النور، ودكتور خليل ابراهيم).

إذن تاريخياً، انطوت دارفور على روح الثورة والتمرد، على أي محاولة للتدخل في شؤونها من خارجها، وقد أسهم في تغذية هذه الروح بُعد

الإقليم، ووقوعه في (ظل السلطة المركزية). إذ أدى ذلك إلى أن تظل دارفور، حبيسة انغلاقها على الفقر والجهل والمرض.

إلى جانب وقوعها في تخوم الزّحف الصّحراوي، وتعرضها للجفاف في فترّات مختلفة. ما ترك آثاراً عميقة. إذ انحسرت الأرض الصالحة للزراعة، واعترت التركيبة السكانية تغيّيرات –خاصةً أن دارفور ظلت طوال تاريخها، تستقبل هجرّات من غرب أفريقيا وغيرها– بسبب النزوح عبر شمال دارفور وغربها، إلى الجنوب والجنوب الغربي. كذلك النزوح –للأسباب ذاتها– من تشاد المجاورّة، أما بسبب الجفاف أو الحرب.

وهكذا شكَّل الضغط السكاني على إقليم منهار تنموياً، عاملاً مهماً في انفجار الأزمة –صرّاع الموارد– فالموارد رُغم محدوديتها، تَزّاحم عليها عدد كبير من داخل دارفور، ومن الوافدين إليها من الجوار. إذا أضفنا إلى ذلك سمّات المجتمعات التقليدية –المجتمعات القبلية– كمجتمعات قابلة للاحتراب لأي سبب من الأسباب، التي غالباً تكون أسباب تافهة، أو لا ترقى لمستوى الحدث، الذي يترتب عليها –مثل المشكلات التي تنشأ بين الرُّعاة والمزارعين، إذ يمكن ضبطها بالقوانين الصارّمة– في التحليل النهائي، نجد أن مجتمعات دارفور لم تهدأ حالة (الصراع القبلي) فيها، إلا لتنفجر مرّةً أخرى.

وهنا ينبغي أن نتوقف قليلاً، عند بعض المفاهيم المنهجية، حول المجتمعات القبلية أو الإثنيات.. فالجمَاعات السُلالية الثقافية، من المصطلحات التي تسلَّلت إلى الفكر السياسي؛ من القاموس الاجتماعي، مثل مصطلح (الإثنية) أو (الجماعات السلالية)، والذي يعني: "جماعة ذات تقاليد ثقافية مشتركة". تتيح لها شخصية متميزّة، كجماعة فرعية في المجتمع الأكبر، لهذا يختلف أعضائها من حيث خصائصهم الثقافية عن الآخرين في جماعات أخرى؛ أو في المجتمع.

وقد يكون لهم فضلاً عن ذلك (لُغّة خاصة) أو (دين خاص)، و(أعراف مميزّة). ورُبما يكون الشعور بالتوحيد ك "جماعة متمايزّة من الناحية التقليدية" أهم ما يميز هذه الجماعة بوجه عام (٢) وعلى ذلك؛ فإن الأقليات العرقية أو الدينية أو الثقافية، يمكن أن تُصاب بخوف ظاهر. ذلك أن المجموعة العرقية (الكبيرة)، التي يمكن أن تدعي أن الدولة ملك لها (أو هي دولتها)، أو تابعة لها/ ذراعها القوي، يُشعل سلوكها مخاوف المجموعات (الأصغر!).

وبالتالي فإن الأقليات يمكن نعتها في هذه الحالة بـ(الطابور الخامس)، كما حدث مع أهالي دارفور (غير العرب) في عقابيل (حركة بولاد ١٩٩١)، وعقب محاولة (حركة العدل والمساواة) غزو الخرطوم في ٢٠٠٨. وهو حدث يُعيد الى الأذهان وصف الجنرال نميري –رئيس السودان وقتها– للدارفوريين غير العرب بالعنصريين والمرتزقة في

أحداث ١٩٧٦ (٣) التي كانت أيضاً محاولة غزو مسلح للخرطوم، من قبل تحالف (قوى مختلفة في المعارضة)، على رأسها "الاحتياطي المركزي للإسْلاموطائفية" (حزبي الأمة والاتحادي)، شكل فيها أبناء دارفور حضوراً قوياً.

ومن المفيد هنا؛ أن نُشير إلى أن الدولة في السودان، تعتبر كل المجموعات (غير العربية) (أقليات) وهنا أتحفظ على هذا المفهوم، إذ اعتقد أن هناك مجموعات تمثل (قوميات)، وفقاً للمفهوم الأوروبي التقليدي للقومية –(المجموعات العربية تُساكن هذه (الأقليات)، وهذه الاقليات/المجموعات غير العربية، تنظر إليهم على أنهم وكلاء للحكومة المركزية، التي يشتركون معها في العرق والثقافة العربية/الصفوة الإسلاموطائفية)– في الجغرافيا التي يقطنونها معاً، لكن هذه الفرضية في المحك العملي تتعثر، إلا في عهد الجبهة الإسلاموطائفية القومية إذ أنها ترتبك (تاريخياً) بفعل الوقائع.

ففي فترّة المهدية، وعندما جعل المهدي الخليفة عبد الله التعايشي في المرتبة الأولى –وغني عن القول أن الخليفة من (عرب دارفور)، الذين يشتركون مع الصفوة الإسلاموطائفية في العرق والثقافة، لكن ذلك لم يشفع له– إذ أثار تقديم المهدي للخليفة عليهم، حفيظة كل المجموعات "(العربية الشمالية): (أولاد البحر/ الأشراف): عرب الدرجة الأولى"، فعبر عن هذا الغبن شاعرهم الحردلو (عربي البحر)؛

في هجائية مطولة لأشقائه (عرب دارفور)، مفضلاً عليهم الاستجارة بالمستعِمر الانجليزي، يقول في مطلعها:

ناساً قباح من الغرب يوم جونا *

جابوا التصفية ومن البيوت مرقونا

أولاد ناساً عزاز متل الكلاب سوونا*

يا يابا النُقس، يا الإنجليز الفونا (أنقذونا) .(٤)

ومن هذه الكلمات التي ينضح منها الاستعلاء، يتضح مدى (العنجهية والصلف القبلي)، التي وصلت بالحَردلو وعشيرته من الأشراف، إلى درجة (الاستنجاد بالإنجليز)، للخلاص من بني جلدته، أمثال الخليفة عبد الله التعايشي.

ويمكن التوقف طويلاً عند عبارات مثل (ناساً قُباح، وأولاد ناساً عُزاز،) لاستِكناه فحوى المحتوى المعرفي والدلالي لها (٥) في الواقع (القبلي الاستعلائي للعِرقيات السودانية الشمالية، ونظرتها للآخر غير الشمالي)، فهو ليس من سلالة حسب ونسب و(ليس عزيزاُ) مثلهم!

لقد عاشت مجتمعات دارفور عبر تاريخها، حالة من الصراعات، التي تتجدد بين فترّة وأخرى (٦) ولكن باستمرار كانت تُعالج، ضمن تقاليد وأعراف (المؤسسة القبلية التقليدية)، لهذه المجتمعات (الإدارة الأهلية) وهي أعراف وقوانين مستمّدة في الغالب من كتاب (دالي).

لم تتطور مشـــكلات دارفور لدرجة (حرب طاحنة) بين معســـكرين (العرب ضـــد غير العرب)، إلا إبان ديموقراطية الصـــادق المهدي (٨٦-١٩٨٩)، والفترة التي تلـت ذلـك. أي عهـد الحكومـة الإسـلاموطائفية، التي رُغم سـقوطها في ٢٠١٨ لا تزال تحكم لجنتها الأمنية السودان اليوم.

وفي كلتا الفترتين وقفت "الحكومة المركزية" مع (القبائل العربية) ضـــد (غير العرب)، على الرُغم من أنهم جميعاً (ســـودانيون)، ولذلك لدى فرزنا لمشـــكلات دارفور، يمكننا الإشـــارة إلى أن مرحلة حُكم الحركة الإسلاموطائفية منذ ١٩٨٩، هي أسوأ مراحل الخراب في دارفور!

بسبب سياسات الإسلاموطائفيين، منذ انقلبوا على النظام الدستوري في ١٩٨٩ من جهة. وبســبب تواطؤ حكومتهم الســافر مع حلفائها من (الجنجويد) ضد المواطنين (غير العرب) من جهة أخرى.

المشروع الاسلاموطائفي لانقلاب ١٩٨٩

منذ استقر أمر السودان للإسْلاموطائفيين (الجبهة الإسلاموطائفية القومية) وهم لا يشذون عن الأنظمة التي سبقتهم، سواء الأنظمة العسكرية أو المدنية –فالعقل السياسي هو نفسه– باعتبارهم لدارفور مركز (معارضة ثورية محتملة).

لذلك كان توجه النظام الانقلابي نحو دارفور (كملف أمني عاجل). ومن هنا كانت أولى المهام: ضرب البنية التحتية للمجتمعات الدارفورية غير العربية، حتى يسهل تفكيكها وإعادة تشكيلها من جديد، بانتهاج سياسة الاستقطاب والتصفية. ومن هنا جاء تفكيك النظام (للإدارة الأهلية) للمرّة الثانية –فقد فعل الجنرال نميري الشيء نفسه من قبل– وأثننَة السياسة، ببذل مجهودات جبارّة هدفت لتكريس الإثْنية.

وواصلت الجبهة الإسلاموطائفية مشروعها التدميري في دارفور. بواسطة أزرعها القوية في ذلك الوقت ك(موسى هلال و كشيب)، الذين انضم لهم لاحقاً (محمد حمدان دقلو) الشهير بـ حميدتي، إلخ.. من قادة مجموعات الجنجويد، والمليشيات العربية، المتحالفة مع النظام في الخرطوم.

والتي استطاعت أن تضم إلى صفوفها، المزيد من (الجنجويد) والمحاربين والمرتزقة والمجاهدين الاسْـــلاموطائفيين الذين إسْـــتجلبتهم الحركة الإســـلاموطائفية من الدول المجاورّة (تشـــاد، موريتانيا، غانا، مالي، النيجر وبنين، إلخ.. بحكم روابط "القبائل المشـــتركة")، لاعانتها على حَمَلة السلاح من أبناء دارفور.

كلمة (جنجويد) قديمّة الاســـتعمال في دارفور، وتعني (الشـــباب المنفلت) من قبيلته. والذي لا يتورّع عن ارتكاب الجرائم؛ من النهب والاعتداء على الغير، وعلى الرُغم من مطالب الأمم المتحدة والمطالبة الأوروبية، بوقف هذا النشاط ضد المدنيين، والسيطرّة على الجنجويد، إلا أن النظام الإسْـلاموطائفي وجَنجويده ومليشـياته، لم يأبهوا لذلك، مســتقوياً ـــالنظام ـــ بدعم (دول الإقليم العربي، بقيادة مصـــر)، لموقفه في المؤسسات الإقليمية والدولية.

ويُلاحظ إن نشـــاط هذه المليشـــيات، قد امتد إلى داخل تشـــاد، ما جعل الرئيس التشـــادي وقتها (إدريس ديبي)، يطالب الحكومة الســـودانية، بوقف الهجمات التي يشـــنها الجنجويد "حلفاء نظام الخرطوم" الإســـلاموطائفي، انطلاقاً من حدودها للتخريب في تشـــاد (٧) وهكذا اســـتطاعت الجبهة الإســـلاموطائفية تفجير كل الأزمات المختزَنة؛ في البُنى الاجتماعية، بوتائر متســـارعة. وذلك لطبيعتها

الأيديولوجية الإسلاموطائفية. في جغرافيا تعج بالتنوع والتعدد والتباين!

ولأن مفهوم (الدين الإسلامي) في السودان، وُلد متطابقاً مع مفهوم (العروبة/الهُوية) حمل خطاب النظام منذ مجيئه هذا الملمح المأساوي؛ للثقافة الإسْلاموعربية في السودان! "فالدين العربي/الإسلام. والعرقية/سيطرة النخبة الإسلاموطائفية " وسما تجربة الاسلاموطائفيين؛ منذ اللحظة الأولى لاستيلائهم على السلطة. وكان ذلك أحد عوامل انقسامات الحركة الإسلاموطائفية نفسها: (أولاد الغرب ضد أولاد البحر داخل التنظيم)، كما حدث في مفاصلة الترابي/البشير في ١٩٩٩، حيث التف الدارفوريين حول الترابي!

وجدت الحركة الإسلاموطائفية في ١٩٨٩، السودان على مشارف التفكك! وبدلاً عن محاولة التعامل بروح المسؤولية، تجاه الوطن الواحد، والجدية الوطنية في معالجة هذا الوضع المأزوم. فعلت العكس، إذ مضت لتصعيد الحرب في الجنوب، وتصعيد القلق والتوتر في دارفور، ومحاولة سحق جبال النوبة والنيل الأزرق وشرق السودان. فقد قررت منذ البداية، اعتماد الخيار العسكري (الجهادي)، لحسم هذه المشكلات الحقيقية، والفعلية التنموية في الهامش.

وهنا ينبغي علينا بدءً إدراك طبيعة الحركة الإسلاموطائفية في السودان. والتي دفعتها لاحقاً للتعامل مع دارفور بهذا الشـــكل. وعلى النحو الذي شهدناه.

عمد الإســـلاموطائفيون إلى إعادة تقســـيم الإدارات الأهلية، بغرض الكســـب الســـياســـي وإضـــعاف الخصـــوم الطائفيين الآخرين (حزب الأمة)، ما أدى إلى تنامي العصـــبية. فقد حلّت (الهُوية العرقية) –في التقســـيم الجديد– محل (الهُوية الإقليمية)، التي كانت ســـائدة في الماضي، والتي كانت تستوعب الهُويات العرقية على تعددها (٨) وقد جرى هذا التقســـيم في المناطق الهامشـــية عموماً؛ دون اعتبار أن هذا المليون ميل مربع (مساحة السودان وقتها قبل فصل الإسلاموطائفيين للجنوب) به حوالي ٥٧٠ قبيلة، تستخدم ٥٩٥ لُغة محلية.

وقد أعاد الباحثون تصـــنيف هذه القبائل في ٥٦ أو ٥٧ فئة اثنية، على أســـاس الخصـــائص اللُغوية والثقافية والاثنوغرافية الأخرى. وقد قلص تعداد ١٩٥٥ هذا التنوع، بإعادة تجميع المجموعات الاثنية، إلى ثمان مجموعات رئيســـية: العرب ٣٩%، النوبة ٥%، النوبيون ٥% الشرقيون ٥%، والأجانب ٧%.

ومعايير تقليص هذا التنوع بالتصـــنيف وإعادة التصـــنيف، ليســـت واضحة دائماً واعتباطية غالباً. لكن ما هو كاف وله صلة، هو حقيقة

أن هذا التنوع اللُغوي موجود داخل دولة واحدة، تطمح مثل غيرها لأن تكون دولة قومية.

معظم هذه المجموعات القبلية، لها مناطق تحمل اسمها، تم تحديدها تقليديا، منذ أن ألغى السلطان علي دينار، نظام (الحاكورة) وأقر بدلاً عنه نظام (الدار) (دارفور: انتماء للفور. دار مساليت: انتماء للمساليت، إلخ..)، ورُغم التفاعل المتصل لهذه المجموعات، مع المجموعات الأخرى، إلا أنها –تعيد إنتاج نفسها اجتماعياً في استقلال عنها.

ولذلك هناك تغيرّات يحفزها التفاعل مع مجموعات أخرى، ضمن الأطر الإقليمية والقومية، وتلك التي تحدث بسبب الحراك السكاني بالهجرة إلى أجزاء أخرى في القطر.

وهناك ما يحدث نتيجة تأثير مؤسسات وسياسات الدولة، وينتج عنه درجة كبيرة من الاستمرارية الثقافية والمرونة الاجتماعية/الثقافية. والتي هي موجودة داخل كل مجموعة على حدة، فقد تختفي بعض اللُغات، مثلما حدث للبرتي والبرقيد والتنجر في دارفور. لكن التقاليد الثقافية تُبدي ثباتاً كبيراً عبر الزّمن.

وقد حلّت اللُغَّة العربية محل اللُغَّات الأصلية؛ لبعض المجموعات، كالبرتي والبرقيد والتنجر. لكن التقاليد الثقافية، وأشكال التنظيم الاجتماعي، التي هي من فرادة البرتي والبرقيد والتنجر، تميز هذه

المجموعات عن جيرانهم، مثل عرب الزيادية الأبالة. أو المسيرية أو مربيي الماشية شبه المستقرين. وبينما تتشارك هذه المجموعات في الأرض، فهي تُعيد إنتاج ثقافتها ولُغَّتها، بمعزل عن الأخرى.

حتى اللُغَّة العربية ليست شيئاً متجانساً، فهي تُبدي تباينات كبيرة في اللهجات مثل: "عربي الفور"، و "عربي جوبا". و(العربية السودانية الفصحى)، و(العربية الكلاسيكية)، إلخ.. بل هناك تباينات كبيرة في اللهجات، حتى في إقليم مثل دارفور .(٩)

لم تعتني الجبهة الإسلاموطائفية؛ بالحقائق التي يطرحها هذا الواقع المتنوع ثقافياً والمتباين حضارياً، فقدمت نموذجها (المشروع الحضاري) وفقاً لالتباس: تطابق (الهُوية/الدِين) متغاضيةً عن كون (الدِين)، لا يمكن أن يحل محل (الهُوِية)، بحكم طبيعة كل منهما. فالدِين نَّص. والنَّص تأويل (معنى).. تأويل مولد للدلالة، يُنصب فيه الإنسان ذاته مصدراً للمعرفة (١٠) والهُوية مادة هاربة عن الموضعة، غير قابلة للضبط المختبري، وتعتمد إلى حد كبير في بُعدها (الشعبي) على ما يعتقده الفرد عن نفسه!

وتاريّخ الحركة الإسلاموطائفية، تميز بأحداث وفترّات معينة، شكلّت مراحل الصعود والهبوط والنمو والركود. وقد حددها الترابي بما اسماه "معالم سيرّة الحركة الإسلامية الحديثة في السودان" بحسب عهود ومراحل: "عهد التكوين" (٤٩ – ١٩٥٥) في الأوساط الطلابية،

بالإضـــافة إلى رافد شـــعبي محدود، متأثر بحركة الإخوان المســـلمين المصرية.

ثم تأسـس أول مؤتمر عام للإخوان المسـلمين في عام ١٩٥٤. وتم فيه اختيار اسم "الإخوان المسلمين".

ثم كان عصر الظهور الأول: (٥٦–١٩٥٩)، حيث توصلت الحركة، إلى أهم أسباب انتشارها مستقبلاً، وهي العمل الجبهوي أو التحالفات الواســـعة، على أســـاس برنامج عام؛ لـذلك كـان قيـام "الجبهـة الإســلاموطائفية للدســتور" في ديســمبر ١٩٥٥، تلى ذلك ما أسماه "عهد الكمون الأول": (٥٩–١٩٦٤) وحتى فترّة الحكم العســكري الأول، ثم "عهد الخروج العام" (١٩٦٤–١٩٦٩) أي فترّة الديمقراطية الثانية.

وتأســـســـت خلال هذه الفترة جبهة "الميثاق الاســـلاموطائفي". في ديسمبر ١٩٦٤، حيث تم اختيار حسن عبدالله الترابي أميناً عاماً لها. بعد ذلك يبدأ ما يسميه عهد المجاهدة والنمو (٦٩–١٩٧٧) أي من انقلاب نميري، حتى المصـــالحة معه. وآخيراً عهد (النفح)، الذي يمتد حتى انقلاب يونيو ١٩٨٩ (١١) وهو امتداد لعهد التمكين (ابتداءً من الاستيلاء على السلطة في ١٩٨٩).

تكمن اشكالية أفكار الترابي، في تحقيق هذا التوازن الدقيق بين الوحي والنَّص من جهة، والتاريخ والواقع من جهة أخرى. ويستنجد بقاموس

من مفاهيم يستعملها دون تعريفها أو تحديدها اصطلاحياً. فهو يكتب عن تجديد الدين أو الفقه أو الفكر الديني، وتتداخل كلمات (تدين)، (فقه)، (فكر) و (دين). وتُستخدم في سياقات مختلفة، فهو يجد حرجاً أحياناً في الحديث عن تجديد الدين، ما يعني ضمنياً التقليل من ثباته وتعاليه!.. ولذلك يفضل مفهوم "الفكر الإسلامي" (١٢) ويستعجل الترابي قيام حكم إسلاموطائفي. وهنا، يعني الحدود الشرعية فقط. فهو يقول بأن نحكم بالإسلام، ثم نفكر في تطوير السياسة الدينية وتجديدها، أي كأنه بالتجريب والخطأ. مما لا يصح في المجتمعات الإنسانية، وقد يصح في المعامل والمختبرات، وعلى كائنات أخرى.

فهو يرى أن الحيل الشائعة، لتعويق إقامة النظام الإسلاموطائفي، الاعتراف بضرورة التمهيد له، بإجراء دراسة عميقة، حتى نتبين مقتضى الدين؛ فنطبقه حكيماً غير معيب، مراعاةً لخطر الدين ووقاره، وعدم إقحامه بعفوية. وحذراً من تشويه الإسلام والتنفير عنه (١٣) يرى الترابي أن أولويات السياسة للتيار الإسلامي، أن يجاهد لتغيير النظم اللادينية؛ الظالمة؛ وهو يتبسط في أطوار الجهاد والأساليب، المتخذة في معارضته للنظم القائمة.

ونجد أن الحركة الإسلاموطائفية السودانية، منذ نشأتها وحتى وصولها إلى السلطة، جرّبت ممارسات كثيرة في العمل السياسي، قربتها من

هدفها –أي الوصول إلى السلطة. ولم تكن الوسائل ذات أهمية كبيرة، من ناحية اتساقها مع الغاية، لأن الغاية السامية.. المتمثلة في (إحياء الدين) وتطبيق حكم الله، كانت تبرر الوسيلة (١٤) مهماً كانت هذه الوسيلة!

وعلى الرُغم من أن الحركة الإسلاموطائفية لم تعلن، خلال الستينيات من القرن الماضي، موقفاً معادياً من الديموقراطية بصورة مباشرّة. إلا أن حقيقة استراتيجية الحركة، تقوم على تحوّيل السودان إلى دولة إسلاموطائفية، تُحكم بقوانين الشريعة الإسلامية.

فقد قادت الحركة منذ نشأتها معركة من أجل "الدستور الإسلاموطائفي" في ١٩٥٥ (١٥) ورأت الحركة الإسلاموطائفية في إعلان النميري قوانين سبتمبر ١٩٨٣ سيئة السمعة، نجاحاً لاستراتيجيتها. التي انتقدها الزّعيم الطائفي الرّاحل الصادق المهدي، قائلاً: "جاءت مخالفة لكل أقوال الدُّعاة الإسلاميين وآرائهم. بدأت بتطبيق الحدود ولم تسبق ذلك أية إجراءات وقائية، كما تخلَّت عن وسائل الإثبات الشرعية المتشددة، لذلك أكثرت من إقامة الحدود، فقد قطعت يدي أكثر من مائة شخص. في ظرف عام واحد.

كما جاءت مهدرة لكل الضمانات ضد العثرات والتشوهات، فلم تستند إلى الاجتهاد والشورى، وتأمين الحقوق لغير المسلمين. كما أنها لدى الفحص الدقيق، تمثل تلاعباً خطراً بالإسلام في كل المجالات:

تصوراً وتقنيناً وممارسة (١٦) ومن مفارقات السياسة في السودان، عودة الترابي على الرُغم من كل ذلك؛ إلى الساحة السياسية. تحت اسم جديد "الجبهة الإسلاموطائفية القومية" التي دخل بها انتخابات ١٩٨٦، محرزاً بها لواحد وخمسين مقعداً في البرلمان. ما أهلها لأن تكون القوّة الثالثة، بعد حزبي الأمة والاتحادي الطائفيين. ومن ثم استيلائه بهذه الجبهة، على السلطة في ١٩٨٩ بانقلاب عسكري.

يظل الإسْلاموطائفيون مهمومين بقضية إثبات تمايزّهم، عن الأيديولوجيات الأخرى، لذلك يأخذون أشكالاً معينة، ويحاولون إعطاءها محتوىً أصيلاً، أي إسلامياً (عروبة وإسلامية دارفور). فعلى الرُغم من الانتخابات في السودان، طالب قادة الجبهة، بضرورة البيعة للرئيس المنتخب. كما بايع الإسلاموطائفيون الرئيس الأسبق جعفر نميري، وكما بايعوا الجنرال البشير لاحقاً، فور انتخابات المؤتمر الوطني، وهو التنظيم السياسي الوحيد (١٧) وقتها، قبل سقوط نظامهم في ٢٠١٨.

بطبيعتها الزئبقية هذه نستطيع أن نفهم، لماذا فعلت الجبهة الإسلاموطائفية ما فعلت في السودان، ودارفور على وجه الخصوص. فبالنتيجة ما فعلته في دارفور، وجه آخر لذات العملة التي تداولتها في جنوب السودان. فبهذه الطبيعة الزئبقية، كثفت الجبهة الإسلاموطائفية من التجنيد، والاستقطاب لأبناء إقليم دارفور.

مستغلةً في ذلك متناقضات البُنى الاجتماعية، كبُنى (تصوغ) وتتحكم في مجتمعات دارفور القبلية التقليدية، التي ارتبط وجدانها الثقافي بالميثولوجيا والماورائيات، بحيث تحكم وجودها المادي الانطولوجي. فهم كما عُرف عنهم (أهل التُقابة/ نار القرآن).

فقد أدرك الترابي أن أبناء المجموعات غير العربية، لديهم استعداد نفسي وثقافي، كي يكونوا أعضاءً محتملين في تنظيمه الاسلاموطائفي ذي الطابع الحديث، فبحكم تكوينهم الدّيني والأسطوري، استجابتهم ضعيفة؛ لإدارة رؤوسهم للتيارات الليبرالية أو اليسارية.

وبتمكنها من الاستقطاب الكثيف، في أوساط متعلمين رموز العشائر، اخترقت هذه المجتمعات بمشروعها (الاسلاموطائفي)، منذ سبعينيات القرن الماضي.

لقد كان العربي (الأصلي) (المهاجر) الذي يبشر بالإسلام في سلطنتي الفور والفونج، رجلاً من (العامة)، مهنته الأساسية التجارّة. وما كان يبشر به لم يكن نظرية معقدة، أو فلسفة إسلامية تشريعية عالية. بل بالأحرى (ضرباً فلكلورياً من الإسلام). وقد تكيف هذا الإسلام، مع التقاليد الاجتماعية الثقافية التي كانت قائمة، وانعكست عليه في كتاب (طبقات ودضيف الله).

يُلاحظ أن النمط المبكر للإسلام في السودان، الذي قدمته تلك السلطات، تميز بسمّة تغيِّيرية محدودّة. وعلى العكس أثرّت فيه

الظروف التي احتك بها، ونجد الدليل على ذلك، في حقيقة أن (ملوك الفور)، قد استوعبوا ممارسات أحسن ما تعرف به، هو أنها (غير إسلامية!).

وعلاوةً على ذلك أن المجموعات الاثنية والقبلية، داخل حدود هاتين السلطنتين المبكرتين. كانت ضمناً مستقلة داخلياً في شؤونها السياسية، حتى (الشريعة الإسلامية)، التي مورست في بلاطي الفونج والفور، لم تكن تتطابق والحدود السياسية، لهاتين السلطنتين المبكرتين، بمعنى توفير إطار قانوني تفويضي موحد (١٨) وبينما تمكنت الجبهة الإسلاموطائفية من إحداث اختراق كبير في دارفور، على حساب القوى التقليدية الإسلاموطائفية الأخرى (خاصة الأمة)، مضت لإنجاز سيطرتها، التي بدأتها منذ ١٩٨٥؛ بسيطرّة عناصرها الريعية وشبه الريعية، التي نفذت تجرّبة المشارّكة في إدارة جهاز الدولة، وخبرت إمكاناته الهائلة، ودخلت في شراكات مع رأس المال الإقليمي (العربي الإسلامي).

استطاعت هذه العناصر التي استفادت من ضعف الحكومة البرلمانية (٨٦ – ١٩٨٩) من كل ذلك في قطع الطريق، أمام أي محاولة لتنظيم مؤتمر دستوري لحل أزمة البلاد، واستولت على السلطة –بعد ذلك– استثمرت النُخبة الإسلاموطائفية الصاعدة للحكم، فشل الأحزاب التقليدية في إدارة دفة الحكم، بكفاءة ومسؤولية وحسم.

كما قامت بتحييد وتوظيف لا مبالاة قواعد الأحزاب تجاه قياداتها، فطرحت نفسها في صورة "شعبوية تطهيرية". كمدافعة عن (هُوِّية الوطن) المهددّة!

وتوجهت بخطابها (الشعبوي) للمركز والهامش في آن (١٩) بصورّة خاصة لحشد التأييد، وبناء قاعدة النظام الإسلاموطائفي (٢٠) فقد كان أعضاء الجبهة الإسلاموطائفية، يرون جوهر الدعوة وقضية الإسلام، أكبر من الوسائط التنظيمية ووراء دائرتها، بل أولى من الهيئة الكلية لجماعتهم، ولأن الحياة لا تنفذ صور (ابتلاءاتها) وظروفها يقول الترابي: "فإذا انطبقت الجماعة في نظامها مطلقاً، أوشكت أن تجمد وتقعد به؛ عن الاستجابة لمقتضيات الظروف المتجددة، ومن ثم لابد من قدر من المرونة والحرية وتوازن النظام. تتيح هامشاً من المبادرات والطلاقة؛ لتتبلور مقترحات جديدة، في شكل التنظيم" (٢١) كانت نتيجة المرونة، التوجه نحو التوسع والتمكن من اختراق دارفور، اعتماداً على مرونة (انتهازية) تنظيم الحركة الإسلاموطائفية، والاستعداد الفطري لأبناء الإقليم، على خلفية مسعى هذا التنظيم، لتحويل نفسه لتنظيم "واسع مستوعب ومتطوّر".

وهكذا استخدمت الحركة الإسلاموطائفية خطابها الاسلاموطائفي، في الاستقطاب والتعبئة. هذا الحديث عن الخطاب الإسلاموطائفي، لا يتطابق مع النص القرآني –على خلفية المرونة– أو (الإسلام) الدِّين،

في أصـــوله المتفق عليها. بل هو قراءة تأويل للنَّص القرآني أو الدِّين الإسـلامي، تحكمه الظروف التاريخية وتحينه. وهذا يعني أنه يُقيم صـلة ما بالنص القرآني والسنة؛ مرجعية في الإقناع.

ولكن الخطاب الإسلاموطائفي في السودان المعاصر، محكوم بدلالات هذه التســمية. فهو إســلاموطائفي وليس إســلامياً. بمعنى أنه قراءة لجماعة سياسـية، تسـمّي نفسـها الجبهة الإسـلامية –او كما نسـميها الإســلاموطائفية – القومية (٢٢) أو جبهة الميثاق الإســلامي، أو الإخوان المسـلمين أو الحركة الإسـلامية أو المؤتمر الوطني أو الشـعبي. أو إلى آخره من الأسماء التي (تعنون) حزبي الأمة والاتحادي أيضــاً وتشــملهما. والمســميات التي ظل الإســلاموطائفيين يطلقونها على أحزابهم بين وقت وآخر، أو أثر كل انقسام كثيرة، فعلى سبيل المثال، حزب الأمة وحده، سبعة فصائل، ورُبما أكثر!

تستولى الأيديولوجيا على الدين لدى الإسْلاموطائفيين، وتوظفه كاملاً وجيداً كما تريد، وبآليات متعددة، تُسخر لغته ومفاهيمه وأفكاره.

وهنـا نقف لنفرق بين (الحركـة الفكريـة) و(الحركـة الأيـديولوجيـة)، فالأولى تنتج الأفكار من خلال جهود المفكرين، أما (الأيديولوجيا) فعلى العكس من ذلـك، تحـاول تثبيـت أفكـارهـا، لتعبئـة الجمـاهير بفاعلية.

صفوّة القول أن الحركة الإسلاموطائفية في السودان، نجحت في كل ما خططت له. خاصـــة ورّاثة مواقع القوى الإســـلاموطائفية القديمة – نســـبيا، وتمكنت من تعبئة الجماهير ففي ١٩٨٩/٤/١٩، أرادت الجبهة الإسلاموطائفية، أن تصعد مواجهتها مع الحكومة الديمقراطية، فيما يتعلق بالحسم العسكري لمشكلة الجنوب، فاستحدثت سابقة خطيرة، حبست الأنفاس هلعاً وتحسباً واستنكاراً. فقد قام مؤيدوها من كوادرها المنظمة، بتسيير مظاهرة في حي الثورّة بأم درمان، اتجهت فوراً إلى كنيســـة للمســـيحيين، وأضـــرموا النيران في داخلها وأنحائها واحرقوها!

وفي رد فعل ســـريع وغاضـــب، تجمع المســـيحيون واتجهوا إلى أحد المســـاجد، الذي بنته وتديره منظمة الدعوة الإســـلامية.. واحرقوه (٢٣) وعندما ســـألت صـــحيفة (الشـــرق الأوســـط) في وقت لاحق (١٩٨٩/٥/٩) علي عثمان محمد طه، عن اتهام الســـودانيين الجبهة الإسلاموطائفية، بإشعالها لحرب دينية. قال تلميذ الشيخ، إن الجبهة دعت لتلك المظاهرات، إلا أن مظاهراتها كانت منضـــبطة، وما علمنا إلا يومها؛ أن الكنائس وبيوت العبادة المسيحية، تنفجر وتحترق تلقائياً كطلمبات البنزين، ومســـتودعات الغاز الطبيعي، جراء تفاعلات الضغط والحرارة.. هكذا بلا فاعل من بني البشر .(٢٤)

تحاول الجبهة الإسلاموطائفية القومية، كتعبير عن الإسلام السياسي المعاصر، باستلهام الأيديولوجيا (المهدوية) أن تكتب أو تصيغ (أيديولوجيا للإسلام) في السودان. وتدعي أنها (تعيد صياغة تاريخ الإسلام) في السودان، والفرق كبير بين الأيديولوجيا والتاريخ، فهي – الجبهة– تقوم بعملية حذف وتحوير وإعادة تأويل، لكثير من الحقائق التاريخية. كي تصل إلى غرضها.

فهي تكتب التاريّخ حسب رؤية مسبقة تؤمن بها، وتتمنى أن يكون بديلاً عن الواقع. وتدعي أن ممارستها السياسية منذ ١٩٨٩، هي تطبيق للإسلام وشرع الله ونهج الرسول وأصحابه، وفي نفس الوقت ترى أن هذا الوضع، هو امتداد لتاريخ الدولة الإسلامية السودانية (مثل: الفور، الفونج والمهدية) (٢٥) ومن هنا جاء (مشروعها الحضاريّ) مفتقراً للعقلانية، ومعبراً عن واقع افتراضي لا وجود له، إلا في ذهن الترّابي شخصياً وبعض تلامذته (٢٦) ولذلك اصطدم هذا المشروع الذي يعج بالمتناقضات، بالواقع العملي.

وعبر سقوطه لدي تطبيقاته العملية، عن (حالة كارثية) لكل السودان. ووضع (مأساوي) في دارفور بصفة خاصة، فقد هيأت الأخطاء المتراكمة للنظم المتعاقبة تجاه دارفور. لهذا (الوضع الكارثي) الذي يتهدد الإنسان ويمزق أرضه.

وما تحمله الشبكة الدولية للمعلومات منذ ٢٠٠٣ موثقة عن دارفور، إثر زيارات ميدانية للمنظمات الحقوقية الدولية، لهو مخيف جداً. ففي ٢٠٠٤/٦/١٨ وبعد أن بلغ (التطهير العرقي)، الذي تمارسه قوات النظام الإسلامو طائفي وحلفائه الجنجويد ذروته، هددت دولة (تشاد) بالتخلي عن لعب دور الوسيط، بين الحكومة السودانية و(الحركات المسلحة)، كما أفادت وقتها (ايرين): "الأمم المتحدة"، إذ أن هذا الصراع تخطى الحدود السودانية، وأخذ يُلقي بظلاله على الجوار –خاصة الحدود الشرقية لتشاد– وقتها أكد أحمد علامي، مستشار الرئيس (إدريس ديبي) الشخصي، بعد لعبه دور الوسيط في المشكل السوداني، قائلاً: أن الجنجويد يقاتلون جنباً إلى جنب، مع القوات الحكومية السودانية. وقد حاولوا تجنيد "القبائل التشادية العربية" في قواتهم. مما ستسفر عنه (حرب إثنية) بين المجموعات غير العربية، والمجموعات العربية الإقليمية الأخرى، وإذا لم يتم حسم ميليشيا الجنجويد، فإن نشاطها سيكون بمثابة إحياء لحركة مشابهة في تشاد، توقفت عن محاربة الحكومة التشادية. فهذه الحركة تشابه الجنجويد وتشترك معها في الفوضى.

وأكد علامي أن السياسات التي انتهجتها حكومة السودان، تسببت في هذا الوضع"..

وفي التاريخ نفسه، صرّح دبلوماسيون؛ إن استمرار الصرّاع على المدى الطويل، سيسفر عن كارثة، لا يمكن لتشاد أن تنفصل عنها. سيمّا وأن التركيبة الإثنية في دارفور، هي نفسها في المناطق الحدودية التشادية، وقدّرت الوكالة الدولية للاجئين وقتها إن ٢٠٠,٠٠٠ لاجئ من دارفور، عبروا الحدود نحو تشاد، بعد أن دفعتهم القوات الحكومية بمساعدة الجنجويد، بمهاجمة قراهم وتدميرها. كما قدرت أن أكثر من مليون شخص، قد أُجبروا على النزوح عن ديارهم خلال ١٦ شهراً (أي الفترّة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤)، من الصراع المسلح.

وحسب (ايرين) وقتها، أن كثيراً من التشاديين العرب المناوئين والمعارضين للحكومة التشادية، على اتصال بالجنجويد، وقد سافروا إلى السودان بشكل متكرر وقتها، وأحد هذه العناصر. يعمل قائداً لأحد فرق الجنجويد. وعدد من المناوئين الزغاوة من بينهم أفراد في (أسرة الرئيس السابق ديبي) نفسه، يشعرون أن تشاد، يجب أن تفعل شيئاً لدعم أنسبائهم في الطرف الآخر من الحدود السودانية، والذين يحملون السلاح ضد الحكومة السودانية (٢٧) وكشفت هذه المعلومات؛ عن خطورّة الوضع الإنساني في دارفور. وعلى الجانب الآخر من حدودها مع تشاد، كما أشارت إلى احتمال اندلا ع حرب إقليمية، تضاعف من حجم المأساة الإنسانية؛ بهذه المنطقة من العالم.

بينما حدث كل ذلك ساهم فيه الإسلاموطائفيين؛ دون أن يطرف لهم جفن، من بشاعة الصراع الدّموي، الذي خاضته قواتهم؛ صفا إلى صف الجنجويد. تماماً مثلما وقفوا يتفرجون على قرى (المساليت)، وهي تتعرض للحرق، وسكانها يتعرضون للإبادة الجماعية منذ ١٩٩٥.

لقد مثل حل الإدارة الأهلية في دارفور، على عهد نميري (١٩٧١) علامة فارقة في تاريخ استقرار دارفور، منذ ضمها الإنجليز إلى جغرافيا السودان، فقد ترتب علي هذا القرار العشوائي للجنَرال نميري، وضع الأساس لتمزيق المجتمع والأرض.

ونتيجة لعدم كفاءة ضباطه الإداريين، ولكونهم غرباء عن هذا المجتمع. بعيدين عن روحه. تراكمت المشكلات والأزمات، وأصبحت القضايا المصيرية، في مثل هذه المجتمعات المشحونة بالتوتر معلقة. لتصبح الجرائم مختلفة؛ عما اعتادت عليه هذه المجتمعات –نقلة نوعية في الجريمة ومكررة– تضيق بها أضابير المحاكم من تراكمها وتعقيداتها، إلى أن تفجر الوضع تماماً بتراكم مزيد من الأخطاء، فيما يشبه التلاعب بحيّاة النّاس، والاستهانة بكرامتهم الإنسانية وثقافتهم وأرضهم.

فالسياسات المنظمة للجبهة الإسلاموطائفية. المتمظهِرة في المشروع الحضاري سيء السمعة. تعارضت تماماً مع المبدأ العام. الذي على سبيل مجموعة من الخيارّات، متاحة للتعاطي مع الواقع الأساسي

للتعددية، لو تم انتخاب خيار صـــحيح منها، مثل أنواع مختلفة من الفدرالية أو الحكومات التي تحمِّي الأقليات. وقد ينتقي نظام دستوري معين، أياً من الخيارات التي تعتبر الأفضـــل لطبيعة وظروف التعددية للبلد المعني. وسوف يكون هذا شرعياً ومتمشياً مع الدستورية كمعيار للديموقراطية، للدرجة التي يصـــبح فيها الخيار المنتقى، مواتياً لتحقيق الوظيفة السياسية للدستور.

وبطبيعة الحال؛ من الضروري أن تتاح فرص متساوية لكافة المواطنين، الذين يرغبون في نقض أو تغيير أي جانب، من نظرية ممارســـة الخيار المُنتقى (٢٨) تناقضـــت الجبهة الإســـلاموطائفية مع هذا المبدأ العام؛ لعدم شـــرعيتها –جاءت بانقلاب عســـكري على نظام ديمقراطي منتخب– كما أنها تناقضـــت في منطلقاتها كتنظيم، مع مفهوم الحزب الســـياســـي –قامت على أســـاس ديني – لاحقاً تحولت إلى الطائفي والعرقي أيضاً– في واقع متعدد ومتباين مثل السودان.

ولذلك كان من الطبيعي جداً أن تؤول الأمور في الســـودان ودارفور بصفة خاصة، إلى ما آلت إليه. خاصةً أن دارفور مهيأة لهذا الوضع الكارثي، الذي شهدته ولا تزال، منذ أن عرف أبنائها الهجرّة إلى ليبيا، وتمكنوا من شـــراء الســـلاح الآلي من مدخرات اغترابهم، إلى جانب الصـــراعات المســـلحة بين القبائل؛ التي لم تهدأ إلا لتثور مرّة أخرى. مضافاً إليها الجريمة، التي تُرتكب بواسطة السلاح. والبُعد الخارجي في

الصـراع (ليبيا/تشـاد). وكذلك دور السـودان في الصـراعات المتعلقة بالجوار، في فترات مختلفة. (تشاد/ليبيا/أفريقيا الوسطى).

انتشـار السـلاح في الإقليم، زاد من الشـحن والتوتر بين المجموعات المختلفة، مما أسهم في تغيير طبيعة الصراع لاحقاً، فتحوّلت الصراعات من نهب مسلح –كما كانت تطلق عليه الحكومة، وقتها– إلى (صراع قبلي) اشتعلت نيرانه بواسطة الحكومة نفسها.

هكذا وجدت الجبهة الإسلاموطائفية المسرح معداً. لتلعب دورها فيه.

ففي أبريل ١٩٨٩، وفيما كانت الحكومة مشـغولة بسـقوط (الجكو) (٢٩) والمعارك مع الحركة الشـعبية لتحرير السـودان، التي انتقل مسـرحها الي جنوب كردفان، عند منطقة (أم سـرديف) التي تبعد ١١٠ كيلومترات من (كادوقلي). كانت (تشاد) تلتهب.

ففي ١٩٨٩/١/٤ أحبطت حكومة (حسين حبري) انقلابا عسكرياً؛ وعبر الانقلابيون الحدود إلى السـودان، فأرسـلت الحكومة الشـرعية وفداً إلى الخرطوم، لمقابلة رئيس الوزراء الصـادق المهدي، بغرض تسليمه رسالة خطية من الرئيس حسين حبري.

وصل الوفد التشادي إلي الخرطوم، وظل نزيلاً بالفندق الذي حل به، دون أن يتمكن من مقابلة السـيد الصـادق المهدي؟! ومن (انجمينا) كانت خطوط الهاتف مشـغولة، تطالب الوفد ببذل مزيد من الجهد، لإتمام تلك المقابلة.

كانت (تشاد) تريد من السودان، أن يسلمها قادة الانقلاب، فضلاً عن الضغوطات (الليبية) الشديدة، والتي بلغت حد لي الذراع، فان الحكومة السودانية لهذا السبب؛ قررت تجاهل الوفد الزائر .(٣٠)

ويكشف هذا –مقروءاً مع ما ورد سابقاً– مدى تعقيد العلاقات السودانية/التشادية.. فالبلدين ظلا غير مستقرين، يعانيان من الحروبات الداخلية، والصراعات المسلحة والانقلابات العسكرية.

إذا أضفنا، وجود قبائل مشتركة، هي طرف في أي صراع يدور في دارفور أو تشاد. يمكننا استقراء، إن عبث الاسلاموطائفيين بدارفور، نتيجته الحتمية ما شهدته وتشهده من تداعيات، تتخطي حدود دارفور إلى داخل تشاد وليبيا وافريقيا الوسطى، وقد تتخطى ذلك إلى العمق الأفريقي!

وقد رأينا مؤخراً، كيف ساهمت بعض حركات دارفور المسلحة، في الصراع الليبي/الليبي أثناء حكم العقيد القذافي؛ وبعد الثورة التي أطاحت به، والصراع التشادي/التشادي، وأسهمت كذلك في عدم استقرار أفريقيا الوسطى، بل أصبحت دارفور نفسها، قاعدة انطلاق لقوات المرتزقة الروسية (فاغنر)، التي تخصصت في العمليات القذرة وتهريب الذهب والمعادن الثمينة، وتغيير الأنظمة. وتدير الكثير من (الملفات القذرة) في السودان وأفريقيا انطلاقاً من قاعدتها في دارفور!

وعلى الرُغم من المعرفة التامة لكل الحكومات السـودانية، وإدراكها لتعقيدات العلاقة مع تشـاد؛ المتاخمة لإقليم دارفور المأزوم، بدلاً من أن تعمل على استقرار الأمن، فعلت العكس!

فالمعارضة الشمالية في عهد نميري، سرّبت السلاح إلى دارفور (سلاح ليبي)، وتحركت بجزء منه لإسـقاط نظام نميري في الخرطوم في ١٩٧٦، فيما أبقت الجزء الآخر منه في دارفور (٣١) ليُسـتخدم لاحقاً في (الصراع المسلح) في هذا الإقليم المنهك تنموياً.

تضـافر هذه العوامل العديدة، وتراكمها عبر فترات مختلفة. سـاهم في ارتكـاب مزيد من الأخطاء ومرَاكمتها، لتصـبح اللُغة المتداولة في الصـراعات المحلية بدارفور، هي (لغة السـلاح). وأصـبحت دارفور بذلك مهيأة لأي حرب كبرى طاحنة بين قبائلها (٣٢) وهو ما عزفت عليه الجبهة الإسـلاموطائفية –صـب الزيت في النّار– بتأسـيسـها في جهاز الأمن العام، لما يُسـمى بقسـم (أمن القبائل)، الذي عمل على تفتيت القبائل غير العربية، كما فعل (الصـادق المهدي) من قبل، ومنحها أراضـي القبائل غير العربية، وفقاً لما أشـارت به الدراسـات الخاصة بقسم أمن القبائل.

ويبدو أن الإسـلاموطائفيين، كانوا يخططون منذ وقت مبكر، لكي يكون السودان حقلاً لتجاربهم السياسية، ذات المسوح الديني. يقول الترابي: "من حسـن حظنا في السـودان، أننا في بلد ضـعيف التأريخ،

ضـعيف الثقافة الإسـلامية الموروثة، وقد تبدو تلك لأول وهلة نقمة، ولعلها نعمة. إذ لا تقوم مقاومة شرسة لتقدم الإسلام المتجدد، ذلك في مرحلة الانتقال (٣٣) ويبدو أن مرحلة الانتقال التي يقول بها الترابي، هي مرحلة "أزمة النظام الاجتماعي" التي قال بها الراديكاليون الماركسيون من قبل.

هوامش: الفصل الثاني

(١) دارفور انفو. اورغ

(٢) أحمد ضـــحية، ورقة: تحديات الديمقراطية والتعدد الاثني"أوراق مختارة من ندوة التعدد الإثني والديمقراطية في الســـودان"، الخرطوم ١٨/ ١٩ مايو ٢٠٠٢، قاعة الشارقة"، تحرير: دكتور. حيدر إبراهيم علي، الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠٠٣، ص: ١٠١

(٣) السابق، ص: ١٩

(٤) أ/ قد تكون أول حالة تمييز معروفة في التاريخ الإسلامي والعربي، هي حالة الخليفة عثمان بن عفان (رض) عندما كان ثمّة اعتراضـــات من الصـــحابة عليه. من قائل: "ليحملن ابن أبي معيط بني أمية على رقاب الناس" وواضح من هذا الاحتجاج، قصدهم أنه سيولي بني أمية المناصب السياسية أو الخدمية المدنية في ذلك الوقت؛ بسبب القرابة؛ وبغض النظر عن كفاءتهم.

– ب/ يبدو أن السودان يمثل حالة (كلاسيكية) للمجتمع التعددي المنقسم، بما اسماه (هاي ايكشتاين): الانقسامات الانشقاقية، وقد تكون هذه الانقســـامات: دينية، لغوية، ايديولوجية، إقليمية، ثقافية، عنصرية وإثنية "قبلية".

ولا تصبح كل هذه الانقسامات بارزة، في كل سياقات وأوضاع الوجود السياسي السوداني. وكثيراً ما يخضع بروزها أيضاً؛ إلى مقتضيات مكانية وزمانية معينة.

وعلى سبيل المثال؛ قد لا تصبح اللغة العربية، كلغة تخاطب مشتركة، مشكلة في الحياة اليومية الاجتماعية. لكنها تصبح انقساماً بارزاً في سياقات نظم التعليم الوطنية الرسمية، أو في الأوضاع التي يُهدف إلى فرضها على القوميات الاخرى، بميل نحو التفوق العنصري، والإخضاع الناتج عن الربط بين اللغة وحاملها العرقي (أي الهُوية العربية).

إن (عربي جوبا)، يُستخدم يومياُ. ويستخدم مواطني الجنوب النازحين إلى مدن الشمال بسبب الحرب، (اللغة العربية) بينهم، وكذلك غير العرب في دارفور. لكن هذا الانقسام اللُغوي؛ يصبح إشكالياً من الناحية السياسية والاجتماعية، عندما تفرض الدولة (اللُغة العربية).

ينقسم العرب السودانيين إلى العديد من المجموعات الاثنية، مع وجود تمايزات ثقافية وتنوعات واضحة في اللهجات. وما هو (عربي) في السودان متباين جداً. فقد يجد العربي من سكان (المنطقة الشمالية) معاناة في التواصل مع (العربي البقاري) من غرب السودان. بالمثل قد ينظر هذا العربي بازدراء إلى السوداني العربي البقاري "الدارفوري".

نلاحظ عندما استشهد (حميدتي) في أحد خطابته بمثل دارفوري: (فسوة مدنقر)، ضج (عرب) مواقع التواصل من السودانيين، الذين لا ينتمون إلى دارفور، إذ لم يكونوا قد سمعوا بهذا المثل من قبل، ولذلك تناولوه من زوايا مختلفة؛ كانت السخرية والاستهزاء أبرزها!..

رغم أن حميدتي عربي مثلهم؛ بيد أنه من دارفور وليس (مثلهم) من الوسط أو الشمال!!.. وفي الواقع فقد تضمن الانقسام التاريخي، الذي قاد إلى المواجهة بين الخليفة عبد الله التعايشي والاشراف، إنكاراً من الاشراف لجدارة الخليفة المنتمي للتعايشة "عرب دارفور".

وبعيداً عن العروبة كسمة عنصر، وليس اكتساباً ثقافياً، لم تظهر آراء تختصر تعدد المجموعات العربية في السودان، إلى قاسم مشترك يسمى عرباً، لأن العروبة كمكتسب ثقافي، تتقاسمه العديد من المجتمعات العربية في السودان. والتي ليست هي عربية من ناحية العنصر.. مثالاً لذلك (نوبيون) الشمال والشايقية، على الأقل جميعهم (نوبيون) في (الأصل). ولكن عندما تكتل نخب الدولة هؤلاء، مع مختلف المجموعات المستعربة، رغم تباينها ثقافياً في (مجموعة واحدة)، بحيث تنتحل هذه الفئة دور (الأغلبية)، التي تحدد (هوية سودانية) جديرة بأن تُفرض على الآخرين. كطريقة أكثر مشروعية للحياة، هنا ترى المجموعات غير العربية (عنصرية ضمنية) في هذا الموقف، وتواجهها بمختلف الوسائل. إن إنكار قيمة الآخرين، هو سيطرة ضمنية.

– ج/ هذا التشاحن من الأشراف ضد الخليفة، هو ما دفع الخليفة في مكان آخر في أحد المجالس، عندما بدأ الأشراف بالفخر بأنسابهم، أن يمسك الربابة، وينشد:

نحن الغرابة شرابين المريسة +

عيال البحر نضمهم ساكت

نحن جدنا النبي عيسى...

(٥) السابق، ص: ١٣١

(٦) راجع: علاقات الأرض؛ لمحمد إبراهيم نقد؛ ص: ١٩–٢٢: يشير الأستاذ نقد إلى أن الاتساع الجغرافي والتعدد العرقي، وجد استجابة عند سليمان سولونج، كرجل دولة مؤسس، فقام بتقسيم السلطنة (على النحو الذي أشرنا إليه سابقاً) كما صاغ ابنه السلطان موسى، سياسة عامة حول ملكية الأرض في السلطنة، فجرد شيوخ العشائر والقبائل من سلطاتهم وقاعدة استقلالهم الاقتصادي، وركز السلطة الاقتصادية والسياسية المطلقة في يده. وهكذا تطور أداء دور الدولة المركزية في دارفور.

– راجع: فترة انتشار الإسلام والسلطنات (٦٤١–١٨٢١) لدكتور قيصر موسى الزين؛ ص: ٩٢: ساد نظام شبه إقطاعي علاقات الإنتاج الزراعية في السلطنة، وكان أكثر احكاما ومركزية من نظام

سنار. وكانت كل الأرض من الناحية القانونية ملكاً للسلطان وتخضع لإشراف إداري هرمي. على رأسه السلطان.

– راجع: علاقات الرق في المجتمع السوداني. لمحمد إبراهيم نقد؛ ص: ٢٠٤: يشير نقد هنا إلى أن (المساليت) مارسوا الاسترقاق عنوّة بالحرب أو الغزوات على (الفرتيت)، ومارسوه عُرفاً على بعض قبائل (الفور)، التي نزحت نحو ديارهم، هرباً من جيش (الزبير باشا) في ١٨٧٤. ومرة أخرى عندما سيطر (الأنصار) على دارفور. عندما قرر سلطان (المساليت)؛ أن يتخلص من حامية الأنصار في أراضيه في ١٨٨٨، فاستبق الخيل والسلاح والجهادية السود، وأعطي أولاد العرب أحذية وقرب ماء، وطلب منهم الابتعاد عن داره.

كذلك مارس (المساليت) السبي المتبادل بين القبائل المتحاربة، فكثيراً ما سبى (المساليت) زوجات وبنات سلطان وأعيان (الداجو). وبادلهم (الداجو) المعاملة بالمثل، وقد تستعيد القبيلة السبايا بالفدية. وهذا يعطي فكرة عن رواسب الصراعات القبلية في دارفور تاريخياً، خاصة الفترة السابقة لضمها بواسطة الإنجليز في ١٩١٦ إلى السودان.

(٧) موقع إسلام توداي أون لاين.

(٨) التعدد الاثني والديمقراطية في السودان. مرجع سابق. ص: ٤٢

(٩) د/ شريف حرير، تيرجي تفيدت، السودان النهضة أو الانهيار، ترجمة. مبارك علي، مجدي النعيم، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، ص: ٢٠

(١٠) علي حرب، النص والحقيقة، (نقد الحقيقة)، القاهرة، طبعة ثانية ١٩٩٥، المركز العربي الثقافي، ص: ٢٠ — ٢٦

(١١) دكتور حيدر إبراهيم علي، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة أولى ١٩٩٦، ص: ٢٨٣

(١٢) السابق، ص: ٢٨٩

(١٣) نفسه، ص: ٢٩٩

(١٤) نفسه، ص: ٣٠١

(١٥) نفسه، ص: ٢٠٢

(١٦) نفسه، ص: ٢٠٣ – بالإضافة إلى عبد الله علي إبراهيم، الإرهاق الخلاق، ص: ٣٤. إذ يقول: "تحتاج الجبهة الإسلامية القومية بدورها أن تعترف للآخرين، بعد أن اعترفت لنفسها في مواقع مختلفة أن قوانين سبتمبر ١٩٨٣ هي مجرد اقتراح قوانين مستمدة من الشريعة الإسلامية، وليست الكلمة النهائية لما يمكن أن تكون عليه صورة الشريعة الإسلامية في الدولة السودانية. ولذا صح اعتبار

معارضي تلك القوانين من بين المسلمين وغير المسلمين في السودان، أناساً ذوي آراء مختلفة ليست بالضرورة ضالة أو ملحدة.

(١٧) السابق، ص: ٣٠١

(١٨) شريف حرير، مرجع سابق، ص: ٢٩ — ١٩

(١٩) التعدد الاثني والديمقراطية في السودان، مرجع سابق، ص: ٢٥: يصنف دكتور عطا البطحاني المجموعات العرقية في السودان بتقسيمها إلى ثلاث مجموعات إثنية: مجموعة (أ) تمثل جماعات الوسط النيلي، الممتدة من الجزيرة حتى الشمالية، والممثل التقليدي للثقافة العربية الإسلامية المهيمنة على باقي المجموعات الاثنية؛ والمحتكرة لرموز وفعاليات كتلة القوى المسيطرة منذ الاستقلال.

– المجموعة (ب) تمثل الجماعات الإثنية من غرب وشرق السودان.

– المجموعة (ج) فتمثل الجماعات الإثنية في الجنوب (يقصد الجنوب القديم، والتصنيف ينطبق جزئياً الآن على جزء من الجنوب الجديد: جبال النوبا، جنوب النيل الأزرق).. نلاحظ أن الحدود الفاصلة بين هذه المجموعات، هي حدود غير واضحة، وأن هناك تداخلاً واضحاً بين هذه المجموعات: مثلاً تشترك كل من المجموعات (أ) و(ب) في عاملي اللغة والدين، وتلتقي المجموعة (ب) مع المجموعة (ج) في التهميش السياسي والتخلف الاقتصادي. كما تعاني المجموعتان (ب) و (ج) من هيمنة المركز في (أ) .

(٢٠) السابق، ص: ٢٧

(٢١) دكتور حيدر إبراهيم علي، أزمة الإسلام السياسي "الجبهة الإسلامية القومية — نموذجاً". مركز الدراسات السودانية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩١، ص: ١٣٤

(٢٢) السابق، ص: ١٤٤

(٢٣) عبد الرحمن الامين، ساعة الصفر "مذبحة ديمقراطية السودان الثالثة (٨٥—١٩٨٩)"، أجندة واشنطن، ص: ١٨٧

(٢٤) السابق، ص: ٨٨

(٢٥) دكتور حيدر إبراهيم علي، السابق، ص: ٣٨

(٢٦) راجع: نشرّة مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان "سواسية" العدد (٥٣– ٥٤) حول تجديد الخطاب الديني، ديسمبر ٢٠٠٣.

(٢٧) موقع الأمم المتحدة: ايرين نيوز. اورغ.

(٢٨) الديموقراطية في السودان، البعد التاريخي والوضع الراهن وآفاق المستقبل "أبحاث ندوة تقييم التجارب الديمقراطية في السودان"، القاهرة ٦– ٤ يوليو ١٩٩٣، تحرير د/حيدر إبراهيم علي، مركز الدراسات السودانية، القاهرة ١٩٩٣، ص: ٢٣٨

(٢٩) عبد الرحمن الامين، مرجع سابق. ص: ٨٥

(٣٠) الديموقراطية وحقوق الإنسان في السودان، التزامات القوى السياسية والنقابية والعسكرية السودانية، تحرير: دكتور محجوب

التيجاني، القاهرة ١٩٩٧، المنظمة السودانية لحقوق الانسان، ص: ١٣٥

(٣١) السابق، ص: ٥٧

(٣٢) دكتور حيدر إبراهيم علي، أزمة الإسلام السياسي، السابق. ص: ١٩٢

(٣٣) نفسه، ص: ١٩٢

الفصل الثالث: ثمار الدولة الفاشلة

لما كانت الحروب تتوّلد في عقول البشـــر، ففي عقولهم يجب أن تُبنى حصون السلام!

الميثاق التأسيسي للأمم المتحدة،

١٦ نوفمبر ١٩٤٥

زراعة الحرب

(١–١٠): أهملت الحكومات السودانية المتعاقبة هذا الإقليم، الغني بالموارد والسكان. بل وأسهم عدد منها، في توفير كل عوامل نشوب "حرب أهلية" مستمرّة، أخذت تنفجر من آنٍ لآخر؛ منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي.

حُرم إنسان دارفور؛ على مر تعاقب الحكومات السودانية منذ ١٩٥٦، من حقه في التعليم والصحة والخدمات عموماً. وعلى الرُغم من أن التهميش –من حيث الدرجة وليس النّوع– هو حال كل أجزاء السودان دون استثناء، إلا أن دارفور هُمشت (نوعياً) رُغم كونها – دوناً عن أقاليم السودان الأخرى– تتميز بخصوصية كونها –إلى حد كبير– عبارّة عن السودان مصغراً، بكل تنوعه وتبايناته. ما يجعل كل هموم وأزمات السودان، تتقاطع على هذا الإقليم بصورّة أكثر حدّة، فيبدو التهميش عليه أكثر تركيزاً، خاصةً أنه من أكثر أقاليم السودان غنىً بالموارد والسكان، ما يجعل استيعاب مسألة تهميشه أمراً بالغ الصعوبة!

الحكومات المتعاقبة استغلت دارفور، كوقود لحربها الدّامية؛ في الجنوب –قبل الانفصال– وهو نمط الاستغلال نفسه، الذي مارسته فيما

عُرف بـــ(المناطق المهمشة)، التي دأبت أن تجعل من شبابها، وقوداً لتلك الحرب الدّامية، التي وُصـــفت من قِبل الخبراء والمراقبين، بأنها الأطول في إفريقيا.

كما عمد النظام الإسلاموطائفي، الذي اعتلى سُدّة السلطة بانقلاب عسكري في ٣٠ يونيو ١٩٨٩، إلى إغراق الإقليم في صراع (عربي/ إســلامي/ إفريقي)، في ســياق مســاعيه لتحقيق أوهام المشــروع "الإســلاموطائفي الحضــاري"، الذي تبناه في عقابيل اســتيلائه على السلطة في ١٩٨٩.

لقد مثل انعدام المصـــداقية، غياب "التنمية، الحرّية والعدالة" بيئة خصبة لانفراط عقد الأمن، وتصاعد الوقائع والأحداث العابرة، إلى "حرب أهلية" ضارّية.

ولذلك من العسير قراءة "مشكلة السودان في دارفور"، بمعزل عن المشهد السوداني المأزوم ككل.

فهذا المشـــهد المأزوم تاريخياً، تُدلل كثرّة المبادرات لمعالجة مآزق الحل السياسي فيه –مروراً بالحل الأمريكي الذي أُستهل بـــ مشاكوس في ٢٠٠٢– على مدى عمق وتعقد المشكل السودانى.

ورُبما أن رؤية القوميين الجنوبيين (١) أن بروتوكول (مشـــاكوس) قد جاء بما دون أحلامهم. وفي توقيت لا يناسبهم –وفقاً لظروف الحركة الشعبية لتحرير السودان (وقتها) الخاصة بشأن التحوّل من مرحلة

(الثورّة) إلى مرحلة (الدولة)– إلا أن بقراءة القوميين، لسعي دارفور الحثيث؛ للتأثير على "توازنات اللُعبة السياسية" في الخرطوم (وقتها)، رأت أنها لو لم تستغل الفرصة؛ لاقتسام السلطة والثروة والأرض في السودان، مع نظام الخرطوم وحلفائه من قوى "إسلاموطائفية عربية"، فإن نمو (المركز العسكري) لدارفور، بشكل مضطرد بمرور الوقت، يجعل فرصة (القوميين) في مثل هذه (التسوية) أمراً عسير المنال، إن لم يكن مستحيلاً.

فأي مركز عسكري قوي، يوازي مركز الجيش الشعبي لتحرير السودان، ومستقل عنه في ذات الوقت، يُضعف من فرصة حصول (القوميين الجنوبيين) على مكاسب مرضية، في الاتفاق الثنائي، بشأن اقتسام السلطة والثروة في السودان.

وعلى الرُغم من حرص الحركة الشعبية لتحرير السودان –كما جاء على لسان ناطقها الرّسمي وقتها، بإدانة انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور، إلا أنه لم ينسى أيضاً، الإفصاح عن أن ثمّة بوادر لاتفاق وشيك (٢)، حول السلطة والثروة في السودان.

ومن المؤكد أن الوصول لاتفاق ثنائي، بين طرفي الصراع التقليديين في السودان، بالضرورة يقود إلى القبول بـ(تركة) هذه السلطة والثروة، وهي (تركة) مثقلة بالديون والمشاكل المعقدّة، التي على رأسها مشكلة السودان في دارفور! والتي هددت وقتها مستقبل (اتفاق نيفاشا)،

الذي تم التوصل إليه بين الشمال والجنوب للتو (٢٠٠٥)، بعد حرب طويلة منذ ١٩٥٥، لم تتوقف إلا لتلتقط أنفاسها، وتبدأ مرّة أخرى، أشد شراسة وأكثر خسائراً (بشرياً ومادياً).

وباعتبار أن مشكلة السودان في دارفور، من الصعب حلها، على غرار التجارّب الانفصالية في إفريقيا، أو بما يتفق ودعاوى (القوميين الجنوبيين) من قبل و"قوميين جبال النوبة" (الكومولو) (٣)من بعد.

مبدأ حق تقرير المصير، كان بالدرجة الاولى وليد رغبة شعور "القوميين الشماليين" بحاجتهم لتقرير (مصيرهم هم) بعيداً عن شعوب السودان الأخرى، التي لطالما شعروا بعدم الانتماء إليها. بالتالي لا يجب أن نتوهم انه وليد (بروتوكول مشاكوس)، أو فقط رغبة "القوميين الجنوبيين"، التي تحوّلت في (مشاكوس) إلى إرادة نافذة. وهو كذلك لم يكن منحة تعطف بها النظام الاسلاموطائفي في الخرطوم للأشقاء في الجنوب، باعتباره أول من وافق عليه.

الحقيقة أن الحركة الشعبية بفصائلها المختلفة وفصيلها الأم، انتزعت هذا الحق عنوةً واقتداراً بدءاً بإعلان (فرانكفورت) في ٢٥ يناير ١٩٩٢، الذي فتح (جرة الجني) وأخرج المارد، ولم يعد منذها بإمكان "الوحدويين" رغم حرب (الناصر) الضارية، إعادته إلى قمقمه.

وهكذا أصبح "تقرير المصير" منذ ذلك اليوم، حقّاً لشعب جنوب السودان، بمقتضى اتفاقٍ وقّع عليه أحد كبار المسئولين

الإســـلاموطائفيين النافذين؛ في الدولة وفي الحزب الحاكم؛ وفي الحركة الإسلاموطائفية، مع حركة جنوبية مقاتلة.

كما أصـــبح (إعلانُ فرانكفورت)، الســـابقةَ التي ســـتنبني عليها كل الاتفاقيات والوثائق اللاحقة، التي تضمّنت (حق تقرير المصير)، سواء لشعب جنوب السودان، أو غيرّه من الشعوب المهمشة في السودان.

ولذلك نجد أن "بروتوكول مشـــاكوس" الموقع في ٢٠ يوليو ٢٠٠٢، ليس ســـوى ثمرّة رّحلة طويلة من اللقاءات والمفاوضـــات والمواثيق والاتفاقيات؛ منذ "إعلان فرانكفورت" الموقع في ١٩٩٢. وأفضـــى هذا البروتوكول (مشـاكوس) في التحليل النهائي إلى اتفاقية (نيفاشـا) ٢٠٠٥، التي قادت بدورها إلى الانفصال.

وفي ١٠ أبريل ١٩٩٦ تم التوقيع على "الميثاق السياسي" بين النظام الإسـلاموطائفي في الخرطوم؛ عنه اللواء الزبير محمد صـالح والفصـائل المنشـقّة عن الحركة الشـعبية "حركة اسـتقلال جنوب السـودان"، والحركة الشعبية لتحرير السودان "مجموعة بحر الغزال".

وكان "الميثاق السـياسـي" هو الوثيقة الثانية بعد إعلان (فرانكفورت)، التي يوقّعها النظام الاســـلاموطائفي مع الحركات المنشـــقة من الحركة الشـــعبية، ويتم فيها الاعتراف بحق تقرير المصـــير؛ لشـــعب جنوب السودان.

وفي ٢١ أبريل ١٩٩٧ تم التوقيع على (اتفاقية الخرطوم) بين الفريق الزبير محمد صالح عن النظام الإسلاموطائفي، وتضمنت قائمة الموقعين عن الفصائل المنشقة عن الحركة الشعبية، اسمي الدكتور (رياك مشار) والقائد (كاربينو كوانين). فقد اعتبرت الفصائل المنشقة "الميثاق السياسي" (إعلانا للمبادئ)، وقررت التوسّع فيه (باتفاقية الخرطوم).

وفي ٢٠ سبتمبر ١٩٩٧ انضم الدكتور (لام أكول) "الفصيل المتحد، المنشق عن الحركة الشعبية"، إلى (اتفاقية الخرطوم للسلام) "اتفاقية فشودة"، وقعها معه عن نظام الخرطوم (موسى الملك كور)، بعد إجراء بعض التعديلات.

وفي ٢٨ مارس ١٩٩٨ أجاز المجلس الوطني "دستور السودان" لعام ١٩٩٨ ووقّع عليه رئيس النظام البائد (عمر البشير)، ودخل حيّز التنفيذ في ٣٠ يونيو عام ١٩٩٨. وهو أول دستورٍ منذ انقلاب ٣٠ يونيو عام ١٩٨٩، وأشرف على وضعه الدكتور (حسن الترابي)؛ عراب الحركة الإسلاموطائفية، ورئيس (المجلس الوطني) وقتها. وقد عُرِف أيضاً بـ "دستور التوالي."

ونصّت المادة ١٣٧ من (دستور التوالي)، على استمرار العمل بالمرسوم الدستوري (الرابع عشر) (تنفيذ اتفاقية الخرطوم للسلام)

لسنة ١٩٩٧، على أن ينتهي نفاذه، عند انتهاء الفترة الانتقالية المذكورة فيه.

كما تضمّنت المادة ١٣٩ من ذلك الدستور، إشارةً واضحة إلى (حق تقرير المصير) لجنوب السودان، حيث نصّت تلك المادة: "إن لجنوب السودان نظاماً انتقالياً؛ لأجل أن يكون فيه اتحادياً وتنسيقياً، وينتهي بممارسة (حق تقرير المصير)".

وهكذا أعطت هاتان المادتين من (الدستور اتفاقية الخرطوم للسلام)، صفةً دستوريةً متكاملة. كما أن الدستور كسر حاجز الاستحياء والخوف، من استعمال مصطلح "تقرير المصير" وأزال أي ادعاء قد يثيره البعض؛ بغموض النصوص المتعلقة به، كما استنتج دكتور (سلمان محمد سلمان) في مقالاته على صفحات الراكوبة وسودانايل بهذا الخصوص.

في ٢٠ يوليو ٢٠٠٢ تم التوقيع على (بروتوكول مشاكوس)، بين النظام الإسلاموطائفي في الخرطوم عنه (غازي صلاح الدين) والحركة الشعبية لتحرير السودان عنها (القائد سلفاكير ميارديت)، بعد سلسلة طويلة من الاتفاقات والتفاهمات، بين القوى المسلحة في الجنوب؛ والنظام والقوى السياسية.

إذ ظلّت حالة التوازي –كما يشير دكتور سلمان– في الاتفاقيات الخاصة بحق تقرير المصير، هي السمة الرئيسية لتلك الاتفاقيات.

فالنظام كان قد وقّع كل اتفاقياته، التي اعترفت بحق تقرير المصير مع الفصائل المنشقة من الحركة الشعبية.

من الجانب الآخر كانت اتفاقيات (التجمع الوطني الديمقراطي)، وأحزابه مع الحركة الشعبية الأم. غير أن تلك الروافد من الاتفاقيات جميعها، من الحكومة والمعارضة معاً، صبّت في (بروتوكول مشاكوس).

وفي ٩ يناير ٢٠٠٥ تم توقيع "اتفاقية السلام الشامل" (نيفاشا، مشاكوس، الترتيبات الأمنية، تقاسم السلطة، تقاسم الثروة، أبيي، ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق) بين النظام الاسلاموطائفي عنه علي (عثمان محمد طه) والحركة الشعبية لتحرير السودان، عنها (دكتور جون قرنق).

ومن ثم بدأت الفترة الانتقالية، والتي انتهت بتصويت شعب جنوب السودان عام ٢٠١١ بما يشبه الإجماع لخيار (الانفصال) من السودان، تحت مظلة (حق تقرير المصير).

لكن من جهة اخرى، "حق تقرير المصير"؛ كان ولا يزال، بالدرجة الأولى نتاج (نظام تفكير) "الانفصاليين الشماليين" في (العقل السياسي المركزي). ونتاج فشل (الحكومات المركزية) في الخرطوم، خلال العهود المدنية والعسكرية، في التعامل مع قضية السودان في الجنوب بجدّية، ورفضها بإصرارٍ وعنادٍ غير مبررين مطلب الجنوبيين

"بالنظام الفيدرالي"، الأمر الذي أدى إلى رفع سقف مطالب الجنوبيين إلى "حق تقرير المصير"، والذي قاد بدوره إلى الانفصال.

دارفور بمثابة مفتاح أساسي، في حل أزمة جنوب كردفان، وشرق السودان، و النيل الأزرق، التي ظلت تُلقي بظلالها على كل المشهد السودانى.

وكما ظللنا نكرر دائماً في مقالاتنا، أن وقف الحرب واستعادة الديمقراطية، والالتزام التام بمواثيق حقوق الإنسان، وإعادة بناء الدولة السودانية بكل مؤسساتها، المدنية والعسكرية والحزبية، على أساس المبادئ؛ التي تحقق تحولاً ديمقراطياً راسخاً وتنمية مستدّامة؛ ومواطنة بلا تمييز، تُنهي واقع التهميش، وتفتح الباب لأدوار تكاملية، مع دولة جنوب السودان الشقيق.

كل ذلك مدخلاً لا غنى عنه في (خطابات القوى السياسية)، في سبيل تحقيق (المشروع المدني)، في السودان (الديمقراطي الموحد). ولا غنى عنه لمعالجة مأزق الحل السياسي، الذي لا يُقصي طرفاً، عن الإسهام في صناعة السلام، وبناء سودان جديد معافى.

(٢ــ١٠): تنتصب مسألة الصراع الاجتماعي والثقافي، كعامل أساسي في مأزق السودان. وبالإحالة لعبد العزيز حسين الصاوي في (حوارات الهوية والوحدة الوطنية) (٤) أنه إذا قبلنا الفرضية القائلة،

بأن قضية التعايش الوطني، هي في جوهرها قضية "أزمة التطوّر العامة" ببُعديها الديمقراطي التعددي قومياً ودينياً وسياسياً، والاقتصادي والاجتماعي. لأمكن تلمُس الصِّلة، بين إمكانية تصفية مسببات امتدادها الرّاهن وجذرها الأعمق، الذي حال دون التعايش والاندماج الطوعي.

إذ لم يستلهم —السودان— تجارب الدول المشابهة في تنوعها الثقافي وتبايناتها الحضارية. ففي ولاية (كانوري) بنيجيريا، حافظت المجموعات السكانية غير (البرنوية)، على بعض الشعور بالتميز، حتى بعد أن قادت مجموعة من العوامل السياسية والدينية والتجارية، إلى اندماجها الطوعي، في (ثقافة البورنو) وهويتهم القومية! وهو نفس ما حدث تقريباً في حالة (اللور **Alur**) بيوغندا وشمال شرق زائير.

حيث تسببت ظروف تاريخية متنوعة، في استيعابهم الثقافي؛ لجماعات مختلفة عنهم. لكن ذلك لم يحدث في السودان إلى حد كبير، بسبب (الفشل الذّاتي) للثقافة الإسلاموعربية، وعجزها عن أداء دورها المتعين فيها، بسبب افتقارها للقدرة على التساؤل، واطمئنانها في حضن الأجوبة الجاهزة منذ ١٤ قرناً!

فظل الملمح الأكثر أهمية؛ للحرب الأهلية في السودان. هو طبيعتها متعددة الأبعاد. إضافةً إلى حقيقة أن استمرارها، هو نتاج عوامل خارجية وداخلية معاً. وعلاوةً على ذلك، لم يعد الصراع يقتصر على

إقليم؛ أو فئة واحدة من السكان، فهو يمر عبر "مجموعات مصالح" عرقية واجتماعية، عابرة للحدود ولأقاليم عِدّة، من أقصى الغرب إلى أقصى الشرق. ومن أقصى "الجنوب الجديد" إلى أقصى الشرق والشمال. اللذان يخضعان بصورة رسمية وغير رسّمية للنفوذ المصرّي.

وعلى سبيل المثال، ومن زاوية تركيبة المجموعات المقاتلة –في حالة الجنوب القديم مثلاً– نجد أنه كان هناك جنوبيون في القوات الحكومية. كما أنه كان هناك شماليون في قوات الحركة الشعبية **SPLM** وبصرف النظر عن أعدادهم، يعكس ذلك عمق ومدى الارتباط، بين مجموعات السودان المختلفة.

وغني عن القول، أن تأثير الحرب، يذهب إلى ما وراء تأثير البُنيات الاقتصادية والسياسية والثقافية، كما تؤكد دكتورة (سامية النقر) ودكتور (عبد الغفار محمد أحمد) في (السودان: مستقبل التنمية) (٥) واللذان يشيران أيضاً، إلى تفاقم الضغط البيئي على الأرض في غرب السودان (دارفور)، نتيجة للحرب التشادية، والجفاف وعدم الاستقرار في غرب أفريقيا.

إذ منذها ـــثمانينيات القرن الماضيـــ زاد تدفق اللاجئين التشاديين والنازحين وحيواناتهم من غرب أفريقيا، بكثافة أكبر مما تحتمل الموارد؛ وكذا الخدمات المنهارة. مما يعني أن الهجرة التقليدية، لبعض المجموعات الرّعوية من كردفان؛ مثل الكبابيش إلى هذا الإقليم؛ قد

توقفت. وأجبر الضغط الذي خلقه تدهور الأرض، العديد من المجموعات؛ إلى التحرك جنوباً؛ إلى مناطق ذات إمكانات أعلى. مما زاد الضغط على تلك المناطق، وأدى إلى مواجهات مسلحة، بين مستخدمي الأرض التقليديين والقادمين الجدد. وقد قاد هذا بدوره؛ إلى ظهور مجموعات منظمة ومسلحة من قطاع الطرق (الجنجويد).

وترتب على كل ذلك الإحساس المتزايد بعدم الأمن في أرياف دارفور، حيث تقوضت الحيّاة الرّيفية، بسبب السلب والصراعات البين عرقية.. وترتب على كل ذلك مجتمعاً، دمار للطبيعة والممتلكات والإنسان.

لكن ما الذي جعل بلادنا حتى اللحظة الراهنة، غير قادرّة على التعايش. وعاجزة (قبائلها) عن القبول ببعضها، و(فاشلة) في إحداث أي تنمية، سواءً في دارفور أو الأقاليم المهمشة الأخرى؟

هذه هي المداخل المهمة، لاستيعاب طبيعة وحجم المشكلة في دارفور، وهذا هو السؤال الجوهري الذي نسعى معاً للإجابة عنه.

إذن الحديث عن الحالة الدارفورية، في إطار المشهد السوداني، يقتضي أيضاً الحديث عن تحديات الديمقراطية. التي هي تحديات السلام والتنمية، والتي هي التحديات نفسها التي تواجه (المشروع المدني) في السودان، وبناء الدولة السودانية الوطنية الديمقراطية الحديثة.

ومما لا شـــك فيه، أن الديمقراطية كمفهوم تم تطبيقه على الحالة السودانية، وُوجه بتحديات عظيمة، أسهم في ذلك الأمية السياسية والجهل والتخلف، وتفشـــي الخطاب الإســـلاموطائفي والوهابي والسلفي.

ولا شـــك أن التناقض الإثني يلعب دوراً كبيراً، في عدم إنجاز هذه الدولة، إذ مثل تناقضـاً أسـاسـياً كعقبة كؤود. لكن هناك صـعوبة في الجمع بين مفهومين غير منسـجمين. سيادة أحدهما تلغي الآخر –إذا جاز التعبير– هما: مفهومي (الديموقراطية) و (الإثنية).

فالديموقراطية بطريقة ما، تمثل أعلى مســـتويات تصـــريف الحيّاة الســـياســـية والمدنية، وتتناقض مع الإثنية؛ لكون الأخيرّة تنهض في القبيلة (العرق)، الذي هو نقيض (المدنية) بأعرَاقها المختلفة.

ومع ذلك أثبتت تجربة الغرب (الولايات المتحدة، كندا وبريطانيا، إلخ) فعالية الديموقراطية في ضـــبط مجتمعات متعددة دينياً، ومتباينة ثقافياً وحضارياً.

بل اســـتطاعت أن تجعل من هذا التعدد والتنوع والتباين، مظهراً من مظاهر القوّة لهذه المجتمعات. وقد تبنى الســـودان إلى جانب دول أخرى في العالم الثالث أو النّامي، مثل الهند وناميبيا وسـيلان ولبنان و تشـيلى واورغواى، هذا النوع من الديمقراطية. ورُغم ضـعفها في تلك

الدول التي أشرنا إليها، إلا أنها استطاعت أن تحقق قدراً من التماسك لمجتمعاتها الذاخرة بالمتناقضات.

لكن في السودان لم يتحقق أي قدر من التماسك، إذ تقاتلت الهُويات بدلاً عن أن تتحاور. لأن التجارب الديمقراطية في السودان (١٩٥٦-١٩٥٨)، (١٩٦٤-١٩٦٩)، (١٩٨٥-١٩٨٩)، لم تتحقق فيها الشروط المتعينة في الديموقراطية الليبرالية.

فالمعنى الابتدائي للديمقراطية، هو أن الحكومة يجب أن تأتي عن طريق الرأي العام، وتكون مسؤولة أمامه باستمرار، حتى تختبر على الدوام مدى تمثيلها لهذا الرأى العام. وحتى يمكن معرفة أن ادعائها كتعبير عن (إرادة عامة)، لا يزال ساري المفعول.

لكن في التجارب الديمقراطية الثلاثة، ظل الرأي العام باستمرار ضحية للخداع، والبيع والشراء (الأصوات). إلى جانب أن التصويت، يتم وفق ولاءات إثنية أو طائفية. وأحيانا انتهازية سلبية، ولا يتم وفقاً لبرنامج محدد، يقدمه المرشحون للناخبين.

بالتالى يصعب توصيف الرأي العام، الذي أتى بالتجارب الديمقراطية الثلاثة في السودان بأنه: (رأي عام حر) و (علني)، ولذلك ظلت الحكومات الديمقراطية في السودان، تفقد تأييد الرأي العام بعد فترّة وجيزّة من تسلمها مقاليد الأمور.. فتنتشر المظاهرات والاضطرابات، وتنشط المليشيات المسلحة.

كذلك من الواضـــح؛ أن ثمّة خلل في مفهوم الديمقراطية؛ بالنســـبة للقوى السـياسـية المعارضـة والحكومات معاً!.. لا يقل عن الخلل في مفهوم الديمقراطية؛ بالنسـبة للناخبين، الذين مارسـوا حق التصـويت والانتخاب، للإتيان بالحكومة. وهذا يشـــكك في مدى (حُرية الرأي العام). باعتبار أن ذلك شرطاً أساسياً للديمقراطية الليبرالية.

وإذا كانت الديمقراطية تعني تنفيذ إرادة أو (رأي الأغلبية) في الأمور الكبرى، التي يُختلف عليها بين قطاعات المجتمع، فإن "رأي الأغلبية" عبر تجارب السودان الثلاث، لم يكن يُحظى "باحترام الأقلية"، وهو ما أسهم في الإتيان بانقلابات عسكرية، مدعومة بقوى عقائدية وطائفية وإسلاموية، تمثل (أقلية) مقابل الحكومة المنتخبة من الشعب.

إلى جانب أن القوى السياسية، التي تُنتخب هي بحد ذاتها قوى (غير ديمقراطية)، لا في طبيعة تكوينها، ولا في توجهاتها الراديكالية، التي لا تعبر عن الغالبية العظمى للمجتمعات السودانية، أو تلبي احتياجاتها. بالتالي تتخبط وتعجز عن حل مشاكل السودان المعقدّة.

من جهة أخرى، لم تكن الحكومات الديمقراطية المنتخبة. تتحرك في عالم من المؤسسات والشركات الخاصة والتنظيمات المستقلة، وآلية السوق. بما يشكل نظاماً من الضغوط المضادة: "الضغوط الاجتماعية والاقتصادية لنشاطات الحكومة".. فالحكومة باستمرار تتدخل في عمل هذه المؤسسات، والشركات والتنظيمات المستقلة، لذلك لم

يكن لهذه المؤسسات دور يُذكر، في بلورّة القرارات المهمة، كما في المجتمعات الديمقراطية.

فأهمية هذه المؤسسات والتنظيمات، تكمن في أنها تقلص من دور الحكومة. وهذا ديموقراطياً يعني أن (الحقوق الفردية) قد تمت كفالتها وتأمينها.

فهذه المؤسسات لا تترك الحكومة، تنفرد باتخاذ القرارات الخاصة بإدارة الدولة. وتجبرها على أن تعمل فقط على هامش النشاط الاقتصادي والاجتماعي. كذلك لا تستطيع الحكومة، التدخل في نشاط هذه المؤسسات، إلا وفقاً لتبريرات مقنعة لناخبيها وجماهير الشعب.

لكن في السودان، عملياً حفلت التجارب الديمقراطية الثلاثة، بتدخلات سافرة وفجة، في مجال (حقوق الفرد والحريات) الخاصة بالتنظيم، إذ تم حل الحزب الشيوعي في ١٩٦٦، وطُرد نوابه من البرلمان إبان الديمقراطية الثانية، وأُعتقل المثقفين السودانيين المشاركين في ندوة (امبو بإثيوبيا، ١٩٨٨) في فترّة الديمقراطية الثالثة. كما أنه في فترّة حكومة الاستقلال الوطني، تمت تصفية عشرون دستة من البشر (مزارعين جودة) بعد ستة أسابيع فقط من نيل الاستقلال في ١٩٥٦.

وهكذا ظل القضـــاء المســـتقل مغيباً عن دوره في فترات الحكم الديمقراطي الوطني، بل مُورســـت في فترتي الديمقراطية الأولى والثانية، (انتهاكات واســعة لحقوق الإنســان)، لا تقل بشــاعة عن انتهاكات النظام الاسلاموطائفي، الذي اعتلى السلطة في ١٩٨٩، ويحكم حتى الآن عبر (لجنته الأمنية) وحلفائه الإسـلاموطائفيين رُغم سـقوطه رسمياً في ٢٠١٨!

وعبر الفترات الثلاثة القصـــيرة، افتقرت التجارب الـديمقراطيـة في الســـودان لاحترام المبدأ الأســـاســـي، الذي تنهض فيه الديمقراطية كمفهوم وممارسة.

وفي إطار هذا المشـهد المأسـاوي، تفجرت مشـكلات "التنوع الثقافي والتعدد الديني والتباين الإثني". كرد فعل لانتهاك "الحريات والحقوق، وإهدار الكرّامة الإنســـانية، وإبادة الأجناس غير العربية، وتغييب العدالة، والتمييز العنصـــري". فالبنى الاجتماعية في الســـودان، بتناقضـاتها التاريخية، كانت تنتظر محض فتيل ليشـتعل كل شـيء، وهو ما حدث في دارفور وفاجأ الجميع؟!

ما حدث في دارفور عندما يُقرأ في هذا السياق، نجده أيضاً يمثل مظهراً من مظاهر تفاعلات هذه البُنى المتمزّقة. التي اتخذت تفاعلاتها أشكالاً حادّة للتعبير عن مطالبها!

لقد عبر تنظيم السلطة الحاكمة في الخرطوم (الحركة الإسلاموطائفية) منذ مجيئه في ١٩٨٩ عن أشواق القوى الاسلاموية بشقيها: (الطائفي والسلفي والحديث). إلى جانب القوى (العروبوية) الأخرى. وبتشظي تنظيم السلطة، تشظت هذه الأشواق، التي عبرت عنها شعارات "المشروع الحضاري": (الوحدة الإسلامية، الوحدة العربية، الجمهورية الإسلامية، إلخ..).. وبوصول هذا التشظي إلى بدايات النهاية، بانقسام التنظيم الحاكم نفسه (المفاصلة، ١٩٩٩) وبسبب المستجدات التي عصفت بالعالم، منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الشهيرّة. ونتيجة لرُعب تنظيم السلطة، وخوفه من العصا الأمريكية، وانهيار أجهزتها (السلطة) الفعالة بسبب الانقسام (المفاصلة)، و طوباوية أشواقها التي عبر عنها (المشروع الحضاري)، و نتيجة لتمرد المجتمعات في السودان، على هذه (الاشواق) التي حددت مشروعاً افتراضياً، ينهض في تصفية الثقافات (غير العربية)، واستيعاب ما استطاعت بـ الأسلمة والتعريب القسريين، متناقضاً بذلك –المشروع– مع الواقع المادي الفعلي العملي لدولة مثل السودان، بـــ تطلعات شعوبها في الأمن والتنمية والاستقرار والسلام، عكس المشروع الطامح للجهاد في سبيل (الحور العين!) والسلام الأبدي!

ونتيجة لحصار الإقليم المتخوف من طبيعة هذا المشروع النازعة للإمبريالية، ولتوظيف أميركا في حربها على الإرهاب، كل إمكاناتها في

القمع النفسي والترغيب والترهيب.. كل ذلك مثل عواملاً أساسية أسهمت في تضعضع المشروع وانهياره!

كما أن الانتصارات المتوالية للجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان، على المستوى العسكري والسياسي، والنجاح في تكريس واقع جديد (المناطق المحررة)، كدولة داخل الدولة، أيضاً ذلك جعل تنظيم السلطة الحاكم في الخرطوم، يتخوف على مستقبله ومستقبل الثقافة التي ينتمي إليها، إلى جانب شبح تجزئة السودان، وانضمام أو الحاق أجزاء (من الشمال ومثلث حلايب والفشقة وشرق السودان وشماله) إلى دول أخرى، أو إقامة دولة في الجنوب، إلخ.. إلى جانب ما توحي به التوجهات الانفصالية، التي أطلت برأسها في غربي السودان. كل ذلك أسهم في أن يخبو بريق المشروع الحضاري، بالتالي يُغير تنظيم السلطة في تكتيكاته، ويوافق على الإملاءات الأمريكية، بخصوص التوصل إلى حل لمشكلة السودان في الجنوب، وهو ما حدث. ولكن دون أن يضع تنظيم السلطة الشركاء الآخرين (دارفور والمناطق المهمشة الأخرى) في الاعتبار. وهكذا أصبحت مشكلة السودان في دارفور، بعد نيفاشا ٢٠٠٥، قنبلة موقوتة مؤجلة الانفجار!

(٣ــ١٠): كل الأحلام التي نهضت في "مؤتمر أسمرا للقضايا المصيرية" في ١٩٩٥، والرهانات على الوصول بالسودان إلى بر

الأمان، دون أن يتعرض للتقسيم، بتبني خيار (الكونفدرالية) –دولة تحت لواء نظام الخرطوم، وأخرى تحت لواء الحركة الشعبية– أو هزيمة "التجمع الوطني الديمقراطي" للنظام، والحلول محله. أو توسع الحركة الشعبية؛ بضم مزيد من المناطق إلى المناطق المحررة، وإدارة هذه المناطق (سيناريو الكونفدرالية في وجه آخر).

تبخرّت كل هذه الرهانات والسيناريوهات المحتملة، بالقضاء نهائياً على "التجمع الوطني الديمقراطي"، في اتفاق (جدة الإطاري، ٢٠٠٣) الذي وقعه محمد عثمان الميرغني من خلف ظهر حلفائه في التجمع، مع (على عثمان محمد طه)، وكان ذلك بمثابة رصاصة الرّحمة، أو المسمار الأخير في نعش جثمان "التجمع الوطني الديمقراطي"، الذي نالت منه المنافي، ومؤامرات القوى الطائفية! خاصة أن الحركة الشعبية، استجابت لما حملته رياح (مشاكوس) ومراسي (نيفاشا)، وتخلت عن مسألة (التوسع الحربي)، وأصبح احتمال الانفصال وارداً؛ أكثر من أي وقتٍ مضى!

وهكذا، أحلام بقاء السودان موحداً، تلك التي داعبت خيال الكثيرين، تبخرت بين عشية وضحاها، مثلما تبخرت من قبل مساعى "جيمى كارتر" (١٩٨٩) (٦) في إحلال السلام في السودان، ومساعي بابا نجيدا في أبوجا الأولى والثانية (٧)(مبادرة الإيقاد

١٩٩٤).. إلى آخره من محاولات للحل السياسى التفاوضي، الذي يحافظ على وحدة السودان.

كما أثبتت الأيام، أن أي تسوية، لم تراع وضع (دارفور) ومستقبلها السياسي. تجعل خيارات السودان الاستراتيجية، في الوحدّة والسلام والديمقراطية والتنمية، خيارات ضعيفة، مع تفشي الفساد وتنامي جماعات المصالح العابرة للحدود، وتزايد عنف النظام وحلفائه، وتخبط سياساته، التي لم تقود على الدوام، سوى إلى عنف مضاد، ومزيد من التشرذم والتمزق للمجتمعات السودانية.

(٤—١٠): إن استشراف مشكل دارفور لآفاق التدويل ابتداءً، أتى في سياق ما كان سائداً من احتمالات، حول (حق تقرير المصير) للمناطق المهمشة –جنوب النيل الأزرق، وجبال النوبة والشرق– وبالطبع جنوب السودان، واستكمالاً لدور الوسطاء بأجنداتهم الخفية والمعلنة، والطامعين من الجوار الإقليمي، والباحثين عن دور من دول الجوار، والقوى السياسية القديمّة، التي ضعضعتها تناقضاتها الذاتية.

فكل هؤلاء وأولئك بدرجات متفاوتة، ساهموا بطريقة أو أخرى، في انفلات قضية دارفور من الإطار السوداني/ السوداني إلى آفاق التدويل، التي كان لابد منها؛ لعجز الأطراف المختلفة، من الوصول لإجابات عملية، حول الأسئلة التي ظل يطرحها الإقليم، حول وضعه

من المفاوضات، بين نظام الخرطوم والشهيد دكتور جون قرنق زعيم الحركة الشعبية، ومستقبل دارفور السياسي، في خضم الأمواج المتلاطمة لكل ما كان يجري.

وليس خافياً أن الوضع في السودان، تتحكم فيه قوى متشابكة المصالح، معقدّة الحركة. تظهر وتختفي. وتندفع وتتراجع، وتفعل وتنفعل. مما يجعل دور أي وسيط، بين أطراف النزاع في فضاء الحالة السودانية، أمراً معقداً وشائكاً. محفوفاً بمخاطر أطماع دول تبحث عن موطئ قدم، في بلاد ثرية غفل عنها أهلها! وتهديدات الانفصالات، ومغامرات تكوّن مليشيات جديدة، بأجندة مطلبية جديدة، تستبطن بُعداً إثنياً مضاداً لواقع مؤسسات وكيان الدولة.

(٥—١٠): مشكلة السودان في دارفور، في عدد من جوانبها، شبيهة بالمشكلة في جنوب السودان إلى حد كبير. إذ مثَّل سؤال الهوية أحد أبعادها، باعتبار أن هذا السؤال، أُساً لكل الأسئلة الحارقة، التي تنبع منها "أزمة المشروع النهضوي في السودان"، منذ جمعية (اب روف)(٨) مروراً بمؤتمر الخريجين،(٩) ووصولاً إلى تكوين القوى الطائفية، في أحزاب درجنا على تسميتها بـ(القوى القديمّة)، وذلك ما أشارّت إليه منذ وقت مبكر بصورة خجولة، الأوراق التي توقعت تصاعد الصراع المسلح في غربي السودان (١٠) و طغيان طابع

الاســـتقطاب العرقي. ولقد أثبتت وقائع الأحداث ومجريات الأمور، صحة كثير مما توصلت إليه هذه الأوراق من نتائج. إذ أن الاستقطاب العرقي إلى مليشـيات مسـلحة ومنظمة تصـاعد بمرور الوقت، وترتب على تكوُّن هذه المليشـــيات؛ مواجهات أهلية حادة، راح ضـــحيتها الآلاف في فترّة وجيزّة.

فضلاً عن الأعطاب النفسية والخسائر المادية، والشلّل الذي أصاب مجتمعـات دارفور، التي ظلـت تاريّخيـاً تعـاني من غيـاب التنميـة والخدمات، والإهمال التام من قبل الحكومات المركزية في الخرطوم. كذلك ممارســة الحكومات المتعاقبة، لكافة أشــكال انتهاكات حقوق الإنسـان بالإقليم، إلى جانب تواطؤها ضـد المجموعات (غير العربية)، إلى أن وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه.

إقليم مثل إقليم دارفور، كمنطقة حدودية تفصـل بين السـودان وليبيا وتشاد وإفريقيا الوسطى –وهي دول تتسم بطابع القلق والتوتر وعدم الاسـتقرار، خاصـة أفريقيا الوسـطى، وتشـاد –تاريخياً– التي تفرغ إلى دارفور موجات نزوح كبيرة، تمثل ضغطاً عالياً على إقليم منهار تنموياً، ومتدهور بأوضاعه الأمنية المعروفة، التي لطالما أنذرت بمآلات يصعب التكهن بها.

(٦—١٠): في ٢٠٠٥ أتهم السيد موسيس كابيلا المنسق المقيم للأمم المتحدة بالخرطوم، النظام الاسلاموطائفي الحاكم —وقتها— بارتكاب جرائم في دارفور، ترقى لمستوى الإبادة الجماعية (١١) وكان السيد كابيلا قد اعتمد في اتهاماته، على ما توفر لديه من معلومات وحقائق، توصلت إليها منظمات حقوقية دولية موثوقة (١٢) أكدت حجم المجازر البشعة، التي ارتكبها النظام وحلفائه من ميليشيات (الجنجويد العربية)، ضد المجموعات (غير العربية) في دارفور.

وبطبيعة الحال رفض النظام الاسلاموطائفي الحاكم وقتها، هذه الاتهامات التي منذها، بات القاصي والداني، يعلم مدى صدقيتها وخطورتها.

منذ وجه رأس النظام الإسلاموطائفي البائد الجنرال عمر البشير، واليه "عبد الحميد موسى كاشا" (١٣) بتفريغ دارفور من القبائل غير العربية، تأكيداً على الإجراءات التي ظلت الحركة الإسلاموطائفية تقوم بها منذ ١٩٩٥ (الوالي محمد الفضل) (١٤)باستبدال الأسماء في هذا الإقليم بأسماء عربية، وكذلك الألقاب التقليدية القديمّة، كما حدث مع (المساليت) في سبيل خلق كيانات وتاريخ و(أرض أبوية) للقبائل العربية الوافدة من غرب أفريقيا، بدا واضحاً منذها أن الصراع في دارفور، يتخذ منحىً مختلفاً، لم يعرفه الإقليم طوال تاريخه.

فتفتيت (دار مساليت) ومنحها للقبائل العربية، إلى آخر الإجراءات التعسفية القمعية، التي ساهمت في خلق إشكالات عميقة، بين القبائل العربية المحلية وغير العربية، كل ذلك صاعد من حدّة الصرّاع المسلح. لوقت طويل ظل النظر لمشكلة دارفور في حدود اختصارها، في إطار (النهب المسلح) والمشكلات التي تحدث نتيجة اختراق "العرب الرُّحل" لمسارات، خارج المسارات التي حُددت للسير والرّعي. بينما ظلت الأحداث اللاحقة باستمرار، تثبت أن مشكل دارفور أكثر تعقيداً من ذلك. فحجم الخسائر المادية والبشرية، الناتجين عن اندلا ع الصراع المسلح، يصعب تقديرها تقديراً دقيقاً.

فإذا كان بغرب دارفور فقط في عام ١٩٩٨ لفترّة لا تزيد عن الشهر، هى الفترة من ٢/٢٢ وحتى ٣/٢٣ قد تم إحراق ٦٩ قرية، وتشريد ٤٢٧٨ أسرة؛ وإحراق ٢٣٢١٠ جوال ذرة، و١٥٤٧٨ جوال فول سودانى، و ٣٠٢٤١ جوال لوبيا. إلى جانب نهب ٢١ من الإبل و٥٧ من الأبقار و٤٠ حماراً و٢٦٥ رأساً من الماعز و١٠٠٠ من الخراف (١٥)

فإذا كانت تلك حصيلة شهر واحد في ١٩٩٨، عندما لم يتدخل النظام بعد في الصراع المسلح، فكيف هو حجم الخسائر خلال عقدين من الصراع المسلح، والتدمير المنهجي لاقتصاد القبائل غير

العربية! بعد أن تدخل النظام بكل قوته العسكرية، المسنودة بمليشيات الجنجويد!

خاصةً أن النظام كان منذ ١٩٩٥، قد شرع في اتخاذ تدابير بواسطة واليه على غرب دارفور (محمد الفضل)، لتغيير التركيبة السكانية والثقافية في الإقليم. بالتزامن مع إبداء نُخبه في الخرطوم امتعاضهم من (الحزام الأسود)، الذي يحيط بخاصرة الخرطوم —يقصدون المجموعات غير العربية، التي تسكن العشوائيات وأطراف العاصمة المثلثة— في إطار سعيهم إعطاء تفكيك هذا الحزام، بعداً فكرياً وثقافياً. كما عبر (حسن مكي) منذ وقت مبكر عن مخاوفه، التي أثارت قلق إخوته في تنظيم الحركة الإسلاموطائفية، التي سارعت نُخبها بإنتاج مصطلح آخر يصعب (تأصيله)، هو مصطلح (البرجوازية الإثنية)، يقصدون التجار الدارفوريين من القبائل غير العربية، الذين كان من الواضح أن نفوذهم التجاري في سوق ليبيا بأمدرمان، قد تنامى لدرجة تكاد تهيمن على السوق، الذي يعتبر أكبر مصادر دخل الدولة من الضرائب (١٦)

لم تكن هذه مخاوف نُخب الحركة الإسلاموطائفية الحاكمة وحدها، إذ شاركتها الهموم، بعض نُخب القوى القديمّة، والمثقفين المحسوبين على قوى الاستنارة، والقوى الديمقراطية الحديثة أو الجديدة، وتداعى هؤلاء وأولئك، يكتبون على صفحات الصحف، تسكنهم الهواجس والظنون، حول (الحزام الأسود!) والبرجوازية الإثنية! ويعقدون

الاجتماعات في (الحلفايا وشمبات) وغيرها، لتدارس آليات مواجهة هذا الحزام الأسود، وهذه "البرجوازية الإثنية" المزعومة؟!

ومن لم يشارك من القوى السياسية القديمّة والنُخب الديموقراطية في هذه الحمَّى، من الهواجس والظنون، تواطأ بالصمت. أو لم يُقدِر خطورّة تصريحات واجتماعيات النُخب، التي سارت في هذا الاتجاه البغيض! خصوصاً التي أخذت —وقتها تلخص الصراع في دارفور، وتروج له على أساس أنه صراع بين (عرب وأفارقة).

إذ اكتفت هذه النُخب في مسامراتها الخاصة، بتضمين مصطلح — شاع بعد ذلك— كانت قد بعثته من ركام رّماد الإقليم المحترق، لتوصيف (القبائل غير العربية) بـ(قبائل الزرقة)، دون أن تتوقف النُخب الخرطومية المعارضة للنظام، لاستجلاء المحتوى الدلالي والمعرفي، الذي ينطوي عليه هذا المصطلح الخطير، الذي كان التسويق والترويج له، بمثابة الإعلان عن حسم النظام الاسلاموطائفي لخياراته، بنقل الصراع في دارفور إلى مستوى (عنصري) سافر، مستغلاً انشغال الإقليم والمجتمع الدولي، بتداعيات (بروتوكول مشاكوس) (٢٠٠٢)، ومن ثم اقترب التوصل مع الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان في نيفاشا (٢٠٠٥) لاتفاق.

وفي هذا العام (٢٠٠٥) استغل النظام الاسلاموي انشغال الجميع بالمثاقفات حول (نيفاشا)، ليقوم باجلاء مواطني دارفور، الذين

يقطنون بحي (مايو) بالخرطوم –والذين قُدر عددهم بعشرات الآلاف– إلى معتقلات غير معلومة! وبطبيعة الحال؛ لم تترتب على هذه الخُطوّة، أي ردود فعل تذكر!

(٧—١٠): تميز إقليم دارفور منذ أمد بعيد، بتعايش (العروبة) و(الإسلام) الوافدين، مع الثقافة المحلية للسكان الأصليين (الداجو والفور). بحيث أصبح الإسلام بطابعه المحلي، هو الدين الرّسمي. وكذلك اللُغة العربية –اللُغة الرّسمية– مع احتفاظ الإقليم باللُغات المحلية، لكل القبائل الأخرى غير العربية.

وهو ليس نصراً حققه المسلمون والعرب كغُزاة، أو فاتحين. وإنما درساً حضارياً عظيماً، في استيعاب (الثقافات المحلية) للثقافات الوافدة، وهضمها دون أن يترتب على ذلك، تفكيك البُنيات الاجتماعية بمركباتها الثقافية الموروثة.

الشعوب غير العربية في دارفور، ولأكثر من ثلاث قرون، أثبتت مدى قدرتها على التعايش مع الآخر، وأكد سلوكها على الدوام، أن التسامح أحد صفاتها الأساسية، وأن السلام هو ما ظلت ثقافتها العريقة وحضارتها الرّاسخة، تنهض عليه.

فمن وقتٍ مبكر من تاريخ السودان الغربي، عرفت دارفور القوانين والنُظم (كتاب دالي). وشرّعت هذه القوانين لمزيد من تمدن الإنسان

(١٦٤٠م)، ولذلك عندما بدأت تنشأ بعض الصراعات في أواخر الستينيات من القرن الماضي، وقفت قيم التسامح والسلام الموروثة منذ مئات السنوات، عائقاً أمام تمدد هذه الصراعات، باتجاه ثقافي عرقي.

إلا أن تدخلات القوى الطائفية الكبرى (حزب الأمة الطائفي) والأطماع الليبية التشادية، إلى جانب السياسات المركزية الخاطئة للنظم السودانية المتعاقبة تجاه الإقليم، كل ذلك فاقم الأوضاع بمجيء العام ١٩٨٦، حيث بدى واضحاً أن قيم (أهل الدار) الرّاسية، لن تستطيع الصمود، أمام توازنات وتكتيكات الحكومة المركزية، التي كان يقودها رئيس الوزراء الصادق المهدي، والتي أخذت توظف القبائل كقطع الشطرنج، في لعبة السلطة والثروة في السودان.

إن النظام الأهلي بدارفور، يقضي بأن تتبع القبائل الصغيرة للكبيرة إدارياً، لكن هذه القبائل الصغيرة –والتي هي قبائل عربية– لم تلتزم بهذه التبعية "الاجرائية". إلى جانب أنها، لم تلتزم ببنود مؤتمر الصلح الذي انعقد في ١٩٨٩. بعد الحرب الأهلية الضارية، التي كان مسرحها الرئيسي (وادي صالح) غرب دارفور، ومع تدخلات الحكومة المركزية، التي قادت الصراع باتجاه خاطئ، ازدادت الأمور في دارفور تعقداً.

لقد ظل هاجس الحكومات التي مرّت على السودان منذ ١٩٥٦، هدم ما توهمته من (سد أبدي) أقامه المستعمر الانجليزي في (جبال النوبة و الأنقسنا وجنوب السودان)، لإعاقة هذه الأقاليم من الارتباط بالجغرافيا الأم ممثلةً في (الشمال والوسط)، وبالتالي وقف تمدد الاسلام واللغة العربية الى العمق الأفريقي.. هذه الفكرة.. (فكرة السد الأبدي)، ظلت هي المحرك الأساسي لسياسات النُظم المتعاقبة، سواءً الديموقراطية أو العسكرية، تجاه هذه الأقاليم، التي بمرور الوقت باتت تُعرف بـ(المناطق المهمّشة).

ومن ثم وجد هذا الهاجس ذروة تعبيراته، في محاولات (التعريب والأسلمة) القسريتين للجنوب، في عقابيل انقلاب الحركة الإسلاموطائفية على النظام البرلماني في ٣٠ يونيو ١٩٨٩.

فشهدت الفترة بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٧ –العشرية الأولى للنظام الاسلاموطائفي– حملات عسكرية جهادية ضارية، لحسم مشكلة السودان في الجنوب عسكرياً! وقتها قال السفير أحمد عبد الحليم "كي لا تغدو العروبة والاسلام محصورتين فقط بين البحر المتوسط ورباط داكار(١٧)" حسب تعبيره! كاشفاً بذلك عن (الحُلم الامبراطوري) الخفي في توجهات النظام الاسلاموطائفي الوليد! والذي تخطى طموحه بذلك، مجرد تصدير الثورة الاسلامية، والاكتفاء بـ

أســـلمة وتعريب كل الســـودان، لينحو منحىً أفريقياً مؤجلاً لما بعد حسم الصراع المسلح مع الجنوب عسكرياً.

(٨—١٠): لم تكن سـياسـة النُظم المتعاقبة تجاه دارفور، أسـلمتها قســرياً، وذلك لأن ســكان الإقليم من المجموعات غير العربية، هم (مسـلمين سُـنيين تجانيين) في انتمائهم الصـوفي. ورثوا الإسـلام عن أسلافهم، الذين كانوا قد اختاروه طوعاً، دون أي نوع من الإكراهات. ولكن ذلك لم يكن كافياً بالنسبة للحركة الإسلاموطائفية السودانية، التي ســعت منذ وقت مبكر لإعادة إنتاج متعلمي ومثقفي الإقليم، داخل منظومة (الإســلام الحركي) الذي يتبناه التنظيم، كأحد أوجه (جماعة الإخوان المسـلمين) في السـودان، وهي الفكرة نفسـها التي استهدفت بها الحركة الإسلاموطائفية كل الشعب السوداني، بمشروعها المسمى بـــ(المشروع الحضاري)، الذي طمحت به للقضاء على كل التنوع، وإعادة صياغة السودانيين على النحو الذي يناسب النسخة السودانية من توجهات تنظيم الإخوان المسلمين.

ولأن دارفور تـذخر بتنوع لُغوي بتنوع قبـائلهـا غير العربيـة، إلا أن الرابط اللُغوي لكل هذه المجموعات الاثنية المختلفة، هو اللُغة (العربية المحلية)، وبالتالي لم تكن هناك حاجة "لتعريب" هذه المجموعات، التي تكاد تمثل السـودان بكل تنوعه مصـغراً، خاصـة أن الحوار الطبيعي

للمجموعات الاثنية والثقافية في دارفور، بسبب مناخ التعايش والإخاء، بل وعلاقات المصاهرة والدّم بين السكان، التي اختطها الآباء المؤسسين من سلاطين الفور، كرّس لحالة فريدة من التعايش السلمي، يندر وجودها في بيئات مشابهة.

هذه الحالة ذاتها كان من الممكن أن تفضي لشعور القبائل العربية وغير العربية في دارفور بـ(ذاتها) كشركاء في حاضر ومستقبل دارفور، فلطالما تمكنوا معاً عبر تاريخ تسَاكنهم ضارب القدم، من حل المشكلات البينية التي تطرأ، دون أن تتحول هذه المشكلات إلى حرب إثنية طاحنة!

فما الذي تغير؟..

الذي تغير أن النظام الإسلاموطائفي الوليد، قرر الوصول بأشواق وتهويمات النُظم السياسية العسكرية والمدنية المتعاقبة في العروبة والإسلام، إلى نهايتها القصوى! وهي أشواق وتهويمات لطالما داعبت وجدان القوى الطائفية القديمّة، فعبرت عنها في مشاريع "الصحوة الإسلامية والجمهورية الإسلامية"، لكن لم تتح للطائفية الفرصة للانفراد، بالسلطة لتحويل هذه الأشواق الى واقع ماثل.

وبانقلاب الحركة الإسلاموطائفية في ١٩٨٩ وانفرادها بالسلطة، اعتبرت نفسها امتداداً طبيعياً للثورة والدولة المهدية، بكل الثقل التاريخي للحراك الاجتماعي، الذي أحدثته تلك الثورّة والدولة،

لدرجة تطابق مفاصل الصراع، بين عراب المشروع الحضاري دكتور حسن عبد الله الترابي مع تلاميذه، في وجوه مفصلية عدّة، مع مفاصل الصراع بين الخليفة عبد الله التعايشي والاشراف، الذي حُسم في خاتمّة المطاف بـــ المفاصلة الشهيرة ،(١٨)وكان واضحاً أن التنظيم انقسم إلى (اشراف) اصطفوا خلف رأس النظام الجنرال عمر البشير (المؤتمر الوطني)، و(دارفوريين) اصطفوا خلف الشيخ حسن عبد الله الترابي (المؤتمر الشعبي).

وكان هذا الصراع قبل أن يخرج إلى العلن وينتهي بالمفاصلة، يعتمل داخل أروقة التنظيم لوقت طويل، لكن لم يتبلور ويصل إلى نتيجته الحتمية، إلا بعد أن تحوّل التنظيم إلى دولة، وتوفرت له سلطة أكبر من إدراكه كيفية توظيفها!

بحدوث المفاصلة، وتسرُّب "الكتاب الأسود" وتمرد المجاهد الدباب السابق دكتور خليل إبراهيم، وقبله داؤود بولاد. وفشل النظام الإسلاموطائفي في القضاء على "حركات المعارضة المسلحة" في دارفور، أصبح قادة الحزب الإسلاموطائفي الحاكم –وقتها– يخرجون بعض الحقائق للعلن ويتهمون، أشقائهم ورفاق درب (الجهاد)، الذين ميزوا أنفسهم عنهم تحت مسمى (المؤتمر الشعبي)، بأنهم هم من دفع بدكتور خليل إبراهيم للتمرد، وتكوين "حركة العدل والمساواة"، وأنهم

هم من كتب وسرّب "الكتاب الأسود"، وأنهم هم من يقفون خلف الصراع المسلح في دارفور.

وفي الحقيقة أن الحركة الإسلاموطائفية الحاكمة وقتها، إنما كانت تحاول تبرير فشلها وعجزها؛ عن إفراغ الحركات المطلبية المسلحة في دارفور، من مضمونها المطالبي. وجاءت اتهاماتها للمؤتمر الشعبي –رغم أنها حقائق إلى حد كبير– في إطار تصفية حساباتها الداخلية، كتنظيم ضعضعته الانقسامات.. انقسامات من كانوا حتى الأمس القريب تنظيماً واحداً، يحلم بلي عنق الجغرافيا لزرع السودان في قلب العالم العربي؟ ودك النظم الإفريقية وأسلمة شعوبها، متناسين أن السودان بلد فقير رغم ثرواته المهولة، وضعيف ونائي. وحديث عهد بالإسلام (القرن الخامس عشر)، على حد تعبير الترابي!

هؤلاء الغرماء (المؤتمر الشعبي) حتى أصغر قائد جنجويد من (آل دقلو)، كان بإمكانه أن يُدرك، أنه ليس من العدل! أن تنسب إليهم وحدهم الأحداث والوقائع المشار إليها!

(٩—١٠): في غياب الديموقراطية وطغيان الشمولية، لا يمكن تحقيق المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، واحترام حقوق الإنسان. فكل ذلك هو التعبير الواضح، عن الاحترام الفعلي لمعنى المواطنة.

التنوع والتباين الذي بدأ الاعتراف به رّسمياً بدءً بمداولات لجنة الاثني عشـر (١٩) التي انبثقت عن مؤتمر المائدة المسـتديرة في ١٩٦٥ – انطوى إعلان يونيو ١٩٦٩ (٢٠)على مبادئ مداولاتها– وتمخض هذا الإعلان، عن اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ (٢١) الذي مُنح بموجبه الجنوب حق (الحكم الذاتي). وبالطبع لعدم الإيمان بالتنوع والتعدد، نتيجة عقلية الاسـتعلاء والهيمنة والتهميش المركزية، تم في ١٩٨٣ نقض اتفاقية (أديس أبابا)، التي منحت الجنوب (حق الحكم الذاتي).

مفهوم التنوع ظل قاصـراً على التعبير عن الجنوب و الانقسـنا وجبال النوبة –المناطق المقفولة على عهد الاسـتعمار الإنجليزي– ولم يتم التفكير فيه كثراء ثقافي يشـمل كل جغرافيا السـودان الكبير، ويضـيف إليها ويميزها.

إذ ظل التفكير في الاختلافات الثقافية؛ كبؤر صـراعات محتملة. ونتيجة لهذا (الموقف المسـبق) الذي لم يسـعى (لتوظيف التنوع) على نحو إيجابي، عانت أطراف السـودان من ضـعف التنمية، وتردي الخدمات بصـورة أكبر من وسـط السـودان. وبمرور الوقت تطورّت أدوات تحقيق المطالب، إلى استخدام السلاح.

لذلك نرى أن الثوار المسـلحين، يعبرون عن مجموعات تراكم عليها التهميش والغبن.. وأن إحسـاس النظام بالفشـل والعجز والمهانة، ورغبته في استمرار علاقته غير العادلة بدارفور؛ استصحب معه وقتها،

تجربة أشـــبه بتجربة (بيافرا) (٢٢) (وكاتنجا) (٢٣) المريرتين كخلفية لحرب إبادة وإزاحة، فتمسُـــك القبائل (غير العربية) بأرضـــها، جعل النظام الإســـلاموطائفي، يمد القبائل العربية بالســـلاح، لإجبار هؤلاء الأهالي على ترك أراضـيهم وقراهم، الأمر الذي اضـطر هؤلاء الأهالي لمواجهة هذه الخُطوّة –انتشـــار الســـلاح وســـط المجموعات العربية، وانعـدام الأمن والأمـان، وأعمـال الســـلـب والنهـب، التي تقوم بهـا عصـــابات الجنجويد المدعومة من الحكومة– بالنزوح المتواصـــل خارج دارفور من جهة، والاستعداد لخوض حرب بقاء من جهة أخرى– لقد نسى النظام الإسلاموطائفي تجربته مع إريتريا في الأمس القريب (٢٤) عندما راهن على توازنات وحســابات غير مســتقرّة، في داخل الإقليم والعالم.

ولـذلك إذا كـانـت الحرب في الجنوب (مقبرّة) لكـل الحكومـات، التي تعاقبت على حكم السـودان منذ ١٩٥٦ فإن الحرب في دارفور دون شـك، (مقبرّةً) لكل المشـاريع السـياسـية والاتفاقيات الثنائية، و"زواج المتعة"، الذي لطالما جمع بين العسكريين والمدنيين.

:(١٠—١٠) دارفور كانت تشـــارك في الدخل القومي ب ٢٩% بينما لا يُصرف عليها سوى ٣% وبذلك كانت مموّلاً أساسياً للحرب في الجنوب، وهو ما يعتبر أحد دوافعها منذ ٢٠٠٣ للتحرك بسـرعة،

للتأثير في التوازنات السياسية، حتى لو استعانت في ٢٠٢٢ بالعسكر الانقلابيين وقوى الفلول المضادة لثورة سبتمبر ٢٠١٨ المجيدة، والموالية للدولة الموازية (الكتلة الديموقراطية/الوفاق الوطني، إلخ).

قادة الحركات المسلحة يرون أنهم قدموا الكثير من مواطنيهم وقوداً لحرب الجنوب، والكثير من الشهداء في صراعهم المسلح ضد مركز السلطة في الخرطوم، وبالتالي لن يقبلوا بأي تعديل لاتفاق (سلام جوبا)، الذي منح الإقليم من السلطة والثروة، ما يعد مكتسبات لا يجب التنازل عنها. ولذلك يتحركون بنشاط محموم في مختلف الاتجاهات، للإبقاء على الانقلاب، لأنه في تقديراتهم، الضمانة للحفاظ على هذه المكتسبات، التي في الحقيقة أن ثورة ديسمبر ٢٠١٨ هي التي حققت لهم هذه المكتسبات وليس الانقلاب!

إذا كانت دارفور حريصة على الحفاظ على مكتسباتها ونيل حقوقها، كإقليم ظل أحد المصادر الأساسية لثروة المركز. وأحد عناصر قوته الضاربة في الحرب الأهلية الداخلية منذ ١٩٥٥، لن يتحقق ما تحرص عليه، إلا ببقائها كمركز قوي ومؤثر، يتكامل دوره مع دور الشرق وجنوب النيل الأزرق وجبال النوبة كمسار واحد، وليست مسارات متعددة.

فجميعهم كـ(كتلة تاريخية)، يجب أن يكون لهم دور حقيقي، في إطار ما طرحته (اتفاقية جوبا) لسلام السودان، بالتوافق مع مركز السلطة الانتقالية في الخرطوم، وصولاً لانتخابات حرّة نزيهة.

رُغم أن الانقلاب الآن يمضي في مسار السعي التاريخي نفسه، الذي درج عليه مركز السلطة في الخرطوم، لضرب (مؤتمر البجا) كأحد مكونات الكتلة التاريخية، باستخدامه للناظر "محمد الأمين ترك"، عبر تكتيكات لا تختلف عن التكتيكات، التي ظل نظام الحركة الإسلاموطائفية منذ عشريتِه الأولى يستخدمها، لتقويض الحركة الشعبية والجيش الشعبي دون جدوى.

والسؤال الجوهري المطروح الآن على مركز السلطة في الخرطوم، هو السؤال القديم نفسه إثر عدم تفويض "التجمع الوطني الديمقراطي" لرئيسه محمد عثمان الميرغني، للوصول إلى اتفاق مع نظام الخرطوم في (جدة)، ومع ذلك دعمت الحركة الشعبية هذا الاتفاق –كما جاء على لسان رئيسها وقتها– بعد تجربة الحرب الطويلة بين الشمال والجنوب، وبعد كل ما تم التوقيع عليه من مواثيق منذ ٢١ أكتوبر ١٩٨٩ في اسمرا وغيرها.. ما الذي تعلمته أطراف النزاع السوداني من هذه التجارب؟

وما الذي نسيته من مآسيها، لتبدأ من جديد. وما هو أثر ما تعلمته من تجربة الحرب المريرة، في النظر والمعالجة لقضية دارفور، على خلفية الاتفاق الإطاري؟!

هوامش الفصل الثالث

.(١) في ٢٥ – يناير ١٩٩٢ وقع عن الفصيل المتّحد المنشق، من الحركة الشعبية دكتور لام أكول. ودكتور علي الحاج عن النظام الإسلاموطائفي في الخرطوم، على إعلان فرانكفورت (ألمانيا) الذي اعترف فيه نظام الخرطوم لأول مرة "بحق تقرير المصير" لشعب جنوب السودان.

وفي ٢٠ يوليو ١٩٩٤ تم التوقيع على "إعلان مبادئ الايقاد" – النظام الإسلاموطائفي في الخرطوم هو من طلب وساطة دول الايقاد– الذي أعطى حق تقرير المصير للجنوب، ولكل الأقليات الأخرى في السودان، إذا تمَّ خرق "مبدأ علمانية الدولة السودانية" أو لأيٍ من حقوق هذه الأقليات.

وفي ١٣ يوليو ١٩٩٤ وقّع الدكتور أحمد السيد حمد ممثلاً للحزب الاتحادي الديمقراطي، والسيد يوسف كوه مكي ممثلاً للحركة الشعبية لتحرير السودان، على (اتفاق القاهرة) بحضور السيد محمد عثمان الميرغني والدكتور جون قرنق. الذي تم التأكيد فيه على حق تقرير المصير.

وفي ١٢ ديسمبر ١٩٩٤ وقع دكتور عمر نور الدائم ومبارك الفاضل ممثلين لحزب الأمة، والسيد سلفا كير ممثلاً للحركة الشعبية، على

(اتفاق شقدوم) بجنوب السودان، بين حزب الأمة والحركة الشعبية، الذي أقر حق تقرير المصير.

وفي ٢٧ ديسمبر ١٩٩٤ بأسمرا (إريتريا). شارك كل من محمد عثمان الميرغني والدكتور جون قرنق، والدكتور عمر نور الدائم، والعميد عبد العزيز خالد. بالتوقيع على إتفاق "قوى المعارضة السودانية" الرئيسية، والذي نص على حق تقرير المصير وفصل الدين عن الدولة.

وفي ٢٣ يونيو ١٩٩٥ في اسمرا (اريتريا) تمخض "مؤتمر القضايا المصيرية" الذي عقدته قوى المعارضة السودانية "التجمع الوطني الديمقراطي" عن إعلان أسمرا، الذي وقّع عليه كل من حزب الأمة، الحزب الاتحادي الديمقراطي، الحزب الشيوعي السوداني، الحركة الشعبية لتحرير السودان، القيادة الشرعية للقوات المسلحة، قوات التحالف السودانية، النقابات، مؤتمر البجا، تجمع الأحزاب الأفريقية السودانية—سانو، وبعض الشخصيات الوطنية.

في ٢٥ نوفمبر ١٩٩٩ وبحضور الرئيس المخلوع عمر البشير والصادق المهدي، وقع كل من مبارك الفاضل عن حزب الأمة ومصطفى عثمان إسماعيل عن النظام الإسلاموطائفي، على اتفاق جيبوتي (نداء الوطن)، الذي أكد على الانفصال أو الوحدة كخيار ناتج عن الاستفتاء في الجنوب، وهو المعنى نفسه في التأكيد على "حق تقرير المصير".

وفي ١٩ فبراير ٢٠٠١ بعد المفاصلة وانقسام الحركة الإسلاموطائفية الحاكمة إلى مؤتمر وطني وآخر شعبي، أصبح حزب المؤتمر الشعبي هو الحزب الوحيد تقريباً في الساحة السياسية السودانية، الذي لم يوقّع على اتفاقٍ، يعترف فيه بحق شعب جنوب السودان في "تقرير مصيره". لذا التقى المحبوب عبد السلام وعمر إبراهيم الترابي عن المؤتمر الشعبي، بباقان أموم وياسر عرمان عن الحركة الشعبية في جنيف بسويسرا. ووقّع الطرفان على مذكرة تفاهم عُرِفت بـ(اتفاق جنيف).

.(٢) الناطق الرسمي للحركة الشعبية وقتها الأستاذ ياسر سعيد عرمان. الرئيس الحالي للتيار الثوري الديمقراطي.

.(٣) أنظر: آدم جمال، دراسة نقدية لتطور الحركة السياسية والمستقبل السياسي لجبال النوبة، سودانيز اون لاين ٢٠١٠/٦/٢٨: تنظيم كومولو، أسسه "كوكو محمد جقدول كوكو" (من قبيلة الغلفان التي تسكن دابري جنوب مدينة الدلنج) وسط طلاب مدرسة كادقلي الثانوية (تلو) في نوفمبر ١٩٧٢ من خلية صغيرة، حملت إسم "رابطة أبناء جبال النوبة". انضم كوكو جقدول في ١٩٨٠ إلى الحركة الشعبية، أثناء اغترابه في السعودية، وتخرج ضمن دفعة (انتصار/إثيوبيا) في ١٩٩٠م، ثم استقال من الحركة الشعبية وهاجر إلى كندا.

بدأت فكرة تنظيم (كومولو) عندما أتى أحد عمال الصحة للطالب كوكو محمد جقدول، متوسلاً أن يكتب له طلباً إلى مدير المدرسة. كي يتم توظيفه "كعامل صحة" ليلي ثابت. الأمر الذي أثار حفيظة جقدول فحكى لزملائه الطلاب، الذين تمخض نقاشه معهم عن تأسيس تنظيم طلابي باسم "رابطة أبناء النوبة بمدرسة كادقلى الثانوية" للعمل على إيجاد حلول ناجعة لمشاكل مناطق النوبة.

وهكذا تأسست الرابطة، على أهداف اجتماعية إصلاحية وخدمية وثقافية واضحة، في هذه المرحلة. ومع تطور الوعي وسط أعضاء الرابطة إثر انتقالهم للمرحلة الجامعية، واحتكاكهم بطلاب آخرين كالطالب (يوسف كوة مكي) في جامعة الخرطوم، وطرحهم له فكرة رابطتهم، وجدوا تجاوباً منه.

وبدا إدراكهم يتسع، وتوصلوا إلى أن الحكومات المتعاقبة وأحزابها، قد فشلت في معالجة مشاكل مناطقهم، ومن هنا عمل تنظيمهم على استقطاب أبناء النوبة؛ وجعلهم يلتفون حوله.

وعندما انتقل (يوسف كوة) للعمل كمعلم للغة الإنجليزية في مدرسة كادقلي الثانوية، وجد بعض الطلاب الذين تخرجوا من مدرسة كادقلي الثانوية، قد نقلوا معهم فكرّة "رابطة طلاب أبناء النوبة" إلى الحياة العملية، وكونوا تنظيماً سرياً سمي "بتنظيم الكومولو".

وفي عام ١٩٨٠ تم تطوير (تنظيم الكومولو)، حيث أُعيد بناء هياكله وأهدافه التنظيمية، وتعديل دستوره، ليتوافق مع الحيّاة العملية العامة. وأصبح الأستاذ "عوض الكريم كوكو" رئيساً له، ومن ثم بدأ التنظيم منذها يعمل على (تجنيد) واستيعاب أبناء النوبة و(تنظيمهم)، وتشجيعهم على توعية الأهالي من النوبة، بمخاطر العادات الضارّة والظواهر السالبة.

وعندما أصبح "محمود حسيب" محافظاً لجنوب كردفان، في عهد الرئيس الأسبق جعفر محمد النميرى. اهتم بالمجتمع والتنمية في جبال النوبة، فاستطاع معالجة مشكلة (العِرّي) وشيد طريق (كادقلي، الدلنج، الأبيض). كما ساهم في حفر الآبار وتشييد المدارس. خاصة مدارس البنات. حيث لم تُحظى كادقلي بمدرسة ثانوية عامة، أو متوسطة إلا في عام ١٩٧٦.

كان تنظيم (كومولو) سرياً في عهد النظام المايوي، واقتصر نشاطه على منطقة (رّيفي كادقلي) تحت قيادة المرحوم (يوسف كوة مكي/ قبيلة ميري التي تسكن جنوب غرب كادقلي)، لكنه نشأ وترعرع بمدينة (ملكال) و(الخرطوم)، حيث كان والده يعمل، وتلقى "يوسف كوة تعليمه" الأولي بمدرسة (ميري الأولية) والأوسط بمدرسة (سنكات الوسطى) وأكمل المرحلة الثانوية (الخرطوم التجارية) والتحق (بالكلية الحربية) في عام ١٩٦٧/ الدفعة (٢١)، ثم فُصل من الكلية بقرار من

لجنة طبية لتعرضه لحالة نفسية، ثم عمل معلماً بالمدارس الثانوية العامة بمنطقة (الضـــعين، جنوب دارفور)، ثم التحق بجامعة الخرطوم (كلية الإقتصاد والعلوم السياسية) عام ١٩٧٦.

واصل (يوسف كوة مكي) نشاطه السياسي في الجامعة، وترأس رابطة طلاب جنوب كردفان. وبعد تخرجه في عام ١٩٨٠ عمل معلماً بمدرسة (تلو) الثانوية بمدينة (كادقلي)، حيث مارس نشاطاً سياسياً ملحوظاً خلال هذه الفترة، الأمر الذي قاد إلى فوزه بتمثيل (دائرة كادقلي) في (مجلس الشعب الإقليمي بكردفان) عام ١٩٨١م.

إنضم يوسف كوة مكي إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان في نوفمبر ١٩٨٤م، ثم أُرسل في بعثة دراسية إلى (كوبا) لتلقي العلوم العسكرية في ســبتمبر ١٩٨٦، وأصــبح رئيســاً لمجلس التحرير الوطني للحركة الشــعبية، وحاكماً لإقليم كردفان في أبريل ١٩٩٤م، وأخيراً تم تعيينه مشرفاً عاماً على الشئون الإنسانية، بالمجلس الوطني التنفيذي للحركة الشـــعبية، قبل رحلته الطويلة مع مرض الســـرطان، الذي أدى إلى وفاته.

ونلاحظ أن (تنظيم كومولو) رُغم أنه هو الذي قاد التمرد في (جبال النوبة)، بعد أن قرر اختيار أعضاء منه، للانضمام إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان، إلا أن مسمياته في مراحله المختلفة منذ تأسيسه، كرابطة طلابية خدمية، إلى أن أصبح حركة مسلحة، ظل يحمل أسماء

مختلفة. فقد سمى نفسه (بمنظمة الشباب)، (رابطة جبال النوبة)، (حزب العمل). نظراً لسريته وأهدافه، التي على الرُغم من أنها لم تكن محل اتفاق بين أعضائه، إلا أنها لم تتغير كثيراً خلال مرّاحل تطوره.

ومن أكثر شروط عضويته إثارة للخلاف والجدل: أن يكون عضو كومولو (نوباوياً) أباً وأماً. حسب المادة الأولى في شروط العضوية بدستور "رابطة أبناء جبال النوبة لعام ١٩٧٢م/ كادقلي".

وقد أحدث هذا الشرط جدلاً واسعاً، وأزمة داخل التنظيم فيما بعد، وذلك لإنتماء العضو (عوض الكريم كوكو) مسئول العمليات في كتيبة (البركان)، التي أدخلت التمرد بصورة واسعة لمنطقة (جبال النوبة)، وشقيقه (عزالدين كوكو)، عضو تنظيم (كومولو) إلى العنصر العربي من جهة أمهما، التي تنتمي إلى قبيلة (الشويحات). وهو حال كل القبائل في منطقتي كردفان ودارفور، إذ تربط بينهم المصاهرة. لذلك بدى هذا الشرط؛ الذي يتوهم نقاءً عرقياً للنوبة من أغرب الشروط!

وعوض الكريم كوكو (من أبناء كادقلي) كان مسئول التنظيم بالمنطقة، قبل انضمامه إلى الحركة الشعبية بأمر (كومولو)، وهو الذي قاد فيما بعد، داخل الحركة الشعبية تحركاً ضد (يوسف كوة)، باعتباره خالف أوامر تنظيم (كومولو) والتي بموجبها تم التحاقه بالحركة الشعبية، على أساس أن يكون لأبناء النوبة (كيان منفصل) بأهداف استراتيجية واضحة، علاقته بالحركة الشعبية تحالفية، أساسها أن تدعمه بالتدريب

والسلاح، لمحاربة قوات الحكومة في (جبال النوبة). لكن كان ليوسف كوه رأي مختلف.

ومن القيادات البارزة لكومولو وقتها، (دانيال كودى من أبناء رّيفي هيبان/ من قبيلة أبل)، الذي تخرج في (كمبوني الأبيض ١٩٦٩)، حيث عمل معلماً للتربية المسيحية بالمدارس الإبتدائية، وكذلك معلماً للغة العربية بمناطق الجزيرة، وهو مسيحي كاثوليكي، تلقى دراسات لاهوتية في الفاتيكان، وأُتهم في المحاولة الانقلابية، التي دبرها (الأب فيليب عباس غبوش عام ١٩٨٤م)، وهو من أوائل الذين انضموا إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان، وعمل في مكتبها بأديس أبابا، لمدة عامين ونصف العام. كان من الذين شاركوا في مفاوضات الحركة الشعبية في (كوكادام)، وهو معلم الزّعيم الرّاحل القائد (جون قرنق) في اللغة العربية.

في عام ١٩٨١ قرر (كومولو) خوض الانتخابات البرلمانية لمجالس الشعب المحلية والإقليمية والقومية، وكانت هذه نقطة البداية للخروج إلى العلن، والانخراط في العمل السياسي، ما مثل وقتها ثورّة فكرية، ونقلة نوعية في عمله التنظيمي، خصوصاً بمشاركته في تنظيمات "الإتحاد الإشتراكى"، التي اكسبته بعض خبرّة ووعي سياسي، وبذلك تمت التعبئة للوقوف بترشيح أبناء النوبة الشباب، في الانتخابات لمجالس الشعب (القومي والإقليمي والمحلي لمحافظة ومحلية كادقلى).

ففاز أعضاء (كومولو) إثر ذلك بعدد من الدوائر في انتخابات مجلس الشعب الإقليمي، حيث فاز يوسف كوة ب(دائرة كادقلي) ليصبح عضواً بمجلس الشعب الإقليمي بكردفان عام ١٩٨١م،
وفاز (دانيال كودى) بدائرة كادقلي وأريافها الأربعة (البرام، أم دورين، هيبان، رّيفي كادقلي) ليصبح عضواً بمجلس الشعب القومي الرابع، ونائباً لرئيس لجنة العلاقات الخارجية. كما فاز (هارون إدريس كافي) برئاسة الاتحاد الاشتراكي (بمنطقة كادقلي)، و(أحمد الحاج كافي) برئاسة (مجلس منطقة كادقلي) و(إبراهيم محمد بلندية) عضو التنظيم نائباً له، كما سيطر (كومولو) على نقابات المعلمين والمرأة والموظفين، وهذا النجاح كله تم بإشراف وتخطيط، من اللجنة التنفيذية لتنظيم (الكومولو).
من المسائل المثيرّة للخلاف والجدل في تنظيم (كمولو)، جزمه بأن من المستحيل أن تتم وحدة دينية وعرقية في السودان، ولذلك عليه توحيد السودانيين دينيا وعرقياً! بدءً بتوحيد (القبائل النوباوية)، مع الاستعانة بالقبائل الزنجية الأخرى للوقوف معهم، والقيام بحملة واسعة لتوحيد النوبة. وهي فكرة أقل ما يمكن أن توصف به أنها شاذة وغريبة وسافرة الاستبداد والإلغائية لحق الآخرين في أن يكونوا مختلفين!

واجه (كومولو) تحديات لا يمكن تخطيها (١). إن العنصر النوباوي يعتبر أقلية، إذا ما قيس بالمحيط الاثني العربي حوله في جنوب كردفان.(٢) إن البعض من النوبة الذين يعتمد عليهم تنظيمه، هم (مسلمون) مما لا يسمح بالوحدة الدينية بينهم كنوبة ناهيك كسودانيين. (٣). ضعف الإمكانات المادية، بحكم أن الغالبية العظمى من النوبة فقراء.

ومع ذلك قلب (كومولو) ميزان السياسة بمنطقة جنوب كردفان، وأربك حسابات الحكومة والقوى السياسية، وأجاب بنشاطه على أسئلة الشباب، الذين كانوا يتساءلون وقتها: أين أبناء منطقة جبال النوبة، ولماذا لا يمثلون مناطقهم. ولماذا يمثلهم الآخرون من الوافدين، الذين لا علاقة لهم بالمنطقة وأهلها.

وصفت الحكومة والقوى الأخرى أنشطة (كمولو) –وهي محقة– بالعنصرية! فيما ظل (كمولو) يظن أنه يقود ثورّة تصحيحية، إلى أن سقطت حكومة النميري، ولم تتصدى الحكومات التي أعقبتها، لحل مشاكل المنطقة وأهلها، ما أدى إلى الانفلاتات الأمنية وتدهور الأوضاع، في جبال النوبة، الأمر الذي قاد إلى التحاق عدد كبير من أعضاء (كومولو) بصفوف الحركة الشعبية.

لم يكن (كومولو) في بداياته يفكر في الكفاح المسلح، فقد نشأ كرابطة اجتماعية ثقافية توعوية خدمية، إلا أن عوامل عدّة أسهمت في تغيير

مسارّه المدني، فإبان وجود (يوسف كوة مكى) بـــ مجلس الشعب الإقليمي بكردفان، برزت خصـــومات حادة بين النائب البرلماني (يوسف كوة). و(الفاتح بشارّة) حاكم الإقليم آنذاك، بسبب نتائج إنتخابات هذا الأخير، في أبريل ١٩٨٣.

ففيما ساند يوسف كوة القائمة الأولى لأبناء كردفان (قائمة الحكومة)، والتى كانت تضم بكري أحمد عديل، ومحمود حسيب والطيب المرضى والدكتور التجانى حســـن الأمين، ضـــد القائمة الثانية (قائمة أبناء النوبة) التي كانت تضـــم الفاتح بشـــارة والمحامي دلدوم الختيم أشـــقر ومحمد أحمد أبو كلابيش.

فبحكم أن يوسف كوة كان عضواً بالبرلمان، ونائباً لرئيس هيئة مجلس الشعب الإقليمي، جعله ذلك يساند (قائمة الحكومة). رغم تعارضه مع (قرار المكتب التنفيذي لتنظيم الكومولو، الذي قضى بأن يساند يوسف كوة قائمة أبناء النوبة).

وبالرغم من فوز قائمة أبناء النوبة، إلا أن إعلان نتيجة الانتخابات تأخر إلى منتصف الليل، وأثناء عملية الفرز والانتظار، أرسل الرئيس جعفر النميري الدكتور "عون الشـريف قاسـم" وزير الشـؤون الدينية والأوقاف مندوباً له، لاســـتكشـــاف حقيقة الموقف. ومن ثم أعلن النميري بنفسه فوز الفاتح بشير بشارّة.

وكان ذلك سبباً أساسياً في الخصومة بين (الفاتح بشارّة) و"يوسف كوة"، وصلت حداً تم فيه تجريد (يوسف كوّة) من الحصانة البرلمانية، وعزله من منصبه، وطرده من المنزل الحكومي. الذي كان يقطنه، بغية محاكمته بتهمة الخيانة. ولكن قبل أن يتم ذلك، كان (يوسف كوة) قد استشار المكتب التنفيذي لتنظيم (الكومولو) في الالتحاق بالحركة الشعبية لتحرير السودان.

فقام تنظيم (الكومولو) بالدعوة لاجتماع عاجل، حضره ممثلين ومندوبين من الخرطوم والأبيض، وبعد جلسة مغلقة استمرت لأكثر من سبعة عشر ساعة متواصلة، ناقش فيها المجتمعون "منفستو الحركة الشعبية"، وتداعيات الانتخابات والمواقف الأخيرة المستجدة، توصلوا بالإجماع الى قرار "الكفاح المسلح".

ثم وافق التنظيم على سفر (يوسف كوة مكي)، وكُلف بالذهاب إلى إثيوبيا، لمقابلة زعيم الحركة الشعبية الدكتور جون قرنق، وتبليغه برغبة أبناء النوبة بالانضمام إلى حركته على أساس (التحالف) للتدريب والحصول على السلاح، لمحاربة قوات الحكومة في جبال النوبة.

وقبل سفر كوه اشترط عليه (كومولو) أن يجري دراسة كافية، أثناء وجوده هناك لتقييم الوضع. كما حدد له أسماء أشخاص بعينهم، للإتصال عن طريقهم وتبليغهم بكل شيء، نيابة عن التنظيم.

ولكن كان ليوسف كوة رأي آخر، فأصبح إتصاله بأعضاء آخرين غير الذين حددتهم قيادة (كومولو) اختارهم بنفسه للإلتحاق معه بالحركة الشعبية وهم: عوض الكريم كوكو، يوسف كرة هارون، تلفون كوكو جلحة، صالح إلياس (والأخير لم تكتمل إجراءات سفره)، وآخرون غير هؤلاء.

حاول عوض الكريم كوكو، ومجموعة من أبناء النوبة بالحركة الشعبية، مناقشة القائد يوسف كوة وتذكيره بأمر التكليف الصادر من (كومولو)، لكن يوسف كوة لم يستمع إليهم، فقد كان رأيه صريحاً، وحازماً. أن لا مكان لهم سوى الحركة الشعبية كإطار جامع.

ومن هنا نشأ اعتقاد لدى أعضاء الحركة الشعبية من أبناء النوبة وقتها أن دورهم في انكماش، مما حدى بمحمد هارون كافي ومجموعته، أن ينشق عن الحركة، ويوقع فيما بعد على "ميثاق سلام" مع نظام الخرطوم.

في الحقيقة أن السبب الرئيسي للانشقاق، كان بسبب الصراعات التي نشبت بين أبناء النوبة، داخل صفوف الحركة الشعبية.. بين أبناء جنوب الجبال وشمال الجبال، حيث يعتقد أبناء جنوب الجبال أنهم أحق بقيادة الحركة، لأنهم الأغلبية في صفوف قواعد الحركة، بالإضافة إلى الصراعات التي ظهرت بين المسيحيين والمسلمين، حول من هو أحق بقيادة الحركة الشعبية في جبال النوبة، حيث كان (دانيال كودي)

يعتقد أنه أحق من (يوسف كوة) بالقيادة، لأن المسيحيين أكثر من المسلمين، في قواعد عضوية الحركة، إضافة إلى أن أبناء (هيبان) و(جنوب الجبال) حيث يمثلون جلهم التيار المسيحى هم الأغلبية.

هذه الصراعات الخفية، نتيجة لجدلية وعدم واقعية الأهداف، حالت دون أن يستطيع أبناء النوبة، توحيد كلمتهم داخل الحركة الشعبية الأم، ويفكرون بأفق أكثر اتساعاً وتقبلاً للاختلافات.

(٤) عبد العزيز حسين الصاوي، حوارات الهوية والوحدة الوطنية، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، ١٩٩٤، ص٩

(٥) سامية الهادي النقر، عبد الغفار محمد أحمد، السودان: مستقبل التنمية، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، ١٩٩٥، ص٢٩

(٦) في أوائل ديسمبر ١٩٨٩، دعا الرئيس الأميركي الأسبق "جيمي كارتر" إلى مفاوضات، بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، تحت رعايته. وكان كارتر قد زار الخرطوم قبل المفاوضات في أبريل ١٩٨٩، والتقى الصادق المهدي رئيس الوزراء، كما زار أديس أبابا والتقى دكتور جون قرنق، ثم دعاه لاحقاً لزيارته في مقر إقامته ومسقط رأسه في (بليز/جورجيا)، لإجراء مزيد من المشاورات.

وكانت الخرطوم قد عقدت قُبيل ذلك، مؤتمراً للحوار. بهدف وضع أجندة للسلام، وقدمت توصيات المؤتمر في المفاوضات في نيروبي. وأصرّت "الحركة الشعبية" في تلك المفاوضات، على تعليق العمل

بالقوانين الإسلامية، واسترداد الحريات العامة، وتكوين حكومة وحدة وطنية.

واقترح كارتر "تعليق القوانين الإسلامية" لمدّة ثلاث أشهر، ينعقد على إثرها "المؤتمر الدستوري". كما اقترح الربط بين وقف إطلاق النار، وتعليق العمل بالشريعة على النحو التالي: "بعد وقف إطلاق النار، وإلى أن يضع المؤتمر الدستوري قوانينه الدائمة، يتوقف العمل بقوانين سبتمبر".

وذكر قوانين (سبتمبر) بدلاً من القوانين (الإسلامية)، تفادياً لرفض الحكومة. لكن الخرطوم رفضت الاقتراح.

.(٧) في أعقاب إجهاض جهود (جيمي كارتر) انبرى الجنرال "اوليسيغون اوباسانجو" الرئيس النيجيري وقتها، في الدفاع عن السودان ووحدته. وكان يقول دائماً أن قلبه يُعتصر، وهو يرى أكبر دولة في افريقيا تدمر نفسها.

ويتمتع (اوباسانجو) بمهارّة دبلوماسية من الطراز الأول، إلى جانب خبرّة عسكرية. وكان قد جمع معلوماته حول هذا الموضوع، خلال حقبة الثمانينات. عندما عقد في فبراير ١٩٨٧ اجتماعاً حول "قضايا السودان" بمشاركة "مركز وودرو ويلسون للباحثين"، وكرر ذلك في مارس ١٩٨٨، كما استضاف محادثات في (هراري بزمبابوي) للتعرف على المشكلة السودانية.

خلال مؤتمر القمة الإفريقية، الذي انعقد في صـــيف عام ١٩٩١ بأديس أبابا، أبدى الرئيس النيجيري إبراهيم بابنجيدا رّغبة في التوسط في "القضـــية الســـودانية" التي بلغت قمّة تعقيداتها في تلك المرحلة، وقررت المنظمة وقتها أن تفيق من غفوتها، عن أطول حرب شـــهدتها منذ إنشـائها في عام ١٩٦٣، وظل ٣ رؤسـاء أفارقة فقط في المنظمة يذكرون القضـية السـودانية في خطاباتهم بإشـارات عابرة، وهم كينيث كاوندا (زامبيا) وجوليوس نيريري (تنزانيا) وروبرت موغابي (زمبابوي)، إلا أن (بابنجيدا) فاجأ الجميع وقتها، باعلان رغبته في التوســـط بين الفرقاء الســـودانيين، ودعا طرفي النزاع للاجتماع في بلاده، ورّحبت الحكومة والحرّكة بالدّعوة.

وبعد عدّة أســـابيع اجتمع الطرفان في (أبوجا)، وتم تناول القضـــايا نفسـها في اجتماعات (نيروبي). وبدأت الجولة بتعثر شـديد، وقد قلل الانقسام الداخلي، الذي تشهده الحركة الشعبية بخروج (رياك مشار) والانتصـــارات التي حققتها الحكومة ميدانياً، فرص الخروج بنتائج مرضـية. لكن أهم ما خرجت به هذه المفاوضـات، هو "وضـع الهُوية السودانية" في قلب النقاش!

ودعت المواقف المتشـددة في المفاوضـات، إلى أن يطلب (لام أكول) أحد قادة الحركة (انشـــق عنها ثم عاد إليها وقتها) من المفاوضـــين التوقف عن الحديث عن الوحدة، ودعا إلى إعلان اتحاد كونفدرالي،

تتبعه ممارسة الجنوب لحق تقرير المصير. ورد وفد الحكومة على ذلك الطرح بعنف، بأن الانفصال لن يتحقق إلا بالسلاح.

.(٨) في ١٩١٩–١٩٢٠ أسس كل من محي الدين جمال أبوسيف، إبراهيم بدري، الشاعر توفيق صالح جبريل، الفنان والشاعر خليل فرح، عبيد حاج الأمين، العمرابي.. "جمعية الاتحاد السوداني" التي جمعت بين السياسة والأدب. ومن ثم نشأت جمعيات أخرى، اتخذت نفس الطابع السياسي الأدبي لجمعية "الاتحاد السوداني" كجمعية (ابوروف)، (جمعية الهاشماب)، (مجلس الشيخ الطيب السراج "ندوة لسان العرب")، (ندوة التجاني عامر)، (ندوة ملكة الدار محمد عبدالله)، (صالون فوز)، (صالون بت الخبير)، (ندوة اشراقة الأدبية). كذلك في نفس الفترة: عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي، انتشرت المنتديات والجمعيات الأدبية والسياسية في المقاهي، كقهوة (يوسف الفكي)، وقهوة (جورج مشرقي). وكان لهذه المنتديات والجمعيات والمقاهي، الأثر المحفز لتكوين مؤتمر الخريجين في ١٩٣٨.

.(٩) أنظر: خضر حمد، الحركة الوطنية، الاستقلال ومابعده، مركز عبد الكريم ميرغني، الخرطوم ٢٠١٤

–انظر كذلك: أحمد خير، كفاح جيل: تاريخ حركة الخريجين وتطورّها في السودان، الدار السودانية، ط ثالثة ١٩٧٠

–انظر أيضاً: محمد ابو القاسم حاج حمد، السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل "جدلية التركيب"، ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٦:

كان أول نداء لإقامة (مؤتمر الخريجين) في عام ١٩٣٥ عندما دعت (مجلة الفجر)، التي كان يرأس تحريرها "عرفات محمد عبد الله"، إلى تكوين "جمعية تعاونية" أو جمعية أخرى (لتمثيل الخريجين والدفاع عن مصالحهم، أمام الحكومة الاستعمارية).

يذكر خضر حمد في مذكراته، أنه كان كغيره من الخريجين المشغولين بهذا الأمر، قد فكر في هذا الشيء الذي يجمعهم، وأنه قد أشار دون قصد منه، إلى كلمة (مؤتمر) في مقال كتبه لجريدة (السودان) في يوم ١٩٣٥/٧/١٤ في العمود الذي كان يعده لها تحت عنوان (في الهدف) وبتوقيع (طبجي) بمناسبة الاجتماع السنوي، الذي درجت (كلية غردون) على إقامته سنوياً، للاحتفال بطلبتها القدامى. وكانت تطلق عليه (يوم الخريجين)، ليجددوا عهدهم بها. ويضيف: أن أحمد خير المحامي، الناشط السياسي المتدفق حيوية في "جمعية واد مدني الأدبية" قد علق على مقاله، بخطاب مفتوح بعث به إلى (طبجي) في عدد ١٩٣٥/٧/٢٤ لنفس الجريدة، تقدم فيه باقتراح محدد إلى جميع من يهمهم الأمر، بعقد "مؤتمر للخريجين".

لكن لم يجد الاقتراح تجاوباً وقتها، رُبما لتفاوت واختلاف الآراء، والمواقف الداعية لعقده، وتعارض وتباين الاتجاهات الفكرية والسياسية، في أوساط الخريجين. وعدم حماس بعضهم لعقده، ومعارضة الإدارة البريطانية له، وحذر وخوف زعماء "الطوائف الدينية" وشيوخ القبائل والأعيان من انتزاع (المثقفين) القيادة منهم.

ثم ألقى خير في ١٩٣٦ (بنادي الموظفين) في ود مدني، محاضرة بعنوان: (واجبنا السياسي بعد المعاهدة) –أي: معاهدة ١٩٣٦ (البريطانية المصرية) التي أشارت إلى أن "السودان له ذاتية مستقلة، ذات مستقبل سياسي متفرد"– أرسل نسخةً منها إلى خضر حمد، وأخرى إلى (لجنة نادي الخريجين بأم درمان)، ونُشرت بعض فقراتها في الصحف المحلية، لاسيما (مجلة الفجر)، التي نشرّت نصها كاملاً في العدد السادس بتاريخ ١٩٣٧/٥/١٦، ووجدت المحاضرة عند نشرها بمجلة الفجر، ترحيباً حاراً وتأييداً من جانب الكثيرين من الخريجين.

كما أيدت مجلة الفجر نفسها هذه الفكرّة في مقال افتتاحي، أعدته عن مستقبل السودان. تضمن الأفكار التي طرحها أحمد خير، ونادت فيه بتكوين (جبهة موحدة، ومؤتمر يمكن أن يوجه مصيرنا على الطريق، صوب "الحكم الذاتي"). كما نشرّت مجلة الفجر، مقالات أخرى كثيرة مؤيدة لفكرة قيام المؤتمر. وكانت محاضرة أحمد خير هذه تمثل في الواقع، دعوة صريحة للخريجين لتوحيد صفوفهم.

ذكر محمد أبو القاسم حاج حمد، أن السيد عبد الرحمن المهدي (زعيم طائفة الأنصار)، كان أكثر الزعماء السودانيين آنذاك، تنبهاً لخطورة ما أسماه "دعاوى المثقفين" (الذين أرادوا تنصيب أنفسهم معبرين عن الأمة). فسعى في أغسطس من العام نفسه، مقترحاً على (الإدارة البريطانية) إنشاء (مجلس استشاري يمثل السودانيين). وكان يعني بذلك أن يتكون المجلس من (كبار زعماء وقادة الطوائف الدينية والقبائل والعشائر، إلى جانب بعض كبار الخريجين، الذي كانوا من كبار الموظفين أيضاً، وكانوا على صلة طيبة بالدوائر البريطانية في السودان).

وقد أثارت محاولة السيد عبد الرحمن المهدي هذه، لانتزاع "مبادرة المثقفين المستقلة"، و(تحويرها)، ثائرة (جماعة مدرسة الفجر)، وفي مقدمتهم محمد أحمد محجوب وعبد الحليم محمد، فخرجت (الفجر) تحمل في عددها بتاريخ ١٩٣٧/٨/١٦ مقالاً بعنوان: (الطبقة المستنيرة ورفاهية السودان)، كرسته لتأكيد (استقلال المثقفين)، وأهمية دورهم في تلك المرحلة، بما عُرف آنذاك، بأنه رد منها على اقتراحات السيد عبد الرحمن المهدي، بإقامة (مجلس استشاري)، أشارا فيه إلى أن (الطبقة المستنيرة في البلاد)، هي الوسيلة الوحيدة التي تعرف ما يطمح إليه الشعب السوداني.

راوحت فكرّة المؤتمر مكانها بسبب الخلافات والانقسامات، فكانت لجنة نادي الخريجين بامدرمان، برئاسة إسماعيل الأزهري، تصر على أن يكون المؤتمر، جزءاً من نادي الخريجين. بينما رأى آخرون وفي مقدمتهم جماعة (أبو روف)، أن يكون المؤتمر منفصلاً عن النادي لاعتبارات كثيرة، أهمها أن آفاق المؤتمر أوسع وأبعد مدى من آفاق النادي، وأن المنضوين إليه سيكونون أكثر.

ومع ذلك لم تقتنع لجنة النادي، الذين كانوا يريدون أن ينتهزوا الفرصة لإحياء النادي، الذي ضربته الخلافات. وتقويته على حساب المؤتمر. كما كانوا يريدون بسيطرتهم على النادي، أن يسيطروا تلقائياً على المؤتمر، الذي سيكون تابعاً له. وسعياً لإقناع لجنة النادي بتقديم وثائق ومعلومات وأدلة، لا يتطرق إليها الشك. كونت مجموعة من الخريجين المؤمنين بفكرة قيام المؤتمر بصورة مستقلة، عن نادي الخريجين. لجنة متجانسة من بينهم، أسندوا سكرتاريتها إلى جمال محمد أحمد. وآلت هذه اللجنة على نفسها الاتصال بجميع الخريجين، ومن ثم تم الاتفاق بين هذه اللجنة، ولجنة نادي الخريجين، على الدعوة لمؤتمر للخريجين، على أساس عدم ارتباطه بالنادي، وأن يكوّن هذا المؤتمر لنفسه، هيئة قائمة بذاتها.

وأخذت لجنة نادي الخريجين بعد ذلك على عاتقها مهمة الدعوة، وتنظيم الاجتماع العام للمؤتمر. وشكلت لجنة تمهيدية للإعداد

للاجتماع التأسيسي للمؤتمر، مثلت فيها كافة الاتجاهات السياسية، التي كانت سائدة في صفوف الخريجين، وناقشت هذه اللجنة الخطوات العملية الواجب اتباعها، لتحقيق الفكرة، ووجهت الدعوة لكافة الخريجين لعقد الاجتماع العام في الأول من يناير ١٩٣٨. وتم نشر بيان اللجنة بتوقيع سكرتيرها، (مكي شبيكة)، الذي أكد فيه على الحاجة إلى الوحدة بين الخريجين، إن أرادوا خدمة هذه البلاد.

واتضح جلياً أن كثيراً من الخريجين كانوا يريدون أن يكون التنظيم المرتقب (مؤتمر الخريجين)، بمثابة نقابة لهم (كموظفين للحكومة الاستعمارية) تعني بمصالحهم وشؤونهم، فتنظر في أحوال معاشاتهم وإجازاتهم وتصاريح سفرهم وترقياتهم! أي أن تفكير الخريجين كان منصباً آنذاك، في أن يخدم المؤتمر ويعالج شؤون طبقتهم هم!

في رحم مؤتمر الخريجين، تكونت الأحزاب السياسية، وولدت لتتطور بشكل مستقل عنه!

(١٠) نُشر ملخص هذه الأوراق في مايو ١٩٩٨، بصحيفة الشرق الأوسط، وهي خلاصة ما توصلت إليه الندوة التي نظمتها جامعة الخرطوم، بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية.

(١١) موقع الأمم المتحدة

(١٢) السابق.

(١٣) نفسه.

(١٤) نفسه.

(١٥) مجلة حقوق الإنسان السوداني، المنظمة السودانية لحقوق الانسان، القاهرة، العدد الثامن، يوليو ١٩٩٩، ص: ٢٩

(١٦) شبكة عاين ٢٣ مايو ٢٠١٦

(١٧) احمد ضحية، سؤال الهوية في فكر النهضة السودانية، سلسلة مقالات، الصحافي الدولي ٢٠٠٢

(١٨) عبدالله حسين، السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية "الجزء الأول"، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٢، ص: ٢٩٣–٣٢٤

(١٩) أنظر: سلسلة مقالات دكتور سلمان محمد سلمان، قرارات مؤتمر المائدة المستديرة واتفاقية أديس أبابا: تعقيب على الصادق المهدي، الراكوبة، ٢٢ أبريل ٢٠١٧— تم تكوين "لجنة الاثني عشر" نتيجة لفشل مؤتمر "المائدة المستديرة" الذي انعقد في الفترة من ١٦ مارس وحتى ٢٩ مارس عام ١٩٦٥. حيث أصرّت الأحزاب الشمالية على برنامجها ومقترحها، لحلِّ مشكلة الجنوب. والمُتمثّل في (نظامٍ مركزي تحت المظلة الإسلامية العربية)، مع تخويل (بعض الصلاحيات للحكومات المحلية في الجنوب).

صدرتْ قراراتُ المستديرة في ٣٠ مارس عام ١٩٦٥، وأسندت للجنة منبثقة عن مؤتمرها، مكونة من ١٢ عضو ٦ من الجنوب و٦

من الشمال. واجهت لجنة (الاثني عشر)، مجموعةً من المشاكل. فقد أخطر "جنوبيو المنفى" اللجنة، أن جنوبيي الداخل، ومن بينهم السيد (وليم دينق) لا يمثلونهم، وعليه فإن المؤتمر لم يعدْ يعنيهم.

وبعد أسابيع قلائل من بداية عمل (لجنة الاثني عشر)، قاطع بعض ممثلي الأحزاب أعمال اللجنة وانسحبوا منها. ثم قدّم حزب الشعب والحزب الشيوعي طلب إدانة "الأحزاب الجنوبية" لهجمات (الانيانيا) وأصرا عليه، علماً أن فكرة المؤتمر كلها قد قامتْ على أساس إنهاء الحرب الأهلية!

إضافةً إلى ما تقدّم ذكره، لم يكن هناك حرصٌ من أعضاء اللجنة الشماليين، على حضور اجتماعات لجنة الاثني عشر، وتغيّبوا عن الكثير من تلك الاجتماعات، مما أوضح عدم الجدّية بين أعضاء اللجنة الشماليين. وفيما تغيبت الأحزاب الشمالية عن عدد من الاجتماعات وصل الغياب في بعضها ٤١ اجتماعاً من جملة ٤٨ اجتماع، واصل مندوبو (جبهة الجنوب) و(حزب سانو) كل الاجتماعات، ولم يتغيّبوا عن جلسةٍ واحدة!

(٢٠) صدر إعلان ٩ يونيو ١٩٦٩ من مجلس قيادة انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩، وهو أول وثيقة تصدر من نظام سوداني حتى ذلك الوقت ولا تنطوي على مفهوم ("البوتقة" في تكوين الأمة) إذ كان خيال حركة الخريجين –كما يشير دكتور عبد الله علي ابراهيم– منذ

الثلاثينات أن (الأمة بوتقة) الغالب فيها (العربية والإسلام) وستأتي الأقوام إليها من (غير العرب) ومن (غير المسلمين)، ليخرجوا من (مصهر الأمة) "عرباً مسلمين أسوياء". وفكرة مؤتمر الخريجين هنا لا تختلف كثيراً عن فكرة تنظيم الكومولو السري.

وكان هذا الفهم (مفهوم البوتقة)، الذي أعتنقه جيل الحركة السياسية منذ نشأتها وما يزال، من وراء دمار السودان وحروبه الأهلية المكلفة. وكما يقول دكتور عبدالله علي إبراهيم، في مداخلة له في سودانيز اون لاين أن "القومية السودانية، التي قصرتها حركة الخريجين وممثلوها في الحكم الوطني على مفردتي العربية والإسلام، ليست نشازاً. فليست من حركة قومية غلبت فيها جماعة بثقافة ما، حتى جعلت من ثقافتها المصهر، الذي تذوب فيه كل قومية في الأمة، بغير اعتبار لشخصيتها القومية وحقوقها.

ومن أسف أدى الجهل بتعريف الحركة القومية عند صفوتنا، خلال جدل الهوية. إلى ظن السوء بالثقافة العربية الإسلامية واتهامها، دون سائر الثقافات، بأنها نزّاعة للسيطرة". ومن هنا تأتي أهمية إعلان يونيو لأنه أنهى بضربة واحدة "المفهوم التأسيسي للدولة السودانية"، الذي جعل للأمة "ديناً ولغة لا يقبلان القسمة". و"أسس لمفهوم قيام (الدولة–الأمة) على التنزل عند الخلاف، واعتبار مقتضاه في بناء أمة مطمئنة سالمة من شرور الفتن والبغضاء. وصرنا نتداول المفهوم منذ

حين ك"الوحدة في التنوع". وربما لم نحقق به طمأنينة الأمة بعد. ولكن، متى حصلنا عليها، سنذكر إعلان ٩ يونيو ١٩٦٩ وسنذكر (جو) (جوزيف قرنق) الذي صاغه في أعيادنا"

.(٢١) اتفاقية أديس أبابا (١٩٧٢)، هي اتفاقية وُقعت بين نظام نميري وحركة (الأنيانيا المسلحة) في جنوب السودان. كثمرّة لسلسلة من التنازلات المتبادلة، هدفت لاسترضاء (قادة الأنيانيا) في جنوب السودان، بعد (الحرب الأهلية السودانية الأولى)، والتي كانت باهظة الكلفة لنظام النميري.

انعقد أول اجتماع علني بين ممثلين عن (نظام نميري)، وممثلين عن (حركة الأنيانيا) عقب لقاءات ومشاورات سرية في لندن، وتم لقاء آخر برعاية إمبراطور إثيوبيا (هيلا سلاسي)، ثم اتخذت خطوات بتعيين جنوبي نائباً لرئيس الجمهورية (أبيل ألير). كما تم تعيين ثلاثة جنوبيين حكاماً للولايات الجنوبية الثلاثة، وأعضاءً في مجلس الوزراء. تبع كل هذه الخطوات اتفاق أديس أبابا.

أقرت الاتفاقية (الحكم الذاتي) للإقليم الجنوبي، كإقليم واحد مكون من ثلاث ولايات، وبموجب الاتفاقية "دُمجت قوات حركة الأنانيا" الجنوبية في صفوف الجيش السوداني. وقد أدت الاتفاقية إلى إنهاء الحرب، وعم الاستقرار لأول مرة منذ اندلا ع الحرب، وتسارعت وتيرة خطط التنمية في الشمال والجنوب.

ومع ذلك كانت هناك آراء جنوبية، ترى أن هذا الاتفاق لن يدوم طويلاً، طالما أنه لم يقد إلى "تغيير جذري في هيكل السياسة السودانية"، وفي قضايا رئيسية، منها (فصل الدين عن السياسة) و (مسألة القوميات) و (إدارة شؤون الأمن في الجنوب) و (المشاركة الشعبية في الاتفاق) و (إطلاق الحريات العامة)، وكان ضمن الذين طرحوا تلك الآراء الدكتور جون قرنق، الذي (قاد الحرب الثانية) مؤسساً "الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان"، بعد أن أرسله قادة الجيش في الخرطوم، للتعامل مع تمرد نشب في حامية في الجنوب.

وكان نميري قد ضاق ذرعاً بالاعتراضات العديدة من القيادات الجنوبية، على الممارسات التي تحدث في الجنوب، والفساد الذي استشرى، ومحاولات القيادات الجنوبية أن يكون لها دور رئيسي في الحكم، إضافة إلى عوامل أخرى.

في ١٩٨٣ ألغى النميري الاتفاقية، عندما فرض الشريعة على كامل البلاد. إزاء ذلك بدأت بعض القوات، التي كانت سابقاً ضمن الأنانيا، في التسلل والعودة إلى الغابة، ثم انتسبت الأعداد الملتحقة بالتنظيم، الذي برز للوجود باسم "الحركة الشعبية لتحرير السودان".

واتسعت دائرة الحرب، منذ أعلن النميري في سبتمبر ١٩٨٣، القوانين التي أسماها "الشريعة الإسلامية" والتي بايعته الحركة الإسلاموطائفية (الترابي) بسببها إماما للقرن في مسجد النيلين!

(٢٢) "جمهورية بيافرا" هي جمهورية انفصالية، دامت من ٣٠ مايو ١٩٦٧ حتى ١٥ يناير ١٩٧٠. نشأت عندما حاول سكان (إقليم بيافرا) الانفصال عن (نيجيريا) وتكوين (دولة مستقلة) خاصة (بعرقية الإيبو) في فترة "الحرب الأهلية النيجيرية".

وقد حصلت الجمهورية الانفصالية على اعتراف عدد قليل من الدول وهم (هايتي والغابون وساحل العاج وتنزانيا وزامبيا).

دعمت إسرائيل الانفصاليين بإمدادهم بالأسلحة السوفيتية الصنع، التي استولت عليها من العرب. وكذلك دعمت البرتغال الانفصاليين نكاية في نيجيريا، الداعمة لاستقلال المستعمرات البرتغالية في أفريقيا. وكانت جزيرتي (ساو تومي وبرينسيب) البرتغاليتين قاعدتا إمدادات إنسانية للدولة الوليدة. وكانت معظم مكاتب التمثيل الخارجي (لجمهورية بيافرا) توجد في (لشبونة) وكذلك تم طبع العملة المحلية لبيافرا في لشبونة.

أصدرت الحكومة المركزية الأوامر إلى القوات العسكرية بالتوجه إلى (إنوجو) عاصمة (الإقليم الشرقي/إقليم بيافرا) لإنهاء الحكم الانفصالي، بعد أن اتهمت بريطانيا والولايات المتحدة، بتقديم

التسهيلات لتجار السلاح الغربيين، بتزويد حكومة بيافرا الانفصالية بالمعدات الحربية والأسلحة.

بدأت الحرب بين الفريقين في ٣٠ يونيو ١٩٦٧، وأحرزت القوات الانفصالية في البداية تقدم في الإقليم الغربي. لكن القوات الإتحادية تغلبت في النهاية على الانفصاليين، وانهارت مقاومتهم في سبتمبر من عام ١٩٦٩، وأخذت قوات (بيافرا) تتراجع، وباتت لا تسيطر على أكثر من ٨ الآف كلم^2، خصوصاً أن الإقليم الشرقي، استقبل ما يزيد على المليون من (الإيبو) الذين فروا من سائر أنحاء البلاد.

دخل الاتحاديون العاصمة (إينوجو) في ١٠ يناير ١٩٧٠، وغادر زعيم الانفصاليين (أوجوكو) البلاد فيما استسلم جنوده. ظهر (اوجوكو) بعد أسبوع في (ساحل العاج)، وهي إحدى الدول الإفريقية التي اعترفت بدولة بيافرا الانفصالية، إضافة إلى جنوب أفريقيا وروديسيا. كما أن فرنسا كانت تعطف على الحركة الانفصالية، وتسعى لدعمها. قطعت نيجيريا علاقاتها مع هذه الدول ولم تستأنفها إلا في أكتوبر سنة ١٩٧١م.

(٢٣) انفصل إقليم (كاتنغا/شرق الكونغو) الغني بالمعادن، اثر الحرب التي خاضها ضد الحكومة المركزية في (كينشاسا)، إثر إعلان الاستقلال في ٣٠ يونيو ١٩٦٠. استمرت (دولة كاتنغا) أكثر من عامين بين يوليو ١٩٦٠ ويناير ١٩٦٣ تاريخ سقوطها، وفرارِ زعيمها

(مويس تشـــومبي) بعـد تمكن قوات الأمم المتحـدة من دخول (لوبومباشي).

مع بـدءِ بلجيكـا مفـاوضـــات الاســـتقلال مع (الحركـات الوطنيـة الكونغولية)، اشـتد الصـراع بين هذه الحركات على تولي مقاليد الحكم في الدولة المســتقلة، حالها في ذلك حال الكثير من الدول الأفريقية، في تلك الحقبة حيث تحول الاســـتقلال، إلى مصـــدر للصـــراع بين الحركات الوطنية الطامعة، في تركة الاستعمار.

وفي مايو ١٩٦٠ نُظمت انتخابات عامة، لاختيار من يتولى الســلطة بعـد رحيـل الإدارة البلجيكيـة، فـازت في هـذه الانتخـابات "الحركـة الوطنيـة الكونغوليـة" بزعـامـة (باتريس لومومبـا)، الـذي آثرَ إشـــراك (جوزيف كاســـوفوبو) في قيادة المرحلة، فزكاهُ لتولي منصـــب رئيس الجمهورية.

دعمت بلجيكا انفصـال إقليم كاتنغا الغني بالذهب والماس والنحاس. كما دعمته قوى أخرى اسـتعمارية تقليدية أبرزها فرنسـا، وكان رأسُ الحربة في ذلك الدعم (اتحاد المناجم لكاتنغا) وهو "تجمع لشـــركات المناجم والمعادن البلجيكية والغربية".

وجدت هذه القوى في "مويس تشومبي" الرجل المناسب، فهو سياسي محنك ويحظى بدعمٍ ســياســي واجتماعي كبير في الإقليم، الذي يُمثل ربع مســـاحة الكونغو (أكثر من ٤٣٠ ألف كيلومتر مربع) ويقطنه

١٣% من السكان، أي نحو مليوني نسمة. بيد أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، كانتا صارمتين في رفض استقلال الإقليم، من منطلق مناهضة الاستعمار كما هو معلن، لكن الحقيقة هي رغبة الدولتين في القضاء على مواطن نفوذ القوى الاستعمارية التقليدية في الكونغو "الغنية بثرواتها المعدنية والنفطية والطبيعية".

خيم التوتر على (كينشاسا) بسبب صراع الحركات الوطنية قُبيل الاستقلال، مما دفع الحكومة البلجيكية إلى إرسال قواتٍ عسكرية، لتأمين نقل المستوطنين الغربيين و البلجيكيين، في خُطوة عدها الكونغوليون، محاولة لإعادة السيطرة على البلاد، فتفجرت أعمال عنفٍ واسعة النطاق، استهدفت الغربيين؛ وراح ضحيتها عدد منهم. وأعلن الجيش الكونغولي التمرد على قادته البلجيكيين، وتفجرت مواجهات دامية بين الجانبين.

في ظل تلك الفوضى أعلن (مويس تشومبي) حاكم إقليم كاتنغا استقلال الإقليم في ١١ يوليو ١٩٦٠ وقيام جمهورية كاتنغا. كما أعلن نفسه رئيساً للجمهورية الوليدة، ووسع المجلس الإقليمي ليُصبح برلمانا، وحوَّل الإدارة الإقليمية بمختلف فروعها إلى إدارة وطنية، وأعلن وضع دستور وصكَّ عملة وطنية.

كان باتريس لومومبا عاجزاً عن التصرف في ضوءِ الضغوط الشديدة والحصار، الذي أُخضع له في إقامته بتواطؤ بين الرئيس (كازافوبو)

والقوى الغربية خاصـــة بلجيكا، وهو ما دفعه إلى الفرار أملاً في تعبئة الرأي العام ضـد خصـومه، أو إطلاق حملة تحرير وطنية جديدة. لكن الأمر انتهى به في يد خصومه في (كاتنغا).

وكشـفت (وثائق سـرية) أنَّ البلجيكيين قبضـوا على (باتريس لومومبا) بعد خروجه من (كينشـاسـا) وقرروا تسـليمه لخصـمه (تشـومبي) في (كاتنغا) وجاء في برقية عسكرية "يجب تسليم الشيطان لليهود"، فُهم منها قرار التسـليم والإعدام، كما كشـف طبيب ألماني حضـر إعدام لومومبا وإحراق جثته في ١٧ يناير ١٩٦١. ثم أصـــبحت (كاتنغا) عبئاً أخلاقياً وسـياسـياً على البلجيكيين والفرنسـيين، بعد أنْ آلت مقاليد الأمور في (كينشاسا) لحلفائهم.

لم تحظ (دولة كاتنغا) باعتراف (الأمم المتحدة)، وفي فبراير ١٩٦١ قرر مجلس الأمن إرسـال قوةٍ عسـكرية إلى (كاتنغا) بذريعة الخوف من نشـوب حربٍ أهلية، خصـوصـا بعد انشـقاق أرجاء واسـعة من (شمال كاتنغا) عن (سلطة تشومبي).

وفي ديســـمبر من نفس العام أطلقت عملية مشـــتركة للقوات الأممية والجيش الكونغولي، لتحرير الإقليم الذي تحول إلى ساحة من ساحات الحرب الباردة، تواجه فيها المرتزق الفرنســـي (بوب دينار) والثائر الأرجنتيني (إرنســـتو تشـــي غيفارا). وانتهت العملية بدخول القوات الأممية والكونغولية (بومباشـي) في ديسـمبر ١٩٦٢ وفرار (تشـومبي)

إلى مدينة (كولويزي)، أغنى مدن الإقليم بالمعادن النفيسة، وإعلانها عاصمة جديدة للدولة.

ومع تضييق الخناق عليه، فرَّ (تشومبي) إلى (زامبيا) وكان اسمها حينها (روديسيا الجنوبية) ثم إلى (إسبانيا) ليُطوى بذلك فصل حافل من تاريخ الكونغو المعاصر.

.(٢٤) بسبب كثير من العناصر التاريخية والمعاصرة، التي أهمها اعتلاء الإسلاموطائفيين للسلطة في السودان. أصبحت الحدود الشرقية للسودان خلال العقود الثلاث الماضية، مصدر قلق للنظامين الإثيوبي الإريتري، فمن جهة "التركيبة السكانية" على جانبي حدود الدول الثلاث، تجعل من السكان (شعباً واحداً)، إذا أضفنا إلى ذلك (مشروع دولة البجا)، يستعاد إلى أذهاننا، التحليل الذي أطلقه (بازل دافيدسون) في كتابه "عبء الرجل الأسود: إفريقيا ولعنة الدولة— الأمة" عام ١٩٩٢ بقوله "الإدراك المتأخر في السياسة الداخلية أو الخارجية، هو ما جعل نظام البشير يهمل منطقة شرق السودان، ومنطقة القرن الأفريقي، إنّ التقسيم الاستعماري أدخل القارة في إطارٍ من الحدود الاصطناعية البحتة، والتي هي ضارة في الغالب. وهو ما يأتي على توصيف المشكلة في الحدود السودانية ــ الإريترية، باعتبارها ليست في طبيعة الخطوط الوهمية المرسومة، بقدر ما هي في التطورات على الأرض.

وينطبق على الحدود الإريترية ما تعانيه حدود ولايات السودان الداخلية (دارفور، جنوب النيل الأزرق)، نتيجة فشل الدولة السودانية، في احتواء شتات (الهُويات) المتعددة المنحصرة في الولايات ذات الحدود الدولية. ما يتيح لكل إقليم حدودي، تشكيل قوميته المتوحدة في ذاتها، بعدما فشلت وحدتها مع الدولة الأم. وفي حالة تشكل كيان سياسي مستقل، فعلى المستوى الواقعي سيكون التجربة الثانية بعد تجربة انفصال جنوب السودان في تفتيت الدولة إلى عدة دويلاتٍ، تقوم على أسس عرقية واثنية".

وإذا علمنا أن في مثل هذا الواقع ضعيف الارتباط بالدولة الأم، وعميق الارتباط بمكوناته هو! أن الجماعات الإسلاموطائفية، منذ وقت مبكر اخترقت هذه المجتمعات الحدودية، بل الجماعات الاسلاموية الاريترية والإثيوبية، تكاد تكون نشأت في كنف الجماعات الإسلاموطائفية السودانية، وبسبب هذا الارتباط العميق، نجد قادة القوى الإسلاموية الاريترية، ظلوا خلال العقود الثلاث المنصرمة، يوجهون كادرهم بالانخراط في الحركة الإسلاموطائفية السودانية لاكتساب الخبرات.

ولطالما أعتقد الدكتور الترابي، حتى نهاية الثمانينيات، بضرورة (بقاء إرتريا في إطار إثيوبيا) لأنّ فرص مسلمي إثيوبيا (الغالبية السكانية) في

الوعي بحقوقهم، وقيادة كل إثيوبيا أكبر مع وجود مسلمي إرتريا إلى جانبهم.

فرأي الترابي أنّ الهند كانت ستتحوّل إلى الإسلام لولا انفصال باكستان، وقد عُرض الأمر علي الحركة الإسلاموية الإرترية والاثيوبية بشكل رسمي لقيام "تنظيم إسلامي سياسي وعسكري إثيوبي إريتري" بدعم سوداني غير محدود، وقد رُفض العرض. لكن ظل الترابي يدعم (الأورومو والأوغادين) بسخاء.

ومثلما فسر هذا الوضع مساهمات الجبهة الشعبية الارترية في تحرير مدينتي (الكرمك وقيسان) في النيل الأزرق من قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان إبان العهد الديمقراطي الأخير ٨٦—١٩٨٩. يفسر كذلك الاتهامات التي يتم تبادلها بين الدول الثلاث من وقت لآخر، كاتهام افورقي للنظام الاسلاموطائفي في الخرطوم منذ ١٩٩٤، بدعم جماعات إسلامية في اريتريا، أو اتهام البشير لإريتريا في أكتوبر ٢٠٠٢ بالخيانة، بعد أن تعرّضت مواقع الجيش السوداني في المناطق الحدودية السودانية الإريترية، لهجومٍ شنته "الحركة الشعبية لتحرير السودان"، بإسناد إريتري.

الفصل الرابع: الأزمة في دارفور والبُعد التاريخي

"عندما أقول الحقيقة، لا أقصــد بها إقناع أولئك الذين لا يؤمنون بها، بل أقصد بها الدفاع عن أولئك الذين يؤمنون بها!"

وليم بليك

(١—١١): إذا كان لعبارّة "ليس مرّة أخرى" أي معنى في الشـــؤون الدولية، فعلى العالم أن يتصـــرف فوراً لإنقاذ ســـكان دارفور" هذا ما اســـتهلت به "مجموعة الأزمات الدولية" في ذلك الوقت، تقريرها الموسوم بـــ"الخرطوم ساهمت في حفر مقابر مواطنيها في دارفور (١)" لوصف حجم المأساة الإنسانية في غرب السودان.

وقـــد أوردت UN Office for coordination humanitirian affairs IRIN News.org في صدر عددها الصـادر ٢٠٠٤/٦/٢٤ "تستمر مليشيات الجنجويد في قتل المـدنيين، وحرق القرى. فقـد أحرقـت ٦ قرى حول (قولو) جنوب دارفور في ٢٠٠٤/٦/٢١، وقامت بقتل ٦ مدنيين وعلى الرُغم من تواجد الشـــرطة أثناء هجوم (الجنجويد)، إلا أنها لم تتدخل! وتكرّر الأمر نفسه في معسكر (كلما) و (بليل) خارج نيالا/ جنوب دارفور، إلخ..

فيما أشـارت منظمة (أطباء بلا حدود) وقتها، إلى أن الحكومة طالبت النازحين بالعودة إلى ديارهم، دون أن توفر لهم أي ضـمانات للحماية أو العيش الآمن، بعد أن تم تدمير قراهم بالكامل، وبصورّة بشعة.

ووجدت (أطباء بلا حدود) وقتها، صعوبة في تقدّيم خدماتها، فحَجم الدّمار والخرّاب كان أكبر من طاقتها. كما أكدت المنظمة نفسها، أن الهجمات المستمرّة، استهدفت الذين يتلقون مساعدات من المنظمات. وأشارت إلى أن من بين كل خمسة أطفال في (موريني)، التي تبعد ٧٠ كيلو متراً من نيالا، طفلاً يعاني من سوء التغذية. وأعربت عن تخوفها، من عدم تمكنها من أداء واجباتها الإنسانية، بحلول خرّيف ذلك العام، بسبب قطع الأمطار للطرق.

فيما أكدت الأمم المتحدة وقتها، أن المساعدات ستكون مستحيلة بحلول فصل الخريف. وفي السياق نفسه قدر (برنامج الغذاء العالمي)، أن الأمطار ستجعل الوصول غير ممكناً نهائياً ل١١ موقعاً. بينما يمكن الوصول إلى ٤٨ موقعاً فقط على نحوٍ جزئي.

وتنبأت أطباء بلا حدود حينها، أن معدل الوفيات بالاسهالات وأمراض سوء التغذية، في معسكر (موريني) وحده سيرتفع خلال فصل الخريف، إلى ٢٠٠ حالة وفاة شهرياً. وهو رقم قابل للزيادة .(٢)

والقارئ لتقرِير أمنستي انترناشونال (منظمة العفو الدولية) يُفجع من بشاعة المخطط، الذي نفذته الحكومة ومليشيات (الجنجويد) لاستئصال القبائل غير العربية في دارفور .(٣) ففي تقرير منظمة (مراقبة حقوق الإنسان)، اتهمت المنظمة النظام الإسلاموطائفي الحاكم في الخرطوم، بالتواطؤ في جرائم ضد الانسانية، اقترفتها

المليشـــيات التي يســـاندها في دارفور. وقالت المنظمة في تقرير لها في ذلك الوقت، إن القوات الحكومية ومليشـــيات الجنجويد الموالية لها، قاما بأعمال قتل واغتصـاب وسـلب ونهب ضـد المدنيين (الأفارقة)، الذين ينتمون لنفس (الإثنيات)، التي ينتمي إليها المقاتلين في قوات الحركات المسلحة.

ومضـــى التقرير في وصـــف اســـتراتيجية (التطهير العرقي والتهجير القسري) لغير العرب (٤) وفي الحقيقة، أن المشاهد المأساوية والبؤس الذي عاشـــه اللاجئون والنازحون في دارفور، لهو أكبر في الواقع من كـل الكلمـات، التي حملتهـا تقـارير المنظمـات الحقوقيـة الإقليميـة والدولية، في ذلك الوقت (٢٠٠٤).

تنطبق على الأوضاع الكارثية التي وصفتها تقارير المنظمات الحقوقية، تلك النكتة التي شـــاعت في عهد الرئيس نميري: "قيل إن جهاز أمن نميري، ألقى القبض على رجل يوزع منشورات، ليس مكتوباً عليها أي حرف أو كلمة. وحين سألوه لماذا خلَّت منشورّاته من أي كتابة؟ قال الرجل: "وهل يحتاج الأمر إلى بيان؟!" (٥) و لقراءة الأزمة، التي تصـــاعدت في دارفور منذ العام ٢٠٠٣، رغم عدم حاجتها لبيان، لكن لإجلاء تفاصـــيلها لابد من وضـــعها، في الســـياق العام للأزمة الوطنية الشـاملة؛ في السـودان. وفي سـياق (الصـراع الداخلي) داخل تنظيم الحركة الإسلاموطائفية السودانية.

(٢ـــ١١): يُشير عدد من الباحثين، إلى أن السودان يمثل نموذجاً مصغراً من قارّة أفريقيا. فقد حُظي بموقع وسط أو متوسط. في أفريقيا ذات العوالم الثقافية المتعددة: (أي أفريقيا، العربية / الأفريقية، أفريقيا / المسلمة، أفريقيا / المسيحية، أفريقيا / الناطقة بالفرنسية، أفريقيا / الناطقة بالانجليزية، إلخ..)

وتعكس التغيرّات أو التطورّات التي جرت وتجري في السودان، ما يحدث في أفريقيا عموماً. أو تأخذ أشباهاً منها. فالسودان يعكس أفريقيا بشكل ما. لكنه يتميز بفرادة، وسط الأقطار الأفريقية. بمعنى أنه عربي وأفريقي في نفس الوقت.

وبينما تقدم التركيبة الدّاخلية للسكان السودانيين، نموذجاً مصغراً لأفريقيا: طبيعياً وثقافياً وإثنياً. فإن فرادته تواجه ذلك بهامِشيته السياسية المتعدّدة. بوصفه لا عربي ولا أفريقي ولا مسلم ولا مسيحي! وهذا يضع السودان داخلياً في وضع مربك وحرج جداً، فيما يخص الأسئلة المتعلقة بهويته!

إذ ترغب نُخبته (المسيطرّة)، التي تنحدر غالباً من الشمال النّهري العرّبي، أن يكون (عربياً ومسلماً). وترغب نخبته (غير العربية = القوميين الجنوبيين والدارفوريين، الأنقسنا والنوبة، إلخ..) أن يكون (أفريقياً ومنبتاً عربياً).

إن هاتين الرّغبتين المتعارِضتين، تقفان في قلب الصرّاع السياسي، الذي يكمن في مركز تحلُّل الدولة السودانية (٦) ولقد تطورّت الأزمة التاريخية لدارفور في هذا السياق، بتضافر العديد من العوامل الأخرى، التي سنتناولها لاحقاً.

(٣—١١): أشارت وقائع الوضع الكارثي في دارفور، إلى أن أنماط العُنف الذي مُورس على المدنيين، تؤكد نية الحكومة في السودان، إجبار السكان الذين ينتمون إلى (قبائل غير عربية)، على مغادرة أراضيهم. وإحلال (القبائل العربية) محلهم. ففي تقرير "النيران تشتعل في دارفور: الفظائع المرتكبة في غربي السودان"، تصف منظمة (مراقبة حقوق الإنسان) التدمير المنهجي، والغارات الوحشية لمليشيات الجنجويد والجيش الحكومي، ضد قبائل (الفور والمساليت والزغاوة) (٧).. وفي تقريرها المؤلف من ٧٧ صفحة: (دارفور قد دُمرت: التطهير العرقي من قبل قوات الحكومة والمليشيات في غربي السودان)، تصف المنظمة المجازِر والاعدامات السريعة للمدنيين، وإحراق القرى والإخلاء بالقوّة؛ لقبائِل الفور والمساليت والزّغاوة من أراضيهم (٨) فيما عبر "صندوق الأمم المتحدة لرعاية الأطفال (اليونيسيف)" وقتها، عن قلقه بشأن وضع آلاف الأطفال المشردين

في الإقليم، الـذين يواجهون خطر الأمراض، والاســـتغلال ونقص الغذاء، في أكثر من تقرير.

هذا العُنف المريع، تم التنبؤ به منذ وقت مبكر، يسبق احتداد الصراع في ٢٠٠٣، فلقـد كـان للحرب الأهليـة في الجنوب، العـديـد من التداعيات بالنســـبة لكل أقاليم الســـودان، وأحد أهم النتائج التي ترتبت على ذلك؛ الانتشـــار الواســـع النطاق للعنف (اللامركزي) في الجنوب. وفي الأجزاء الأخرى من الســـودان وقتها. والتي كانت تقع خارج النطاق الجغرافي للجنوب.

حيث تمثل المليشيات القبلية، التي يدعمها نظام الخرطوم ضـمناً، أداة من أدوات انتشـار العنف اللامركزي، إذ نظر النظام الاسـلاموطائفي الحاكم، لعناصر هذه المليشيات. على أنهم مقاتلون بالوكالة! ومن ثم، فإن هذه المليشـيات قد صـعدت لاحقاً، ومُنحت وضـعاً قانونياً منذ ١٩٨٩، من خلال (قانون الدفاع الشـــعبي)، الذي تم تفصـــيله خصوصاً لشَرعنتها!

انتشـار المليشيات القبلية في الحرب الأهلية، التي دارت في دارفور، لم يحبط فرص التوصـل إلى حل سـلمي فحسـب، وإنما نفي دور الحكومة كسلطة وحيدة، تملك (قوّة الإكراه) في إدارة الشئون العامة، إذ تؤدي المليشـيات القبلية إلى اسـتقطاب المجتمع بشـكل أكثر حدّة، وبالتالي

فقد تزايدت وقتها بشكل بارز، احتمالات التفكك الوطني (٩) كما هو حادث الآن، بعد انقلاب اللجنة الأمنية.

ففي إقليم كدَارفور؛ الذي تراكمت عليه مظالم التهميش والإقصاء لعهود بعيدة، يتضافر ما هو تاريخي من عوامل الصراع المسلح، مع ما هو آني ليخلق وضعاً كارثياً، كالذي ظللنا نشهده طيلة العقدين الأخيرين.

فإذا كان سودان الوسط –تاريخياً– هو (الوريث المعنوي)، لتركة الزبير باشا رّحمة (١٠) فدارفور مثلها مثل مناطق أخرى في الهامش، بمثابة وريث معنوي لتركة الرِّق والاسترقاق في السودان.

وبنظرة عجلى إلى ما يعنيه ذلك، يُشير الأستاذ محمد إبراهيم نقد إلى أن (الرقيق) مملوك لمالك، وممتلكاته الشخصية إن امتلك أصلاً تؤول للمالك (..) و(القن) حر، ليس مملوكاً لمالك، ولا يُباع ولا يُشترى. له حقه وولايته على ممتلكاته. فالتحوّل من (الرّق) إلى (القنانة) أو تشكُّل علاقات القنانة، مستقلة عن علاقات الرّق (..) وتضافرت عوامل عدّة مباشرّة وغير مباشرّة، أقواها فاعلية نشوء سوق العمل بأجر. إلى جانب أثر تجنيد الرقيق في الجيش، وتسريحه. ومنع تجارّة الرّق، وتسجيل الأرقاء، وضغط الحملة العالمية المناهضة للرّق، والسياسة الرّسمية خفيضة الصّوت والصدّى، لإدارة (الحكم الثنائي) بشأن تحرّير الرّقيق .(١١) نجد تاريخيا أن دارفور عانت من كل

النظامين "الرّق والقنانة" ما شـــكّل مناطق مظلمة في وجدانها الثقافي تجاه الوســط، ســواء أدركته المجموعات غير العربية في وعيها، أو ظل ثاوياً في لا وعيها. ففي الحالين يمثل أحد عوامل ادعائها التاريخي بالتهميش المتعمد لأسباب عنصرية!

هذا الإحســـاس التاريخي (المعنوي) بالظلم، على الرُغم من عدم موضوعيته، إلا أنه لا يجب إغفاله كعامل معنوياً فعال، تسترده الذاكرة بين آن وآخر، في أوقات السخط ضد (النظام المركزي) في الخرطوم.. ويســتعيد في الوجدان الثقافي بذلك، جرائم الماضـــي و جرائره، حتى تلك التي لم تحدث لإنســان دارفور بالتحديد، خصــوصــاً عندما يجابه إنســان الهامش المتعلم ذهنياً –(موضــوع الاســترقاق في الماضــي، كما ســـنُلاحظ لاحقاً على تجربتي المهندس داؤود بولاد ودكتور خليل ابراهيم، لدى قراءتنا لها)– بما يذكره بتلك الحملات التي كان يقوم بها أســـلاف النُخب، التي احتكرت مركز الســـلطة في الخرطوم، منذ الاستقلال في ١٩٥٦.

يشير (شريف حرّير) إلى عامل مادي مهم، يتمثل في تحليل الصرّاع في الجُغرافيا المتاخمّة لدارفور، في تســـعينيات القرن الماضـــي: كيف أن الصـــراع المحدود على الموارد الطبيعية، يمكن أن يتطور إلى حرب إقليمية، لها صفة شبه دولية.

إن انتشـــار الحروب الأهلية في بقاع الســـودان المختلفة، والرّعاية الايديولوجية والمادية لمليشـــيات قبلية محددة، من قبل الحكومة. والمصالح التي أظهرتها كل من (ليبيا القذافي) و(تشاد حسين حبري)، كقوّى إقليمية متعارضة، تمثل الأطر التي تتيح هذا التحول".

أيضـاً، ألقي (حرير) الضـوء على الانقسـامات الأيديولوجية والعرقية بين (العرب) و(غير العرب)، والتي كانت عاملاً ثانياً طيلة الصـــراع الســـوداني. وفي الصـــراع بين (الفور) و(العرب) في دارفور. مؤكداً أن مأساة جنوب السودان، من الممكن أن تتكرّر في دارفور .(١٢)

من الجلي أن الحكومات المتعاقبة، لم تســع بصــورّة جادّة، لصــلب متناقضــات الواقع المأزوم في الســودان. ما جعل إعادة تدوير الأزمة السـودانية التاريخية، أمراً ميكانيكياً بين فترّة وأخرى. فدولة (الوسـط) أو ما أسماه حرير بمثلث (الخرطوم، كوستي وسنار)، التي تقودها النُخبة الإسلاموعربية، أنشأت استعماراً محلياً بعد خروج المستعمر الإنجليزي في ١٩٥٦. وكانت دولة عمادها مجموعة صـغيرّة من البشـر، اتخذت استراتيجية سياسية قائمة على العنصرية البنائية، أي احتكار الممارّسة السياسية وإبعاد الآخر عنها.

فقد أعطى الاسـتعمار لنفسـه الحق في إلحاق البلد المسـتعمَر، بتاريخ البلد المســـتعمِر. أي أن الاســـتعمار يلغي التاريخ والثقافة الوطنية، ويؤســس الاســتلاب الثقافي. وبذلك فإن الاســتعمار الداخلي لدولة

الوسط والنخبة الإسلاموطائفية، عمل على إلحاق الأطراف. ولأن هذه الأطراف تم إلحاقها، فإن تاريخها وثقافتها قد تم إلغائها، فلم تعد مجموعات ذات شخصيات ثقافية مكتمِلة (١٣) وتأسيساً على ذلك، نجد أن نظام الحركة الإسلاموطائفية، عبر عن منتهى أشواقه الاستعمارية وشهوّة الهيمنة المستمدة من ثقافة الغزو والسلب والنهب الجاهلية (العربية البدوية)، التي حلّت محل هويته الأصلية. فهو لا ينظر لنفسه كسوداني، بل كعربي، مع تطابق تام لمفهومي العروبة والإسلام في ذهنه، بحيث لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، فهما يُشكلان هويته!

ويمكننا قراءة ذلك بصورّة أكثر تبسيطاً، خلال تتبع سلوك الحكومة الانتقالية (بعد انتفاضة مارس/ أبريل ١٩٨٥). وسلوك الحركة الإسلاموطائفية في الفترات التي سبقت الانتفاضة.

ففي عقابيل ما سُمي وقتها بـ (المصالحة الوطنية) بين قوى المعارضة ونظام الجنرال جعفر محمد نميري عام ١٩٧٧، والذي كان الإخوان المسلمين قد شاركوا في كل مؤسساته، إلى أن تمت المفاصلة بينهم وبينه، قبل شهر واحد فقط من سقوطه في أبريل ١٩٨٥ بانتفاضة شعبية، اجتاحت معظم أنحاء السودان. ورُغم مفاصلة الإسلاموطائفيين مع نظام نميري قبل فترة وجيزة من سقوطه، إلا أن عناصرهم في الجيش وفي مؤسسات الدولة العليا، كانت لا تزال في مواقعها

المتنفذة، الأمر الذي جعلها تتمكن من التحكم في الفترة الانتقالية، التي تلت سقوط النظام.

فعناصر المجلس الانتقالي العسكري (ممثلين في كامل المجلس؛ ورئيس الوزراء وأغلبية وزارية معه، ذهبوا –وقتها– باتجاه تصعيد الحرب في الجنوب. وكان رئيس الوزراء الجزولي دفع الله؛ أكبر عائق أمام الاتجاه السلمي.

فهو كما كشفت الأحداث لاحقاً. كان بتصلبه ينفذ برنامج الحركة الإسلاموطائفية بحذافيره (١٤) إذ سيطرّت عبره عناصر الحركة الإسلاموطائفية على الترتيبات الانتقالية، قبولاً عن مساندة المطالب الشعبية، التي دفعت بالجماهير إلى شوارع الخرطوم في ٦ أبريل ١٩٨٥، والتي نادت بها طوال الانتفاضة، التي أسقطت نظام السفاح نميري، وتتمثل هذه المطالب في (إلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣)، ومحاكمة عناصر الجبهة الإسلاموطائفية القومية، المسؤولة عن وقوع البلاد في الفوضى.

بدلاً عن ذلك، مضى الفريق سوار الدهب (رئيس المجلس العسكري الانتقالي) والدكتور الجزولي دفع الله رئيس الوزراء الانتقالي، وعمر عبد العاطي النائب العام، إلى الاتجاه الخاطئ بتصعيد الحرب. وهكذا سيطرّت الجبهة الإسلاموطائفية القومية على الأمور، وجمعت بين

السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، خلال الفترة الانتقالية (١٥)

وهذا يحيلنا إلى شهوة القتل والحرب، التي سيطرّت على نظام ٣٠ يونيو الإسلاموطائفي، ما دفع بالكثيرين للتنبؤ، بأن السودان يمضي باتجاه (الصومالة) أو (اللبننة). إذ ساد منذ ذلك الوقت –عهد سوار الدهب– إرهاص قوي، أن السودان مقبل على سيناريو (لبنان)، وعملياً، نُفذ بعض القدر منه حتى ذلك الوقت!

أوضاع السودان وقتها في أكثر من أجزاء جنوبه، ومناطق في إقليمي كردفان ودارفور، كانت بمثابة (لبننة) محضة! من حيث (حلف المظالم) وانفلات السلاح. وقد نسب الذين اعتقدوا في السيناريو (اللبناني) الجنون للدّاعي إلى كلمة سواء، للخروج بالسودان من وهدته (١٦) ولم تأبه الجبهة الإسلاموطائفية القومية لتحذيرات التجزئة والتفتيت، التي يمكن أن تتسبب فيها بسِياساتها العدوانية.

ففي خُطوّة أبعد أعادت إنتاج وطرح نفسها باسم جديد (الجبهة الإسلامية القومية) لمقابلة مرحلة ما بعد الفترة الانتقالية.

وبُعيد الانتخابات العامة؛ بنهاية الفترّة الانتقالية في ١٩٨٦، شكّلت الجبهة الإسلاموطائفية القومية، معارضة ائتلافية، هدفت إلى تقويض "النظام الدستوري"، الذي جاء بانتخابات عامة في ١٩٨٦.

وبعد أقل من ثلاث سنوات بعد ذلك، في ٣٠ يونيو ١٩٨٩، قادت انقلاباً عسكرياً بقيادة العميد –حينها– عمر حسن أحمد البشير. أطاح بالنظام الدستوري الذي كان يترأسه الصادق المهدي.

ومنذ الأيام الأولى لهذا الانقلاب؛ انطلق (الصراع الدّاخلي) بين تنظيمي الإسلامويين (العسكري) و(المدني). وقد تمظهر هذا الصراع للمرّة الأولى، في (مجلس قيادة الانقلاب)، برفض بعض أعضائه التدخل المستمر لعراب الانقلاب دكتور حسن الترابي ومجموعته من (المدنيين)، في شؤون الحكم الوليد. الأمر الذي وصل بهؤلاء المحتجين من أعضاء مجلس قيادة الانقلاب، إلى تقديم استقالاتهم –وبعضهم تمت إقالتهم– ومن ثم بعد أن تمكنت من السلطة، وحسمت المناوئين داخل مجلس قيادة الانقلاب، أخذت تسعى حثيثاً، لتطبق في دارفور، سياسة النُخبة الإسلاموطائفية ضد جنوب السودان وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، مع الاستفادة من أخطاء تجربة رصفائها من النخب المتعاقبة، في سياساتها تجاه الجنوب. الذي من جهة يختلف عن الشمال في تركيبه الثقافي والإثني. بينما تشترك دارفور على سبيل المثال؛ مع الشمال في الثقافة، إلى حد أكبر مما يظن الشمال؛ وتظن دارفور نفسها!

ولذلك لم تستطع نُخبة الحركة الإسلاموطائفية استخدام الآليات ذاتها، التي طالما استخدمتها ضد الجنوب –أي التعريب والأسلمة القسرِيين،

أو الجهاد بإعلان الإقليم (دار حرب)– ومن هنا لجأت إلى لُعبة الاستقطاب العرقي (١٧) للقبائل العربية إذ أحيت لتعزيز جهودها الحربية في الجنوب ومناطق التداخل، فكرّة المليشيات القبلية، التي شُكِّلت لأول مرّة في ١٩٥٦ باسم (حُراس الوطن). وبدأت تستخدم النزاعات الدائمّة، بين المجموعات الرّعوية، في تسليح قبائل العرّب الرّحل (البدو)، لحماية نفسها ضد هجمات (الجيش الشعبي لتحرير السودان) —كما زعمت— وقد أدى استخدام هذه الأسلحة، إلى تأجيج (الحروب الإثنية المحلية) وسرقة الماشية. ووصل الأمر إلى مستويات من البشاعة غير مسبوقة، في تاريخ الحروب الإثنية التقليدية. ومذبحة الضعين —(٢٨ مارس ١٩٨٧، وثق لها دكتور سليمان علي بلدو، ودكتور عشاري أحمد محمود خالد في كتاب سارعت عناصر حزب الأمة الطائفي بجمعه من المكتبات)— جنوب دارفور، التي سقط فيها ما بين ٤٠٠ إلى ١٠٠٠ لاجئ من (الدينكا)، بنيران "البقارّة العرب" لهي مثال واضح على ذلك!.. لقد كانت تلك اللحظة هي مثال لدولة غير كفء، لم تقنع بـ(القمع المركزي) كوسيلة لبقائها، بل رّعت (العنف اللامركزي)، بتقديم الأسلحة والدّعم الأخلاقي، لمجموعات إثنية (مقرّبة)، ضد مجموعات أخرى (أقل حُظوّة).

وبمرور سنوات قليلة –العشرية الأولى– على نجاح الانقلاب وتأكد الاسلاموطائفيين من التمكين تماماً، في كافة أجهزة ومؤسسات الدولة. اتضح أن (إرادة العسكريين وشبه العسكريين) ومن يدعمهم من (المدنيين) في مؤسسات "دولة التمكين"، خاصة القوات المسلحة والشرطة والأجهزة الأمنية والمؤسسات الاقتصادية، قد نشأت بينها مصالح اقتصادية عميقة، مثلّت عاملاً رئيسياً في التوجهات والقرارات المصيرية، التي كانت تُتخذ بسخاء عجيب! ومن هنا بدأت (إرادة العسكريين) تتعارض مع (إرادة عراب الحركة الإسلاموطائفية) دكتور حسن عبد الله الترابي، وبعض التلاميذ الأوفياء لشخصه.

ومن ثم انتقل الصراع بين (الإرادتين) داخل دهاليز وأقبية الحركة الإسلاموطائفية، ليشمل دوائر مختلفة داخل (التنظيم المدني). عبر هذا الصراع للمرّة الأولى عن نفسه، بشكل أكثر وضوحاً وقوّة، في المواجهة بين قائد الانقلاب (البشير) وعراب التنظيم (الترّابي)، في مطلع ديسمبر ١٩٩٨ فيما عُرف بمذكرة العشرّة، التي انتهت –هذه المواجهة– بما عُرف وقتها بـ(قرارات الرابع من رمضان) التي أصدرها رأس الانقلاب، في مطلع ديسمبر من العام ١٩٩٩، وهي القرارات التي أنهى رأس الانقلاب بموجبها، "العلاقة التنظيمية الوثيقة" بينه وبين "عراب الحركة الإسلاموطائفية دكتور الترابي". الأمر الذي جعل الترّابي يشكل حزباً جديداً، باسم (المؤتمر الشعبي) موازياً لواجهة تلاميذه

الحاكمة (حزب المؤتمر الوطني)، التي كانت بمثابة الصدى لصوت العسكر.

كانت "مذكرة العشرّة"، التي وقّعت عليها قيادات النظام بقيادة علي عثمان محمد طه، ووقف ضدها مؤيدون كُثُر للترابي –خصوصاً أبناء دارفور داخل التنظيم– هي التي أشعلت نيران الخلاف بين (البشير والترابي)، إذ سارع بعدها الأول، إلى التخلص من الثاني وإبعاده عن السلطة.

وكان فحوى المذكرة وقتها؛ مقترحات لإصلاحات هيكلية، كان العشرّة قد رأوا أنها أساسية لإصلاح جسم الحركة الإسلاموطائفية وجهاز الدولة، ولم تكن هذه المذكرة على هوى الترابي، إذ فاجأته وحاصرته، فاضطر أن ينحني للعاصفة؛ فتنازل عن بعض صلاحياته للبشير! على الرُغم من أنه كان ينوي (تجريد البشير) من صلاحياته، ومنع الجمع بين منصبي رئاسة الجمهورية ورئاسة الحزب الحاكم، فضلاً عن الحد من عضوية القوات النظامية في الحزب والعمل السياسي عموماً. لكن البشير استبقه بالمذكرة، وبدلاً عن أن يتجرد له قام بتجريده!

بعدها مضى البشير في خُطوّة أبعد من ذلك، بإقراره حزمة قرارات، أُعلنت بموجبها حالة الطوارئ في البلاد، ومن ثم أزاح الترابي عن

السلطة تماماً، فعمد الأخير بعدها إلى تأسيس حزب (المؤتمر الشعبي) مع عدد من تلاميذه الأوفياء لشخصه!

وهكذا وصلت المفاصلة (بين العراب وتلميذه) قائد انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩ إلى محطتها الحاسمة، وشكّلت بداية لانتهاء الحركة الإسلاموطائفية في السودان كمشروع، وتكريس الحركة الإسلاموطائفية كـ(جماعات مصالح طفيلية)، أهم العناصر المتحكمة فيها رأس الانقلاب، المتكئ على قوّة عسكرية وأمنية وميليشيات قبلية ضاربة، تعمل على حمّاية حكمه وإدارة الدولة على هواها، وإهدار والعبث بمقدرات وموارد الشعب كيفما شاءت!

(٤—١١): وجه آخر من وجوه (المفاصلة) أنها حدثت نتيجة للصراع على الامتيازات المادية للسلطة، فقد حصل بعض أعضاء التنظيم –إلى جانب المناصب العليا النافذة في الدولة– كذلك على مفاتيح التحكم في مفاصل الموارد المادية للسودان.

الأمر الذي أصاب الذين لم يحصلوا –بالمقارنة– على شيء يذكر بالغبن، فيما دفع الذين حصلوا على كل شيء، على العمل لحماية مصالحهم وامتيازاتهم ومواقعهم القيادية النافذة بكل السبل، حتى لو اقتضى الأمر تجريد أستاذهم، وتصفية (إخوتهم في الله رفاق قيام الليل والصبر والمصابرة والبشريات).. رفاق درب نضالهم الطويل، في تحويل

مشـــروع الإســـلام الســـياســـي إلى واقع، والتآمر على الجوار لدرجة التخطيط لاغتيال رؤســـاء دول وقلب نظام حكمها، وتصـــدير ثورة الإسلام السياسي إليها. إخوتهم الذين لطالما اقتسموا معهم (التمرة) وخلفوهم في الأهل أيام الشقا والضنك!

(٥—١١)

اســتمرّت تفاعلات الصــرّاع، الذي افتتحته المفاصــلة داخل الحركة الإسـلاموطائفية الحاكمة في السـنوات التالية، لينتج عن ذلك –المزيد من المفاصـــلات– بين العســـكريين وبعض النُخب المدنية، داخل الفصيل الإسلاموطائفي الحاكم (المؤتمر الوطني)، بانقسام أحد قياداته والموالين له من آن لآخر، مكوناً فصـيلاً اسـلاموطائفياً مسـتقلاً. كان آخر هذه المفاصـــلات في العام ٢٠٠٦ (الطيب مصـــطفى، حزب السلام العادل) وفي ٢٠١٣ كذلك بخروج غازي صلاح الدين، الذي شرع مباشرةً في تكوين ما يسمى بحركة (الإصلاح الآن).

ومع ذلك، رغم المكايدات السـياسـية بين فصـائل الإسـلاموطائفيين المنقســمة، في الفترات التي تلت المفاصــلة الأولى. إلا أن الشــاهد ظلت كل هذه الفصـــائل، تتحرك في إطار مظلة واســـعة، تتمثل في (الإسلاموطائفية)، تتقارب فيها المواقف في مواجهة أعدائها التقليديين

–قوى: اليســـار والليبرالية والعلمانية– شمل هذا التقارب حتى عناصرها، في الطوائف الصوفية كالطيب الجد.

وبدا ذلك أكثر وضــوحاً عندما اندلعت ثورّة ١٨ ديســمبر ٢٠١٨ المجيدة، بسعي عناصر هذه الفصائل في جهاز الدولة، حماية النظام ومنعه من السقوط، والتصدي لجماهير الشعب الثائرة.

كذلك بدى هذا التقارب واضــحاً في موقف (علي كرتي)، الذي قاد فصــيل (المؤتمر الوطني) في خط ســياســي يدعم رأس انقلاب ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١ (البرهــان) عبر كوادر المؤتمر الوطني والشـــعبي، المنتشرين في كل مؤسسات الدولة، فكانت مساندتهم للبرهان، حين قرر فض الشـــراكة مع تحالف (قوى الحرية والتغيير/ المجلس المركزي) والانقلاب على ثورّة ديســـمبر المجيدة، أبرز تعبير عن هذا الخط الســياســي الجديد، الذي التقى فيه الأخوة الأعداء في نقطة واحدة، بعد أن فاقت الحركة الإسلاموطائفية، من هول صدمة سقوطها المريع، كمشروع و كأشخاص يرون أنفسهم لأول مرة، في مرايا محنتهم: كم هم بائسين ومنبوذين ومحتقرين!

وموقف كرتي ليس النموذج الوحيد لتقارب مواقف الحركة الإسلاموطائفية تجاه خصومها المشتركين، فقد سبقه (الترابي) من قبل بحرصه الشديد على بقاء واستمرار فصيل (المؤتمر الوطني) في السلطة –رُغم امتلاكه أدوات إســـقاطه، كما يزعم بعض القادة في فصـــيل

المؤتمر الشـــعبي– على الإطاحة به في مغامرة لا يمكن توقع نتائجها على مشـروع الإسـلاموطائفية، الذي أنفق فيه و رصـفائه في (الأمة) و(الاتحادي) زهرات شـبابهم وسـنوات عمرهم، ما جعل بعض خبثاء المراقبين، يستدعون مرّة أخرى من "قاع ركام العشرية الأولى" لانقلاب الحركة الإســلاموطائفية، النظرية التي شــاعت إثر المفاصــلة الأولى والقائلة أنها (مســرحية أخرى) من "الترابي" لذّر الرّماد في العيون، شبيهة بـــ "اذهب أنت إلى القصر رئيساً و سأذهب أنا إلى السجن حبيســاً"، وذلك عندما أُعتقل (الترّابي) مع قادة القوى الســياســية الأخرى، في عقـابيـل انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩، تغطيـةً وتأمينـاً للانقلاب، حتى لا تشـــك القوى الســـياســـية في توجهات قادة الانقلاب، وأنهم في الحقيقة تلاميذه، وأنه هو القائد الفعلي الذي خطط ودبر للانقلاب!

(٦—١١): راهن نظام الحركة الإسلاموطائفية البائد على (انتخابات ٢٠٢٠) في سياق مفاصلته النهائية لحركة (الإخوان المسلمين)، وتبني خط شـــروع مختلف، رُبما يكون متناقضـــاً تماماً مع مشـــروع الإســـلاموطائفية. الذي تم وراثته من (مؤتمر الخريجين)، ومنحه الترابي إطاراً فكرياً، ووعاءً تنظيمياً، حتى أصـبح قادراً على الاسـتيلاء على الســلطة في ١٩٨٩، لكن المظاهرات الشـــعبية الهادرة، التي بدأت

تجتاح الشـــوارع منذ ١٨ ديســـمبر ٢٠١٨، واســـتمرار الحراك الجماهيري، وتفاقمه حتى خرج عن الســـيطرة في أبريل ٢٠١٩. لم يمهل هذا الزّخم من الوقائع والأحداث نظام الحركة الإســـلاموطائفية الوقـت، لبلوغ تلـك الانتخـابات، التي راهن عليهـا بالتنـازل عن أيديولوجيته، في سبيل البقاء في السلطة.

وظلَّت كل فصـــائل الإســـلاموطائفيين، في حالة من الصـــدمة، غير مصـدقين سـقوط نظامهم، الذي اسـتمر ثلاث عقود، لم يحصـد فيها الســـودان، ســـوى الانهيار الاقتصـــادي والاجتماعي والاحتقانات الإثنية، وتمزق الجغرافيا والانفصـالات. وعندما أفاقوا من صـدمتهم، شـــكّل الفصـــيل المحلول للنظام الحاكم (المؤتمر الوطني) لجنة مراجعة، للإجابة عن سؤال لماذا سقط النظام؟ الذي لم يخطر احتمال سقوطه على بالهم من قبل!

وبالفعل قامت اللجنة بإجراء تحقيق واســـع، شمل القيادات الذين تم سـجنهم في سـجن كوبر، بعد نجاح الثورة في إسـقاطهم، وشمل كذلك القيادات الهارّبة، التي لاذت بالفرار في خفية من الأناشـــيد القديمة: (أماه لا تجزعي، فالحافظ الله، إنا ســـلكنا طريقا قد خبرناه..) مذعورة إلى المنافي، فلطالما "أســـاءوا الأدب وأمنوا العقاب"، إلا الآن في هذه اللحظة الفارقة، وســـط هذه الجماهير الهادرة، المحتقنة بالهتاف في شوارع الخرطوم!

وتوصلت اللجنة إلى أن سقوط النظام، نتج عن (خيانة داخل التنظيم الإسلاموطائفي نفسه)، ومن (داخل قيادات الجيش نفسه، من قبل الحالمين بوراثة البشير). ولم يخطر على بالهم حقيقة بديهية، أن نظامهم الذي نخره الفساد، وممارساتهم التي اتسمت بالإقصاء والعنف والاستبداد والاغتصاب، وإهدار الدّم لأتفه الأسباب، وتفريغ قيَّم الدين من محتواها، والتي هجَرَت المقدس من الدين إلى الدولة، وحوّلته إلى رأسمال سياسي تتكسب منه مادياً، هي الأسباب الجوهرية التي تضافرت مع العوامل الثانوية الأخرى، لتكتب خاتمة رحلة ثلاث عقود، شهد فيها شعب السودان كل أنواع الإذلال والتشريد والجرائم، التي ارتكبها كل من هب ودب من الإسلاموطائفيين في حقه.

وهذا يعيدنا إلى الأسباب الرئيسية، التي وقفت خلف مفاصلة الإسلاموطائفيين لبعضهم البعض للمرّة الأولى. إذ ظل صراع الإسلاموطائفيين فيما بينهم (دائماً على السلطة)، فحتى الترابي نفسه عندما خطط ونفذ انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩، كان يطمح إلى تمكين الجبهة الإسلاموطائفية القومية من السلطة، وفي سبيل ذلك فصل ٦٠٠ ألف موظف للصالح العام من كل مؤسسات الدولة والقوات النظامية (الجيش والشرطة) في كل أنحاء السودان، واستخدمت الحركة الإسلاموطائفية، التي تأتمر بأمره. كل الوسائل والأساليب للتمكين في

السلطة، بدءً بالإعدامات الفورية (إعدام ضباط حركة ٢٨ رمضان ١٩٩٠) مروراً بالتصفيات الجسدية للخصوم السياسيين (علي فضل) وصولاً لإنشاء "ميليشات مسلحة" في مناطق الاستقطابات العرقية (دارفور)، وبناء تنظيمات جهادية في دول أخرى (تشاد، النيجر، نيجيريا، مالي، اريتريا، اثيوبيا، ليبيا).

وليس هذا فحسب، ففضلاً عن خوض الحروب العرقية، قام تنظيم الحركة الإسلاموطائفية لتمكين نفسه، ببناء أضخم اقتصاد (اسلاربوي) طفيلي اخطبوطي فاسد، تحكم في رقاب النّاس.

فما ارتكبته الحركة الإسلاموطائفية في مرحلة التمكين (العشرية الأولى) فقط من جرائم في حق الشعب والوطن، ليس لها نظير في تاريخ السودان على الإطلاق.

ووفقا لمخطط (الترابي) في صراع السلطة بين الفصائل والتنظيمات الإسلاموطائفية الكامنة وقتها، والقوى الطائفية القديمّة –في ظني– أن المرحلة التالية للتمكين –حسب خطته– هي تنحي العسكريين عن السلطة ليحكم هو مباشرّة، لكن هذه الخطوّة لم تتحقق كما خطط لها، فالتنظيم العسكري رفض التنحي، وتسليم السلطة للتنظيم المدني، وبالتالي أحد أسباب المفاصلة، يتمثل في عجز الترابي نفسه؛ عن انتزاع السلطة من العسكريين، وإدارة الدولة وفقاً لما يراه هو، وليس وفقاً لما يراه البشير وحفنة عساكر لم يُحظوا باحترامه يوماً!

وغني عن القول إن (الترابي) في حال نجاح خطته، بعد مرحلة التمكين في العشـــرية الأولى –في تقديري– كان يطمح لاســـتيعاب القوى السياسية في السلطة، وفقاً للمعايير التي حددها مشروعه هو سلفاً، وقد عبر عن ذلك بوضوح تام في دستور ١٩٩٨، الذي قنن (الدولة الدينيـة). وما لم يضعه في حسبانه هو رفض العسكريين –الذين فضلاً عن شعورهم بالغبن لعدم احترامه لهم، كانوا قد وقعوا أسرى السلطة– الموافقة على الانسحاب، ومن هنا نشأ الصراع بين (الترابي والبشير)، الذي كان يرى أن تصور (الترابي) باستيعاب القوى السياسية داخل (دولته الدينية) ســـيقود إلى إضـــعاف (التمكين)، بعد أن تمكنوا من تصميم الدولة على مزاجهم، في غياب معارضة مشردة وضعيفة.

بالإضـافة إلى أن فصـيل المدنيين الداعم للبشـير داخل التنظيم، وهم مثلهم مثل البشـــير، جاءوا أما من الطبقات الفقيرة المحرومة في قاع المجتمع، أو من (الطبقة الوسـطى) التي كانوا آخر بقاياها –إذ سـرعان ما قضـــى مشـــروعهم عليها نهائياً– كان هؤلاء في غفلة من الترابي قد حسـموا خياراتهم، منذ أخذت السـلطة تجري في شـرايينهم مجرى الدّم للمرّة الأولى عند تسنمها، ففتحت لهم أبواب النفوذ والثراء.

فاكتشـــف الترابي للمرّة الأولى، أن تلاميذه الفقراء المعدمين، ربطوا أنفســـهم وإلى الأبد برأس (المال الطفيلي)، و(جماعات المصـــالح) المرتبطة به، وبالتالي؛ مثلما ليس وارداً أن يعود (أمين حســـن عمر)

لبنطلونه وقميصه الوحيد في الأيام الخوالي، كذلك ليس وارداً أن يقبل "رأس المال الطفيلي" شركاء أو منافسين جدد، هو ليس بحاجة إليهم، بل لو وافق عليهم سيكونون عبئاً ثقيلاً بمعارضتهم الدائمة لأنشطته التسلقية، خصوصاً الشركاء على شاكلة المهمومين ببرامج (دولة الرّعاية الاجتماعية)، التي هي على الضفة الأخرى النقيضة تماماً، للضفة التي يقف على أكتافها المشروع الذي تأسس عليه رأس المال الطفيلي.

وبدا واضحاً أن المؤسسات الاقتصادية، التي أنشأتها الحركة الإسلاموطائفية، والتي كان الترابي يعتقد أنه هو من يحكم عالمها المتشابك والمعقد، العابر للأقاليم والقارات والهويات، وتنظيمات الإخوان المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، بانتظاره لتحقيق تلك الأحلام الجسورة، التي لطالما داعبت خياله الماكر، ببناء إمبراطورية إسلاموطائفية مقدمتها في السودان، وصدرها في مصر واريتريا، ومؤخرتها في أرض النجاشي، يديرها من الخرطوم "خالفاً رجل على رجل" في قصر اللورد كتشنر!

لم يكن يدري، أن هذه المؤسسات بعد أن استقرّت لها دولة، لم يعد لمفكري الإسلام السياسي وعرابي مشروعه سلطةً عليها، بل أصبحت هي من تحكم الجميع بسلطتها.

وكانت تلك صـــدمة أخرى للترابي. فتلاميذه البؤســـاء أمثال (أمين حسن عمر) الذين التقطهم من قارعة المجتمع ومنحهم حيّاة وأهداف، لم يعودوا أولئك الإخوة الذين يقيمون الليل، ويدافعون عن المشـروع، الذي أفنى فيه حياته كلها. أصبحوا الآن يدافعون عن مصـالحهم هم، التي ليس بإمكانه ضمانها لهم.

لذلك انحازوا للبشـــير لأنه يقف على قمة "التحالف العســـكري الاقتصـادي"، الذي تُعد كل الدولة مسـرحاً لأنشـطته. بينما لا يملك الترابي مسـرحاً بهذا الاتسـاع، سـوى في خياله الأزرق الواسـع! ورُبما يملك إضافةً إلى ذلك داره ودار "المؤتمر الشعبي!"

من هنا كانت كل الصـــراعات الداخلية في الحركة الإســـلاموطائفية، متصـــلة بالصـــرّاع على (النفوذ والثروة) بشـــكل رئيســـي، فيما تأتي القضـــايا الخلافية الأخرى، التي فشـــل التنظيم في معالجتها، بعد أن تحوّل إلى دولة، والتي خرجت للعلن كقضـــايا خلاف، إنما هي عوامل ثانوية للمفاصـــلة، وســـنرى ذلك بوضـــوح أكبر، عند تناول أعضـــاء التنظيم من أبناء دارفور.

ولذلك نزعم أن المفاصلة، لم تكن فقط حول القضـايا المعلنة، كقضـية (انتخـاب الولاة) من قبـل ولاياتهم، مثلمـا كـان الترابي يردد. فـدائمـاً هناك أســباب أخرى مهمة، قادت أيضـاً إلى مفاصـلة شـبيهة على الضـــفة الأخرى من التنظيم –المهمشـــين داخل التنظيم من (أبناء

دارفور)– فكما لاحظنا، فيما سبق، أن هؤلاء في (المفاصلة الأولى) انحازوا إلى فصيل الترابي، قبل أن يكلف منهم مجموعة لا تؤمن بالعمل المدني، لبناء تنظيم مسلح (المجموعة المؤسسة للعدل والمساواة، حسب إفادات المحبوب عبد السلام). وهذا الانحياز هو محطة أخرى، بين سلسلة من محطات صراع أبناء دارفور، داخل الحركة الإسلاموطائفية، ضد هيمنة العناصر الشمالية على مفاصل التنظيم.

(٧—١١): كانت كل الدلائل تُشير الى أن دارفور منذ استيلاء الإسْلاموطائفيين على المجلس الانتقالي العسكري، بُعيد انتفاضة أبريل ١٩٨٥، ستواجه مصيراً مشابهاً لما حدث خلال الحرب الطويلة في الجنوب، فقد قاد تحلل مؤسسات الدولة، وتآكل آليات السيطرّة، ووسائل الضبط القانونية وقتها، إلى فقدان النظام وسط قوات الأمن. وحيث أن قانون (الأحكام العرفية)، قد أُعلن في دارفور طوال تلك الفترّة، أخذت ترد منذ ١٩٨٧ معلومات عن تجاوزات ضد المدنيين في دارفور. لكن من كان يرتكب هذه التجاوزات هو (القوات الحكومية) نفسها! دون أن تجد عقاباً. فقد كانت قضايا المحاكم تعامل سياسياً!

ففي إحدى الحالات في دارفور في ١٩٨٧، أعدم جيش النظام الديمقراطي ثلاثة مدنيين، كانت المحكمة قد برأتهم! وضُرب القاضي

الذي تولى التحقيق، على يد حشد غاضب من العسكريين، استولوا على أوراقه. ولم يسمع أحد بشَئ عن هذه القضية بعد ذلك!

واستجابةً لما خلفه هذا الأمر من استفزازات، وفي أول رد فعل وقتها، تكاثرت في رّيف دارفور، المجموعات التي تريد الثأر لهذه التجاوزات. وقد أصبحت هذه الظاهرة فيما بعد توصف "بالنهب المسلح" (١٨) الأمر الذي تطور بمرور الوقت، إلى "مليشيات مسلحة" بأجندة مطلبية، في مواجهة الحكومة ومليشيات الجنجويد.

وبالنتيجة الوضع الكارثي، الذي امتد على مدى عقد ونصف من عمليات اغتصاب ونهب وتعذيب، وإحراق متعمد للقرى والمدّن، في أنحاء متفرقة من دارفور. إضافة إلى الهجمات، التي كانت تشنها مروحيات الحكومة وطائرات الانتنوف، ما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٦ قُبيل اندلاع ثورة ديسمبر المجيدة ٢٠١٨ بأقل من عامين.

ما حدث كان يشبه سياسة "الأرض المحروقة"، الأمر الذي أشعل الخوف في السودان كله، على ضياع (الأرض الأبوية) وجعل التنبؤ بالمستقبل غير ممكناً (١٩) حتى الآن رغم الآمال العراض، التي يوحي بها (الاتفاق الإطاري) الأخير لتصفية انقلاب (اللجنة الأمنية)/ البرهان!

وعلى الرُغم من سياسة التعتيم والتشويه للحقائق، من قبل النظام الاسلاموطائفي الحاكم وقتها، وتزامن ذلك مع الصّمت العرّبي الرّسمي

والمؤسساتي. إلا أنه، ومنذ تقرير السيد "موسيس كابيلا"، المنسق المقيم للأمم المتحدة بالخرطوم، بدأت أبعاد الأزمة الإنسانية في دارفور، تكشف عن حجمها المروع والفظيع (٢٠) وعلى حد تعبير "كوندوليزا رايس" مستشارة الأمن القومي الأمريكي وقتها "إنها كارثة!" في وصفها للأوضاع المأساوية في دارفور(٢١) ما أبرز إلى السطح حقيقة أن هناك (قوميات) مهددّة بالإبادة الجماعية في دارفور. الأمر الذي أعاد إلى طاولة البحث، طرح ما توصلت إليه كثير من الاتجاهات في قناعة، ضرورة أن ينص الدستور الانتقالي والدساتير التالية له، بموجب الاتفاق النهائي للسلام بين (الشمال والجنوب) على (الحق الدائم) (لجميع القوميات) الموجودة في السودان، في (تقرير المصير) متى أرادت ذلك. باعتباره حقاً أساسياً، وضماناً لحقوق الشعوب المهمشة. فذلك هو السبيل الديموقراطي، لخلق "وحدة طوعية" وعادلة في السودان .(٢٢)

(٨—١١): كما قلنا، لإلقاء الضوء على (جذور الأزمة في دارفور)، لابد لنا من بحث خلفيتها المتشابكة. فأزمة دارفور واحدة من تجليات (الأزمة الوطنية الشاملة) في السودان. الذي ظل يعاني منذ الاستقلال وحتى الآن. فآباء الاستقلال السياسي بحكم تكوينهم (الطائفي)

فشـــلوا في مواجهة الكثير من الأمور، التي ظلّت تحفر عميقاً، إلى ما بعد الاستقلال بعقود طويلة.

ففي قضية مثل (محاربة الرِّق) مثلاً، كان موقفهم مخزياً! على الرُغم من أنها قضـــية وقتها وقف العالم كله ضـــدها. حينها رفع الســـادة: علي الميرغني، الشـــريف الهندي وعبد الرحمن المهدي، مذكرة في ٦ مارس ١٩٢٥ إلى مدير المخابرات، حول موقفهم من تحرير العبيد قائلين: "الرِّق في الســودان لا يمت بصــلة، إلى ما هو متعارّف عليه. والأرقاء شـركاء لملاك الأرض. لهم امتيازات وحقوق تجعلهم طبقة قائمة بذاتها. وأهل الســـودان يعاملونهم كما لو كانوا من أفراد العائلة، بســـبب احتياجاتهم المتعاظمة لهم.

والأرقاء الذين أُعتقوا، لا يصـلحون لأي عمل. ويعتبرون ورّقة الحرّية، جوازاً للتحلل من أي مســـئولية. وخلدوا للخمول والخمر والدعارة "(٢٣) وهنا يعلق الأســتاذ (محمد إبراهيم نقد): "ما هي هُوية الأرقاء إذن؟ هل هم شـــركاء للملاك، ولهم امتيازات وحقوق؟! لكن ســـوء المعاملة بين الشـــركاء، لا يســـتدعي إصـــدار ورّقة الحرّية، بل تعديل الشرّاكة أو فضها! وإذا كانت مصلحة الحكومة والشركات والأفراد، تقتضـي أن يبقى الرقيق للعمل في الزراعة. فذات المصـلحة، تسـتلزم تعديل أو تصـــفية علاقات الرِّق، وتحويلها إلى قنانة أو عمل بأجر.

وبأي منطق، ووفق أي معايير تُقر المذكرة ملكية الملاك على الأرض، وتتغاضى عن أن للرّقيق مُلاكاً؟!

هذا الموقف المتواطئ للقوى الطائفية، ضد قيّم إنسانية بديهية، نجده يتكرّر كثيراً في العهود المتعاقبة، بأشكال وصور مختلفة (مثل التجربة الإقطاعية لآل المهدي في الجزيرة أبا، التي لم يعرف سكانها الخدمات الأساسية، أو الملكية لمنازلهم التي توارثوها –للمفارقة– إلا على عهد نظام الجبهة الإسلاموطائفية، في إطار محاولاته تصفية نفوذ حزب الأمة الطائفي، في ولاية النيل الأبيض).

(٩—١١): جاء بروتكول مشاكوس (٢٠ يوليو ٢٠٠٢) بمواصفات خاصة، كإطار شامل لمعالجة الأزمة السودانية، التي هي الأطول من نوعها.

يتميز السودان بموقع جغرافي فريد (بين خطي طول ٣٧ و١٤ شرقاً. وخطي عرض ٤ و٢٢ شمال خط الإستواء) مجاوراً –قبل انفصال جنوب السودان– لتسع دول هي: (مصر، ليبيا، تشاد، الكونغو، أفريقيا الوسطى، أوغندا، كينيا، اثيوبيا واريتريا).

هذا الموقع الفريد –وفقا لكِتابات (علي مزروعي) عن السودان– يمثل هامشاً أفريقياً، وهو ما يراه أيضاً (حلمي شعراوي) في أحد مقالاته بالأهرام، باعتباره للسودان دولة من دول الأطراف العربية.

وهكذا فالسودان طرفي بالنسبة لإفريقيا. وطرفي بالنسبة للعرب. أي دولة غير محورية (٢٤) على المستوى الثقافي الأفريقي والعربي.

كذلك أشار (عبد الملك عودة) في إحدى دراساته عن السودان، أن الترابي حاول أن يبني نموذجاً لدولة الأطراف الإسلامية –دولة المرابطين بالمغرب– بمعنى بناء الإسلام في الأطراف بالقوّة، وفقاً لشرح (ابن خلدون). ومع ذلك، اجتهدت النُخب الإسلاموطائفية في السودان، في بناء أُسطورّة (نقائها السُلالي العرّبي)، ما انعكس على سياساتها تجاه مواطنيها، إذ تغاضت عن الأسئلة التي يطرحها الواقع الفعلي للسودان. ما آل بالسودان إلى أزمته الوطنية الشاملة والطاحنة، بكل ملحقاتها. وما ترتب على ذلك من تمزقات في الجغرافيا والمجتمعات. خاصةً على مستوى دارفور والمناطق الأخرى، التي عُرفت بالمَهمشة.

بلغت الأزمة الوطنية الشاملة ذُروة تعقيداتها، باستيلاء الحركة الإسلاموطائفية على السلطة، بانقلاب عسكري في ٣٠ يونيو ١٩٨٩، إذ منذها بدا واضحاً أن الحرب في الجنوب ستستمر، وبدرجة كبيرة من أحادية الذّهن والحماسة الدينية. وأن مسألة تطبيق (الشريعة الاسلاموية) ستظل مطروحة.

وكخُطوة نحو هذا الاتجاه، قرر الجنرال عمر البشير وطغمته، (تقنين) وضع المليشيات القبلية بشرْعنتها، عبر حلف ما سُمي بقوات (الدفاع

الشعبي). التي خصها بقيادة من الصفوة الموثوق فيهم بين ضباط الجيش الإسلاموطائفيين المحترفين، والمتشبعين بمبادئ (الإخوان المسلمين الطبعة السودانية).

ومن ثم مضى النظام لتثبيت قوانين "الشريعة الاسلاموية" –والتي كانت محل صراع لدى الحركة السياسية منذ حكومة الاستقلال– في قوانين البلاد منذ ١٩٩١.

وبموجب ذلك تم تطهير الجيش، وكل مؤسسات الدولة، ممن لا يؤمنون بمبادئ الجبهة الإسلاموطائفية القومية، أو من الذين ليسوا أعضاءً فيها. كما أصبحوا يُعرفون ببساطة.

ولإرضاء العالم، أصدر البشير عفواً شمل "الحركة الشعبية"، لكنه أكد على حملته الدينية، وقد عبر دكتور (منصور خالد) عن عبثية هذا الوضع على النحو التالي: "أن المفارقة ليست في حقيقة أن (متمرداً) يُعطي نفسه الحق، في مسامحة (متمرد آخر). وإنما أيضاً في أن المتمرد الصغير (البشير) يسامح نظيره الأكبر (قرنق)، لكن المتمرد الصغير من الناحية الأخرى من (الشمال) والافتراض واضح!.. فالحكام (الشماليون) أياً تكن طبيعة وأصل شرعيتهم، لهم (الحق في إملاء مصير كل الأمة). وتحدد الجملة الأخيرة بدقة، حول أي قضية يدور الصراع في السودان(٢٥) خاصة أن السودان كدولة لم يتوفر له الاندماج السياسي، إلا في فترة الحكم التركي.

وحتى هذا الاندماج نفسه، كان عبارّة عن خليط من خصائص الوجود الاتحادي، في ظل السلطنتين (الفونج والفور)، حيث تعاونت نُخب دينية وقبلية –حتى لو كان بدون رّغبتها أحياناً– مع الملوك، الذين كانت شرعيتهم، ليست أمراً اشكالياً بالنسبة لهم، بدون "شجرة النسب المقدس" والدين. أي القُرب والقرّابة لرسول الإسلام.

وفرض الحُكم الاستعماري (التركي/المصري)، وحدة الأقاليم الواقعة تحت سيطرته السياسية بالغزو. وحافظ عليها بجيش دائم. وهكذا ابتداءً، تمت المحافظة على "وحدّة أقاليم المجتمعات السودانية"، بوسائل (السيطرّة الاستعمارية)، وعُومل أي تمرد بقسوّة وحسم، وجُمعت الضرائب بلا رّحمة!

وفي الواقع يمكن تلخيص دوافع التوسع الاستعماري، للسيطرّة المصرية جنوباً في مطلبين رئيسيين: الرجال لجيش (العبيد) لبناء مصر الحديثة، والثروات لخزائن الوالي التركي/ المصري (محمد علي باشا).

كانت إحدى النتائج السياسية للحكم التركي/ المصري، وضع السودان –بما في ذلك الأجزاء الجنوبية من البلاد– تحت سيطرة مركزية واحدة. وكان محورها مدينة الخرطوم النيلية.

وكان لنقل (مركز السلطة) إلى (الخرطوم) من (دارفور) و(سنار) في الأطراف. نتائج كبيرة على التنمية السياسية في السودان. حيث كان ذلك يعني تقوّية موقع السودان النيلي الأوسط، على حساب

الأطراف(٢٦) ولعل أهمية الفترّة المهدية (١٨٨٥-١٨٩٨) بالنسبة لمراحل تشكيل الدولة السودانية، لا تكمن في دعوة المهدي لتأسيس (دولة إسلامية). وإنما في قدرته (كقائد كاريزمي)، على استغلال ظروف السخط، الذي رَّسبه الحكم التركي/المصري، و"توحيد السودانيين الهامشيين"، لدحر مركز السلطة السياسية في الخرطوم.

ومما له دلالاته هنا، هو حقيقة أن جمهورية السودان -قبل انفصال الجنوب- بأميالها المليون. هي من صُنع الاستعمار. وأن الوحدة والدمج، الذي استمر طوال الفترّة الاستعمارية (١٨٩٨-١٩٥٦)، كانت بالفرض والاملاءات.

حيث سار التحرك العسكري لقمع نزاعات التمرد، يداً بيد مع "الاتفاقيات الدولية" مع القوى الاستعمارية الأخرى، لضمان استبعاد -أو ضم- مجموعات سكانية، في المنطقة المسماة قانوناً بالسودان، وحتى داخل هذه المناطق المحددة، أُخضع بعضها لقانون المناطق المقفولة لسنة ١٩٢٢، لمنع التفاعل الحر بين المناطق السكانية، مثل الجنوب وجبال النوبة، وبعض مناطق جنوب دارفور.

ولمثل هذه القوانين نتائج كبيرة الضرر، على تطور اتجاهات الإنتماء للوطن على أساس شامل، لا تمييزّي. وكانت هذه القوانين المقيدة، بالطبع جزءً من استراتيجية (فرق تسد) (٢٧).

(١٠—١١): يشتمل السودان على عدة أقاليم مُناخية، تتدرج من الصحراوي إلى الاستوائي. إلى جانب حزام السافنا المتدرجة من الفقيرة إلى الغنية. وتتكون جمهورية السودان من ١٨ ولاية، وهذا التقسيم جاء حديثاً، نتيجة "لاتفاقية السلام الشامل"، بين شمال السودان وجنوبه عام ٢٠٠٥، ثم بعد انفصال الجنوب في سنة ٢٠١١ عبر استفتاء عام بمقتضى الاتفاقية ذاتها. وما تبع ذلك من تقسيم لاحق للولايات.

يبلغ التعداد السكاني للسودان ٤٠,٧٨٢,٧٠٠ نسمة حسب آخر إحصائية بتاريخ ١ يوليو ٢٠١٧. ويعد هذا التعداد السكاني هو الأول، بعد انفصال السودان إلى دولتين: جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان. يمثل إقليم دارفور وحده ١٠ مليون نسمة ومن بين ولايات السودان الـ١٨ –دارفور وحدها خمسة ولايات: شمال، جنوب، شرق، غرب، وسط دارفور– لكل ولاية حكومتها ومجلسها التشريعي، وجاء هذا التقسيم، متوافقاً مع تراث التخبط الموروث!

فبالرجوع إلى الوراء، فيما يخص التقسيمات الادارية للسودان، نجد أن روح اتفاقية (أديس أبابا ١٩٧٢) تم تقويضها تدريجياً، وبشكل منتظم. إلى أن تم نسفها بالفعل. مع أنها تعهدت بأن يتشكل من المديريات الجنوبية الثلاثة إقليماً واحداً. محكوماً ذاتياً. عاصمته (جوبا)، إلا أن رئيس السودان وقتها (الجنرال نميري) ولأسباب نفعية

أصـــدر قراراً في أول يونيو ١٩٨٣، أعلن بموجبه عن (تطبيق قوانين سبتمبر ١٩٨٣) سيئة السمعة، المنسوبة إلى الإسلام، بواسطة مرسوم رئاسي، مما عزز من الاختلافات بين الشمال والجنوب.

وهكذا انفجرّت مرّةً أخرى الحرب الأهلية. ومنذ ذلك الوقت، أصبح نسـف التفاؤل وتعزيز العدوان، والاحتمالات البارزة للتفكك الوطني في الســودان، أكثر وضــوحاً من أي وقت مضــى (٢٨) وفي حالة دارفور. يُلاحظ بدءً أن الســمة الغالبة لهذا التقســيم، هي التفاوت الشـــديد في (حظوظ التنمية) بين ولايات الإقليم، وبقية ولايات الســـودان. إذ أن دارفور بأكملها، ليس بها مشـــروع تنموي قومي واحد، يمكن النظر إليه بعين الاعتبار! على الرُغم من كونها غنية ببيئاتها المناخية والطبيعية، وبطبيعتها الســـياحية. وتنوعها المحصـــولي والحيواني والمعدني: (البترول، الذهب، اليورانيوم والعناصـــر النادرة الأخرى).

لقد اسـتطاع هذا الإقليم، الذي تقطنه العشـرات من القبائل (العربية وغير العربية) أن يتعايش ســلمياً، طوال القرون الماضــية، ولكن منذ مطلع الســبعينيات من القرن الماضــي، أخذت تهدده حالة من عدم الاستقرار، المقترنة بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان (الحرب في بحر الغزال المجاورة لدارفور)، والصــرّاعات المســلحة في البلدان المجاورة:

(تشـاد، ليبيا وأفريقيا الوسـطى)، والتوظيف الأيديولوجي للدين. من قبل النظام الاسلاموطائفي الحاكم في الخرطوم.

إذ وظف النظام الاسـلاموطائفي تناقضـات الإقليم، ومجاله الجغرافي الحيوي، مستغلاً الخلافات الطبيعية الناتجة عن "التعدد الثقافي والتباين الاثني"، والقبائل المشـتركة العابرة للحدود. إلى جانب التراكم التاريخي لأخطاء الدولة السـودانية منذ ١٩٥٦. والأخطاء نفسـها نلاحظها على سـياسـته في شـرق السـودان والنيل الأزرق، فالاقاليم الثلاثة تشـترك في أن سـكانها قبائل مشـتركة، تتقاسمها ثلاثة دول إلى جانب السودان.

كل ذلك أدى إلى ما شـاهده كل العالم، من دمار كامل للإنسـان والجغرافيا في إقليم دارفور. وكما يقول دكتور (عبد الله علي إبراهيم): "أردنا أم لم نرد، فقد ورّط الحكم الحالي في السـودان (الجلابة)، بأن جعلهم يقفون على منتهى فكرتهم وهويتهم. وادعـاء البعض أنهم (الفرقة الناجية) من هذه الورّطة. هذا أسـهل الطرق للفرار، من تبعية أن نرى أنفسـنا في مرآة محنتنا الوجودية التراثية في السـودان" (٢٩) وفيما قال الدكتور (عبد الله علي إبراهيم)، إشـارة للآلام المعنوية الناتجة عن تاريخ (الجلابة) في السودان –منذ أُطلق عليهم هذا الاسم لجلبهم الرقيق، على عهـد الأتراك والإنجليز، إلى عهـد النُخب التي تعاقبت على الحكم منذ الاسـتقلال في ١٩٥٦، والتي لم (تجلب)

سياساتها ومشاريعها الفاشلة، سوى الخرّاب والدّمار للسودان– منذ عهد الأتراك مروراً بمذكرة زعماء الطائفية، المتواطئة مع الرق والاسترقاق في العهد الاستعماري، وصولاً للحرب في دارفور!

ويبدو أن مسألة إرسال الرقيق وقتها. صارت كالمسابقة بين حكّمداريي السودان، واشترك فيها (الزبير باشا) في بحر الغزال و(اسماعيل أيوب) في دارفور و(غردون) في المديرية الاستوائية (٣٠) ومع ذلك نجد أن الحكومات المتعاقبة منذ ١٩٥٦ لم تفعل شيئاً، سوى التمهيد لسلطة الجلابة الإسلاموطائفيين! إذ جعلت من الحُكم أداة لتكريس سلطة النُخب الإسلاموطائفية في الخرطوم (٣١) على حساب الأقاليم الأخرى، خاصةً دارفور التي شاركت المركز، في بسط نفوذه على الأقاليم الأخرى. مما أنتج اختلالاً في توزيع السلطة والثروة.

والمفارقة، ظلت نسبة التمثيل لأبناء دارفور –رُغم خدماتهم للمركز– في الوزارة الاتحادية (ثابتة). ورُغم التحوّلات التي طرأت على الساحة الفكرية، واتساع معارِف أبناء الإقليم، ظل التمثيل (جهوياً) في توزيع المناصب الدستورية في كل الحكومات. فبينما كان الإقليم الشمالي – حتى قُبيل سقوط نظام الإسلاموطائفيين البائد مباشرة– يُخص بثمانية وخمسين منصباً (٧٩.٥%)، نجد أن دارفور لم تحصل على نصيب يُذكر، في عهد النُخبة الإسلاموطائفية الحاكمة منذ ١٩٨٩، وهذا

يُعطي فكرّة واضحة عن نصيب دارفور، من المناصب الدستورية في الحكومات المتعاقبة (٣٢) منذ ١٩٥٦.

ومنذ إستيلاء الحرّكة الإسلاموطائفية على السلطة في ٣٠ يونيو ١٩٨٩، والذي كان متوقعاً قبل مذّكرة الجيش (٣٣) في ٢٠ فبراير ١٩٨٩، والتي أعلنت عن خطل سياسات الحكومة، وحدّدت مهدّدات الأمن القومي في:

(١) التدهور الاقتصادي.

(٢) الفساد والرّشوة والمحسوبية.

(٣) المليشيات الحزبية (خاصة المليشيات الطائفية لحزب الأمة الطائفي).

(٤) إفرازات الحرب الأهلية في الجنوب.

(٥) الاختلال الأمني في دارفور .(٣٣)

هذا الوضع مهد لانقلاب الحركة الإسلاموطائفية، بمشروعها الأيديولوجي الطائفي الاسلاموي العروبوي، فالأزمة وقتها كانت قد بلغت ذروتها، وتمظهرت في عدد من "الحركات المسلحة المطلبية"، التي تمخض صراعها مع النظام الإسلاموطائفي، عن آلاف القتلى واللاجئين والجرحى والمعاقين.

وبينما كانت تتدهور الأوضاع في دارفور بشكل مستمر، إثر إصرار النظام على ممارسة كافة أشكال "الجرائم ضد الإنسانية". تمخض

(بروتوكول مشـــاكوس) بعد مرَاوحاته العديدة بين الحكومة والحركة الشـعبية لتحرير السـودان والوسـطاء في (نيفاشـا) عن قُرب موعد (الاتفاق النهائي) للســلام مع جنوب الســودان. والذي كان قد تم الإعلان عنه في (نيروبي) من قبل.

وليس خافياً أن الوضع في السودان معقد وشائك. ومحفوف بالمخاطر والمآلات، التي تنذر بتكون مزيد من المليشيات المسلحة (التململ في شرق وشمال السودان النوبي)، بأجندة مطلبية وخدمية تستبطن بُعداً إثنياً، بالتالي انفصالات محتمّلة عن الجُغرافيا السودانية المعروفة.

إذ ببروز متغيرّات جديدّة، نتيجة تنامي الوّعي الشـعبي، كتطور حتمي لتفاعل (القمع المركزي)، مع (العنف اللامركزي)، خلال عقود حُكم النظام الإســلاموطائفي ولجنته الأمنية، حتى بعد ســقوطه المدوي في ٢٠١٨، تتمثل هذه المتغيرات، في رفع ســقف المطالب (٣٥) كما عبر ذلك عن نفسه بوضوح، في "اتفاقية جوبا لسلام السودان".

ســعت الحركة الإســلاموطائفية إبان عقود حُكمها الثلاث، إلى خلق "بنية عقلية" مؤيدة لـــــ"ايديولوجيتها الحركية الإخوانية" –جماعة الإخوان المســلمين– في كامل إقليم دارفور، بعد أن نجحت في استقطاب عدد كبير جداً من أبناء الإقليم، لكنها مع ذلك استشعرت أن الخطر القادم إليها، يأتي من قبائل هؤلاء الذين اســتقطبتهم من القبائل غير العربية، ومن هنا كان تركيزها على استقطاب أبناء القبائل

العربية في دارفور، لإحداث التوازن المطلوب بينهم وبين أعضاء التنظيم من غير العرب، لمجابهة أي خطر محتمل، كالذي باتت تستشعره منذ ١٩٨٩، ورُبما قد صدق حدثها عندما تمرد في ١٩٩٢ أحد فلذات كبد تنظيم الإخوان المسلمين (المهندس داؤود يحي بولاد) وحاول تكوين تنظيم مسلح على غرار الحركة الشعبية في دارفور بقيادته، كمعادل موضوعي لقرنق في الجنوب! وصدق حدثها مرةً أخرى، عندما تمرد دكتور خليل إبراهيم، ورُغم نجاحه في تكوين التنظيم المسلح الذي حاول بولاد تكوينه، إلا أن رفاق دربه في التنظيم، سرعان ما اغتالوه فوجد نفس المصير الذي وجده بولاد من قبل.

من جهة أخرى، كان الصراع داخل تنظيم الحركة الإسلاموطائفية، بين أبناء دارفور من القبائل غير العربية، وإخوانهم (في الله) الشماليين يستعر أكثر فأكثر يوماً بعد يوم، إلى أن آل إلى المفاصلة الشهيرة – كما أشرنا فيما سبق– فانحاز أعضاء التنظيم من القبائل غير العربية إلى (الترابي) فيما انحاز الشماليون، إلى الجنرال البشير ونائبه علي عثمان محمد طه.

وبدى واضحاً وقتها أن أحد أوجه الانقسام بين رفقاء الجهاد بالأمس، كان ذا طابع (إثني وجهوي) دون أدنى شك. ومثل ذلك إعلاناً عن أن أيديولوجيا الإسلام الأممي، الذي يجمع (شعوباً وقبائل)، قد

فشـــلـت في جمع أولاد الغرب وأولاد البحر، الـذين ينتمون إلى أيديولوجيا واحدة، مثلما فشـــلت (دولة المدينة) التي آلت في خاتمة المطاف، إلى فتنة كبرى لم تبق ولم تذر! فاقتسم مجاهدين الأمس تنظيم الحركة الإســـلاموطائفية فيما بينهم، اقتســـام بنو أمية لميراث الخلفاء الراشدين!

رُبما المخاوف التي استشعرتها الحركة الإسلاموطائفية مبكراً من دارفور، ذلك لأن شـهر مايو من العام ١٩٨٩ كان بامتياز هو شـهر الانفراط الأمني في أطراف الســـودان النـائيـة، وبالـذات في الإقليم الغربي (دارفور)، وقد تضـــافرت بضـــعة عوامل لتكريس الانفراط الأمني في دارفور وكردفان.

في قلب هذه العوامل، كانت الصـــدامات القبلية المســـلحة، وحركة المليشيات المسلحة، التي نشطت عبر الحدود السودانية/التشادية إثر الانقلاب الـدموي على (حســـين حبري) في ١ أبريـل ١٩٨٩، إذ تناهت أنباء هذه الصـدامات للخرطوم ساعة وقوعها. إلا أن الخرطوم كانت مشـــغولة بقرنق. مما جعل الاهتمام بهذه الصـــدامات، يبدو كسولاً متراخياً، قبل أن يستفحل وينتشر.

وتلكـأت الحكومـة في احتواء الموقف، فقـد انتظرت لغـايـة ٢٠ مـايو ١٩٨٩، عند عقد "مجلس الدفاع الوطني" جلســـة. لبحث الصـــراع الدموي في دارفور. وبعد عودة الوفد الذي تم إرســـاله إلى هناك. ذكر

بيان الأمانة العامة لمجلس الوزراء، أن ضحايا الاشتباكات بلغوا ٤٥٣ قتيلاً و ١٢٣ جريحاً. وبلغت خسائر قوات الأمن ١١ جريحاً من رجال الشرطة، واتهم البيان الحكومة التشادية.

وفي برقية إخبارية بثتها وكالة الأنباء الفرنسية من الخرطوم جاء: "قام رئيس الوزراء الصادق المهدي في جلسة مجلس الوزراء، التي انعقدت اليوم الأحد ٢٢ مايو ١٩٨٩، بسحب بند من أجندة الاجتماع، تعلقت ببرنامج "دمج مليشيات السودان جميعها في قوّة عسكرية موحدة"، وكان السيد الصادق المهدي، قد وافق في مارس الماضي على هذا البند. وتم الاتفاق مع الفعاليات السياسية –آنذاك– على ضرورة تنفيذ هذه المسألة، في إطار "حكومة الوحدة الوطنية الجديدة".

تجدر هنا الإشارة إلى أن السيد الصادق المهدي، ساند وجود هذه المليشيات، وقال إنها توفر للقبائل حماية نفسها. ولذلك فإنه استمر على سياسة تسليحها. وكانت (مذكرة الجيش)، قد طالبت بحل هذه المليشيات القبلية، وقالت إنها تشكل خطراً على البلاد.

وفي خطاب أذاعه راديو (انجمينا)، قال الرئيس التشادي، أن السودان وليبيا يتآمران عليه وعلى نظامه، ويعملان على تقويضه. وأعلنت الخرطوم في بيان، أن بيان "حسين حبري" بمثابة إعلان حرب.

وفي ١١ يونيو ١٩٨٩ تقاسمت الاهتمام بأخبار هذه الجبهة العسكرية، ثلاثة وسائط إعلامية، حيث أشارت صحيفة الأيام إلى فرق استطلاع تشادية في دارفور. أما صحيفة (الميدان) الناطقة باسم الحزب الشيوعي السوداني، فقد نقلت عن شهود عيان، أن قوات (حسين جاموس) تتجمع في شمال دارفور. وأن قوات غير معروفة شُوهدت في المنطقة.

وأوردت وكالة الأنباء الفرنسية، أن تشاد بدأت فعلاً في حشد قواتها على الحدود السودانية (٣٦) وتعكس هذه الوقائع، ما بلغته الأوضاع في تلك الفترة، ومدى استهانة حكومة الصادق المهدي بأرواح الناس، وتعكس أيضاً مدى التقاطعات الأمنية بين السودان والجوار، على خلفية التعدد الاثنى والقبائل المشتركة.

ومع ذلك لقد أُختُزل "التعدد الإثني" السوداني من منظور الثقافة الإسلاموطائفية السائدة، التي أمسكت بالسلطة السياسية والاقتصادية في البلاد منذ استقلالها.. ثقافة المثلث المتطور، الذي افترض تمثيل ما هو (سوداني) إلى مجموعات (هُوية) رئيسية، مثل المجموعة المهيمنة تحت عنوان (أولاد البلد) و(أولاد العرب) والسودانيون الشماليون عموماً، بمن فيهم النوبة الشماليون. والغرابة (أو الفلاتة أو التكارنة)، وتشمل كل المجموعات المنحدرة من غرب السودان، الذي تبدأ حدوده مما وراء النيل الأبيض..

وهذا بطبيعة الحال تبسيط واختزال مخل وفظيع، إن لم يكن (إهانة) من منظور المجموعات التي (جُمعت معاً)، لكنه يخدم أغراض النخب الإسلاموطائفية. لأن هذا الاختزال ولو كان يقوم على إبطال نقيضه، قد خدم أغراض (التراتب). بمعنى (الجدارة النسبية) لمثل هذه الهُويات الثنائية.

وغني عن القول إن فئة (أولاد البلد) تأتي على قمة مثل هذا التراتب. وتأتي فئة (الجنوبيين) في القاع والفئات المتبقية أي (الغرابة) و(الهدندوة) و(النوبة) هي فئات وسطى، تُدفع أحياناً إلى الشرائح الدنيا من التراتب الاثني، باستخدام معيار العروبة. وأحيانا أخرى تجاه الشرائح الدنيا باستخدام معيار الإسلام.

وتختزل هذه الهُويات مرّة أخرى إلى هويتين رئيسيتين من ناحية القيمّة: هما (العرب) مجسدة في (أولاد البلد أولاد قلبا) وهُوية (غير العرب) التي تُدفع أحياناً إلى حدها الأقصى (الزرق): أي السود، أي العبيد.

ولهذه التحيزّات نتائج سياسية واقتصادية كبيرة، إذ تعتنقها "نخبة السلطة" أيضاً. ذلك أنها تحدد في العديد من الحالات، ما الجيد للمرء، وما يفترض أن يجيده. وهكذا فهي تعكس بمعنى ما، النصيب الذي تناله هذه الهُويات المنقسمة، من ناحية النفوذ والرفاه الاقتصادي، وقولنا هذا يفسر التطورّات التاريخية، التي حققت الموقع المسيطر، الذي يتمتع به "مثلث الجزيرة" المتطور.

ومع ذلك على المرء من الناحية المعاصرة، ألا يُغفل الدور الذي لعبته هذه التحيزات. في ترسيخ وتعزيز هذا الموقع المسيطر. وللتهميش المستمر للأطراف أيضا علاقته بهذا الأمر. وقد انعكس كل ذلك في تنمية ما بعد الاستعمار (٣٧) وإذا كانت تجليات الوضع على مستوى الجنوب القديم، أي قبل الانفصال، قد أفرزت حرباً أهلية هي الأطول من نوعها، قادت في نهاية المطاف للانفصال، فإن الوضع في دارفور كشف عن وضع مماثل.

حيث عاشت دارفور كارثة إنسانية، مأساوية هزّت ضمير عوالم بعيدة، خلف تخوم الأطلسي الرهيب. ولكنها لم تجد تعاطفاً من بقية الشعوب السودانية وقواها السياسية، في أقاليم الجغرافيا التي هي جزء منها، فقد كانوا منشغلين وقتها، بالخروج في المظاهرات تضامناً مع شعبي (فلسطين ولبنان)، ضد الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، فيما الانتينوف تحصد أرواح الفلاحين البسطاء، في أرياف دارفونقرو!

لذلك في حال لم تشمل التسوية السياسية الراهنة (الاتفاق الإطاري) (كل حركات دارفور)، بما في ذلك تلك التي لم توقع على "اتفاقية جوبا لسلام السودان". فقد تصبح دارفور لاحقاً في وضع مماثل للجنوب السابق. خاصةً أن دارفور كمشكلة هي الأكثر تعقيداً وتشعباً من بين كل مشكلات أطراف السودان، بما لا يقارن أو يقاس بالجنوب، فعلى الأقل لا توجد حواكير قبائل عربية في الجنوب!

والمراقب للتصـــريحات الرسمية للنظام الاســـلاموطائفي، في بدايات انفجار الصـراع المسـلح، بشـأن "الوضـع الإنسـاني في دارفور"، يكاد يجزم أنهم مثل (آل بوربون)، لم ينسوا شيئاً ولم يتعلموا شيئاً!

وهو الحال الذي عليه المركز تاريخياً، بحيث ينطبق على كل حكوماته المتعاقبة وصف "نهاية السياسة". وهي حالة نشأت من ضمور ساحة الممارسـة السـياسـية وتدهورها، إلى وضـع شـبيه بعراك العقارب، التي أُغلقت عليها زجاجة. وصراع هذه الحشرّة الملغومة بالسُّم، قريب من وصف (هنتنجتون) لنهاية السياسة في العالم الثالث.

حيث تجُب في هذا الوضـع "القوى الاجتماعية" إحداها الأخرى. كما ولدتها أمهاتها: عارّية من "تهذيب الأبنية السـياسـية"، التي قال عنها (غرامشـــي) بأنها تهذيب الأطماع. ففي وصـــف (هنتنجتون) أن هذه القوى عارّية. عابرة. بلا قادة ممن عركتهم الســـياســـة، وانعقدت لهم شرعية التوسط لتلطيف النزاعات.

ونزاع نهاية السـياسـة، يكاد لا ينتهي! لأنه ليس بين القوى المتصـارعة اتفاقات ومواثيق، تهدي سبل الشرعية والسلطانية لفض النزاع.

أما الاحزاب التي جرى وصفها بـ"العقائدية"، فقد بلغت نهاية السياسة بذكائها الخاص (٣٨) وكما نرى أن الحالة الســـودانية بتعقيدات السـياسـي فيها وتداخلاته وتشـابكاته مع الاجتماعى والاقتصـادي والثقافي، يجعل دراسـة ظاهرة الصـراع في السـودان، مفتوحة على كل

المستويات. مما يطرح ضرورة توافر شروط داخلية، في البيئة السياسية تحث على السلام.

ومع ذلك بلوغ السلام هو أسهل من الحفاظ عليه، في ظل هذه التشابكات والتعقيدات، التي تضرب بجذورها في تاريخ تكوُّن الدولة السودانية. إن الضغط لوحده لن يحقق السلام، رُغم أنه قد يدفع الأطراف المتحاربة إلى مائدة الاجتماع، فالمجتمع الدولي له (دور حيوي ومركزي) يلعبه في الحفاظ على السلام عندما يتحقق. ذلك أن قضية السلام برمتها، لا يمكن فصلها عن واقع التحلُّل. وضرورة إعادة البناء الكامل لكل البلاد، إقتصاديا و اجتماعياً و سياسياً. وسيكون الأساس الاقتصادي القادر على توصيل السلع العامة، مسانداً و حاثاً على وجود بيئة من الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

وعلى العكس مهماً يكن نُبل المثاليات، التي تُخلق خلال عملية السلام، فإن الاقتصاد الضعيف سيقوضها.

ومما تقدم يتضح مثالان للمسئولية الدولية: إعادة البناء والتنمية، وقبل كل ذلك معالجة الأوضاع الإنسانية (٣٩) وبالرغم من وجهة النظر المتشائمة، التي يعبر عنها الكثيرون، ويهاجمها القليلون. وبغض النظر عن الواقع الماثل، للوضع الراهن (أي التعصب الديني والإثني المثير للشقاق. والحرب المتفاقمة، وانهيار القانون والنظام. وافلاس

الدولة اقتصاديا والاضطراب الاجتماعي، وتحلل مؤسسات الدولة وبنيتها التحتية، الخ..)

بالرُغم من كل ذلك. يبدو أن هناك إجماعاً عاماً وسط السودانيين، على أن السودان يجب أن يبقى بلداً موحداً، ولو في شكل فيدرالي أو كونفدرالي. وينعكس هذا في حقيقة أن كل النزاع، قد عُبر عنه، في شكل رفض للهيمنة بواسطة النخب الإسلاموطائفية (٤٠) وعلى الرُغم من الحالة التراجيدية، للشئون التي تُميز المشهد السوداني في العقد الأخير، وحالة التحلل المتقدِّمة التي تغلغلت في كل مناحي الحيَّاة –الاجتماعية والسياسية والاقتصادية– فهناك لمحة من الأمل يمكن تمييزها:

إنها "بذرة المانجو" تنبت في تحللها. وهي تشير بوضوح إلى إنهاء التحلُّل الرّاهن. ومثل هذا التفكك سيقود في النهاية إلى عمل سريع. سيُحدث دماراً إلى ما هو أبعد من المليون ميل مربع.

وقد تقدِم المقارّبة التي تؤسس نفسها في (بلد واحد) لكل ولايات عديدة، التي تقودها "ممارسة ديمقراطية قادرّة" على استيعاب الواقع المتعدد للمجتمع السوداني، البديل الوحيد المجدي لحالة التحلُّل الرّاهنة، والحماية ضد احتمال عدم الاستقرار المدمر مستقبلاً(٤١) والنقطة المهمّة التي نطرحها، هي أنه لو كان للسودان أن يُقسَم،

فليس ثمّة ضـمانات ألا ينتهي هذا، إلى لا شـيء سـوى العديد من أشباه الدول!

:(١١—١١) أجد أنه من المناسـب اسـتهلال هذا المحور الهادف لإلقاء الضوء على علاقة (المركز) بإقليم (دارفور)، الإشارة إلى وصف السـيد بونا ملوال الزعيم (الجنوبسـوداني) المخضـرم للجبهـة الإسـلاموطائفية، بأنها قد حملت الأجندة الإسـلاموية والعروبوية والطائفية والجلابية (المجربة الفاشلة) للحكم إلى نهايتها الدموية.

والتدخل الأميركي والأوروبي الآن في مشكلة السودان في دارفور (بعد صـمت طويل) قد يوحي بأن نبوءة (بونا ملوال) ممكنة التحقق في ظروف التدويل لقضـية دارفور، ومن الممكن الزّعم (الآن فقط: بعد التدخل الأميركي الأوروبي الخليجي) أن مجريات الصـراع في دارفور، سـتأخذ منحىً جديداً، فاعتراف أميركا بحقيقة الأوضـاع التي عاشـتها دارفور "التطهير العرقي والجرائم ضـد الإنسـانية" يعجل بمعالجة الأوضاع.

على الرُغم من أن أميركا، وقفت تتفرج بصـمت لوقتٍ طويل، عند انفجار الصـراع المسـلح، تخوفاً من تأثيرات الصـراع في دارفور، على مجريات خطتها للسلام في جنوب السودان. التي كانت قد استهلتها ببروتوكول مشـاكوس ٢٠٠٢ (٤٢) الذي ترتب عليه بعد التوقيع

على اتفاق الترتيبات الأمنية، نقل نظام الخرطوم عمليات جيشه من جنوب السودان إلى دارفور!

وبتحالف مع مليشيات (الجنجويد) اشتعل الحريق، وفر أكثر من مليوني مواطن في الصحراء السودانية، أو عبر الحدود إلى تشاد المجاورّة (٤٣) مما أكد إصرار النظام الاسلاموطائفي (المؤتمر الوطني الحاكم وقتها) إعادة إنتاج تجربة الصفوة الإسلاموطائفية مع جنوب السودان. وتطبيقها على دارفور!

إن حكم البشير أتاح (للجلابة) أكثر من غيرهم، أن يروا أنفسهم في المرآة المشروخة ذاتها. إذ يظن بعض (الجلابة) بصدق مع الذات غير منكور، أنهم براء من حكم البشير، ولكن هذا الحكم في نهاية المطاف في كلمة مقتبسة (بتصرف) من (إدوارد سعيد) هو أكفأ "الأجهزة الجلابية" في تعبئة المشاعر الدينية والعرقية بين (الجلابة)، فهو مصنوع من قماشة "الوّعي الجمعي الجلابي"، الذي يشتهي تحويل هامشيته في الثغر بين العالم العربي وأفريقيا إلى مركز ذي صلفٍ وغرور(٤٤) إذا كانت علاقة (المركز بالأطراف) هي علاقة تنهض في الاستغلال التاريخي والمادي، إلى جانب عملية "الاسترقاق القومي" وإهدار المواطنة والبناء القهري، والبنية القمعية للدولة. وعملية التهميش الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، واحتكار السلطة والهيمنة

الثقافية. كل ذلك فقط في سبيل (تحويل هامشيته إلى مركز ذي صلف وغرور!) بتعبير دكتور عبد الله على ابراهيم.

ومن هنا لم تكن علاقته بدارفور أحسن حالاً، من علاقته بالأطراف الأخرى، إذ تم استغلال دارفور لإنجاز مشاريعه لا فيها وحدها فحسب، بل وبمساعدة منها لإنجاز هذه المشاريع على الأطراف الأخرى.

آمنت نخبة السلطة الإسلاموطائفية، بنموذج (بوتقة) للاندماج الوطني في (طور التكوين) في السنوات عقب الاستقلال، واعتقدت هذه النخبة، منطلقةً من إحصاءات تزعم أن ٧٠% من سكان البلاد مسلمين و٣٩% منهم عرب. بل، وتمنت أن تدخل (الأقليات) في النهاية، رُغم حجمها الكبير نسبياً (فرن العروبة والاسلام لتنصهر في بوتقته).. وتذوب في صورّة النخبة.

وقد افترضت نظرية (البوتقة) إن القوى القديمّة، ستكون روافع هذا التحوّل. لكن، وكما رأينا فقد أقصت الأُسس الإسلاموية والجهوية والعروبوية الضيقة للأحزاب، مشاركة العناصر غير المسلمة من الجنوب وجبال النوبة، وتبدد وهم المجتمعات (الاثنية—الإقليمية) حتى في الشمال، الذي افترض أنه مسلم وفقاً للوّعي الاسلاموطائفي الضيق لهذه الأحزاب. وبدأوا يطورون تشكيلاتهم الخاصة بهم. التي تكونت عقب ايعاز من مؤتمر البجا (الذي كونه البجا –وهم في

الغالب من اتباع الطائفة الختمية) في ١٢ أكتوبر ١٩٥٨، جبهة نهضة دارفور واتحاد عام جبال النوبة عقب أكتوبر ١٩٦٤ في مناطق غرب السودان (دارفور – كردفان) التي كان أتباعها في غالبيتهم من أتباع الأنصار المهدويين.

إن نهوض (الجهوية—الاثنية) في الشرق والغرب، وقبلها في الجنوب. هو إشارة كافية لقراءة ما يمكن أن تؤول إليه الأمور. لو كانت هناك إدارة سياسية كفؤة وسط (النخبة الإسلاموطائفية) المسيطرّة، لكانت وعت بحقيقة أن هذا "التنوع السوداني"، يحمل أكثر من مجرد العروبة والاسلام (٤٥) ومن خلال ملاحظات عامة، يمكننا التأشير على ثلاث علاقات أساسية، حكمت علاقة المركز بالأطراف.

العلاقة الأولى: تتعلق "بالقيم والمعاني"، وهو ما يمكن تسميته بالثقافة الإسلاموطائفية، وهو ما يحيلنا إليه مفهوم (البوتقة) الذي أورده دكتور شريف حرير، والتي تفترض الوجود المسبق لقيمّة معيارية، يجب أن تتحرك تجاهها كل الثقافات الأخرى. ونموذج (البوتقة) لا يستبعد ظهور ثقافة سودانية واحدة من هذا التفاعل، لكن نموذج الثقافة الإسلاموطائفية ؛ يفترض الاستيعاب في ثقافة (اسلامية) مؤلفة بعناية. والتي هي القيمّة المطلقة والثقافة الصحيحة، التي يجب –إذا كان ذلك ضرورياً– حمايتها. ودفعها بتعبئة جموع المؤمنين للجهاد.

ويبدو أن هذا هو ما حدث، عندما تمت تعبئة القوات النظامية وقوات الدفاع الشعبي وكتائب الظل وكتائب العلن، باستخدام "الرّمزية الإسلامية" لخوض الحرب في الجنوب، وفي الشمال ضد القوى الديمقراطية.

فما كانت تدافع عنه هذه القوات، ليس هو السودان/الوطن! أو كيان سياسي ذا سيادة، وإنما كانت تدافع عن "العقيدة الإسلامية". كما ترى من "منظور الحركة الإسلاموطائفية ".

أن المواطنة لا تتطابق مع الحدود السياسية، وإنما مع الحدود الثقافية. فالوطن مفهوم معنوي فضفاض بالنسبة للإسلاموطائفيين!

لا جدال أن فكرة الثقافة/النواة، وقريبتها الاجتماعية: الإثنية/النواة، قد احتلت مواقع مركزية في الجسم النظري لنظرية بناء الأمة، أو التضامن القائم على الإثنية، كمكون ضروري لبناء الدولة القومية.. لكن وجود نواة/اثنية جعل مؤخراً انعكاساً للتجارب الأوروبية، في بناء الأمة شرطاً لإدراك بناء الأمة.

وقد قام هذا، على افتراض أن الدول القومية، تعكس الامتداد بين الإقليم الجغرافي، والجماعة الإثنية المنسجمة. وبالتالي حدث التمييز بين صنع الدولة. والذي يعوّل على "تحويل الإقليم إلى دولة"، وبين بناء الأمة، الذي قد يدل على المفهوم الغربي، لخلق "المجتمع القومي المشترك".

وبالطبع تستطيع أمم قليلة جداً في عالم اليوم، بما في ذلك أمم الغرب، أن تتطابق مع معايير الإقليم والجماعة الإثنية المنسجمة، وهنا تتكشف إحدى نقاط الضعف الأساسية في نظرية بناء الأمة. ويبدو أن مقاربة الثقافة/النواة، لا تفلت نفسها بهذه الجوانب. فهي تمضي إلى خُطوّة أبعد، وتفرض (تاريخاً مشتركاً)، منتقى ومن صنعها. على الجماعات التي تكوِّن الدولة. وتبدأ بناء الأمة على صورتها، ولا يزعجها الواقع على الأرض، وتفلت نوعاً من حقيقة أن عدداً من الثقافات، موجوداً في نفس الإقليم الجغرافي، وليس من بينها واحدة أقل مشروعية من الأخرى.

وهذا هو بالضبط الحال في السودان. ولهذا السبب بالذات يتم اللجوء إلى (القمع المركزي)، لإخماد تعدد الثقافات، وتعدد المجموعات الإثنية، لمصلحة "ثقافات مشتركة" خلقت باصطناع وانتقائية. واستجابة المجموعات الإثنية المقموعة، هي (العنف اللامركزي) ضد بعضها البعض. وضد الدولة.

والحروب الإثنية بين (الفور والعرب) في ثمانينيات القرن الماضي، ليست سوى انعكاسات لعملية (العنف اللامركزي) هذه في وجه من وجوهها.

لقد آن الأوان للتفاهم مع "حقائق التنوع والتعدد الإثني" السوداني، خاصة وأن الدلائل تكشف انبعاثاً قومياً للسياسات الإثنية. ورُغم

حقيقة أن الهجرّة الرّيفية – الحضـــرية (والهجرّة الرّيفية – الرّيفية)، وتوسـع البنية التحتية للتعليم، والنزوح الجماعي للسـكان، الناتج عن الجفاف والحروب.

نجد أن هذه الهجرات، قد خلقت الفرص للتفاعلات الواســعة، عبر الحدود الثقافية والإثنية، ولكن التمايزات الثقافية بارزة الهوية الإثنية أو القبلية، كأساس للتحركات السياسية المشتركة. ظلت قوّية وتعارض الإنكار المستمر من النخبة، لفعالية هذه الهُويات، رُغم بروزها أيضاً. مع تلاعب النخبة بنفس الهُويات لمصلحتها.

إن الخُطوّة الأولى نحو التوصـــل إلى تصـــالح، مع "حقائق التنوع الســـوداني"، بالنســـبة للنخبة. هو الاعتراف بأنه على الرُغم من أي دلالات ازدرائية، قد تكون اكتســـبتها الهُوية القبلية والإثنية، فهي تُشـكل قاعدة للفعل السـياسـي. لذلك لا يجب إقصـاؤها بقسـوّة، ويجب احترام تعبيرها في الحيّاة السياسية. وهذا يعني أيضاً عدم تجريم الهُوّية الإثنية قانوناً، طالما كانت تسعى وراء أهداف سياسية سلمية.

أن المقـارّبات الإحصـــائيـة للمجموعـات الإثنيـة والثقـافيـة بلغـة (الأقليات) و (الأكثريات). غير صـالحة من زاوية تصـوّر ما هي الهوية الإثنية فحســـب، وإنما تفتح أيضـــا احتمال هيمنة مجموعات إثنية متفوقة عددياً، على المجموعات الأدنى عدداً. وهذا يقود إلى اسـتعمار

داخلي، كما تراه المجموعات المُهيمَن عليها. وبالتالي إلى نزاعات مسلحة، أو عدم استقرار.

ولو تساوت هُوِّيات المجموعات، من ناحية صلاحية كل واحدة منها، كهوِّية لمجموعة معينة، فإنه يمكن السعي لتعاون حاملي هذه الهُوِّيات المختلفة، لمصلحة المجتمع المشترك. وهذا يجب أن يتضمن بعض الترتيبات الاتحادية، حيث سيصبح التعاون السياسي، بين الأقسام الاجتماعية والثقافية للحكم، هو المعيار لافتراض الصراع بينها، الذي يسم المقاربات الرّاهنة. ويجب التعامل مع الانقسامات الأخرى في المجتمع، مثل الدين بنفس الطريقة.

ذلك أنه يجب ألا يكون للأعداد النسبية، لأتباع مختلف الأديان، أي دلالات سياسية من ناحية الوصول إلى هياكل النفوذ السياسي في الدولة. وهذا سيتيح الفرصة، لتطوير أنواع أخرى من "مجموعات المصالح"، التي يعبر تكوينها عن هذه الانقسامات الانشقاقية، الأساسية لظهور تجمعات سياسية، تقوم على قضايا وطنية أوسع.

ولسوء الحظ، فقد صاحبت الانقسامات الانشقاقية، مثل (الدين) و(الإقليم) و(العرق) و(الهُوِّية الإثنية) في التجربة السودانية، تكوّين (الأحزاب السياسية)، وقد عززّت هذه المصاحبة، ورّسخت (المصالح الطائفية)، التي قادت إلى إخضاع (المصالح الوطنية)، (للمصالح الفئوية) منذ الاستقلال حتى الآن، بدلاً عن أن يقود إلى تطوير سياسة

حزبية، ذات قاعدة وطنية(٤٦) والعلاقة الثانية: التي نريد الإشارة إليها، تتعلق بالدولة/السلطة، ممثلة في نُخبة الوسط، وسيطرّة المجموعات النيلية (الثقافة السائدة/ المركز).

وهنا لابد من التعرض للمليشيات القبلية، التي بدأت تبرز منذ اندلا ع الحرب (الأهلية الثانية)، في ١٩٨٣ والتي أدت إلى "انقسام الرأي العام" بين مؤيد للحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي. ومؤيد لنظام الخرطوم.

إن البُعد الحقيقي لهذه المليشيات غير معروف، ولكن من المعلوم للعامة، أن هناك مليشيات نشطت وسط القبائل (البقارة، المسيرية والرزيقات) في جنوب دارفور، والفور أيضاً في جنوب دارفور. يضاف اليهم لاحقاً، المليشيات، التي تعبر عن تجمع القبائل العربية (الجنجويد)، الذي كان الصادق المهدي قد بارك إنشائه ودعم سياسة تسليحه، إبان حكمه.

وفي الحقيقة تعود المصادقة الحقيقية من قبل الحكومة على بعض المليشيات، إلى (مذبحة القردود) في عام ١٩٨٥، وذلك عندما هاجمت مجموعة من (الدينكا) المسلحين، قرى البقارّة في جنوب كردفان. لسرقتهم أبقار الدينكا. وتغاضت حينها الحكومة عن الحملات الانتقامية، التي قام بها البقارّة.

والحدث الثاني الذي له أهمية وطنية كبيرّة، هو (مذبحة الضـــعين) في ١٩٨٧، التي وصـفها بلدو وعشـاري في مؤلفيهما (مذبحة الضـعين: الرق في الســودان) (٤٧) لقد نفذت مذبحة الضــعين المليشــيات المسلحة، لقبيلة البقارّة (الرزيقات)، التي قتلت وأحرقت حتى الموت، المئات من أفراد قبيلة الدينكا، وأخذت البعض الآخر أسرى.

كما وقع حدث مماثل من (القتل الجماعي) في عام ١٩٨٩، عندما قتلت مليشيات قبيلة رفاعة ٢١٤ شخصاً من (الشلك)، وتسببت في نزوح أكثر من ألفي شـــخص، في مـدينـة (الجبلين) على النيـل الأبيض. وعلى نمط مذبحتي (القردود) و(الضـعين) التي قُتل فيها ٩٠ من الشلك الهاربين.

وعندما واجهت القوات المســلحة رئيس الوزراء الســيد الصــادق المهدي، بوجود مليشــيات قبلية، قال للقوات المســلحة، أن هذه القوات شبه عسكرية وموجودة للدفاع عن الديمقراطية فحسب!

وبمجيء الإســلاموطائفيون بانقلاب ١٩٨٩، تم تقنين وجود هـذه المليشـيات، بواسـطة قانون الدفاع الشـعبي. ولتوضـيح علاقة هذه المليشـيات بالدولة/السـلطة السـودانية، سـيتم هنا بحث ثلاث أفكار متداخلة:

أولاً: المفاهيم التنافســية للصــراع المســلح في دارفور، ومدلولاته السياسية على الأصعدة المحلية والوطنية.

وثانياً: صـــعود الميليشـــيات القبلية، باعتبارها امتداد لزراع الدولة القمعي. وبالتالي إضعاف احتكار الدولة لاستخدام العنف والقهر.

وثالثاً: أثر كل ذلك على عملية "الاندماج الوطني" في السودان.

وقد بين النقاش، أن المليشيات القبلية، تنفي صفتين رئيسيتين للدولة، الأولى هي: إن هذه المليشـــيات، تجعل من أي فكرة عن كون الدولة من عوامل التكامل، في ظل المصالح الاثنية المختلفة والمتصارعة، غير ذات جدوى. لأنها بولائها لإثنية ما، تُدرك أمنها السياسي والمادي، بشكل مستقل عن الدولة.

والصـــفة الثانية هي: إن لجوء المدنيين إلى العنف، لحماية حياتهم وممتلكاتهم، يكشف عن انعدام الثقة في مؤسسات الدولة(٤٨) إن اشتراك الصفوّة السياسية السودانية عبر الدولة، في "التطهير العرقي: في دارفور مثير للاشمئزاز. بكل المقاييس.

فقد تم تحوير الأهداف السياسية للدولة، وتمت تقوّية المصالح الإثنية، من أجل المحافظة على قيادة في السلطة، فشلت في كفالة المكاسب السياسية، من خلال المؤسسات الحديثة.

والعلاقة الثالثة التي تجدر الإشـــارة إليها، تتعلق بالجانب الاجتماعي، بمعنى العلاقات (علاقات الصـــرّاع) بين المركز والهامش (٤٩).. وهنا يُلاحظ أنه بتركيز الأنظمة المتعاقبة على الســـودان، على احتكارها للســـلطة والثروة، وعدم اعتبارها لحقوق المواطنة، المتعلقة بواجبات

الدولة تجاه مواطنيها، قادت البلاد إلى هاوية صـراع اثني، أسـفر عن وجهه منذ أعلنت الدولة الجهاد ضـد الجنوب في ١٩٨٩، تطور هذا الأمر في (تحالف الدولة مع القبائل العربية) "مليشـيات الجنجويد" في دارفور لإزاحة السـكان الأصـليين عن أراضـيهم، لتغيير التركيبة السـكانية، بحيث يصـبح العرب (أغلبية)، فيما تصـبح القبائل غير العربية –السكان الأصليين– (أقلية).

وفي سياق ذلك أحيت الدولة ما اندثر من حكايات النهب والسلب، وذكريات الغزو والتشريد الجاهلية الأليمة، والمرتبطة بالرق والاسترقاق والسـبي. بعد أن عوفي جسـد المجتمعات السـودانية، من علاقات مؤسسة الرق والاسترقاق، في شكله الاجتماعي والاقتصادي.

وهكذا تعزز مخلفاتها النفسية والثقافية والسلوكية التي تثقل كاهله، ولا عزاء في أنها من مخلفات الماضـي. أن مخلفات الماضـي أشـد وطأة من العرقية في ضـغوط الحاضـر ..(٥٠) وما يُعاظم وطئتها، أن الصـفوة السـياسـية في السـودان، فشـلت في إدارة الأزمات الممتدة، للتعددية الدينية والعرقية واللغوية والثقافية المعقدّة.

حيث اسـتطاعت الأبنية الطائفية والعرقية والدينية التقليدية، أن تفرض موازين قوتها ورؤاها وسياساتها، على الهياكل السياسية (٥١) إلى جانب أن السودان خضـع إلى نمط من الثنائية في الحكم بين مدني وعسكري. ما عبر عن سمات بنائية للسياسة السودانية.

إن وضع حقائق الانقسامات السودانية الفئوية في الذهن، يحمل ضمناً "نقاشاً دستورياً" مختلفاً جذرياً، سيعيد بالتالي صيغة مختلفة للدولة، مكان الشكل الموحد. الذي بشكل ما قاد إلى سيطرّة وجهة النظر الإسلاموطائفية على السياسة السودانية.

وسيتطور النقاش الدستوري في الاتجاه، الذي حاول (وود وورد) الإشارة إليه. لعل ضعف كل أشكال الحكم، يعزز حتى الآن تقدير ضرورة البحث، عن إجماع على هيكل دستوري أكثر فعالية من الآن، في بلد واحد أو اثنين (هذا بمراعاة القصور في الاتفاق الإطاري بالطبع) وسيحول السعي إلى الإجماع كمنهج سياسي، للتوصل إلى دستور فعال في واقع "التعدد السوداني" من كونه استحقاقاً –وكما يفترض الآن– ما يستدعي بالضرورة إصلاح النظام السياسي بالسيطرة والقوة، إلى فقد تقديم إسهاماً كبيراً، في خلق ديمقراطية مستقرّة. وسيكون لهذا أيضاً نتائجه، على الصيغة التي تأخذها الدولة.

وحيث أن معظم الانقسامات الفلقية في السودان، تتوافق مع الانقسامات الإقليمية، فقد يتم استخدام الصيغة الفيدرالية، لكن الفدرالية كمجرد اسم لن توفر علاجاً، كما كشف الشكل الرّاهن من الفدرالية، التي طبقتها الجبهة الإسلاموطائفية. إذ يجب أن تُحد دستورياً، وتُستخدم كجزء من مقارّبة اتحادية.

فالاسلام كما قدمته الجبهة الإسلاموطائفية في السودان، هو قوّة تقسيمية شديدة. ليس لأنه يدعي موقفاً مهيمناً، لا يسمح للعقائد الدينية الأخرى مثل المسيحية بلوغه فحسب، بل لأنه أُستخدم ليعزز "القومية السودانية الشمالية"، كما لاحظ (عبد الوهاب الأفندي).

أن تحديد السوداني كشمالي، قد ارتبط بقوّة بالعروبة (بالمعنى العنصري). وغني عن البيان أن الإسلام قد أُستخدم لتعزيز التحيزّات العنصرية. التي اضمرها بعض السودانيون الشماليون عميقاً، فيما يتعلق بافتراضات تفوق العرب.

وما فعلته الحركة الإسلاموطائفية بنجاح، هو بلورّة الهُوية الشمالية العربية الإسلامية، مقابل المحيط غير المسلم.

وإذا كان للبلاد أن تظل موحدة، عليها تصفية وضع "التعصب الديني والعنصري"، الماثل. وإقامة توازن بين أقصى عروبة الشماليين، وأقصى أفريقية الأقاليم المهمشة كالنيل الأزرق وجبال النوبة، الخ، وإلا فالاحتمالات أكثر قتامة مما يأمل معظمنا، ليس فقط للسودان بل لكل الإقليم .(٥٢) وفي التوتر الذي حدث في إثيوبيا، وظل يعترّي تشاد إشارة واضحة لمدى تأثر الأولى بالنيل الأزرق وشرق السودان، ومدى تأثر الثانية بما يجري في دارفور، وإمكانية انتقاله إليها. إلى جانب كل ما أشرنا إليه، نجد أن اضطراب الحياة الحزبية، وضعف القوى السياسية، وضيق الأفق الطائفي، وتطرف اليسار الأممي وعدم

واقعية اليسار القومي، كل ذلك أسهم بشكل أو بآخر، في تفاقم مشكلة الأطراف إزاء المركز.

الشاهد على هذا –والشواهد كثيرة– سياسات الاستبعاد والإقصاء والتهميش لقوى "اجتماعية ودينية ومذهبية" عديدة، الأمر الذي صعد من الأزمة في دارفور. فالثقافة السياسية السودانية القائمة على (الاستعلاء العرقي والديني والطائفي)، شكّلت عائقاً قيمياً وإدراكياً على نحو شبه جماعي، من الفئات الاجتماعية والعرقية والدينية الشمالية على تبايناتها، والتي مارست بدورها انقسامية يُعاد إنتاجها من مرحلة لأخرى، دونما مراجعات نقدية لهذه الظاهرة.

ترتب على ذلك تخبطات في الممارسة السياسية، وعلى سبيل المثال بعد سقوط نظام (تمبلباي) القمعي في انجمينا، في منتصف السبعينيات. شهدت تشاد تبدلات سياسية على غاية الأهمية، فقد تعمق الصراع كثيراً، بعد تداخل عوامل خارجية وأخرى داخلية، قادت في مجملها إلى تصعيد الاحتراب على السلطة، ما بين أجنحة جبهة التحرير (فرولينات).

ثم انتهج هذا الصراع خطاً قبلياً حاداً، ما بين (القرعان) المسلمين في الشمال، والمسيحيين التشاديين في الجنوب. مثل الفئة الأولى الرئيس السابق (حسين حبري)، أما (جوكوني عويدي) فمثل الطرف الآخر. واختار نميري والقذافي أن يجعلا من تشاد وصراع السلطة فيها، معتركاً

لخلافاتهما، وأطماع القوى الدولية التي مثلاها. نقطة الخوف الرئيسية بين ليبيا وتشاد، وهي (إقليم أوزو) "الغني باليورانيوم". و راوح السودان بين دور "الوسيط والشريك" في الصراع.

يتصف نمط الصراعات الافريقية، بذات الخصائص التي تنتظم معظم منظومة بلدان العالم الثالث. فالحدود السياسية موروثة عن عهود الاستعمار الأوروبي، الذي رسمها ورحل.

وهي بهذه الصفة السياسية المحضة، لا علاقة لها بالواقع الاجتماعي والإثني، حيث تهيمن الأسرة الممتدة على الكيانات الاجتماعية، فتنداح الشعوب والقبائل بين الحدود لا تبالي، و تمارس أنشطتها دون اكتراث لضوابط الدولة الحديثة (٥٣) وهذا يفسر القلق الإثيوبي الإريتري، من ما يحدث في النيل الأزرق وشرق السودان، ويفسر القلق التشادي من انتقال الصراع في دارفور إلى داخل تشاد، بحكم القبائل المشتركة، بين السودان وكل هذه الدول، يضاف إلى ذلك مشتركاتنا مع دولة جنوب السودان الوليدة، التي تتجاوز (دينكا نقوك) وأبيي ومسارات العرب البقارة إلى أقاصي بحر العرب!

ويبدو من الواضح مدى التعقيد الحدودي، وإمكانية عبور الصراع داخل حدود أطراف السودان وبالذات دارفور، إلى خارجها باتجاه تشاد والعكس.

وكما أن (الجلابي) ـــالنخبة الإســـلاموطائفية ـــ متورط في عروبته وامتيازاتها التاريخية والسياسية في السودان، فالجلابي متورط أيضاً لأنه لا يملك فكاكاً من عرقه وامتيازاته، فحتى تلك الفئة من (الجلابة)، التي حسبت أنها هاجرت جسداً وفكراً إلى الضفة الجنوبية (مثلاً) في الصراع السوداني، لتمهر بدمها وصوتها شهادتها عن ميلاد (جلابي) آخر، تتعثر وتفشل في غسل بقع امتيازاتها الثقافية واستعلائها (٥٤)

إن ظواهر الاستعلاء في ظل تركيبة المجتمع في السودان، هي جزء من الجماعات المتخيلة –إذا شـــئنا اســـتعارّة اندرســـون– والمفاهيم و المذهبيات المنتمية لأساطير سياسية، ترتكز على المتخيلات العرقية والدينية والمذهبية والقومية، إلخ..

إن هذا النمط من المفاهيم والمذاهب والأســـاطير، قد يرتكز على بعض الجذور التاريخية، أو في الواقع الموضـــوعي للســـودان. لكن تأسيس بعض (الجماعات المتخيلة) هُويات وأبنية للقوّة، هو جزء من تحديد لمجموعات من المصـــالح والرموز، ومن ثم تســـعى صـــفوات إلى إنتاج القوّة، داخل التكوينات البشـــرية العرقية أو القومية أو اللغوية أو الدينية أو المذهبية؛ السائدة داخل هذه الجماعة أو تلك.

أحد أخطر نتائج الثقافة السياسية السائدة، في شمال السودان، أنها ســـاهمت في إنتاج وتوســـيع الفجوات الثقافية والإدراكية، بين أقاليم

السودان المختلفة، وجغرافية التنوع والتعددية بين الجماعات التكوينية للسودان (٥٥)

في حوار لرئيس المجلس الانتقالي سوار الدهب، في عقابيل انتفاضة أبريل، نُشر بجريدة "السياسة الكويتية في ٤ يوليو ١٩٨٥"، سُئل عن الأسباب التي وقفت خلف (عدم إلغاء) مجلسه، قوانين سبتمبر ١٩٨٣، سيئة السمعة. التي استند عليها نظام مايو، في انتهاكاته ضد حقوق الإنسان، وجرائمه ضد الإنسانية.

أجاب رئيس المجلس الانتقالي: "في الواقع أن تشريعات سبتمبر ٨٣، ضمت عدداً من التشريعات، من بينها (قانون الشريعة الإسلامية)، وبطبيعة الحال فان قوانين (الشريعة الاسلامية)، تهم كثيراً من المواطنين. ومن الحكمة أن يكون أي تصرف بشأن (الشريعة الإسلامية) وقوانينها، كإعادة النظر فيها أو تعديلها، من اختصاص الجمعية التاسيسية، أما بقية القوانين الأخرى، فإنها تخضع لإعادة النظر فيها –يبدو أن هناك مطلباً من كثير من الأحزاب والهيئات، باستمرار تشريعات (الشريعة الإسلامية)، كما أن هناك بعض الملاحظات الأخرى من بعض الجهات (٥٦)" وهكذا نلاحظ الذرائعية والتبرير وقُصر النظر، وتواطؤ القوى الإسلاموطائفية، الذي لازم الحكومات السودانية المتعاقبة، في تعاملها مع الشأن الوطني،

بمختلف مستويات خطورته، دون حس بالمسؤولية الوطنية، التي تعترف بواقع (التعدد والتنوع الثقافي والإثني) في السودان.

قد حدث هذا رُغم التراث الغني، الذي حدد بدقة هذا التنوع. وقد استبعدت الحكومات دائماً، الانتماءات القبلية والإثنية، باعتبارها لا تتماشى وايديولوجيات بناء الأمة السائدة، التي تعود إلى الستينيات من القرن الماضي. وقد جعل ذلك من العروبة والإسلام، القوّة الأيديولوجية المركزية، المشكلة لعملية بناء الأمة.

بسبب التطورّات التاريخية الخاصة، التي وضعت النخبة الإسلاموطائفية على قمة السلطة السياسية المركزية، وبسبب الاتجاهات التجانسية للظاهرة –لكن الخادعة– للعروبة والإسلام، فيما يسمى بالجزء الشمالي من البلاد.

وقد ابعدت "الانقسامات الانشقاقية" الأساسية، التي جعلت المجتمعات السودانية متباينة. تظهر المجموعات الإثنية الكبيرة في غرب السودان، مثل (الفور) و (المساليت) و (الزغاوة) و (الميدوب) و (التنجر)، اختلافات ثقافية حقيقية، لا يمكن تجاهل عما يفترض أنها تمثله "الثقافات الشمالية والنهرية الوسطى". ومع ذلك فكل هذه المجموعات السودانية أو السودانوية، يجب أن توفر القاسم المشترك لبناء الأمة. لا كون المرء مسلماً أو افريقياً أو عربياً.

وعندما بدأت التجمعات القبلية وسط (البجا) و(النوبة) وأهل (دارفور)، تظهر بسبب عدم كفاية الأحزاب الطائفية السائدة، وصنفت معظم هذه التجمعات بأنها (عنصرية). ومع ذلك أن النخبة في المركز قد أُجبرت في النهاية، على القبول بها كحركات سياسية، إلا أنها ما تزال تنظر بالشك، إلى قادة هذه الحركات.

وعلاوة على ذلك تصنف سلبياً أي حركة سياسية جاءت من الأطراف باستقلال عن المركز، وبغض النظر عن أهدافها السياسية النبيلة المعلنة. ويتم بسرعة وصفها بأنها حركة (قبلية أو عنصرية) وينظر إليها بريبة شديدة.

لقد أصبحت الوطنية عملياً الرؤى، التي تحملها النُخب الإسلاموطائفية، وتوضح الطريقة السلبية التي نُظر بها إلى (فيليب غبوش) وحركته ذات القاعدة النوباوية و (أحمد إبراهيم دريج) وحركته الدارفورية، هذه النقطة (٥٧) أو مناوي وجبريل، إلخ.. توضح الطريقة القاصرة التي ترى بها نُخب المركز الأمور:

لماذا تصاعدت الأزمة في دارفور، ووصلت إلى هذا المستوى الكارثي؟.. فإلى جانب قصر نظر المركز. ساهم التهميش التنموي – تتركز مشاريع التنمية القومية في مثلث الوسط– في تفجير الأزمة. كذلك عمليات تمثيل الصفوة السياسية الدارفورية في المؤسسات التمثيلية والتنفيذية، لم تتعد الشكل: (أو الترميز التضليلي: تملك ولا

تحكم) أياً كانت المسميات والتوصيفات السياسية والدستورية، للمواقع التي شغلها السياسيون الدارفوريين، في الهيكل السياسي للبلاد. ما خلق عوامل واختلالات بنائية عديدة (٥٨) أدت إلى تعثُر عمليات بناء الدولة/الأمة، وبالنتيجة أزمات عدم التكامل والاندماج القومي، كسمة بنائية للنظام والمجتمع في السودان.

ترتب على هذا الوضع الانفجار في كل الأطراف بوجه المركز، وتمت ترجمته بالصراع المسلح في دارفور، التي منذ اندلا ع النزاع المسلح فيها، في عقابيل استيلاء حركة تحرير السودان في ٢٠٠٣ على (قولو، الفاشر، مليط وكتم)، وما تلى ذلك من معارك عسكرية. دخلت بدارفور مرحلة جديدة من تاريخ علاقتها الحاسمة بالمركز (٥٩) والملاحظ أن حركة التحرير، بعد أن أعلنت ميلادها، اندلعت معارك ضارية بين مجموعات متصارعة في دارفور، ولم تكن تهدف لحرب الحكومة، وقد كان سخط هذه المجموعات ضد الحكومة، هو لتقاعسها المشين في حماية المواطنين ووضع حد لاحترابهم.

ورُغم أن العديد من الفرص أُتيحت للحكومة، للأخذ بالخيار التفاوضي مع حركة التحرير، إلا أنها آثرت خلاف ذلك، وبدا ذلك واضحاً في حشدها العسكري في الفاشر، قُبيل تدمير طائراتها الجاثمة على أرض المطار (٦٠)، ومن ثم تداعت الأوضاع وصولاً إلى كل ما تعرض له المواطنين من أنواع الانتهاكات المختلفة، من قبل الجيش

الحكومي وميليشـــيات الجنجويد، ابتداءً بانتزاع حق الحياة ومروراً بتدمير البيئة، وتمزيق أرض آبائهم كســكان أصــليين في دارفور (أهل الدار).

هوامش الفصل الرابع

(١) موقع الأمم المتحدة (Irin News)، ٢٠٠٤

(٢) السابق

(٣) موقع منظمة مراقبة حقوق الإنسان. ٢٠٠٤

(٤) السابق

(٥) د/عبد الله علي إبراهيم، الإرهاق الخلاق، عزة للنشـــر والتوزيع. ٢٠٠١، الخرطوم، ص: ٣٩

(٦) د/ شريف حرير (و) تيرجي تفيدت: (محرران: "السودان: النهضة أو الانهيار، ترجمة: مبارك علي (و) مجدي النعيم، مركز الدراســـات السودانية، القاهرة، ١٩٩٧، ص: ١١

(٧) موقع منظمة مراقبة حقوق الإنسان (سابق)

(٨) نفسه

(٩) موقع بي بي سي نيوز، ٢٠٠٤

(١٠) دكتور شريف حرير/ تيرجي تيفيدت (سابق)، ص: ٧.

(١١). أ. محمد إبراهيم نقد، علاقات الرق في المجتمع السوداني، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٥، ص: ١٥١

(١٢) شريف حرير وتيرجي (سابق). ص: ٨

(١٤) ثقافات سودانية، (كتاب غير دوري)، المركز السوداني للثقافة والاعلام، القاهرة، العدد الخامس، ١٩٩٩، ص: ٨

(١٥) عبد الرحمن الأمين، ساعة الصفر، "مذبحة ديمقراطية السودان الثالثة: ٨٥– ١٩٨٩"، أجندة واشنطن، ص: ٣٧

(١٦) شريف حرير، (السابق)، ص: ١٤

(١٧) دكتور عبد الله علي إبراهيم، (السابق)، ص: ٢٤

(١٨) أحمد ضحية، رواق عربي. (كتاب غير دوري). مقال: "الصراع المسلح في دارفور"، العدد ٣١، شتاء ٢٠٠٣، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ص: ٨٤

(١٩) شريف حرير، (السابق)، ص: ١٦

(٢٠) أحمد ضحية، سواسية (نشرة دورية)، متابعات، دارفور: العدد ٥١،٤٢. سبتمبر ٢٠٠٣، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ص: ٨

(٢١) أحمد ضحية، الحوار المتمدن، مقال: دارفور الأزمة والأبعاد، العدد ٩٦٧/ ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٤

(٢٢) بي بي سي نيوز، ٢٠٠٤

(٢٣) أحمد ضحية، سواسية. متابعات، دارفور. العدد ٥٥، مارس ٢٠٠٤، مركز القاهرة لحقوق الإنسان، ص: ٨

(٢٤) محمد إبراهيم نقد، (السابق)، ص: ١٥٦

(٢٥) ثقافات سودانية، (السابق)، ص: ٣٢

(٢٦) شريف حرير، (السابق)، ص: ١٨

(٢٧) السابق، ص: ٣١

(٢٨) نفسه، ص: ٣٣

(٢٩) نفسه، ص: ٥

(٣٠) دكتور عبد الله علي إبراهيم، (السابق)، ص: ٥١

(٣١) سيد فليفل، القوى الخارجية والاتجاهات الإقليمية في السودان، مركز الحضارة العربية، الطبعة الأولى، يناير ١٩٩٠، ص: ١٤

(٣٢) يُستخدم مصطلح الشمال هنا لا كموقع جغرافي، إذ يتعدى ذلك إلى رمز معنوي. قُصد به (المركز). ويتعدى هذا المركز، مركز السلطة (مثلث الوسط) إلى بُعد معنوي يشمل كل المجتمعات العربية والشمالية المستعربة في السودان، باعتبار أن الثقافة الإسلاموعربية هي السائدة (الثقافة المركزية)، ولذلك ظلت الحكومات السودانية المتعاقبة، تتشكل من النُخب في هذه الثقافة..

المفارقة هنا أن الاستخدام يأتي في سياق أن المجموعات الطرفية (الهامش) غير العربية. وعت لـ(ذاتها) الآن ما جعلها ترفض، الوضعية التي أُريدت لها من قِبل الثقافة السائدة، باعتبارها (موضوعاً) لمشاريع (المركز)، فهي تصارع الآن في سبيل أن تكون أُسوة بالمركز. لا

للهيمنة، بل لتساهم معه في صياغة (المعنى الاجتماعي العام للسودان الموحد) بدلاً عن انفراده المستمر بهذه العملية، وفقاً لشروط ثقافته هو، وما يرتبط بها من قيم، تمثل بالضرورة مصالح أفراد وجماعات بعينها، فمجموعات الهامش، ترفض أن تكون مجرد (موضوعات) لمشاريع (المركز) بهذا المعنى.

(٣٣) جاء في الكتاب الأسود: أن دارفور لم يتم تمثيلها في المناصب الدستورية، على عهد الحكومة الأولى (بعد الاستقلال)، بينما حصل الجنوب على ١٦.٤% والشمال على ٧٩.٥%.

كما يُلاحظ أن نسبة ٥.٤% من جملة السكان في ذلك الوقت، يمثلون في السلطة التنفيذية بنسبة ٧٩.٥% طيلة خمس حكومات متعاقبة؟! الحكومات هي: حكومة (الأزهري ١٩٥٤)، حكومة (الأزهرى ١٩٥٥)، حكومة (الأزهري ١٩٦٦)، حكومة (عبدالله خليل ١٩٥٨)، حكومة (ابراهيم عبود ٥٨ – ١٩٦٤)، وحكومة (سر الختم الخليفة)، والتي لم تمثل دارفور أيضاً (نسبة ٠٪).

كذلك الحكومة المايوية، لم تحصل دارفور منها سوى على ٤ مناصب، بالاشتراك مع إقليم كردفان بنسبة ٣.٥%، مقارنة بالشمال الذي حصل على ٧٩% نسبة ٦٨.٧%. وهكذا المجلس العسكري الانتقالي، كان نصيب دارفور فيه بالاشتراك مع كردفان منصباً واحداً فقط بنسبة ٣.٣% بينما نصيب الشمال ٢١ منصباً بنسبة ٧٠%

وفي عهد الانقاذ حصلت دارفور على ٢٠% (٣ مناصب)، وفقاً للتوازنات، ولكن كالعادة المتبعة عند تعيين الجنوبيين (ترميز تضليلي).
– كذلك لم تتجاوز أي ولاية في ميزانية التنمية سقف ٣٦% كصرف فعلي من المُجاز أو المصدق به. مما يجعلها على الدوام في موقف المؤهل لاستقطاب الدعم الجديد. أو تحويل الدعومات الساقطة عن باقي الولايات، والتي عجزت عن استغلالها؟!..
وربما مثل هذا الوضع هو ما حفز شركة (إسلاربوية) مثل (شريان الشمال) على شراء جزء من آليات طريق الإنقاذ الغربي (ولايات دارفور وكردفان)، لإكمال طريق ولايات أخرى (الشمالية)؟!
كما نلاحظ أنه تمت تصفية مشروع (حزام السافنا)، ومشروع (جبل مُرّة للتنمية الرّيفية)، ومشروع (غرب السافنا)، على الرُغم من أن هذه المشاريع تلعب دوراً هاماً في إنتاج المحاصيل الغذائية، التي يحتاجها إقليم عرضة للزحف الصحراوي والجفاف، مثل دارفور.
كما أنه على الرُغم من أن غابات (جبل مُرّة) و"حشائش السافانا الغنية"، بحاجة للدعم القومي. إلا أنه تم الوقوف بوجه كل مساعي الدّعم، من قبل (الصفوة الشمالية) الحاكمة، إلخ..
لمزيد من المعلومات راجع: على موقع حركة العدل والمساواة، الكتاب الاسود.
(٣٤) عبد الرحمن الامين، السابق، ص: ١٣٤

(٣٥) شريف حرير، السابق، ص: ٣٧

(٣٦) عبد الرحمن الامين، السابق، ص: ٩٠

(٣٧) شريف حرير، السابق، ص: ٣٨

(٣٨) عبد الله علي إبراهيم، السابق، ص: ٤٢

(٣٩) شريف حرير، السابق، ص: ٥٩

(٤٠) السابق، ص: ٦٣

(٤١) نفسه، ص: ٦٦

(٤٢) موقع صحيفة الخليج، ٢٠٠٤

(٤٣) موقع الإسلام اليوم، ٢٠٠٤

(٤٤) عبد الله علي إبراهيم السابق، ص: ٤٨

(٤٥) شريف حرير، السابق، ص: ٥٠

(٤٦) السابق، ص: ٥٠

(٤٧) يُلاحظ أن عدداً من الرموز المنسوبين للعمل المدني و(القوى الحديثة) في الخرطوم، وهم إعلاميون مؤثرون. فشلوا في إحداث قطيعة مع الرواسب السالبة في الثقافة السائدة. انعكس ذلك على كتاباتهم في الصحف ومشاركاتهم في الندوات، في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٣، –الفترّة التي عاصرتها في الخرطوم قبل مغادرتي إلى القاهرة– والتي كان لها تأثير سيء في تشكيل اتجاهات الرأي العام، إذ أسبغوا بطريق غير مباشر مشروعية على السلوك الهمجي القمعي للدولة

الإســـلاموطائفية في الســـودان، تجاه مواطنيها أو الذين يُفترض أنهم مواطنون سودانيون –أعني سلوك الدولة في حصارها لسوق ليبيا بأم درمان، واعتقالها تحت بطش الســـلاح للتجار الزغاوة وأبناء الغرب بصـــورة عامة. وترحيل عدد كبير من مواطني دارفور إلى أماكن غير معلومة، وكل ذلك ليس إلا اتجاها لتدعيم الخط –الرامي لتفريغ الخرطوم من (الحزام الأسود)، الذي قيل إنه يحاصر الخرطوم. كأن أبناء دارفور ليســـوا بمواطنين، لهم حقوق المواطنة والتنقل في أنحاء البلاد، مثل بقية السودانيين من الوسط والشمال، فبين ليلة وضحاها أصبح هؤلاء (الزرقة) حزاماً أسوداً يُحيط بخصر الخرطوم الجميلة، فتئن تحت وطأته وتعلن تخوفها، عبر الســـلوك الهمجي القمعي لآلية الجيش والأجهزة الأمنية.

المهم هنا، أن إســـباغ (المثقف) أو (الحداثوي) أو (المديني) المزعوم مشـــروعية على الســـلوك القمعي للدولة تجاه مواطنيها غير العرب، يؤكد تلاشـــي الدور التنويري وســـقوط الشـــعار الهادي الذي أطلقه سارتر: "المثقف هو الضمير الشقي لأمته" وبالتالي استمرار السلوك الانتهازي.

فالمثقف في الخرطوم –التي عاصـــرتها– بفعل الآليات التي تعلمها من الثقافة الســـائدة (وهي آليات غير صـــالحة لمقارّبة الحياة) التي عجزت عن تجاوز ما يطرحه الواقع من معضـــلات، فضـــلاً عن الإجابة عن

الأسئلة التي يطرحها الواقع. ارتكن دوره، أي المثقف إلى التواطؤ مع الواقع، والتقنين للعنف الذي تمارسه الدولة من موقعها (المثالي) ك(ذات متعالية) على التأثيرات الثقافية والاجتماعية.

هذا الموقع الذي يستمد قوته من مصدر أساسي هو الثقافة الإسلاموعربية، فهي ثقافة تنظر إلى نفسها كذات متعالية، وهي ذات نظرة المثقف الخرطومي المأزوم (غالباً) –كما تصوره روايات وقصص جيلي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي– إلى نفسه.

انعكس ذلك على تعاطي هذا المثقف (الحداثوي، المديني، المنسوب للقوى الحديثة ومؤسسات المجتمع المدني المزعومة) وقتها، مع الواقع الفعلي للتباين والتعدد الإثني والثقافي، فتمظهر عجزه هنا في إنتاج المسوغات التي تُعطي المشروعية لسلوك الحكومة تجاه الأطراف أو الهوامش.

– عززت الثنائيات مثل أولاد البلد (أولاد قلبا)، مقابل الجنوبي أو الغرباوي وأولاد البلد مقابل العبد او النوباوي (مصطلح سوداني) الذي أصبح يشكل معادلاً للشمالي أو كما يقول شريف حرير (النّهري). وقد شاعت مثل هذه التعابير الازدرائية والمحملة بالقيمّة في الثقافة السياسية الشعبية، وقد عملت على تعزيز قيمّة بعض المجموعات وإنكار القيمّة الإنسانية لمجموعات أخرى.

وبينما انتهى الاسترقاق كممارسة، منذ وقت طويل بإلغائه. فانه ما يزال موجوداً في أذهان الناس، وما يزال يُستخدم لتحقير بعض المجموعات، على أساس المنحدر الإثني أو الإقليمي أو الجغرافي، لذلك ليست رّمية طائشة عندما كتب دكتور منصور خالد "هناك سلسلة من الشتائم غير صالحة للنشر، في الدوائر المغلقة في شمال السودان. توجه للسودانيين من غير ذوي الأصل العربي، تعكس كلها تحاملاً شبه خفي!" والدوائر التي يشير إليها خالد هنا ليست سوى (دوائر النُخب الشمالية الحاكمة) التي كان خالد عضواً فيها ذات يوم. لقد أُختزل التعدد الإثني في السودان، من منظور الثقافة السائدة، التي أمسكت بالسلطة السياسية والاقتصادية في البلاد.. ثقافة المثلث المتطور، الذي افترض تمثيل كل ماهو (سوداني)، وفقاً لتقسيمات وقياسات تخصه وحده.

(٤٨) شريف حرير، سابق، ص: ٢٣٥

(٤٩) ثقافات سودانية، سابق، ص: ١٠

(٥٠) محمد إبراهيم نقد، سابق، ص: ١٦

(٥١) راجع الكتاب الأسود: فيما يتعلق بتوزيع المناصب، موقع حركة العدل والمساواة.

(٥٢) شريف حرير، سابق، ص: ٥٥

(٥٣) عبد الرحمن الأمين، سابق، ص: ٢٤

(٥٤) شريف حرير، سابق، ص: ٤٥

(٥٥) مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٠، أكتوبر ٢٠٠٢. مؤسسة الأهرام، ص: ٢١٦

(٥٦) عبد الرحمن الامين، سابق، ص: ٢٤

(٥٧) شريف حرير، سابق، ص: ٤٥

(٥٨) يورد دكتور شريف حرير: (ص: ٥٩ من السودان النهضة أو الانهيار) انه في (مذبحة الضعين) قامت مجموعة من قبائل البقارة الرزيقات المسلمين، بالهجوم على رجال (الدينكا) غير المسلمين وذبحهم في مدينة الضعين (جنوب دارفو)، وحيث أن الضعين هي مركز نظارّة الرزيقات، فإن لهذا الحادث دلالة خاصة ليس فقط بسبب ذلك. وإنما بسبب حقيقة أن الحدث، تم في ظل حماية نشطة من قبل القوات الحكومية!

أي من قبل البوليس والأمن، ولم تتخذ حكومة الصادق المهدي، أية خطوات تجاه الملاحقة الجنائية لمرتكبي الحادث. إن ذلك له دلالة خاصة، في ضوء حقيقة أن (الرزيقات)، يشكلون إحدى أقوى الدوائر الانتخابية لحزب الأمة. وهو الحزب الذي يترأسه ويمثل قائده الروحي رئيس الوزراء الراحل الصادق المهدي.

إن النمط المميز في مثل هذه الحوادث. إن رجال القبائل غير المسلمين، يتخذون من نقاط الشرطة ملاذاً لهم بعد نجاتهم من هجوم

أولي عليهم، من قبل رجال قبائل البقارة المسلحين. وحالما تصل المليشيا المطاردة لهم. والتي تفوقهم في التسليح، وتحمل بنادق هجومية غير مرخصة، يبدؤون في ذبح هؤلاء اللاجئين. وللسخرية، من المفترض أن تحميهم قداسة القانون (لاحظ نمط الجرائم المرتكبة في حرب دارفور).

(٥٩) راجع موقع دارفور اينفو. ٢٠٠٤

(٦٠) انظر: السابق

الفصل الخامس: عنف الدولة، الجنجويد، الحركات المسلحة والوضع الإنساني

لقد مررنا بكل شيء كأمة – التقسيم والديكتاتورية وحتى الفوضى.

فاتوس نانو
سياسي اشتراكي ألباني

القبيلة في مواجهة الأمة

سادت الجبهة "الإسلاموطائفية" فكرّة استراتيجية مضادة للديمقراطية. فمن خصـــائص المجتمعات الشـــمولية، وبالذات "النظرية النازية" في (ألمانيا) و"الفاشية" في (إيطاليا) و "الستالينية" في (الاتحاد السوفياتي) –السابق– إبان مجده، "رسوخ فكرّة المجتمع/ الأمة. وفي السودان نجد هذه الفكرّة، في تصـــور الجبهة الإســـلاموطائفية لنفســـها، بأنها تمثل (الجماعة الأمة) أو المجتمع الأمة (١)" غزّت هذه الفكرّة الاستراتيجية –كونها مضـــادة للديمقراطية– الســـلوك الســـياســـي للجبهة الإســـلاموطائفية، مبكراً. قبل تجربتها طيلة ســـنوات عقود حكمها الثلاثة بكثير.

ويبدو ذلك واضـــحاً أيضـــاً، في محاولتها إلغاء (الإثنيات الســـودانية) قســـراً –جبال النوبة، المجموعات غير العربية في دارفور، جنوب النيل الأزرق، وشرق السودان– وغني عن القول إنها قامت بفصل جنوب السودان، في سبيل تحقيق هذه الفكرّة.

مثلما اســـتخدمت مع المجموعات الأخرى، آليات العنف والقوّة القاهرة، لتحقيق فكرّة الجماعة الأمة. ما جعل الأمور في الســـودان – ودارفور على وجه الخصوص– تؤول إلى ما آلت إليه.

وهنا ينبغي لنا أن نتوقف قليلاً، عند مصطلح (الإثنية) الذي أشرنا إليه. فعلى الرُغم من شيوعه فيما طُرح من أورّاق وكتابات سودانية. إلا أننا نجد أنه قد أُهمل تعريفه، أو بدى تعريفه غامضاً ومتأرجحاً ما بين العرق والثقافة/ الدين.

ولكن الثابت أنه ليس له مقابل عربي، في حدود علمنا. وقد تُرجم في استثناء نادر تماماً بكلمة (قوم)، لأن هناك إجماعاً على صعوبة تعريفه، حتى في المصادر العلمية الأجنبية. التي صاغته أصلاً!

وهنا يقول "عالم الاجتماع والسياسة الإيطالي المعروف باريتو (١٨٤٨–١٩٠٣) من أن المصطلح (إثني)، واحد من أكثر المصطلحات غموضاً في علم الاجتماع. ولذلك نكتفي بالإحالة لما ورد في الموسوعة البريطانية، حول كلمة "مجموعة (إثنية)" **ethnic group** باعتبارها جماعة أو مجموعة من السكان، تتميز عن المجتمع الأكبر، بالروابط المشتركة لأفرادها، كروابط العرق واللُغة القومية/ الوطنية **nationality**. أو الثقافة.

ونلاحظ أن مثل هذا التعريف للجماعة الإثنية، لا ينطبق تماماً حتى على مستوى شمال ووسط السودان، كوحدة اجتماعية واحدة. فوحدة الأصل العائلي مُفتقدة هنا (٢)" إلى جانب أن لبعض المجموعات، لُغّة أُخرى غير العربية، هي اللُغّة التي تميزّهم كإثْنيات.

وهكذا لا يمثل ما درجنا على تسميته بالشمال والوسط (المركز) مجموعة إثنية واحدة، وإن أسهم الدين الإسلامي في تقليل الفروق الثقافية، في هذا النطاق الجغرافي، فاتخذ وصفاً شاملاً ومحدداً – الشمال المعنوي/المركز– وينطبق ذات الوضع على بقية أجزاء السودان، ورُبما –فضلاً عن طبيعة الإسلام– ذلك هو ما دفع الجبهة الإسلاموطائفية، أن تكون هي "المجتمع أو الأمة"، و لاصطدام مشروعها بخصوصية وذاتية الإثنيات –داخل الإطار المعنوي الفضفاض الذي يجمعها– قرّرت سحق تلك الإثنيات، التي حاولت تأكيد ذاتها وتمييز نفسها، داخل الأُطر الفضفاضة، التي تجمعها بإثنيات أخرى!

بل إذا اقتضى الأمر إبادتها عرقياً –كما حاولت مع الدارفوريين غير العرب– أو فصلها –كما فعلت مع الجنوبيين– للتخلص نهائياً من متناقضات مشروعها بهذا الخصوص!

ولذلك استهلَّت مشروعها بالمضي، قدماً في مسارين: أما (استيعاب) الإثنيات غير العربية بإعادة إنتاجها عربياً (مفهوم البوتقة أو الفرن)، أو إبادتها بأثنَنة السياسة –بمعنى تكريس الإثنية في السياسة– حتى تلعب هذه الإثنية دورها الاقصائي والتدميري تجاه الآخر، الذي لا ينتمي لذات هذه الإثنية!

فأنشـــأت الجبهة الإســـلاموطائفية لهذه المهمة في (جهاز الأمن والمخابرات) شُعبة أمنية تخصصها (أمن القبائل)، مهمتها الأساسية هى التلاعب بمتناقضـــات الإثنيات، لتكون الحصـــيلة في النتيجة النهائية، –إعادة إنتاج العنصر غير العربي– في السودان أو (سحقه). و أنتجت هذه المحاولات (لاستيعاب) أو (سحق) الإثنيات المختلفة –كما تراها وجهة نظر الثقافة (الإسلاموطائفية المركزية السائدة) التي تبنتها وحاولت تنفيذها الجبهة الإســـلاموطائفية – ردود فعل حادّة ضد هذا الاتجاه الاستيعابي، الذي يعمل على تذويب أو التخلص من الفوارق –يُلاحظ أن الجبهة الإســـلاموطائفية قالت بذلك على المستوى النظري، خصوصاً في نقاشها لمشكلة السودان في الجنوب، منذ الســـتينات من القرن الماضـــي، وهو الخط التحريري الدعائي، الذي تبنته فيما بعد صـــحيفة (الانتباهة)، لســـان حال العنصـــريين الراديكاليين الإسْـلاموطائفيين، بالترويج أن السودان سيكون أفضل دون جنوبيين، وأن الجنوبيين المســـيحيين يُشـــكلون عبئاً على العروبة والإسلام في السودان، وعلى الوطن الإسلامي، الذي تحلم به الجبهة الإســـلاموطائفية – و عملياً تبنت الجبهة الإســـلاموطائفية، مســـاري الدّمج و الاســـتيعاب القســـري، والإبادة الجماعية على نحو ما ذكرنا. بتكريس الإثنية و"أثننَة الســـياســـة". على خلفية التوجه العنصـــري الإســـلاموطائفي العروبوي، الذي ينطوي عليه (المشـــروع الحضـــاري)

الذي طرحته، في عقابيل انقلابها العسكري على الحكم الدستوري في ١٩٨٩.

والذي كان من أبرز عوامل انقسامات تنظيم الجبهة الإسلاموطائفية، التي افتتحتها –الانقسامات– بمفاصلة ١٩٩٩، التي أزاح فيها الإسلاموطائفيين العسكريين (على رأسهم البشير)، بالتحالف مع مجموعة من المدنيين (على رأسهم علي عثمان محمد طه)، أستاذهم الترابي من السلطة في تنظيم الحركة الإسلاموطائفية (المؤتمر الوطني)، و(الدولة) نهائياً، وبذلك أصبح "المؤتمر الوطني الإسلاموطائفي" حزباً حاكماً بإرادة العسكر الإسلاموطائفيين وأجهزتهم الأمنية.

هذا لا يعني أن هذه المجموعات الإثنية (خاصة في دارفور) أفاقت للمرّة الأولى بعد ١٩٨٩ –أي بعد انقلاب الإسلاموطائفيين– على حقيقة ما تستبطنه القوى الإسلاموعربية/المركز (٣) تجاهها، والتي تشمل القوى الطائفية بطبيعة الحال، والتي تعبر الجبهة الإسلاموطائفية القومية، عن (منتهى فكرتها) وفكرّة هذه القوى عن (الوطن والمجتمع والأمة)، سواءً كانت تلك القوى يمينية أو غير ذلك. ففي واقع الأمر تمثل الجبهة الإسلاموطائفية، أقصى وّعي هذه القوى، بوجودها في السودان.

لعشرات السنوات ظلّت فكرّة (الخلاف السلالي) (القبلي) و(الإثني) هي الفكرّة السائدة، في معظم محاولات تفسير اندلا ع النزاعات

الدموية، في العالم. ومن خلال ربط التنوع العشـــائري والثقافي الكبير في السـودان، بثقافة المنافسـة التي فرضـتها البيئة القاسـية، وضـيق الفرص المتاحة للاســتفادة من الثروات الطبيعية والثقافية، اعتبرت النزاعات الإثنية موضوعاً مسلماً به.

حســب وجهة النظر هذه.. فان "النزاع الإثني" هو جزء لا يتجزأ من الإرث التاريخي، الذي حملته "الدولة الوطنية الحديثة" معها، كتاريّخ ومؤشـر لاتجاهَات (المحافظة الثقافية) و(النظّرة التقليدية)، التي يُفترض سـيادتها، في المجتمعات العشـائرية "(٤) من سمات الإثنية الشـعور بالانتماء المشـترك، الذي يتمثل عادةً في التاريّخ المشـترك لأعضـاء المجموعة –التفرد الثقافي الذي يتمثل في اللُغة والدين، إلخ.. "والجانب العرقي، أي الإنتماء لأصـول عرقية مشـتركة. والإقليم أو الجهة حيث تتركز المجموعة الإثنية المعنية، داخل وحدة سـياسـية أكبر "(٥) ولعدم تَفهُم الجبهة الإسـلاموطائفية لهذه الحقائق، للتعامل معها بموضـوعية. مارســت نزوعاً عنصــرياً حتى داخل تنظيمها، ترتبت عليه حركتي المهندس داؤود بولاد في ١٩٩١، ودكتور خليل إبراهيم في ٢٠٠٣. بل وانســلخ عنها عدد من قياداتها لاحقاً، كالأفندي والمحبوب عبد السلام (٦) ومن قبل كان القيادي الإسلاموطائفي البارز عبد الرحمن محمد حسـن سـوار الدَهب، رئيس المجلس العسـكري الانتقالي، إثر سـقوط نظام النميري بانتفاضـة شـعبية في ٦ أبريل ١٩٨٥، قد عمد

إلى تسـليح القبائل العربية –قوات المراحيل– ومن ثم جاء تكوين الجبهة الإسلاموطائفية فيما بعد لما اسمته (قوات الدفاع الشعبي) التي أيضاً أسندت تكوينها لسوار الدَهب! أسهم كل ذلك –إلى جانب ما أشـرنا إليه– في أن تمضـي الأمور في دارفور، يوماً بعد يوم إلى تدهور مريع.

حيث تم ما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ فقط إحراق مئات القرى، وقتل آلاف المواطنين. وتوقعت الأمم المتحدة وقتها، أن يموت مليون مواطن في تلك الفترّة، إذا لم يتم تدارك الأوضاع المأساوية. وبالطبع لم يتم تداركها!

هذه السياسات المدّمرة، استوت على سوقها منذ ١٩٨٣، لتكشف بسـفور عن فداحتها في ١٩٨٧ في (مذبحة الضـعين) والمذابح التي تمت في ٨٧–١٩٨٨ في منطقة (وادي صالح) غرب دارفور، من قِبل تحالف (القبائل العربية) ضـد (قبيلة الفور)، ما حفز المجموعات غير العربية للدفاع عن نفسـها، فانتظم (الفور) في قراهم٦وكونوا ما أسموه بـ(شباب الفزع). ومن ثم حدّثت بعد ذلك عدّة معارك بين (الفور) و(العرب)، راح ضحيتها الكثيرون.

كان ذلك يحدّث، في الوقت الذي كان فيه أكبر أحزاب الائتلاف الحاكم (الأمة الطائفي) الذي لديه ٣٤ نائباً من دارفور وحدها، من العرب وغير العرب. حيث كانوا أكثر من نصـف نواب (حزب الأمة

الطائفي) في البرلمان. لكن لم يكن لهؤلاء النواب صوت، إزاء ما يحدث لأهلهم وإقليمهم. كما أن حزب الأمة الطائفي وقتها، أطلق يد (القوات الليبية) في دارفور، لمطاردة (القوات التشادية)، والضغط على الحكومة التشادية، لتغييرها انطلاقاً من دارفور.

وحيال ذلك سيّر أبناء دارفور، ضد الوجود الأجنبي الليبي/التشادي، وضد ممارسات حزبهم (الأمة)، مسيرّة احتجاجية بالعاصمة القومية الخرطوم. وبذل قادّة حزب الأمة الطائفي وقتها، مجهوداً جباراً لإجهاض هذه المسيرّة السلمية.

على الجانب الآخر، شجعت هذه الممارسات القبائل العربية (المستعربة) للإعلان عن تنظيم (التجمع العربي)، بأهدافه الاحتلالية الاستيطانية. التي أسفرت عن وجهها بعد ذلك.

إذ طمح هذا التجمع، لإزالة "القبائل غير العربية"، وإحلال "القبائل العربية" محلها. وتجلى هذا –بعد انقلاب الإسلاموطائفيين– بوضوح: "الابادة الجماعية والتطهير العرقي، والتهجير القسري في دارفور".

زار أعضاء هذا التنظيم –التجمع العربي– الخرطوم حيث التقوا بالسيد الصادق المهدي رئيس الوزراء، الذي بارك تجمعهم بصفته رئيساً منتخباً للوزراء، وعراباً لحزب الأمة الطائفي! كما قابل أعضاء (تنظيم التجمع العربي) وقتها أيضا، رؤساء التنظيمات السياسية الإسلاموطائفية الأخرى!!

وبهذا وُضع الأساس لتتبلور تنظيمات عربية عنصرية مثل (قريش–١) و (قريش–٢) على عهد النظام الانقلابي للإسلاموطائفيين.

وهذين التنظيمين (قريش)، يُعتبران تنظيمان غامضين! أعلنا عن نفسيهما في منتصف تسعينيات القرن الماضي، عبر بيانات وصلت إلى الجامعات السودانية، بالتزّامن مع الحديث المتنامي عن (دولة البقارّة الكبري) و (دولة الزغاوة الكبرى)، في دارفور.

عكست بيانات (قريش) مدى أطماع (القبائل العربية)، المنتشرّة في رقعة جغرافية واسعة، تتخطى دارفور إلى عدد من دول غرب أفريقيا. وعكست كذلك أطماع (الزّغاوة) الذين يُعتبرون من كبرى القبائل، في جغرافيا واسعة داخل حدود تشاد وليبيا والسودان.

لقد تميز المجتمع السياسي في دارفور "بالانقسامات الانشقاقية"، بسبب الاختلافات القبلية واللُغوية والثقافية والاقتصادية والإقليمية. ومع ذلك فقد "وفر المجتمع المشترك، الذي أتاحته (وحدة الدين) و(السلطة الدنيوية)، ممثلة في الأسرّة المالكة (الكيرا)، التي ادعت القُربى من رسول الإسلام، بالمنحدّر العرّبي والنسب مع المجموعات المحلية المستقلة، من خلال استقطاب الزوجات للأسر الحاكمة، كأمهات لملوك المستقبل؛ كونت مجتمعاً مشتركاً كان الحفاظ عليه واجباً مقدساً. تمليه القرّابة (المقدسة) وقبولاً بإرادة الله "(٧) وبزوال السلطنة ووقوع دارفور في (ظل) السلطة المركزية الوطنية بعد ذلك

ابتداء من ١٩٥٦، بدأ يتكوّن فراغ عريض، شرع يُسهم بشكل أو آخر، في تهديد الأمن والتعايش السلمي.

ومنذ الحرب بين (بني هلبا والرزيقات) في ١٩٧٩، بات واضحاً أن هذه الحرب هي (حرب تلد أخرى)، وأنها مقدمة لحروب دموية، سيشهدها الإقليم على مستويات مختلفة في مقبل الأيام.

وبالفعل خاض (التعايشة) حرباً ضروساً ضد (السلامات) في ١٩٨٠، واندلعت حروب وصرّاعات بني (هلبا والرزيقات) في ١٩٨٢، و(القِمِر والفلاتة) في ١٩٨٧، وقبيلة (الشرتاي أحمدَاي والبِديات) في ١٩٨٩، و(الفور والعرب) في (٨٧–١٩٨٩) و(الزغاوة والقِمِر) في ١٩٩٠، و(الزغاوة والمعاليا) في ١٩٩١ و(الزّغاوة والمراريت) في ١٩٩١، و(الزّغاوة وبني حسين) ١٩٩١ و(الزّغاوة والبرقو) في ١٩٩١، و(الفور والتُرجُم) في ١٩٩١ (٨)

ولأن نظام الحركة الإسلاموطائفية جاء فاقداً للأهلية، وعاجزاً عن إيجاد الإجابات الصحيحة، للأسئلة التي يطرحها الواقع الإجتماعي للسودان عامة؛ وإقليم دارفور بصفة خاصة، عمق من الأزمة في دارفور. فدخلت الأزمة في أسوأ مراحلها، بمحاولة النظام منذ يومه الأول، إحداث اختراق بين المجموعات القبلية.

وهنا تجدُّر الاشارّة إلى أن الحركة الإسلاموطائفية، حاولت أيضاً اختراق الطرق الصوفية، وإعادة تنظيمها وتشكيلها على أساس الولاء

لمبادئ "الإخوان المسلمين" كما في نسخة الحركة الإسلاموطائفية السودانية؛ وليس هذا فحسب، إذ استهدفت على ذات النهج الكيانات القبلية.

فالحركة الإسلاموطائفية السودانية –كتنظيم إسلاموطائفي، مختلفة عن شقيقاتها من حركات الإسلام السياسي في العالم الإسلامي والعربي، كتونس وتركيا، التي تجاوزت فيها حركة (النهضة) وحزب (العدالة)، إلى ما بعد الإسلام السياسي– تختلف عما اعتادت عليه هذه المجتمعات في التنظيمات الطائفية، ذات الطابع الصوفي والعقلاني النقدي (التي يصعب تصنيفها ضمن حركات الإسلام السياسي).

وكان المدخل الأساسي للحركة الإسلاموطائفية السودانية، إعادة إنتاج تجربة نميري، بتفكيك الإدارة الأهلية، وإعادة بنائها على نمط جديد يدين لها –كتنظيم إخوان مسلمين– بالولاء والطاعة. فقامت "بتجزئة إدارات القبائل؛ إلى وحدات إدارية أصغر. كما أنشأت داخل هذه الوحدات، وحدات إدارية جديدة، لقبائل كانت في السابق تتبع لتلك القبائل.

ثم عمدت إلى تعيين رجالات الإدارة الأهلية القدماء، أو تعيين أشخاص جدد في أحيان كثيرة. لا مؤهلات أو كفاءة لهم، في إدارة المجتمعات القبلية، كما أنهم لا علاقة لهم بأهل المنطقة (٩)" فنظام الإدارة الأهلية، الذي أنشأته الحركة الإسلاموطائفية، هو نظام

(الإمارة) –وهنا يمكن ملاحظة المحتوى الدلالي، وفقاً للنظام الدلالي العربي الإسلامي في كلمة: (إمارة)، والذي غيرّت إليه الحركة الإسلاموطائفية مسميات رجال الإدارة القديمّة. مثل: (الدمنقاي: الناظر)، (الشرتاي، إلخ)..

هذا النظام بمسمياته الجديدة، يتعارض كلياً مع النظام الأهلي الموروث، الذي ألفته مجتمعات دارفور، لأكثر من أربعة قرون. فأصبح جزءً من وجدان المواطنين، وتراثاً مرتبطاً بالسلطة والسلوك والفكر (١٠) فرجل الإدارة الأهلية (رّمز وزّعيم)، وليس مجرد (موظف حكومي). وعلى سبيل المثال نجد أن (دار مساليت)؛ التي ظلّت وحدة إدارية متماسكة، منذ انضمامها إلى السودان، باتفاقية الحدود بين بريطانيا وفرنسا في ١٩١٩، هذه الوحدة الإدارية، قُسمت إلى ثلاثة عشرّة إمارة. على رأس كل إمارة أمير! ومنها خمس إمارات؛ منحها النظام (لقبائل عربية وافدة!)، وذلك بقرار من والي ولاية غرب دارفور محمد الفضل في ١٩٩٥.

هذا "التنظيم الرّامي إلى تفتيت الأرض، والذي مزّق النسيج الاجتماعي القدِّيم. أربك المجتمع بأسره، وزرع الشكوك والمخاوف، وأوضح للمساليت –أصحاب الدار الأصليين– أن الأمر كله يتعلق بتفتيت ديارهم؛ إلى وحدات إدارية عديدّة، وإعطائها لقبائل عربية، وفدت إلى ديارهم حديثاً. وبهذا الشعور المليء بالخوف على التراّث

والأرض "(١١) انفجر الصـــراع بين (العرب والمســـاليت)، وهو من الصـراعات الدموية العنيفة، التي لا يماثلها أو يفوقها، إلا الصـراع بين (العرب والفور) في وادي صالح في ١٩٨٧، والصراع الذي تفجر بين النظام الإسلاموطائفي والحركات المسلحة، منذ ٢٠٠٢ حتى الآن.

وهذه الصـــورّة ظلت تتكرر؛ في كل مناطق دارفور. "ويتضـــح من اســـتراتيجيـة العمـل الإســـلاموطـائفي، التي أعلنتهـا الحركـة الإسـلاموطائفية، مدى الاهتمام (الزائف) لهذه الحركة، في تبني قضـايا مطلبية عادلة –كما كشف تكالب حركة (العدل والمساواة) (المحسوبة على الحركة الإسـلاموطائفية) على السـلطة، على خلفية اتفاق (جوبا لسلام السودان)، وتسخير مكاسب الاتفاقية، لصالح مجموعة محدودة من "نُخبة الحركة"، على حساب قضايا الإقليم– فقضايا إقليم دارفور بالنسبة لقادة ونُخب حركات دارفور المسلحة، أشبه بقميص عثمان: "قولـة حق أُريـد بهـا باطـل"– وخلق تيـارات موالية في الجمـاعـات الضاغطة.

"عبرت الحركة الإســـلاموطائفية بوضـــوح، عن تفرد الخط الدّاعي للوصـــول إلى الســـلطة. ســـواء عن طريق التحالف أو الائتلاف، أو النصـح أو الاسـتشـارة أو الاسـتفراد أو الهيمنة الكلية "(١٢) وقد تحقق لها ذلك كلياً، باسـتيلائها على السـلطة في ١٩٨٩، مما مكنها من (نهبٍ مقدس) وهائل لثروات ومقدرات البلاد (١٣)" وتمزيقها

إلى أشلاء، خلال تواطؤ السلطات الإقليمية والمركزية، مع مليشيات (الجنجويد)، التي قام نظام الحركة الإسلاموطائفية بتدريبها – معسكرات تدريب شباب القبائل نشطة منذ ١٩٩١– والذين تم تمليكهم وتمليك القبائل العربية (الأهالي البسطاء)، السلاح الذي رُخص لهم حمله، بقرار صادر من سلطات الفاشر في ١٩٩٣.

ليختبروا بعد ذلك مهاراتهم الحربية، التي تعلموها في المعسكرات في "حربهم ضد (الزّغاوة في ١٩٩٤)، و(البَرتي في ١٩٩٥) وضد (الزّغاوة في ١٩٩٧)، ومرّة أخرى ضد (الزّغاوة في ذات العام ١٩٩٧)"(١٤) وصولاً إلى الحرب الشاملة التي اندلعت في عقابيل الإعلان في ٢٠٠٢ عن حركة جيش تحرير السودان (عبد الله أبكر وعبد الواحد محمد أحمد النور) وحركة العدل والمساواة (دكتور خليل إبراهيم). ضد الجيش الحكومي وحلفائه من مليشيات الجنجويد.

كأن تلك الحروب الصغيرة، ما كانت إلا اختباراً وتمهيداً للحرب الضارّية، التي اندلعت بعد ذلك ولم تضع أوزارها حتى الآن.. حتى بعد تفجر ثورة ١٨ ديسمبر ٢٠١٨ السلمية المجيدة، التي أسقطت نظام الحركة الإسلاموطائفية، بعد حُكم دام لثلاث عقود عجاف.

ما نراه في مشهد السودان الحالي. نتيجة طبيعية لما وجدته الجبهة الإسلاموطائفية في يدها من موارد وثروات (دولة هامل) وشرطة و(أجهزة أمنية آيديولوجية)، و(سلطة دينية مدججة) بالسلاح

والقوانين القمعية الجائرة، (المسنودة بفتاوى) السلفيين وعلماء السلطان. وجيش حزبي (مسلح) بالعُدّة والعتاد الحربي المتطور، الذي لم يحارب في تاريخه أعداء خارجيين، فظل على الدوام يخوض حروبه ضد (المواطنين المدنيين) العزل والأبرياء. ما أحال الإقليم؛ إلى كتلة من النيران الملتهبة!

حركات دارفور

بعد أشهر قليلة من خروج الإنجليز في (١٩٥٦)، اتضح أن الإداريين (السودانيين)، الذين حلوا محل الإداريين الإنجليز، والذين عرفوا أنفسهم بأنهم عرب! ما هم سوى أدوات (استعمار محلي) حل محل الاستعمار الإنجليزي.

وكان الأزهري كأول رئيس حكومة في ١٩٥٦، يفترض أنها (الحكومة الوطنية للاستقلال)، قد حسم الأمر بضربة لازب قائلاً: "لأننا نعتز بأصلنا العربي، بعروبتنا وبكوننا مسلمين (..) أجدادنا هم الذين حملوا المشعل عالياً، وقادوا قافلة التحرُّر والتقدُّم"

ومن ثم شرع –على ضوء هذه الأحاسيس الوجدانية، التي تحدرت إليه من (أسلافه العرب، حسب زعمه)– في التوقيع على شروط انضمام السُّودان للجامعة العربية، في عام الاستقلال نفسه (١٩٥٦)، لكن فوجئ برفض بعض الدول العربية، التي لا تعتبر السودانيين عرباً، ثم عادت ووافقت بشرط تعريب السُّودان!

وهنا تجدر الإشارة إلى موقف الأستاذ محمود محمد طه؛ مؤسس الفكر الجمهوري في ظل ذلك المناخ (العروبوي الإسلاموطائفي) المتفشي بين آباء الاستقلال السودانيين، إذ كان يرى ضرورة الوّعي (بالذاتية

السودانية) والعمل على خلق سودان (يؤمن بذاتية متميزة ومصير واحد)، من خلال العناية بالوحدة القومية، وبناء هذه الذاتية السودانية، وتعميق المصير المشترك بين كل السودانيين.

وكان الأستاذ طه يدعو منذ أربعينيات القرن الماضي، إلى التركيز على "الوحدة الداخلية للسودان"، بدلاً عن الارتماء في (أحضان العروبة)، و"تحرير الفكر السوداني" بدلاً عن اعتقاله في (أشواق وتهاويم العروبة)، لأنها تهضم حقوق السودانيين الآخرين من غير العرب.

وبناءً على هذه القناعات؛ أصدر طه في ٢٣ أغسطس ١٩٥٨، بياناً نشرته وقتها صحيفة (أنباء السودان) بعنوان (عضويتنا في جامعة الدول العربية)، طالب فيه بـ(الانسحاب الفوري للسودان من الجامعة العربية). وذلك لأن (السودانيين أمة أفريقية). ولأن الجامعة العربية، ليست سوى مكتب من مكاتب وزارة الخارجية المصرية. وأضاف في بيانه إلى أسباب مطالبته بانسحاب السودان الفوري. أن (الجامعة العربية) مؤسسة (عنصرية) إقليمية ضيقة!

كان رأي الأستاذ محمود رأياً مؤسساً على إدراكه لتنوع السودان (التاريخي والمعاصر)، والذي لا يمكن السماح "لأشواق وتهاويم أقلية عنصرية" كبته ومصادرته.

في العام ١٩٦٧ استضاف رئيس الوزراء الصادق المهدي، في مدينة (نيالا) "مؤتمر فرولينا" (حركة تحرير تشاد). في ذلك المؤتمر وُضعت

استراتيجية للإطاحة بالرئيس التشادي (الأفريقي المسيحي) (فرانسوا تمبلباي)، ووضعت موضع التنفيذ (خطة تعريب تشاد ودارفور) بالتزامُن، فيما كان، في التوقيت نفسه مشروع (الدَّستور الإسلامي) على طاولة البحث والنقاش في (الجمعية التأسيسية) في العاصمة الخرطوم.

كان المناخ العام السائد منذ عشرينيات القرن الماضي، إلى ما بعد خروج الاستعمار مباشرةً، مناخ (تعريب وأسلمة)، الأمر الذي أشعل بمرور الوقت، فتيل الإحساس بالخطر، في نفوس ٦٩% من السودانيين، الذين كانوا قد سجلوا أنفسهم (أفارقة زنوج) في (إحصاء ١٩٥٥).

لكن لم يكن لحظتها وّعي الدارفوريين، قد تبلور بشكل كامل، لإدراك حقيقة أن "أقلية" —٣١% سجلوا أنفسهم (عرباً وهويات أخرى) في نفس الإحصاء— تخطط (للحلول محل الاستعمار)، الذي غادر البلاد للتو!

فيما كان الأمر بالنسبة للجنوبيين واضحاً، إذ استشعروا مبكراً، ما كان الأزهري والمحجوب، والنخبة الموعودة بالحكم يُخططون له!.. ومن هنا وُلدت المقاومة الجنوبية، في رّحم أحداث (توريت ١٩٥٥)، التي تبعتها (جبال النوبة في ١٩٨٤)، ثم (الفونج في ١٩٨٥).. وكانت دارفور تراقب طوال الوقت، ما يجري حولها بترقب وحذر!

إذ رأت النُخبة الدارفورية، أن حل المشكلة مع (الأقلية) التي (ورِثت الاستعمار)، وأنشأت (استعماراً محلياً)؛ يجب أن يكون بالوسائل السلمية، فنشات في هذا السياق (حركة اللهيب الأحمر) في عام ١٩٥٨ بقيادة (مصطفى باشا)، وحددت مطالبها في (التنمية والتمثيل العادل في هياكل السُلطة)، الأمر الذي لم يحدث. فبدلاً عن ذلك تعرضت للتشويه والهجوم، من قبل النُخب المركزية وقتها.

ثم نشأت في ١٩٦٥ (حركة سوني)، ذات الطابع (الدارفوري القومي الوطني)، بقيادة كل من (عباس عبدالله أبوشوك وأحمد محمد نور) وحددت هدفها منذ البداية، في استرداد (سلطنة الفور) و(التحرُّر من الإستعمار الداخلي). الأمر الذي لم يحدث، إذ تم قمعها وتشويهها كذلك. ومن ثم في نفس العام (١٩٦٥) نشأت (جبهة نهضة دارفور) بقيادة (الأستاذ أحمد إبراهيم دريج)، وتبنت نفس مطالب "حركة اللهيب الأحمر (١٩٥٨)"، إذ حصرت مطالبها في (العدالة) في تقسيم (السلطة والثروة).

في ١٩٨٢ وزع نظام الجنرال نميري، بصورّة غير رّسمية، كميات كبيرة من السلاح، على القبائل العربية (الأبالة)، الذين باشروا فوراً الهجمات على قبيلتي (الفور والترجم) بشرق (جبل مُرّة)، فيما أعلن نميري في الوقت نفسه ـــ لذر الرماد في العيون ـــ أن ما يحدث هو "جرائم نهب مُسلَّح" من بعض المتفلتين!

ومن ثم استمر الجنرال نميري واللواء فضل الله بُرمة ناصر (حزب الأمة)، في سياسة "تسليح القبائل العربية"، على طول خطوط ما يُسمَّى بـ(التماس) مع الجنوب! بحُجَّة أن ذلك جزء من (تكتيك الحرب المُضادة للتمرُّد)، عند ظهور "الحركة الشعبية والجيش الشعبي" على الحدود مع إثيوبيا في ١٩٨٣، وحتى قبل الوصول المزعوم (للجيش الشعبي)، لما يُسمَّى بمناطق التماس تلك!

بين عامي (١٩٨٦ و١٩٨٨) بترتيبات مع الصادق المهدي، غادر زعيم المعارضة التشادية (إبن عمر) ليبيا إلى دارفور، بعد أن فشل في الاستيلاء على السلطة في تشاد، ومن ثم شرع في توزيع السلاح للقبائل العربية، التي شرعت في الإعلان عن تنظيمات مسلحة (قريش ١ وقريش ٢) عن طريق المنشورات، ومن هنا بدأ (تجمع القبائل العربية)، الذي تأسس في ١٩٨٧، يعلن عن أهدافه الاحتلالية، بإطلاق (ميليشيات الجنجويد). الأمر الذي دفع أحمد إبراهيم دريج وقتها (١٩٨٧) لتأسيس حركة "فاس" (القوات الفيدرالية السُّودانية المُسلَّحة) **FAS – Federal Army of Sudan** بهدف (حماية قبيلة الفور)، التي تعرضت للإبادة في العام ١٩٨٨.

المجازر التي حدثت في دارفور بين عامي ٨٦ و ١٩٨٨، أشعلت كل أنواع المخاوف من سياسات (الأقلية) الحاكمة بسياسات (الاستعمار الداخلي) من الخرطوم.

الأمر الذي ترتبت عليه انقسامات داخل تنظيمات هذه الأقلية نفسها، ففي ١٩٩٠ اكتشف المهندس داؤود يحيى بولاد مصادفة، أن "النظام الإسلاموطائفي الحاكم"، لديه (استراتيجية كاملة وشاملة) بموجب "سياسة التخطيط الإجتماعي" لـ(علي عثمان محمد طه)، لإبادة القبائل غير العربية بدارفور (الزُرقة) واستيعاب وتعريب الناجين.

في ١٩٩٥ أسَّس آدم محمد إسحق، الملقب بـ(آدم بازوكا)، حركة مقاومة مسلحة (بدار ماسليت) كرد فعل، لعمليات (الإبادة)، التي تعرَّضت لها قبيلته (المساليت)، من قبل "الجيش الحكومي وميليشيات الجنجويد".

ما بين عامي (١٩٩٢ و ٢٠٠٠) وضع النظام الاسلاموطائفي ما أسماه "استراتيجية السكان" والتي نصت على: (إعادة توزيع السُكَّان، بالطريقة التي ستحقِّق التنمية، وتُقوِّى الأمن القومي..). وهذا عنى فيما يخص (دارفور) "إزاحة القبائل الافريقية" و(احلال قبائل عربية محلها)، والتلاعب بمكونات الإقليم، (باستجلاب قبائل عربية) من غرب أفريقيا، وإعادة توطينهم في أراضي السكان الأفارقة بدارفور.

إذن بناء على ما تقدم، نلاحظ أن الحركات المسلحة في دارفور بفصائلها المختلفة، نهضت على قاعدة تاريخ مطلبي محدد. عبر عن نفسه في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، في حركتي "سوني

واللهيب الأحمر" ومنذ السبعينيات حاول هذا "الخطاب المطلبي" تقعيد نفسه في إطار نظري، فعبر عن نفسه خلال "جبهة نهضة دارفور" إبان الثمانينيات من القرن الماضي.

وفي كل هذه الفترّات، تعرض هذا الخطاب للقمع. ومحاولات التصفية، بسبب "الدعاية المضادة" التي ركزت على توصيفه "بالقبلية والعنصرية" نازعة عنه الصفة "القومية" التي تحكم التركيب السكاني لدارفور..

وغني عن القول، أن التوصيف بالعنصرية؛ هو ذاته الذي ظل تلاحق به الصفوة الإسلاموطائفية؛ الثورة الجنوبية.. وكما يقول فرانسيس دينق في تقديمه لسفره القيم (حرب الرؤى)؛ "أن العناصر الدالة على الهُوية، قد تم تحويلها في الشمال والجنوب؛ من عالم إدراك الذات الحميد والمقبول، إلى الزّج بها في المسرح السياسي؛ للقضايا القومية المتنازع عليها، مع ارتباط ذلك بتبعات تخطيط واقتسام السلطة والثروة".

ويؤكد علماء الاجتماع بشكل عام، بأن ما يعتقده البعض عن ذواتهم، له أثر قوي في حقيقة وضعهم. فالسياسة العامة في "الدولة التعددية الحديثة" تحديداً، قد تقتضي في ظروف معينة، "فحص المعتقدات الذاتية"، التي قد لا تتسق و"الحقائق الموضوعية" فحسب، بل يمكن

أن تؤدي أيضـاً، إلى "تشـويه هياكل وأُطر الدولة الحديثة" المشـتركة، التي تمثل العديد من الهُويات.

ولذلك فان "العنصرية الكامنة" في الوجدان الثقافي لأهل السودان، و التي تظهر في كل شـيء من مؤسـسـات وتاريخ للدولة السـودانية، تقتضـي من النُخب "فحص معتقداتها الذاتية" ونقدها، لمعالجة الأزمة من جذورها. فالحروب التي اشـتعلت في الهامش، ما هي إلا مظاهر "للأزمة الكامنة" في "مكونات المجتمعات السودانية"، سواءً كانوا عرباً أو أفارقة.

ويقيني أن بعض الصـفوة، مدرك لهذا الأمر، ولكن لم يوظف هذا الإدراك لمعالجة "خطاب الكراهية" في جذوره، بل أُسـتُخدم من قبل الصفوة الإسلاموطائفية، لتصفية تجارب "السلطنات والممالك" التي قامت في (إقليم دارفور) على سبيل المثال.

فتقاليد الدولة التي أرسـتها هذه السـلطنات والممالك، وهيكلتها وقوانينها وحسـها الحضـاري المديني العالي، يسـبق تجرّبة الصـفوة الإسلاموطائفية الوليدة –بعد أن انبتت عن تاريخها الكوشي– بأكثر من ٦٠٠ سـنة، وهو ما أهل هذا الإقليم لأن يكون "مركزاً حضـارياً للسـودان الغربي" وغرب أفريقيا لمئات السـنوات.. في الوقت الذي كان فيه (سـودان الوسـط) مسـرحاً لنشـاط حروب شـيوخ القبائل والعمد، وبقايا الممالك المسيحية المنهارّة، وأنماط الحياة المتداعية.."..

"بعد أن انهارت سنار، كمركز آخر مقابل لمركز دارفور، وورثت بعض قبائل الشمال دولة الاستعمار المصري الإنجليزي، التي تراكمت عليها من قبل خبرة التركية السابقة، وكوّنت سلطتها المركزية القابضة، المستمدة لا من هياكل مؤسسات الإرث الاستعماري ومفاهيميه في السلطة والإدارة فحسب، بل أيضاً من مخاوفها غير المعلنة، من انبعاث (مركز دارفور) مرّة أخرى..

إذ تم "تدجين الفونج" بنجاح منذ وقت مبكر، وحصر سنار فيما يشمل الوسط.. ساعد في ذلك أن سنار جغرافياً، تمثل أحد الأضلاع الأساسية، في مثلث الصفوة الإسلاموطائفية ..

بسبب البُعد الجغرافي لدارفور، فشل هذا المركز في استيعابها بالتعريب التام.. على عكس ما حدث مع العنج/ الفونج.. ولذلك ظلت الصفوة الإسلاموطائفية تتوارث مخاوفها؛ بشأن انبعاث دارفور كمركز مرّة أخرى، على تعاقب حكوماتها، منذ فشلت ثورات الأشراف ضد الخليفة التعايشي!

وتحت وطأة هذه المخاوف، تم تعمد تهميش (دارفور)، واستغلال مواردها المادية والبشرية، "لبناء وتقوّية" (مركز السلطة في الوسط)، وشغلها في الوقت ذاته بالحروب البينية، وعندما جأرت بالشكوى، خلال التعبير القوي "لنهضة دارفور"، تم إشعال حرب (وادي صالح) التي ساند فيها (حزب الأمة) تحالف القبائل العربية –جدير بالذكر أن

وزير الدفاع عن حزب الأمة "فضل الله برمة ناصر" مون جيوش تجمع القبائل العربية بسلاح الجيش السوداني، الذي يفترض أنه قومي– وكان متوقعاً لهذه الحرب، أن تكسر "شوكة الفور" نهائياً، ليتم الإنفراد بعد ذلك بكل قبيلة أفريقية على حدة!

ولأن السلطة عملياً ترتبط بالسيادة الاقتصادية –السائد اقتصاديا هو السائد اجتماعياً– استهدفت (حرب وادي صالح) "الاقتصاد الزراعي الوليد والحديث" للفور، وتم تهجير من بقوا أحياء؛ إلى داخل تشاد، حيث أبناء أخواتهم الزغاوة!

لم يكن تدمير "تجمع القبائل العربية" لاقتصاد الفور الوليد محض مصادفة، فحزب الأمة غرّر بهذه القبائل، وزّج بها في حرب "ضد مصالحها المباشرّة"، فهي حرب بتخطيط حزب الأمة المسبق!..

يُلاحظ إذن، أن التدمير والقضاء على كل "مظاهر التنمية" في دارفور، لهو سمّة مركزية، لم يُختص بها الإسلاموطائفيين الذين قادهم الترابي وحدهم!

وفي نطاقات مختلفة تم "تحجيم رأس المال الدارفوري" في كل مدن المركز وحواضره؛ بمضاعفة الضرائب على التجار الدارفوريين، وهي الآلية التي سعى بها النظام الإسلاموطائفي البائد إلى تجفيف (سوق ليبيا/ أمدرمان) من التجار الدارفوريين!

لذلك الحرب في دارفور منذ بدايتها، تخطت مجرد ردة فعل النظام الإسلاموطائفي" البائد إلى إرادة الصفوّة الإسلاموطائفية، التي ظلت تحكم السودان منذ استقلاله في ١٩٥٦!

فهي لا تفتأ تستدعي اللحظة التي أعتمد فيها "الخليفة التعايشي" على قبائل دارفور للحفاظ على "كيان الدولة" المهددة!.. وحضور الصراع التاريخي بين الأشراف أسلاف هذه (الصفوة) و"الخليفة عبد الله التعايشي". والقائه بظلاله على نظم تفكير حكومات ما بعد الاستقلال في ١٩٥٦ المتعاقبة حتى الآن!

وقد لاحظنا ذلك في عقابيل عملية (الذراع الطويل)، إذ كان خطاب النُخب الإسلاموطائفية وقتها، يرسم لخليل إبراهيم صورّة مشابهة للصورة المتوارثة، التي رسمها "نسل الأشراف" للخليفة التعايشي: "صورة المجرم الهمجي الذي يستبيح الأرض والعرض"

إن إعادة قراءة تجربة الخليفة عبد الله التعايشي، في زمنها وظروفها وظروف دولته نفسها، التي تقف جيوش الغزاة على عتباتها الأربعة، مهم جداً لفهم ردود أفعاله تجاه (الأشراف) "أسلاف هذه الصفوة".. ومهم جداً لفهم السلوك السياسي لهذه الصفوة، عبر التاريخ المعاصر للسودان.

إذا أردنا توحيد الســـودانيين، حول (فكرّة بناء أمة)، ودفعهم جميعا لصـــناعة المعنى الاجتماعي العام؛ للدولة الســـودانية، على قاعدة المواطنة بلا تمييز.

صراع شائك

إن تاريخ الطبيب خليل إبراهيم، كأحد دبابين الحركة الإسلاموطائفية، وحركته كذراع مسلح "للمؤتمر الشعبي" أفقد (العدل والمساواة) كفصيل ثوري، تعاطف كثيرون ممن يؤمنون "بعدالة قضية دارفور". إلى جانب أن شُبهة كونها ذراعاً "اسلاموطائفياً مسلحاً، أسهمت في تردد الإرادة الدولية، وتركها لأزمة دارفور، تراوح مكانها لسنوات طويلة!

فعالم ما بعد ١١ سبتمبر، لا يرغب في تقوية جماعات وحركات "الإسلام السياسي" سواء كانت (مسلحة أو غير مسلحة)، بما في ذلك الأنظمة العربية والأفريقية، ذات التوجهات الليبرالية والعلمانية.

ولذلك أسهم ميلاد (العدل والمساواة)، بصورّة من الصور، في الانقسامات التي اعترت المشهد الدارفوري المسلح. فمؤسس حركة النضال المسلح (عبد الواحد نور)، تميز بميوله التي لا يمكننا وصفها بالشيوعية أوالليبرالية، بقدر ما يمكننا وصفها بأنها "عقلانية مبدئية" متحررّة من الخطاب الإسلاموطائفي.

وفي كل الأحوال هي ميول نقيضة لميول خليل إبراهيم ووريثه جبريل إبراهيم، الذي يصر حتى الآن في أي مفاوضات مع فرقاء العمل السياسي، على "رفض علمانية الدولة أو فصل الدين عن السياسة"،

على الرُغم من أن الاسلام السياسي، الذي يتبناه إبراهيم، هو سبب الإبادة الجماعية، التي حدثت لأهله في دارفور!

إلى جانب أن البُعد القبلي –إنتماء قادة ومقاتلي "العدل والمساواة للزغاوة" وانتماء قادة ومقاتلي "جيش وحركة تحرير السودان/ عبد الواحد للفور، بصورة أساسية، والتي انقسم عنها مناوي ربما للسبب نفسه كونه من الزغاوة– يلعب ذلك أيضاً دوراً خفياً، غير معلناً، فيما يخص الانقسامات في الحركات الدارفورية.

كما أن ميلاد تنظيم إسلاموطائفي مسلح (العدل والمساواة) في بيئة تقليدية ذات إتجاهات وميول (دينية طائفية) مثل دارفور. نظرياً يجعل "العدل والمساواة" أقرب إلى الوجدان الثقافي للإقليم..

لكن المفارقة عملياً ذلك لم يحدث، فالانتماء القبلي (للفور وأقربائهم من القبائل الأخرى) رجح كفة عبد الواحد على كفة خليل، عندما أعلنت "العدل والمساواة" عن نفسها في ٢٠٠٣، بصرف النظر عن طبيعة "خطاب عبد الواحد"، الذي سعى النظام إلى شيطنته!

وبينما كان (خليل) في الواقع الميداني؛ يحقق انتصارات على الأرض أكثر مما يتكلم، كان عبد الواحد؛ يتكلم أكثر مما يحقق انتصارات في الميدان!

وأياً كان الأمر، فإن عملية "الذراع الطويل" نفسها، مثلَّت رسالة قوية للجماهير الغفيرة، في معسكرات النزوح واللجوء، الذين كانت

أوضاعهم تزداد سوءً، بسبب "الهجمات المتكررة" للجيش الحكومي والجنجويد، والجرائم البشعة. والدماء التي كانت تسيل كالأنهار في وديان دارفور.

فهذه الجماهير كانت بحاجة لأن تشعر، بأن قضيتها التي لا تحل إلا في الخرطوم، قد صارّت فعلاً على عتبات الخرطوم، بالتالي على عتبات الحل!.. وربما أدى ذلك إلى تحوّل في القاعدة المؤيدة "للعدل والمساواة"، ووسعها خصماً على رصيد عبد الواحد، وغيره من قادة الحركات وقتها.

لكن يظل مأزق دارفور في أحد جوانبه، أبناءها القياديين.. الذين تأتي بهم النُخب الإسلاموطائفية الحاكمة إلى المركز، وترمزهم ترميزاً تضليلياً، في مواقع المسؤولية، ثم تحركهم كقطع الشطرنج، لتنفيذ برامجها كصفوّة!

أو أولئك الذين مثلوا أحد ركائز الطائفية والحركة الإسلاموطائفية (التيجاني السيسي)، فكانوا خصماً على قضايا دارفور، في التنمية والتحوّل الاجتماعي.

والسؤال هنا: هل بالإمكان الوثوق بهؤلاء، على أساس أن تكوينهم الفكري كطائفيين أو إسلامويين، تمت إزاحته لصالح (فكرّة دارفور) نفسها، كوعاء يتعايش فيه "العرب والأفارقة" أم أن الأجندة التي ينطوي عليها الخطاب الإسلاموطائفي، بما يتصف به هذا الخطاب من

رفض وقمع وإقصـــاء للآخر المختلف.. وبما يختزنه هذا الخطاب من اســـتبداد، يمد جذوره في الوجدان الثقافي الإســـلاموطائفي، الذي تتطابق فيه مفاهيم العروبة مع الإســـلام –لتشـــكل طريقة النظر إلى الحياة والآخرين.. هل سيخرج لنا هذا الخطاب لسانه، واضعاً إبهاميه على أذنيه، لنكتشف بعد فوات الأوان أن الطائفية والترابي، سوقا لنا النبيـذ القـديم في قنـانٍ جـديـدة! أعني إعـادة إنتـاج تجربـة الحركـة الإســـلاموطائفية عن طريق العدل والمســـاواة، في جغرافيا أخرى هي دارفور؟!

استخدام الصفوة الإسلاموطائفية، لتجمع القبائل العربية في دارفور، في صـــراع مســـلح ضـــد أقربائهم من القبائل غير العربية، دليل على قصـــر نظر الصـــفوة الحاكمة في الخرطوم، ونُخب المجموعات العربية الدارفورية معاً.

وقد مثل ذلك دافعاً لخليل إبراهيم، وعبد الواحد وبولاد من قبلهم جميعاً، فخليل مر بذات الصـراعات التي مر بها (بولاد)، وأفضـت به إلى تحوّلات غير التي اعتادها كإسلاموطائفي، في فهمه لقضايا شعبه. ورُبما يكون قد توصـل إلى ذات النتائج، التي توصـل إليها أسـلافه في "ســـوني واللهيب الأحمر ونهضـــة دارفور"، ومن ثم وجد ضـــالته في الخطابات التي تبحث في (صـــراع المركز والهامش)، والتي مثلت إطاراً نظرياً لحركته، وهو الإطار النظري الذي كان مفقوداً لما ســـبقه من

حركات وتجارب، لعبت دور الخبرّة التي يمنحها التراّكم التاريّخي، في بناء حركته والحركات الأخرى. إلى جانب الدور (الإلهامي)، الذي لعبته الحركة الشعبية لتحرير السودان، بتجربة شخصية دكتور جون قرنق الكاريزمية، كقائد ومفكر استثنائي.

تضاف هنا مستجدات عامة، تتعلق بظروف وأوضاع العالم، الذي عاش فيه (خليل). فهو عالم ليس كما يبدو!.. تتشابك فيه ثورة تطور وسائل البث المباشر، وتكنلوجيا الشبكات ومواقع التواصل، مع الثورة الحقوقية، مع علم الإنسان الديني، مع المصالح الإقليمية والدولية.. وفي هذا المزيج المعقد، تبرز قضايا "الخصوصية الثقافية" كعامل أساسي في (صراع السلطة والثروة) بين (الأقلية) العنصرية المستبدة و(الأغلبية) العنصرية المستضعفة.

حركة بولاد ١٩٩١

(١—٢) إقليم دارفور، هو الإقليم الذي كان معقلاً للإسلاموطائفيين، الذين نشطوا في الاستقطاب فيه منذ السبعينيات، ومن أبرز عناصرهم داخل الحركة الإسلاموطائفية وقتها "المهندس داوود يحيى إبراهيم بولاد (١٩٥٢ — ١٩٩٢)" والذي يُعتبر بين الإسلامويين، من مؤسسي "الجبهة الإسلاموطائفية القومية"، والذي تمرد عليها لاحقاً.

انضم (بولاد) للحركة الشعبية لتحرير السودان، وقاد أولى شرارات التمرد في إقليم دارفور، ضد (إخوة الأمس) في التنظيم، ولم يُكتب لحركته النجاح. إذ تم القبض عليه من قبل رفاقه القدامى، وتمت تصفيته على عجل.

تخرج بولاد من جامعة الخرطوم، في أوائل السبعينيات. وأصبح أول رئيس لاتحاد جامعة الخرطوم من "خارج القبائل العربية". وأُعتبر ذلك بمثابة وضع (لبولاد) على المسار السريع للقيادة السياسية، كجزء من استراتيجية (الترابي) لكسب أصوات دارفور وكردفان، وبناء تنظيم "إخوان مسلمين" قوي في تلك الأقاليم، التي عُرفت بالهامش.

وبسبب النزوع العنيف (لبولاد) في ممارسة السياسة –شخصيته كانت أقرب لكوادر العنف في القوى الإسلاموطائفية – تم القبض عليه في عام ١٩٧١ من قبل شرطة نظام نميري، نتيجة نشاطه العسكري البارز، وتعرض للتعذيب الشديد.

توقع بولاد نظراً لتاريخه، أن يتدرج في تراتبية التنظيم، ولكن كان من الواضح أن النُخب الشمالية المتحكمة في التنظيم، حالت دون ذلك. وهي تهمة قام بتوجيهها هو بنفسه لاحقاً (علانيةً ضد الإخوان المسلمين). وكتب: "حتى عندما أذهب إلى المسجد للصلاة، حتى في وجود الله، فأنا ما زلت عبداً، وسيخصصون لي مكاناً متعلقاً بعرقي".

بعد تخرجه من كلية الهندسة جامعة الخرطوم، عاد (بولاد) إلى دارفور، وانخرط في حيّاة عادية. وفي عام ١٩٨٨ بعد أن (أسكت) الترابي جميع الانتقادات للعنف المدعوم من (ليبيا) في دارفور. عاد (بولاد) وارتبط لفترّة وجيزّة "بالاتحاد الاشتراكي السوداني" –الحزب الحاكم إبان فترة نميري– لكن استمر في إنتاج آراءه الخاصة حول "تنظيم الإخوان المسلمين العنصري" الذي ينتمي إليه!

وعندما خططت الحركة الإسلاموطائفية للانقلاب على النظام الديمقراطي الطائفي (٨٦–١٩٨٩) توقع (بولاد) –خاصة بعد الدور الكبير الذي لعبه في الانقلاب– أن يتولى منصباً سياسياً رفيعاً، إلا أن ذلك لم يحدث!.. ومدفوعاً بالإحباط وخيبة الأمل، ذهب إلى (تشاد)

في عام ١٩٨٩ سعياً وراء الحصول على دعم الرئيس (حسين حبري)، بغرض تأسيس حركة مسلحة، ضد رفاق دربه في الجهاد، لكنه لم يجد تجاوباً من الرئيس حبري.

الأمر الذي دفعه للذهاب إلى إثيوبيا، للقاء دكتور (جون قرنق)، زعيم الجيش الشعبي لتحرير السودان، الذي كان وقتها يقود "الحرب الأهلية السودانية الثانية" في الجنوب، منذ اندلعت مجدداً في عام ١٩٨٣.

هكذا انضم (بولاد) إلى الجيش الشعبي في عام ١٩٩٠، وتلقى تدريباته العسكرية في جنوب كردفان. ومن ثم تم تعيينه "مفوضاً سياسياً لبعثة عسكرية للجيش الشعبي لتحرير السودان في دارفور"، في نوفمبر ١٩٩١ بهدف إثارة حرب عصابات دارفورية، ضد نظام إخوته الإسلاموطائفيين، الذين لطالما (ختم معهم القرآن) في مساجد الخرطوم، وفي منازل بعضهم. لكن لم يتمكن قرنق من إرسال المساعدة المطلوبة لقوّة بولاد، التي كانت وقتها تواجه صعوبة في عملياتها.. كانت القوّة التي قادها (بولاد)، مؤلفة من مقاتلي (الدينكا)، وتهدف إلى الوصول إلى ملجأ آمن في (جبل مُرّة).

لكن سرعان ما تم الإبلاغ عنها للشرطة، فقامت قوّة مؤلفة من "الجيش النظامي"، و"ميليشيا الجنجويد" بتعقب قوّة (بولاد) وسحقها

بسرعة في منطقة (دليج بوادي صالح، حسب بعض الروايات)، معقل قبيلته الفور.

عُذب (بولاد) حتى الموت. وتم الاستيلاء على مذكراته، التي كان قد سجل فيها معلومات كل عضو في "خلايا المقاومة السرية"، التي أنشأها في دارفور. وقد تم القبض عليهم أيضاً واختفوا منذها، دون أن يخلف النظام ورائهم أثراً يقود إليهم.

ونتيجة لحركة (بولاد) قام الجيش النظامي وميليشيات الجنجويد بالانتقام، بحرق عشرات (قرى الفور) التي لم تشارك في تعقب (بولاد). كذلك ترتب على حركة (بولاد)، انتكاس "المقاومة الدارفورية"، التي ظلت بعد ذلك (كامنة) حوالي عقد آخر من الزمان على الأقل. وعلى الرُغم من أن القضاء السريع على بولاد –نتيجة عدم الإمدادات– أدى إلى شرخ عميق في الثقة الوليدة بين (الدارفوريين) و(الجيش الشعبي لتحرير السودان)، الذي كان يتزعمه دكتور (جون قرنق). إلا أن حركة (بولاد) مثلّت (مصدر إلهام) لدارفوريين آخرين إسلاموطائفيين وغير إسلاموطائفيين، كما مثلّت الأساس، الذي نهضت على أرضيته فيما بعد، كل من حركتي "عبد الواحد محمد أحمد النور، ودكتور خليل ابراهيم".

(٢–٢) تمت تصفية (بولاد) دون محاكمة، تحت إشراف والي دارفور. وبعدها تم قتل مجموعة من قواته. وقُتل البعض الآخر في الطريق، بين نيالا والفاشر. في وادي (دوماية حسب روايات). وقُتل جميع الأسرى أثناء اعتقالهم في (سجن شالا) بالفاشر. تحت اشراف الوالي الذي حاول إرغام البعض على دخول الاسلام. مقابل تقديم الماء والغذاء والعلاج، ورفض ذلك عدداً منهم (حوالي ٢٤ أسيراً)، على رأسهم الملازم (بورينو) من قبيلة الدينكا.

والذين أسلموا دبرت سلطات الوالي اغتيالهم سراً، إذ أرسلت ليلاً أفراد من جهاز الأمن العام، والاستخبارات التابعة (للواء السابع)، التي كان يرأسها العقيد ركن/عثمان محمد صالح. والرائد أمن/ جودة وأفراد من الاستخبارات، هم: آدم تموا، أبو آمنة، عباس مصطفى عباس، ود حامد أحمداي، وآخرون.

حيث أخرجوا هؤلاء الأسرى من سجن شالا، وكان ذلك بحضور ملازم سجون/ محمد شرّارة. والرّقيب سجون/ إبراهيم أبو الكل، وبعض من أفراد قوات السجون.

وبعدها تم اقتيادهم وعلى رأسهم الملازم/ بورينو والملازم/ عبدالرحمن (من قبيلة الفور)، وهو معاق إثر إصابته بشظية طلق ناري. قادوهم إلى مقر الاستخبارات باللواء السابع، وزُج بهم في مستودع (كونتينر) لمدّة أربعة أيام. توفي خلالها ٦ منهم بسبب الحر والجوع والعطش، وتم

عقد اجتماع برئاسة عقيد ركن/هجام مدير مكتب الوالي. وعقيد/ عثمان محمد صالح، مدير شعبة الاستخبارات العسكرية. ورائد أمن/ جودة، مدير أمن محافظة الفاشر بالإنابة. ويعقوب آدم حسين، أمين أمانة المؤتمر الوطني، الواجهة السياسية للحركة الإسلاموطائفية، التي كان وقتها يقودها الترابي بنفسه قبل المفاصلة في ١٩٩٩، وشخصيات أخرى.

وكان الغرض من ذلك الاجتماع، هو البحث في كيفية (تصفية الأسرى). أما الستة الذين ماتوا داخل المستودع، فقد تم تسليمهم لشخص يدعى عبد النور، لدفنهم. وهو ملاحظ صحة ببلدية الفاشر. أما العشرون الذين تمت تصفيتهم، في الطريق المؤدي إلى (نيالا) تم دفنهم في مقابر جماعية بالقرب من قوز أبو زريق (١٥) وذلك حسب إفادة شهود عيان. وقد كتب دكتور شريف حرير (١٦) في بورتريه معبر –بتصرف– وقتها عن بولاد الآتي:

وُلد داؤود يحي بولاد عام ١٩٥٢. ودرس القرآن في أسرة تنتمي إلى قبيلة (الفور)، في جنوب دارفور. بالقُرب من مدينة نيالا. ومثل كل السودانيين شهادّة ميلاده بتاريخ تقديري ١٩٥٢/١/١، وهي لابد قد قُدرت بواسطة طبيب، بعد سنوات من ميلاده. وقد بدأ بولاد مسيرّته التعليمية عام ١٩٥٩.

تربى (بولاد) في أُسرة أنصارية، يمثلها حزب الأمة الطائفي سياسياً.. هُوية بولاد تمت صياغتها خلال سنوات حياته مع أسرته في دارفور، حيث تعلم (لُغّة الفور). ونشأ في طائفة دينية سياسية، وتعلم (اللُغة العربية) كلُغّة ثانية له، خلال دراسة القرآن عن طريق الحفظ والتلقين، ونظام التعليم القومي.

بعد أربع سنوات من التعليم الابتدائي، في ١٩٦٣ نافس (بولاد) لدخول المرحلة المتوسطة.

حيث درس فيها اللُغّة العربية والتربية الإسلامية والحساب وتاريّخ السودان الحديث وتاريخ أوروبا أيضاً.. لقد خلقت كل هذه المعلومات والمعارّف الجديدة عليه، صراعاً لم يكن بالإمكان تفاديه.

كان صراعاً بين الأفكار والآراء المحلية في (الثقافة الفوراوية الأم) و(التراّث القبلي) و(الآفاق الجديدة)، التي تفتح وعيه عليها، في المرحلة المتوسطة. ويمكن وصف الإطار العام، الذي كان يعمل فيه (بولاد)، حتى لحظة وقوعه في قبضة زميله، ورفيق دربه الحزبي السابق (الطيب سيخة –الذي كان حارساً شخصياً لبولاد في الأيام الغابرة)– حاكم دارفور في أواخر العام ١٩٩١. بأنه إطار معقد.

أولاً، هُويته كشخص من (قبيلة الفور)، يتلقى التعليم في نظام تعليمي موصل إلى (هُويته القومية) السودانية. ثم يُحبط مثل أغلب المتعلمين في دارفور من الطائفية. فيبدأ في البحث عن بديل آخر في الساحة

السياسية، وبحكم أصله من (الفور)، اختار بديلاً يُلبي قناعاته الدينية، واعتقد أن (الإخوان المسلمين) هم هذا البديل.

وقد تمت عملية ضم (بولاد) وعدد كبير من أبناء جيله، إلى عضوية (الإخوان المسلمين) بواسطة أساتذتهم في المتوسطة. وأثناء فترة حكم نميري ما بين (٦٩—١٩٨٥) أصبح بولاد من أبرز قيادات الإسلام السياسي، وصار رئيساً لاتحاد طلاب جامعة الخرطوم –وأصبح أخوه في التنظيم، طالب الطب الطيب سيخة (وقاتله فيما بعد)، نائباً له في رئاسة الاتحاد– وتدرج بولاد، إلى أعلى المراتب بحكم المعايير التنظيمية الدّاخلية.

وفي عام ١٩٧٧. عندما تم توقيع اتفاقية "المصالحة الوطنية"، عمل (بولاد) مباشرّةً مع عرّاب الحركة الإسلاموطائفية دكتور حسن عبدالله الترابي، وتلميذه العاق علي عثمان محمد طه.

تخرج (بولاد) من الجامعة عام ١٩٧٨، متأخراً عامين، بسبب نشاطه في التنظيم. وبعد تخرجه اختار العودّة إلى مدينته (نيالا) في جنوب دارفور. وأقام هناك ورشة نجارة، بمساعدة من (بنك فيصل الاسلامي). وظل (بولاد) نشطاً في الحركة الإسلاموطائفية.

وفي الفترة من ٨٧–١٩٨٩ خرج (بولاد) من عزلته البديعة، وكان عليه خوض (حرب بقاء قبيلته)، عندما تحالفت ٢٧ (قبيلة عربية) ضد (الفور)، وشنت "حرب إبادة وتطهير عرقي" ضدهم بتخطيط

من الحكومة الإسلاموطائفية، التي أسهم حزب (بولاد) شخصياً بفعالية في تكوينها، والتي ضمت وقتها حزبه في تحالف استراتيجي، مع حزبي الأمة والاتحادي "الإسلاموطائفيين".

شارك (بولاد) مع زملاؤه بتدبير انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩. وتم تجاهله فور سيطرتهم على السلطة، فغادر السودان ليعود إليه (في خور قمبيل) في اواخر ١٩٩١، كقائد لإحدى فصائل الجيش الشعبي لتحرير السودان. لمحاربة زميله وأخيه في الله وحارسه الشخصي السابق، الذي أصبح حاكماً لإقليم دارفور "الطيب إبراهيم محمد خير الشهير بسيخة"، والذي قام بجمع قوات الجيش والأعداء المحليين لقبيلة (الفور) –الذين يُعرفون بالعرب الفرسان– ومن ثم ظهر (بولاد) في شريط فيديو عُرض في التلفزيون السوداني، وهو في حالة من التعب والإرهاق، بسبب التعذيب.

وقد كان أخوته في الله –رفاقه الأيديولوجيين– زملاء دربه السابقين في سبيل الله، الذين أصبحوا من القادة النافذين في النظام، قد وعدوا بمحاكمته بتهمة الخيانة. لكنهم فعلوا عكس ذلك. إذ فضلوا القضاء على هذه (الظاهرة المحرجة) لهم قبل إتاحة الفرصة له للعيش والدفاع عن نفسه، حتى لو كان ذلك أمام محاكم (الكونقرو) التابعة لهم.

لقد وُضع (بولاد) وجيله الذي حاول تنفيذ (مشروع الإسلاموطائفيين) للوحدة الوطنية، عن طريق الإسلام السياسي، في امتحان صعب!

لقد كانوا ينتظرون النظام الذي جاءوا به، أن يقوم بدور لمنع تدفق (السلاح الليبي)، ووضع حد لأعمال (المعارضة التشادية) وحلفائها من القبائل الرّعوية المحلية.

لكن بدلاً من التعامل مع هذه المشاكل، عمل النظام الذي جاهدوا في بنائه، على "تكوين المليشيات القبلية" من القبائل العربية الرّعوية، ومدها بالسلاح. الذي أُستخدم ضد أهلهم فقط، (لكونهم ليسوا عرباً).

وقد تطورّت هذه المليشيات فيما بعد، إلى قوات (الدفاع الشعبي) تحت إشراف سوار الدهب. وبدأوا في احتلال قرى دارفور وتسميتها (مناطق محرّرة). تمت هذه المؤامرة الكبرى بواسطة الإسلاموطائفيين، وأُستغل فيها (العرب) ضد (المواطنين الأصليين غير العرب) في دارفور. عن طريق حدود دولية، ومساعدة عسكرية من قوّة إقليمية ذات نفوذ اقتصادي كبير (ليبيا) ونزعة قومية عربية. ونظام الخرطوم الذي تسيطر عليه الصفوّة الإسلاموطائفية تاريخياً، لم يفعل شيئاً إزاء ذلك كعادته، فقد كان متورطاً في كل ما حدث ويحدث!

وبإقامة (العرب) لتنظيم يضم (٢٧ قبيلة عربية)، وتحديدهم لأهدافهم المتمثلة في محاربّة المجموعات غير العربية (الزُّرقة) لحماية مصالحهم، وسياساتهم التي تهدف لنشر (الثقافة العربية). اتضح لبولاد بجلاء

مدى التفرقة بين أبناء البلد الواحد، أو أولاد العرب من جانب والنوبة والجنوبيين والفور، إلخ.. من الجانب الآخر.

في هذا المناخ المعين اكتشف (بولاد) وجيله، أن الأشكال المتعدّدة للإسلام السياسي، قد استغلت لتمكين الثقافة الإسلاموعربية، التي تعبر عن وسط وشمال السودان –إلى حد كبير– فقط.

أول مؤشر لبداية البحث عن الذات عند جيل بولاد. حدث عام ١٩٨٨، عندما انتقل اثنان من أبناء دارفور، من الجبهة الإسلاموطائفية القومية، إلى الحزب الاتحادي الاسلاموطائفي. وقد كان بولاد صامتاً، حتى جاءت الجبهة الإسلاموطائفية بانقلاب عسكري في ١٩٨٩. فغادر بولاد السودان عبر مطار الخرطوم، لكي يعود بعد عام إلى جبل مُرّة، قلب إقليم دارفور. كقائد لإحدى فصائل الجيش الشعبي لتحرير السودان.

وعلى حُطام (العنصرية المدعية) ماتت النزعة القومية العريضة (لبولاد)، وترك في مكانه الأساس الانتماء الوطني لهويته الأصلية (الفور).

حركة خليل إبراهيم ٢٠٠٣

كذلك تجربة الطبيب خليل ابراهيم، لا تختلف كثيراً عن تجربة (بولاد). فهو الآخر كان عضواً ناشطاً في الحركة الإسلاموطائفية السودانية، منذ المراحل الدراسية المبكرة، ومن أشرس المدافعين عن المشروع الإسلاموطائفي. برز اسمه بوصفه أحد (القادة العسكريين)، الذين قادوا الحرب في جنوب السودان (الدبابين، الفئة الأكثر تطرفاً بين المجاهدين). ولابد أن العوامل التي أدت إلى تمرد (بولاد)، أو قدراً منها على الأقل! قادت أيضاً إلى تمرد الطبيب خليل إبراهيم على أخوته في التنظيم!

فالثابت أن العديد من أبناء دارفور، داخل الحركة الإسلاموطائفية، قد شعروا بنوع من التهميش المتعمد، مارسه ضدهم إخوتهم في الله الإسلاموطائفيين الشماليين، دون تقدير لابتلائاتهم ومجاهداتهم المتميزّة في سبيل الله!

يحدثنا التاريخ عن كثير من الحكايات المماثلة، فالخليفة أبي جعفر المنصور (العباسي)، قتل "غدراً" قائده أبي مسلم الخراساني، (الفارسي) الذي نهضت دولة بني العباس على أكتافه، فلولاه لما كانت لبني العباس دولة. استكثر المنصور على هذا (الفارسي)

المتحدر من (صلب الأكاسرة)، اقتسام (السلطة والثروة) معه، رغم أن الخليفة شخصياً كان (ابن جارية)، طغى على دمها الدّم (المقدس) لبني العباس!

لسنا مؤتمرا وطنيا، ولكن جميعنا اليوم مؤتمر وطني!

كان رد فعل النظام على عملية "الذراع الطويل" وسط الدارفوريين المدنيين العزل، عشوائياً وإذلالياً وتصفوياً.. (وقتها) عبر كثيرون عبر مختلف الوسائل، عما يشعرون به، يلخصون الحال في سؤال واحد: كيف يمكن لشخص أن يرغب في البقاء في وطن واحد، تعامله فيه "النُخبة الحاكمة" كمواطن من الدرجة الخامسة، بل كأجنبي يسهل تمييزه بالسُحنة، والتي هي سبب كاف لاعتقاله.. ما الإغراء المادي والمعنوي، الذي يمكن أن يبقيه في وطن واحد مع هؤلاء؟!

فتحت تلك الأحداث الجُرح السوداني، على وقائع التاريخ المعاصر، وفيما انطلقت "الأصوات المركزية" تهتف: (لا صوت يعلو فوق صوت المعركة) مستنفرةً كل طاقات "الوّعي الزائف بالتاريخ" ومتجاهلةً كل"حقائق الواقع الموضوعي" الماثل. هرباً من التحدّي الذي ظل يجابههم به سؤال "التنوع التاريخي والمعاصر" لبلد كالسودان!

وقتها استلهمت نُخب الصفوة الإسلاموطائفية الحاكمة؛ لحظات من تاريخها القريب، منذ اندلعت "حرب الرؤى بين الشمال والجنوب – عندما تمردت الفرقة الجنوبية في أغسطس ١٩٥٥، وسارعت مصر

الناصرية بالتبرع بتقديم خدماتها، وطلبت أن تتدخل بجيشها، لسحق وسحل هذا التمرد!

وقد تطوعت مصر مرةً أخرى في ١٩٧١، بقصف (الجزيرة أبا). وكأن التاريخ يعيد نفسه إذ استعانت "حكومة الوحدة الوطنية" في عقابيل "الذراع الطويل" بمصر لسحق قوات خليل إبراهيم!— فما أشبه أمس الجنوب بيوم دارفور!

فبسبب سياسات (التعريب والأسلمة) القسريين، تولد من قبل رد فعل معاكس في الجنوب، ومن ثم أخذت مقاومة الجنوبيين تتطور، عبر مراحل الصراع المختلفة من (الحكم الذاتي) و(الفيدرالية) إلى النضال لأجل (الكونفدرالية) أو (الانفصال) إلى أن تم توقيع (بروتوكول مشاكوس) في ٢٠٠٢ واتفاقية (نيفاشا) في ٢٠٠٥.

يبدو أن وّعي نُخب الصفوة الإسلاموطائفية "الزائف بالتاريخ"، يشتد في لحظات التحوّل القاسية! مثل اللحظة التي صنعها خليل إبراهيم في ٢٠٠٨، فلم تجد هذه النُخبة، وسيلة لحل المشكلة أو للهجوم أو الدفاع. سوى استنفار كل مكنونات "خطاب الكراهية" في وجه الدارفوريين وقتها.

بعد مرور ما يُشارف ثلث قرن من الزمان –منذ الاستقلال في ١٩٥٦ حتى الآن– لا تزال هذه النُخب تستمرأ استعادة سيرتها الأولى، عند كل منعطف تاريخي —فهم لم يفكروا وقتها في (الفرص

النظرية) التي أتاحها "اتفاق نيفاشا ٢٠٠٥" لإحداث "تحوّل ديمقراطي" حقيقي، يعالج (مشكلة دارفور). ويحافظ على (وحدة السودان) ويعوق توجهات (الانفصال) التي تبناها (القوميون الجنوبيين) داخل الحركة الشعبية، و(الكومولو) في جبال النوبة، والتي لا نشك في وجود توجهات انفصالية مماثلة، في دارفور على نحو أوسع مما عبرت عنه (حركة استقلال دارفور!)— فلو تمت لنيفاشا "تطبيقات عملية" فيما يخص كل مناطق الهامش، وليس الجنوب أو دارفور وحدهما. لتغيرت الصورة الآن، ولما احتجنا بعد الثورة لاتفاقية جوبا بمساراتها المتعددة!

لكن كيف يتم ذلك وحكومة "الوحدة الوطنية" التي جاءت بها (نيفاشا) لم تكن مؤهلة كحكومة (وحدة). إذ كانت تروج إعلامياً للوحدة، فيما هي ذهنياً ونفسياً وعملياً تكرّس للانفصال!

فقد فضلت الصفوة الإسلاموطائفية الحاكمة، بقائها واستمرارها في السلطة، على بقاء السودان موحداً.

وبطبيعة الحال وقتها بدت إرادة "الحركة الشعبية لتحرير السودان" في الوحدة، أشبه بصدى لإرادة النظام الإسلاموطائفي الحاكم. إلى جانب أن طموح الحركة الشعبية –كما كشفت الأحداث في مقبل الأيام بعد مقتل قرنق، إعادة إنتاج تجربة الشمال السياسية، وقطعاً هذا ما أدى

لاحقاً، إلى إشهار القوات المسلحة الجنوبية، السلاح في وجه الجنوبيين بعد تحقيق الدولة المستقلة، كالثورة التي تأكل أبناءها!

في عقابيل "الذراع الطويل" عرضت الحركة الشعبية، على شريكها في الحكم، الاستعانة بجزء من قوات "الجيش الشعبي" للقضاء على (ثوار دارفور)، وفيما بعد استمرت حملات القمع في الجنوب، ليس بسبب التحوّل من مهام الثورة المسلحة، إلى مهام "بناء الدولة" المدنية، بل نتيجة سعي حثيث لإعادة إنتاج تجربة "الصفوة الإسلاموطائفية " في حكم السودان! مع اختلاف "الثقافة والاثنيات" لكن النتيجة هي نفسها!

وهكذا تكشفت بعد وفاة الزعيم الراحل دكتور (جون قرنق) خيبة أمل كبيرة، بضياع تلك المجهودات الجبارة، لمناضلين حقيقيين ضد الظلم والاستبداد والاضطهاد القومي، تحت وطأة الإغراءات التي قدمتها الصفوة الإسلاموطائفية، للقوميين الجنوبيين. وهو السيناريو نفسه الذي تمارسه "اللجنة الأمنية" الآن تجاه "قادة الحركات المسلحة" الذين ساندوا انقلابها على (الوثيقة الدستورية) للثورة والمكون المدني في الحكومة الإنتقالية!

فهل ستكون في هذه الحالة –على خلفية السيناريو الذي مورس مع الجنوب– النتيجة مختلفة عما آل إليه حال الجنوب؟

وهنا لنبحث معا هذه الفكرة: غني عن القول أن الثقافة مدخلها اللغة.. وإذا كانت اللغة العربية والإسلام (على النمط الدارفوري) يمثلان القاعدة التي تنهض عليها "المشتركات الثقافية" بين ثقافات دارفور والثقافة الإسلاموطائفية، التي شكلت المركز، فإن ذات المشتركات (اللغة والإسلام)، لم يشكلا قاعدة للوحدة بين (دول الخليج) مثلاً، بما لها من قُرب أكثر من العروبة، وقد عاش وجدانها الثقافي وقائع التاريخ الإسلامي سالفاً عن سالف منذ فجره في قريش –فيما لم تعش الأقلية الحاكمة في السودان هذا التاريخ الإسلامي، سوى على المستوى الذهني، بقراءتها للطبري وابن كثير وابن هشام والذهبي– إلى جانب أن دويلات الخليج وشبه الجزيرة، تجمع بينهم اللغة بلهجاتها وأصلها الفصيح إضافة لقرابتهم لرسول الإسلام، ومع ذلك لم تشكل كل هذه العوامل مجتمعة، في ظل "سيادة الدولة القُطرية"، عوامل حاسمة لتكوين "دولة قومية اندماجية" بين عرب الخليج وشبه الجزيرة؟!

من جهة أخرى نجد أن المشتركات التي تربط دول كالعراق وسوريا والأردن ولبنان وفلسطين –خاصة أن هذا الجزء من العالم العربي، إلى جانب مصر وجزيرة العرب من لغة ولهجة وعقيدة وعروبة وحضارات بائدة، إلى جانب الرمزية العقدية، لأرضهم كمهبط للديانات والرسل الابراهيميين. فهذا الجزء من العالم كما هو معلوم على الأقل حتى

الآن، هو المسرح التاريخي للديانات السماوية المعروفة، وقاعدة انطلاقها وتوسع غزواتها وفتوحاتها، وأكثر من ذلك قرابتهم للنبي العربي، وقرابتهم لموسى ويسوع، كل ذلك لم يجعل منهم دولة واحدة! فعند مقارنة ذلك (بقرابة مدعاة) كما يحدث في السودان، نجد أنه حتى لو تم استخدام كل ذلك، قطعاً لن يؤدي الى صهر كل هذه المشتركات، في الثقافة والتاريخ، إلى أي شكل من أشكال الوحدة بين مصر وسوريا والعراق ولبنان والأردن وفلسطين، مثلاً.. أو بين شبه الجزيرة العربية ودويلات الخليج، أو بين أقطار شمال أفريقيا. على الرُغم من أن فكرة الدولة القومية (فكرياً) فيما نهضت في الشام تلقفتها مصر (سياسياً) لتتمخض عن (التجربة الناصرية) بزخمها الإعلامي الكبير، الذي وُظف لخوض أوسع حرب نفسية شهدها الإقليم والعالم، ضد أبناء عمومتهم اليهود! لينتهي كل ذلك إلى كامب ديفيد ١٩٧٣.

ذلك الزخم الإعلامي والسياسي لمصر الناصرية، أو عراق البعثيين، أو سوريا العروبة، أو ما تلعبه السعودية كجغرافيا، تشتمل على الرموز العقدية للمسلمين. كل ذلك لم تترتب عليه لا وحدة عربية لا وحدة إسلامية.. بل تجربة الوحدة اليتيمة وقصيرة الأجل بين مصر وسوريا، سقطت عند أول المحكات، فمنذ البداية.. انتصرت الدولة القُطرية،

لإكتشافها عملياً أن مصالح شعبها القُطرية، فوق كل اعتبار ثقافي أو عرقي أو ديني يربطها بإقليم ووحدة أكبر!

وفي ذات حدود الدولة القُطرية نفسها، كالعراق مثلاً لطالما تعالت أصوات الأكراد من جهة والشيعة من جهة أخرى، فالعراق البعثي السني لا يمثل طوائف مثل الشيعة والسنة غير البعثيين! وقطعا لا يمثل الأكراد! إلى آخر المعتقدات والعقائد والسحنات..

وهو ما حدث ويحدث في (سوريا العروبة) ولم تنجو منه شمال افريقيا الأمازيغ والبربر، التي نهضت فيها قضية الصحراء الغربية بقيادة البوليساريو.. أو مصر الفرعونية والقبطية والنوبية والعربية الإسلامية ذات الصراع المؤجل..

هذا هو الحال العام للإقليم، الذي ترقب الأقلية (الاسلاموطائفية) في السودان ربط مصير الأغلبية "السودانية" به وبسياساته ومصالحه.

أما على مستوى العالم، فإن تجربة "الوحدة القسرية" في مشروع الدولة الأممية، الذي قادته (روسيا البيضاء) فأخضعت كل ما عُرف بعد ذلك (بالإتحاد السوفياتي) لأكثر من ٧٠ سنة، هي أطول من عمر سودان ما بعد الإستقلال.. نجد أن هذه التجربة أيضاً فشلت.. لماذا؟.. أيا كانت التصورات حول ذلك، فقد لعب عامل (الخصوصية الثقافية) (بما في ذلك اللغة واللهجة والسحنة) إلى جانب الاقتصاد كعامل أساسي بالطبع، دوراً أساسياً في تفتيت إتحاد الجمهوريات

السوفياتية، ودول شرق أوروبا أو ما كان يسمى بالمعسكر الشرقي، إلى مكوناته الأساسية!

فعلى أي شيء تراهن (الصفوة الإسلاموطائفية) في دولة الوحدة (الإسلاموطائفية القسرية؟!).. لذلك الرهان الحقيقي ينبغي أن يكون على الديمقراطية والتحوّل الديمقراطي، فدون التعددية من المستحيل إدارة التنوع؛ الذي يذخر به السودان!

لا أحد يستطيع إنكار أن العروبة والإسلام، جزء لا يتجزأ من سودان التنوع الكبير، لكن ذلك لا يعطي (هذا الجزء) حق الهيمنة والسيطرة على (بقية الأجزاء) الأخرى! ورأينا كيف انتهت بنا تجربة الصفوة الإسلاموطائفية مع الجنوب!

لذلك من المهم جداً، التأكيد هنا أن الصفوة الإسلاموطائفية الجديدة، إذا كانت حريصة على (وحدة السودان)، عليها مراجعة (خطابها المركزي) الذي هو (حاصل جمع أطروحات)، كل قوى السودان القديم وأطروحات روافدها. فالأمر لم ولن ينحصر في (تقرير مصير الجنوب) كما أثبتت الأيام التي لم تأت بعد! أو دارفور وشرق السودان وجبال النوبة، إلخ..

وأتصور أن أوان التواضع على (دولة المواطنة بلا تمييز) و(إحترام القانون) والرعاية الحقيقية لمصالح كل السودانيين لم يفت بعد حتى الآن!..

فالرهان على المشـــتركات الثقافية رهان خاســـر. وربما يعجل العزف عليه بالإنفصال، فالسؤال البديهي: أي مشتركات هذه لم تمنع النظام الإســـلاموطائفي البائد، من ارتكاب المجازر وانتهاك حرمات دارفور، رغم كون (شعبها مسلم) مثل الأقلية الحاكمة، ويدين بالولاء للطائفية مثلها. فمشـتركات لا تقف بوجه الإبادة والإغتصـاب وأعمال الحرق والنهب، لا حاجة لأحد بها.. فهي مشـتركات زائفة، ولم تتأسـس على حقائق الواقع!..

ولكنا لا زلنا نراهن على ذلك الضـوء الضـئيل، في نهاية النفق. الذي دخل وخرج في طبقات ظلمته، عبدالله حمدوك ولم يعد!.. آملين أن تفاجئنا هذه الصفوة، بعد أن صرحت بتراجعها عن انقلابها؛ بخطوات تخيب ظننا فيها، وتخذل كل التوقعات القائلة بانعدام الأمل.

الـدولـة الأمريكيـة لم تصـــبح بهـذه القوّة والازدهـار، إلا لأن الآباء المؤســـســـين لها، أدركوا منذ اللحظة الأولى، أن أميركا ما بعد الحرب الأهلية، يجب أن تتأســس على حقائق الواقع. ومن هنا كان الاعتذار عن سـنوات (القهر العنصـري) وتطبيق سـياسـات (التمييز الإيجابي)، لتعويض الهنود الحمر والأمريكان الأفارقة، عن ما حل بهم من ظلم. ومن هنا كان (الاحتفاء بالتنوع)، وتحويله لطاقة خلاقة صـاغت وجود الدولة الأمريكية المبدعة، والغنية والقوية والحرّة بإنســانها الحر، الذي لا تشـــغل باله (أســـئلة العالم الثالث اليومية)، فقد جاوب (النظام)

الذي أرسته الدولة، على كل الأسئلة المؤرقة، التي أهونها الصحة والتعليم والسكن والمعيشة.

(التنوع سلاح ذو حدين)، فبقدر ما هو (طاقة بناء) إيجابية، يمكن أن تحوله طريقة التوظيف السلبية، إلى (طاقة هدم)، مثلما فعلت النخب السودانية الفاشلة بالسودان.

فهل وعت الصفوة الدرس، أم لم تعيه بعد، رغم وقوفه مسلحاً على أعتاب امدرمان (الذراع الطويل) في العاشر من مايو ٢٠٠٨، ربما مبشراً (بكيجالي وكوسوفو)، فشخصيات كحميدتي، الذي هدد إبان اندلاع الثورّة: "إن عمارات الخرطوم، ستسرح فيها الكلاب وتسكنها القطط" وهو المتمرس على القتل، الذي ارتكب في دارفور كل أنواع الجرائم، لا يجب أن يستبعد استبطان أمثاله من الدبابين (كوسوفو وكيجالي)، خفية من القوم!

السودان هو البلد الأصل لكل السودانيين عرباً وأفارقة، فقد ولد أسلافهم هنا ولم يأتوا إليه نازحين بحثاً عن الكلأ والماء، أو هاربين من مشانق (القبل الأربعة) التي نصبها الأمويين من قبل، والعباسيين من بعد.. فكيف يتقبل هؤلاء أن يكونوا منبوذين من بعضهم البعض في مرقد أسلافهم؟..

ما الذي يجبر هؤلاء أو أولئك (أقلية أو أغلبية)، على الاستمرار مع من يتحكم فيهم في دولة واحدة؟.. لا شيء..

لذلك هؤلاء المهمشون، سواءً في دارفور أو غيرها يرون –وكثيرة هي الأشياء التي يرونها كل يوم– أن موارد البلاد، تتحوّل إلى أرصدة (الأحساب وأولي الأنساب)، وأن الذهب الذي يستخرج من أرضهم، يتم تهريبه فيما أطفالهم يبكون لانعدام الحليب! وأن (فاغنر) تعيث فساداً في أرضهم وتنهب ثرواتهم.. وأن مقدراتهم تستغل لتمويل الجمعيات (القبلية) مثل "بنجد" المخصصة لقبيلة (صلاح قوش).. وما شابهها من مؤسسات قبلية وأسرية، لقادة النظام البائد، ولا تزال نشطة في نهب موارد الشعب حتى الآن.

أن مجازر (دارفور) ومجزرة (القيادة العامة) و(شهداء الثورة)، حتى الآن، لابد أن (يجد مرتكبوها العقاب) والمجرمين معروفون، فهم أنفسهم منذ (الفجر الكاذب للاستقلال)، الذي ورثته الحكومات المتعاقبة كجهاز دولة استعماري، تم تصميمه على القضاء على (السكان الأصليين)، وفي أحسن الفروض، الإبقاء عليهم كقوّة بشرية لخدمة هذا الجهاز فحسب، وكأدوات لتنفيذ مطامح نخبة الأقلية، منذ كانت مجرد "مجلس شيوخ قبائل وأعيان وأفندية".. إلى أن أصبحت مؤتمر خريجين، و أحزاب وحركات مسلحة.

لم يعد ممكناً وراثة ما هو جيد، والتملص من الجرائم التي صاغت هذا الذي يبدو جيداً!.. فهناك مسئولية (أخلاقية تاريخية).. تقتضي من الورثة قبول التركة (المعنوية) مثلما قبلوا التركة (المادية) فالامتيازات

التي منحها الاتراك والانجليز للبعض). أورثتهم جهاز الدولة، بكل امتيازاته المادية والمعنوية، فورثوا بذلك المفاهيم الاستعمارية..

هذه النخب موجودة في كل الأحزاب والقوى، كأن عقل جمعي يحركها! فقد كشفت تداعيات (الذراع الطويل) عن ذلك. فكثيرون كانوا في سودانيز اون لاين وقتها، يقولون: "نحن لسنا مؤتمر وطني ولكن جميعنا اليوم مؤتمر وطني؟"، وهذا يلخص رد فعل الاقلية الحاكمة تجاه الذراع الطويل!

الكتاب الأسود

في مايو من عام ٢٠٠٠، أصـــدرت مجموعة من أبناء دارفور داخل (الحركة الإسلاموطائفية) ما عُرف بـــ(الكتاب الأسود)، الذي احتوى على (محاولة) لرصـــد "توزيع (الوظائف القيادية) في الدولة، على (العرقيات) و(المناطق) المختلفة". بعدها بأقل من ثلاث ســنوات، في صـــيف عام ٢٠٠٣ أعلن خليل إبراهيم تمرده ـــبتوجيهات من الترابي كما تسـرب وقتها— على النظام الإسـلاموطائفي، الذي كان قد تربى في كنفه، وكون ما عرفت فيما بعد بحركة (العدل والمســـاواة المســلحة)، التي أعلنت عن نفســها وقتها، بعملية اســتهدفت مطار الفاشر، دمرت خلالها طائرات، وقتلت عدداً من رجال الشرطة.

وربط المراقبون وقتها بين حركة إبراهيم والدكتور حســـن عبد الله الترابي، في إطار الصـراعات الداخلية للتنظيم على مفاصـل السـلطة، خصوصاً بعد إقصاء الترابي (عراب المشروع) فيما عُرف بالمفاصلة في العام ١٩٩٩.

في ٢٠٠٨ قامت حركة إبراهيم بأخطر عملياتها العســـكرية، التي شـــكلت نقطة تحوّل في تاريخ الصـــراع المســـلح، بين حركات دارفور

والنظام الإسلاموطائفي الحاكم في الخرطوم من جهة، والصراع الأهلي المسلح، داخل الإقليم من جهة أخرى.

وذلك عندما وصـــلت قوات إبراهيم في مايو ٢٠٠٨ إلى مدينة أم درمان، إحدى مدن العاصـــمة القومية الثلاثة (الخرطوم، بحري وأم درمان). وعُرفت هذه العملية بـ(الذراع الطويل).

اسـتطاعت أجهزة النظام الحاكم، إفشـال هذه العملية. وأسـر أعداد كبيرة من المقاتلين المشـاركين فيها، بعد أن كانوا على بعد كيلومترات قليلة من قصر اللورد كتشنر، على الضفة الأخرى من النيل.

وفي صبيحة ٢٥ ديسمبر ٢٠١١ أعلن النظام مقتل خليل إبراهيم في منطقة (ود بندة) في شمال كردفان، لتطوّي بذلك صـــفحة منشـــق إســـلاموطائفي آخر، في ســـجل الصـــراعات الداخلية بين (إخوة) الأمس، مخلفاً وراءه الهتاف المعهود: هي لله.. هي لله، لا للسلطة، ولا للجاه..

حركة جيش تحرير السودان:

شـــهدت الفترة التي تلت مقتل بولاد، الكثير من حوادث الاحتراب القبلي، في أرجاء عديدّة من دارفور. وكانت قد آلت إلى تشـــكيل نهائي منذ ١٩٨٩. حيث تصـــاعدت أعمال حرق القرى، وقتل المواطنين، وبرزت اتهامات لنظام الخرطوم بضلوعه في هذه الأحداث: (جبل مرة/ الفور)، (الجنينة/ المســاليت). وتأجيج الصــراع، بموالاته لأطراف ضد أخرى.

وحينما بلغ الانفراط الأمني أشدّه، تم عقد "مؤتمر صُلح" في الفاشر، وأثناءه تم احتلال (قولو) في جبل مُرّة من قبل (نهضـــة دارفور)، التي رفعت علمها إيذاناً ببدء الكفاح المسلح.

شكَّل (مؤتمر الصُلح)، لجنة لمقابلة المظالم. ومع سير هذه المفاوضات، قام النظام بمهاجمة (قولو)، مما أدى لتعنت المحاربين ورفضهم الحوار.

كانت تلك محاولة مضمونة النتائج، من جانب النظام لإجبار المحاربين بالمضـي قدماً في حربهم. وهذا أيضـاً تاريخ لمرحلة جديدّة، للمواجهة العســكرية بين النظام وحاملي الســلاح، في جبل مُرّة. وقد ســارع النظام في البداية، للبحث عن مسوغات لهذه الحرب بأن المحامي/ عبد الواحد محمد أحمد النور، من أبناء زالنجي (شيوعي). مما يعني ضمنياً

حســـب وجهة نظر الإســـلاموطائفيين، أنه (كافر)، وبالتالي عزله عن قواعده المســـلمة، ومشـــروعية إهدار دمه، ومجاهدته ومحاربته، ليعد للدين مجده!

ورُغم دعاوّى النظام الإسلاموطائفي، بوصم المحاربين ضده بـــ(الفيلق الشيوعي)، بادر الدكتور خليل إبراهيم (زعيم حركة العدل والمساواة) من مقرّه بألمانيا، معلناً أن حركته وراء هذه الأحداث. ومضـــى في التعرّيف بحركته، ومســـعاها في إنهاء "الاســـتعمار المحلي"، وبأنها حركة قومية تسعى لخير كل السودان.

كذلك نسب (الحزب الفيدرالي السوداني)، هذه الحركة أيضاً إليه. في بيان تلاه الدكتور شريف حرير نائب رئيس الحزب.

أصدر محاربو جبل مُرّة في مارس ٢٠٠٣، بياناً ممهوراً باسم سكرتيرها (يوســـف أركو مناوي)، أعلنت فيه تغيير اسمها إلى (حركة تحرير السودان). ورُغم سيادة الجو التفاوضي في (مؤتمر الفاشر) لحل الأزمة، إلا أن الحكومة بادرت بضـــرب (معاقل الحركة). وقد ردت الحركة باحتلال مدينة (الطينة) مما دفع علي عثمان محمد طه، للتصـــريح باستخدام السلاح، دون غيرّه لحسم المعركة.

وفي ٢٠٠٣/٤/٢٥ قامت الحركة بشـــن هجومها على أهداف عســـكرية في الفاشـــر، وتلى ذلك هجوم لاحق على مليط.. أرّخت

هذه الفترة إلى نقل الصراع إلى مناطق آمنة نسبياً، وبعيدّة عن مواقع الصرّاع القبلي التقليدي (الرّيف).

وفي يوليو ٢٠٠٣ قامت قوات الحركة، بضرب أهداف عسكرية في (كُتُم)، وعلى إثر ذلك تحرّكت قوات النظام بعدتها وعتادها. كما سلحت (مليشيات الجنجويد)، وأطلقت لها العنان بالعيث فساداً في المدينة، ونهب وقتل وترويع الآمنين من أهلها الأبرياء، الذين دفعت بهم للسير آلافاً إلى الفاشر طلباً للحماية.

مثلّت أحداث (كُتُم) مرحلة جديدة للصراع الدائر في دارفور، بلجوء النظام الإسلاموطائفي لسياسة هو أدرى بها.. بتسليح القبائل العربية (المليشيات)، ودفعها للحرب نيابةً عنه. وهو أمر ليس بجديد على الإسلاموطائفيين "على الرُغم من إدراكهم لتداعيات مثل هذه السياسات، على البُنيات الاجتماعية والمعيشية، والعلائق بين أبناء الإقليم الواحد مستقبلاً (١٧)" ففي تاريخ السودان القديم والحديث، "هناك الكثير من حالات الجنجويد، استخدمتهم السلطات الحاكمة في جيوشها النظامية، وكقوات صديقة للحرب عنها بالوكالة، مجندةً إياهم من شتى بقاع السودان.

فالجنجويد كمفهوم متحرّك ومتحوّل في الزّمان والمكان، "نجدهم في جيش إسماعيل باشا الغازّي للسودان عام ١٨٢١، وفي صفوف الجيش الإنجليزي المصري في حربه ضد القوات المهدوية، وليس أدل

على ذلك من صور مقتل الخليفة عبد الله التعايشي في (أم دبيكرات)، وهي مصحوبة بصور لجنود سودانيين (سود البشرّة).

ونجد الجنجويد أيضـــاً ضـــمن القوات الانجليزية الغازية لدارفور عام ١٩١٦، وفي صور مقتل سلطانها بعد عام. وذات القوات كانت يوم مقتل السحيني عام ١٩٢١، وحديثاً بعد الاستقلال في ١٩٥٦، نجد الجنجويد ضمن المليشيات، التي جندتها حكومات سودانية متعاقبة، للحرب عنها في جنوب الســـودان. كما نجد الجنجويد في أفراد من القبائل الجنوبية الأصل، جندتهم الحكومة لمحاربة الحركة الشعبية (١٨) ولذلك جنجويد دارفور اليوم، هم امتداد، لذلك الإرث غير الناصع، للصـــفوّة الإســـلاموطائفية، حينما تلجأ في لحظات ضـــعفها، لخلق كيانات موازية لجيشها النظامي، للحرب عنها بالوكالة.

إن (التجمع العربي) باستخدامه للجنجويد في (حربه المقدسة)، ضد القبائل غير العربية بمعاونة الإســـلاموطائفيين، وتســـببه في كوارث إنســـانية في دارفور، عبر عن قصـــر نظر (نُخب المجموعات العربية) في دارفور. والنظام المركزي الاسلاموطائفي معاً.

الأرقاء الجدد

منذ الاستقلال ظل إقليم دارفور مصدراً للأيدي العاملة الرّخيصة، حيث كان يأتي (قطار خاص) لاستقطاب العمال بـــ(طرق مخادعة) وسرعان ما يكتشفون هذا الخداع، عندما يصلون المشاريع الزّراعية. حيث يعملون تحت ظروف سيئة، وبأجور زهيدة للغاية!

ومثالاً لذلك: مات الكثيرون نتيجة لمرض البلهارسيا في الإقليم الأوسط (الجزيرة). وأُجبر الكثيرين على البقاء دون القدرّة على تحسين أوضاعهم. فهم بذلك أصبحوا (الأرقاء الجدد) (٢٢) والجيش الذي ظل كمؤسسة مماليك حربية، يتوارث فيها الأبناء عن الآباء مهنة الحرب (٢٣) (على علاته) حرم الدارفوريين، من دخول كليته بنسبة تتناسب مع حجم الإقليم، كما حُرموا من دخول كلية الشرطة بذات النهج. وتم استغلالهم أسوأ استغلال.

وحدث أن اعتقلت مجموعة من الضباط في الجنوب، من قبل جنود في الرتب الدنيا من دارفور، إثر تعذيب أحد الضباط لزميل لهم، لأنه لظروف مرضية، رفض الخروج إلى الغابة. وعندما عادوا ووجدوه مربوطاً تحت المطر بعد تعذيبه، استفزوا وأثر ذلك جاء رئيس الوزراء

آنذاك (محمد أحمد المحجوب) من الخرطوم. وعندما لم يتوصـــل معهم لحل المشكلة، أرسل إليهم نواب دارفور بالبرلمان!

كذلك حرص المركز، على ألا يحكم دارفور أحداً من أبنائها. فظل يفرض عليها حكاماً من خارج الإقليم (من الشمال والوسط)، ونواباً من خارج الإقليم!

وبهذا الخصوص يقول الأستاذ محمد إبراهيم نقد: "في دارفور القبائل العربية، أو غير العربية، مرتبطة بشـــكل أو بآخر بحزب الأمة وطائفة الأنصـار. وكان مركز حزب الأمة، يحدد مرشـحي الدوائر البرلمانية في ذلك الإقليم. لكن أهل الإقليم أخذوا يرفضـون الترشـيح الذي يقوم به المركز العام لحزب الأمة. وبدأوا يقولون: يجب أن نختار مرشـــحينا. فقد كان رأينا أن هذه النزعة الاستقلالية صحيحة جداً. وسوف تتعلم الجماهير من تجربتها الذاتية، كيف تختار الأفضل والأحسن بين أبنائها (٢٤) أيضـــاً تعرض الدارفوريين لمعاملة قاســية حتى الموت، من قبل نظام مايو عقب أحداث ٢ يوليو ١٩٧٦، حيث دُفن البعض أحياء، وتم القبض على البعض بصـــورّة اعتباطية ومهينة، دون أن يشـــتركوا فيما سمي (بالغزو الليبي)، وعقب ذلك أصبحوا مستهدفين بـ(كشات) الحكومة لهم، وترحيلهم من العاصمة القومية، كأنهم ليسوا بسودانيين.

وأيضـا نجد حكومة الصـادق المهدي، إبان العهد الديمقراطي (٨٦–١٩٨٩) حاولت منعهم من التظاهر ضـــد ممارســـات حزب الأمة

الإسلاموطائفي في دارفور. واجتهد حزب الأمة، في استغلال القضاء لإحباط ذلك، لكنه فشل.

ونجد أن ما مورس في دارفور من انتهاكات لا يعد ولا يُحصى. ابتداءً من الانتهاكات المعنوية بتوصيف أبنائها بـ(الجهويين، العنصريين، الزرقة، الفروخ، إلخ).. من مفردات يُراد بها التقليل من شأنهم، والحط من قدرهم. أو انتهاكات مادية مثل الحرمان من التنقل داخل الوطن. كما في عهد السفاح نميري. إلى جانب حالة الطوارئ المستمرّة لفترّات طويلة في الإقليم، وما تبعها من انتهاكات لحقوق الإنسان.

وقد ارتكب نظام الجبهة الإسلاموطائفية في الخرطوم، العديد من الانتهاكات والجرائم ضد الإنسانية في دارفور. ما عُرف منها قليل (٢٥) أبرزها في عقابيل انتفاضة ٦ أبريل ١٩٨٥، التي أطاحت بنظام نميري (مذبحة الضعين في ١٩٨٧ في ظل حكم الصادق المهدي) الأمر الذي يمثل وثيقة دامغة، لبؤس سياسة الصفوّة الإسلاموطائفية في السودان.

وقد كتب عن هذه المذبحة الدكتور سليمان بلدو والدكتور عشاري أحمد محمود صيف ١٩٨٧. ولم يستغرق إبطال مفعول ما كُتب عن هذه الماساة الانسانية، أكثر من بيان أصدره السفير ميرغني سليمان، وكيل وزارة الخارجية في ١٩٨٧/٩/٢ قال فيه "إن استرقاق الدينكا،

كما أورد المؤلفان "أمر يحظره الدســـتور والنظام الديمقراطي القائم في البلاد" (٢٦) هذا كل ما في الأمر!

أحداث ودعة ٩١-١٩٩٢

بدأت مجزرة منطقة (ودعة)، عندما أرسل النظام الإسلاموطائفي قواته، بحجة تفريق القبائل وفض الاشتباك. والقضاء على عصابات النهب المسلح –كما زعم– حيث أرسل عدّة كتائب من (اللواء السابع مشاة) الفاشر ونيالا. وعدّة ألوية من قوات (مجاهدين الدفاع الشعبي). فقامت هذه القوات بحرق وتدمير ١٨ قرية بمنطقة (اسباندوها) وإحراق امرأة مع مولودها، الذي لم يبلغ خمسة أيام بعد. ونهب مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه من زوجها، الذي يدعى (إبراهيم أبو جيب)، الذي أصبح بعدها مختل العقل.

وقامت قوات أخرى بقيادة الملازم أول (صدام) في ضواحي منطقة (ودعة) أثناء صلاة الظهر، بإغلاق أبواب مسجد المنطقة، وإطلاق النّار من كل الاتجاهات على المصلين، فقُتل ٢٤ شخصاً في الحال. وذلك تحت مظلة (الخُطة الأمنية لودعة). تحت قيادة اللواء (السابع مشاة/المنطقة الغربية).

ومن بين القرى التي تم حرقها وتدميرها وتهجير أهلها، ثلاث قرى بمنطقة اسباندوها: قرية (جريوة)، قرية (زغاوة لموا)، وأربع قرى بمنطقة (خزان جديد)، وثلاث قرى بمنطقة ودعة: قرية (كرو، حلة آدم)، قرية (تيلقو) (٢٧).

مجزرة شرق منواشي ١٩٩٢

قام المقدم كمال محجوب الرّشيد، وملازم أول سراج الدين، بارتكاب مجزرة بشعة بشرق (منواشي) راح ضحيتها اثني عشر شخصاً، من أبناء قبيلتي (الزّغاوة) و(الفور).

حيث قاموا باطلاق النّار على هؤلاء الأبرياء العزل دون هوادة. وقتلهم جميعاً. وبعد ارتكاب هذه المجزرة بيومين. علم ذووهم بالأمر فتم إبلاغ السلطات –كالعادة– ثم نقلوهم إلى المستشفى في الفاشر. وتجمع المواطنون ـــما لا يقل عن عشـرّة آلاف مواطنـــ للتظاهر ضد هذه الجريمة البشعة. إلا أن السلطات قامت بمحاصرتهم، بكل أنواع السلاح، وأمرت أسر الضحايا باستلام الجثث. وإلا ستكون العواقب وخيمّة.

وتضامن مواطني الفاشر مع أسر الضحايا، وطالبوا بمعرفة الأسباب؛ ومحاكمة المجرمين. منفذي هذه المجزرة ولكنها –السـلطات– رفضت ذلك وأعلنت تهديداتها عبر مكبرات الصوت. وأمهلت المواطنين ربع ساعة فقط لمغادرة المكان، وإلا سوف تطلق عليهم النار من الأرض ومن الجو، بواسطة إحدى مروحياتها، التي كانت تحلق وقتها فوق

رؤوس النّاس. وعندما انقضـــت المهلة، وتحركت المروحية تجاه المواطنين، اضطروا للهرب خوفاً من الهلاك! (٢٨)

أحداث شمال مليط ١٩٩٣

قام المقدم/ كمال محجوب الرّشـــيد ومجموعته، بالقبض على ثمانية مواطنين بشـــمال مليط. حيث قاموا بتوثيقهم بالحبال، ثم تم جرهم بواسطة عربات لاند روفر، إلى أن تنصلت أطرافهم. وتوفي اثنان منهم في الحال. أما البقية فقد وضعوا على رؤوسهم إطارات سيارات، بعد ســـكب مواد حارقة عليها. وأشـــعلوا فيها النّار، حتى ماتوا جميعاً متأثرين بتلك النيران. وعندما علم ذووهم بالأمر، قاموا بفتح بلاغ، ولكن الســـلطات قالت بأنهم من عصـــابات النهب المســـلح. وأنهم قاوموا رجال الجيش (٢٩).

مجازر ١٩٩٥

في عام ١٩٩٥ أشعل والي ولاية غرب دارفور (محمد أحمد الفضل) نيران الحرب بين (المساليت) و(العرب). بقراره الشهير، بمنح أرض المساليت للعرب (أم جلول). فبدأت نتيجةً لذلك، أعمال العنف والعداء.

وكان رد النظام هو عزل الوالي، وتعيين اللواء حسن حمدين بدلاً عنه، ما جعل المنطقة عملياً تحت الحكم العسكري. واستهل الحاكم الجديد حكمه بحملة اعتقالات واسعة، وسجن وتعذيب أبناء المساليت. خاصة المتعلمين منهم. والعمد والشيوخ وأعضاء مجلس الولاية. ومن ثم بدأت مليشيات الجنجويد، عملياتها بمهاجمة قرى المساليت في أغسطس ١٩٩٥.

وفي بداية الهجمات، هُوجمت قرى (مجماري) شرق "الجنينة". وتم في هذه المجزرة تدمير كل القرى وحرقها، وقُتل ٧٥ مواطناً على نحوٍ بشع. وجُرح ١٧٠ آخرون، وتمت سرقة ٦٥٠ رأس من الماشية.

وفي مجزرة مماثلة، هاجمت "مليشيات الجنجويد" قرية (شوشتا) جنوب غرب (الجنينة) مساء ٥ يوليو ١٩٩٥، حيث قتلت على الأقل ٤٥ مواطناً، معظمهم نساء وأطفال.

وتم نفس الشيء في قرى: (قدير، كاسي، بارونا، ميرياميتا، كادمولي). وقرى: (جبال بيرتابيت)، ومعظم الهجمات كانت تتم ليلاً. فعند وصولهم للقرية، يبدأ المهاجمون في إشعال النيران؛ في كل القرية. والمواطنون الذين يهربون، تحصدهم بنادق (الجنجويد). وتتوافق الهجمات عادةً مع مواسم الحصاد. وبهذا قامت مليشيات الجنجويد، بتعريض المساليت لخطر المجاعة. وأجبرتهم على هجر أراضيهم.

وفي واحدة من أسوأ الهجمات، في قرى (جبل جنون) قُتل عدد من أفراد المليشيات، بواسطة "المساليت". ووجدت وثائق بحوزة القتلى، تثبت أنهم ينتمون للجبهة الإسلاموطائفية. وأثبتت الوثائق كذلك تورط الجبهة الإسلاموطائفية رسمياً في هذه المجازر.

ومن بين القتلى وُجد أيضاً، مواطنا سورياً يُدعى (محمود محمد شقار). وآخر ليبي اسمه (فتحي عبد السلام). وآخر جزائري يدعى (بلومي حماد). وعدد من (المواطنين التشاديين). وقد أثبت كل ذلك أن الجبهة الإسلاموطائفية، كانت تنفذ الهجمات؛ أيضاً بالتعاون مع بعض تنظيمات الحركة الإسلاموية الأجانب.

مجازر ١٩٩٧

وفي ١٦ مارس ١٩٩٧ تصـــاعد العنف، حينما هاجمت مليشـــيات الجنجويـد منطقـة (بايـدا) في الجنوب الغربي من دار مســـاليـت. واســـتخدمت المليشـــيات اللاندكروزرات والخيول. حيث أطلقت المدافع.. وفي اليوم التالي كانت قرى: (عجباني، انـدريقا، ميرمتاه، تيمبيلي، حرازة، أم خرابة، بيوت تلاتة، عشـابة، صـابرينة، كاسـي، شوشتاه، كالكوتي، كاسيا) قد تم تدميرها تماماً. وقُتل أكثر من ٤٠٠ مواطناً. بينهم ١٥٠ امرأة و٥٠ طفل. وتم تشـــريد أعداد هائلة. إلى أماكن غير معلومة. الأمر الذي قاد إلى شـــبهة، أن يكون قد تم استرقاقهم، بواسطة الجنجويد.

وفي يوم ٤ أبريل ١٩٩٧ قُتل قائد المليشـــيات، واتضـــح أنه "عقيد شمالي في الجيش السوداني".

وفي أواخر أبريل ١٩٩٧، أُستخدم ذات الأسلوب في مهاجمة منطقة: (اسبرينا) شرق الجنينة. ففي غضون خمسة أيام، تم تدمير وحرق حوالي ١٥٠ قرية من قرى "المســاليت". وقُتل أكثر من ٥٠٠ مواطن، وتم تشريد حوالي ٣ آلاف مواطن، ونهب ٤٠٠ رأس من الماشية.

مجازر ١٩٩٨

وفي العام ١٩٩٨ نفذت مليشـــيات الجنجويد ٤ هجمات على مناطق: (قدير، هشابة، جبل لي بيري). وقتل في هذه الهجمات حوالي ٤٣٠ من أبناء المســاليت. كما تم حرق حوالي ١٢٠ قرية. وتم نهب ٣٩٠ رأســاً من الماشـية. وخلال كل هذه الفترة كان النظام يقوم بمد الجنجويد بالسلاح. والمعدات والعربات ويعدهم عسكرياً.

وفي المقابل يقوم بنزع السلاح من "المساليت". ويفرض عليهم (قانون الطوارئ). الذي يقيد حقهم في الدفاع عن أنفســهم وحريتهم في الحركة. ويعرضــهم للاعتقالات الجماعية، و(القتل خارج نطاق القضاء).

كما تم تجنيد شباب "المساليت" قسراً، وارسالهم إلى الجنوب ليشاركوا في (الجهاد) ضد الجنوبيين. بينما تُرك شباب "القبائل العربية"، لشن الهجمات على المســاليت كبار الســن، الذين ظلوا مع النســاء والأطفال.

مجازر ١٩٩٩:

وبتصاعد الهجمات بات جلياً، أن الجبهة الإسلاموطائفية تهدف إلى "التطهير العرقي الشامل" لقبائل (المساليت). ففي يوم ١٩٩٩/٢/١٧ أول أيام عيد الفطر المبارك. شنت قوات الجبهة الإسلاموطائفية، هجوماً شاملاً على (دار مساليت). بعد أن أعلن وزير الداخلية عبد الرحيم محمد حسين –(الذي اشتهر فيما بعد بوزير الدفاع بالنظر)– في بيانه للإذاعة، أن (المساليت) قاموا بقتل زعماء العرب. وهم خارجون عن القانون، ومناهضون للحكومة، ويشكلون طابوراً خامساً.

وبتحرك من النافذين في الجبهة الإسلاموطائفية بدارفور، تم فتح الباب على مصراعيه لمليشيات الجنجويد، لشن هجمات كاسحة وواسعة على (المساليت). وتم عقد اجتماعات شاركت فيها قبائل عربية من دارفور، ومناطق أخرى داخل السودان وخارجه. وأُعلنت الحرب على (المساليت).

وقدم النظام المزيد من المعدات والسلاح والعربات والمال، إلخ.. وتم إغلاق المنطقة، وحُظر على أي مواطن مغادرتها.

وفي الهجوم الكاسح الذي تم الإعداد له، والذي بدأ في يناير ١٩٩٩. استخدمت طائرات الهليكوبتر لمساندة مليشيات الجنجويد. وقُتل في هذه الهجمات أكثر من ٢٠٠٠ مواطن، وجُرح الآلاف. واضطر عشرات الآلاف، للهرب إلى (تشاد)، حيث قُدر عدد هؤلاء بأكثر من ١٠٠.٠٠٠ لاجئ من أبناء (المساليت)، وقُتل في مارس ١٩٩٩ أكثر من ١٠٠ مواطن من أبناء (المساليت)، بواسطة مليشيات الجنجويد.

أعادت المجازر التي ارتكبت بحق (المساليت)، من قبل قوات النظام ومليشياته إلى الأذهان، المجازر التي أُرتكبت ضد (الفور)، في الفترة بين عامي ٨٧-١٩٨٩. من قبل حكومة الصادق المهدي ومليشياتها.

ويبدو أن الصفوة الإسلاموطائفية الحاكمة في الخرطوم. على تعاقب نظمها، تصر على إعادة إنتاج تجربة "الإبادة الجماعية في دارفور"، بين كل فترّة وأخرى، إلى أن يتم إزاحة كل القبائل غير العربية من إقليم دارفور.

خسر الفور في حرب العرب ضدهم في ١٩٨٧ ألفين وخمسمائة من رجال القبيلة، وأصبح المئات معاقين. كذلك فقد الفور ٤٠ ألف رأس من الماشية. وأُحرقت لهم ٤٠٠ قرية. يعيش بها عشرة آلاف

نسـمة. وبلغ عدد النازحين منهم، الذين أصـبحوا لاجئين في المناطق الحضرية في الإقليم، عشرات الألوف.

وشـهد قطاع البسـتنة الصـغير –لكن القوى والحديث– في اقتصـاد الفور نكسـة خطيرّة. إذ أُقتلعت أشـجار الفاكهة، أو أُحرقت على يد مليشـيات الجنجويد والقوات النظامية. وفُقدت اسـتثمارات كبيرة من السيارات وطلمبات المياه والمحارّيث والمطاحن، أو ما يمكن أن نسميه: القطاع الحديث الصغير النّامي من اقتصاد الفور وقتها.

شهادات حية*

باستيلاء (الإسلاموطائفيين) على السلطة في ١٩٨٩، تم التكرّيس لحالة الطوارئ، وأطلق النظام الانقلابي الجديد يد عناصره، في دخول الأماكن العامة والخاصة، والتفتيش دون إذن أو أوامر؛ وتحديد إقامة وحركة المواطنين. والاستيلاء على الممتلكات الخاصة، بحجة استخدامها في ملاحقة الجُناة، من عصابات النهب المسلح.

كما تم التشهير بالمواطنين (باسم الإسلام)، في قضايا أخلاقية –باسم المحافظة على شؤون العقيدة الإسلامية– وإيقاف حركة المواطنين بالسيارات –عُرف بصمت الحركة– في كل أسبوع، ابتداءً من ليلة الأحد؛ وحتى صبيحة الثلاثاء، فتعطلت مصالح النّاس. وكان ذلك بحجة توفير الوقود، استعداداً لتحمل المشاق؛ ومحاربة أميركا وروسيا؛ اللتين دنا عذابهما كما كانت الأناشيد تصدح ما لدنيا قد عملنا نحن للدين فداء!

ثم أصبح السماح للمواطنين بالحركة، في يوم الصمت (الإثنين) من كل أسبوع، عن طريق تصديق برّسم مالي. كذلك تمت إزالة منازل بعض المواطنين، لأغراض بيع الأرض في خُطط استثمارية، دون سابق

إنذار. وعندما أوقفت المحكمة المختصة تلك الإجراءات. لم "تعترف سلطة الطوارئ بأمر المحكمة".

وتدخل أصحاب النفوس المريضة من (مهووسي الإسلام السياسي) باسم "الإصلاح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" في أخص خصوصيات المواطنين. وكادت أن تحدث فتنة دينية كبرى، عندما لاحقت شرذمة منهم، مواطناً من جنوب دارفور اسمه (يوسف). من أم عربية مسلمة وأب مسيحي قبطي. وحكموا عليه بالجلد لعلاقته بفتاة مسلمة أفضت للزواج.

وخلال أقل من سنة بين عامي (٢٠٠٣–٢٠٠٤) خلقت سياسات الجبهة الإسلاموطائفية في دارفور صراعاً طاحناً، خلَّف عشرة آلاف من القتلى، ومئة ألف لاجئ في تشاد، و٩٠٠ ألف نازح داخل السودان. وحرق مئات القرى والتوسع في اغتصاب النساء ونهب الممتلكات، ومنع وصول الإغاثة إلى المتضررين (٣٠) ما دفع المتحدثة باسم الأمم المتحدة وقتها (ماري اوكابي) للقول إن الموقف الإنساني في دارفور "لا يزال مثيراً للقلق". على حد تعبيرها.

كما أكدت منظمات عديدة، إن قرابة ٨ ألف شخص آخرين، يفتقرون إلى المواد الغذائية (٣١) الأساسية وهو ما يعرض حياتهم إلى الخطر في الأشهر القليلة القادمة من ذلك العام (٢٠٠٤). مع عدم

قُدرة عمال الإغاثة، على الوصـــول إلى العديد من المدنيين، البالغ عددهم مليون نسمة. والذين تضرروا من النزاع.

ومع اشـــتداد الصـــراع يوما بعد آخر. خُلقت موجات جديدة من اللاجئين والنازحين. ففي إحصـاء "المفوضـية العليا لشـئون اللاجئين بالأمم المتحدة"، إن ١٨,٠٠٠ لاجئ آخرين –وقتها– عبروا الحدود إلى تشـاد في ٢٣ يناير ٢٠٠٤ (٣٢) فيما أكدت "منظمة أطباء بلا حدود"، أن المســـاعدات الإنســـانية والغذائية المقدمة للاجئين في دارفور، لا تكفي بتاتاً لمنع وقوع مجاعة بين أكثر من ٨٠ ألف لاجئ؛ في مدينة (مورناي) لوحدها.

وحينها قالت المتحدثة باســـم المنظمة، أن حوالي ٢٠٠ ألف لاجئ يموتون شـــهرياً، مشـــيرّة إلى أن اللاجئين، لا يزالون يتعرضـــون إلى اعتداءات من جانب مليشـــيات النظام، التي تســـيطر على المنطقة المحيطة بمخيم اللاجئين.

وأضـــافت أنه تم بين ســـبتمبر ٢٠٠٣ وفبراير ٢٠٠٤ تدمير ١١١ قرية بالكامل، وقتل آلاف الأشـــخاص فيها، اســـتناداً إلى دراســـة وضـــعتها المنظمة، و(معهد بحوث الأوبئة) (٣٣) واتهمت منظمة "مراقبة حقوق الإنســـان" في التاريخ نفســـه؛ النظام في الخرطوم، بالتواطؤ في (جرائم ضـد الإنسـانية). حيث قامت قواته المتحالفة مع مليشـــيات الجنجويد، في إطار حملة واســـعة، بحرق وتدمير المزارع

والأراضـــي، وقتل آلاف المدنيين؛ من أبناء جماعات الفور والزغاوة والمساليت، واغتصاب النساء والفتيات؛ واختطاف الأطفال، ونهب عشرات الآلاف من رؤوس الماشية، وغيرها من الممتلكات، في العديد من أنحاء الإقليم المأساوي. إلى جانب تدمير موارد المياه، وتسميمها بصـــورّة متعمدّة (٣٤) وقال (موظفو إغاثة) وقتها أن آلافاً من اللاجئين في دارفور، يواجهون خطر أن تتقطع بهم السبل على الحدود مع تشاد؛ فيما هم معرضون على نحوٍ دائم، لهجمات الميليشيات؛ ما لم يتم نقلهم إلى مخيمات، قبل بدء موسم أمطار ذلك العام (٣٥)

وقتها قضـت "منظمة مراقبة حقوق الإنسـان" مدّة ٢٥ يوماً في غربي دارفور والمنطقة المجاورّة. قامت خلالها بتوثيق (انتهاكات حقوق الإنسان)، في المناطق الرّيفية المأهولة سابقاً من قبل الفور والمساليت، وتوصـلت إلى أنه منذ شـهر أغسـطس ٢٠٠٣، تم إحراق وإخلاء مناطق شاسعة من مناطق الفور –والتي تُعد من أكثر الأراضي خصوبة في الإقليم– من أهلها وباسـتثناء العدد القليل من الحالات، تم تفريغ المنطقة الرّيفية من سكان قبائل الفور والمساليت الأصليين (٣٦)

ولدى عودة وفد المنظمة في ذلك الوقت، من زيارّة لإجراء البحوث وسـط اللاجئين السـودانيين، في تشـاد. دعا مندوبو "منظمة العفو الدولية" للمؤتمر الدولي لاجتماع (الجهات المانحة)، بخصـوص دارفور. والذي عُقد في جنيف ٢٠٠٤/٦/٣ إلى ضـمان التصـدي لمسـألة

(حماية المدنيين) باعتبارها لا تقل أهمية وإلحاحا؛ عن مسألة المساعدات الإنسانية.

وأضاف مندوبو منظمة "العفو الدولية" وقتها قائلين:

"لقد أكدت البحوث التي أجريناها؛ مرّة أخرى.. النمط الدؤوب والمنظم، في سلب القرى وتدميرها. ما أدى إلى (التشريد القسري) للسكان القرويين في دارفور. إذ كان أفراد الجنجويد، وهم كثيراً ما يرتدون الزّي العسكري الرّسمي، ويصاحبهم الجنود النظاميين، لا يكتفون بمهاجمة كل قرية مرّة واحدة. بل يعاودون الهجوم ثلاث أو أربع مرّات في كثير من الحالات؛ إلى أن يفر سكانها.

وقد روى الوفد عن سكان المنطقة؛ تفاصيل "الإعدامات خارج نطاق القضاء"، على نحوٍ واسع في (مورلي) و(دليج)، نفذتها قوات الأمن ومليشيات الجنجويد. وقال أحد اللاجئين لمندوبي منظمة العفو الدولية: "لقد فقدت كل شئ، ولم يعد لدي سوى أصابع اليدين"..

فيما قال آخر: "لا أرغب في العودة؛ ما دامت لا توجد ضمانات لسلامة أسرتي".. وروى صبي يبلغ من العمر ١٣ عاماً: إن قوات الأمن ومليشيات الجنجويد؛ اختطفته من أحد الحقول، واقتادته إلى مخيم لا يعرفه، وهناك جُرد من ملابسه وتعرض للجلد.. وقال آخر إنه أُحتجز في أحد المخيمات الخاصة بـ(الجنجويد)، لمدة ثلاث أسابيع؛ إلى أن تمكن من الهرب!

ومن بين المسائل الأساسية، التي ركزت عليها بعثة منظمة العفو الدولية، مسألة (العنف ضد المرأة).. حيث قال أحد زعماء القرى واصفاً صور (العنف ضد النساء) خلال الصراع: "كانوا يأتون ويأخذون نسائنا وبناتنا، ولم يتورعوا عن اغتصابهن على الملا"..

وقالت امرأة أن مجموعة من المهاجمين؛ يرتدون ملابس مدنية وعسكرية، اقتادوها مع مجموعة من الفتيات، حيث تعرضن للاغتصاب مراراً؛ على مدى ثلاث أيام. وقالوا لهن: "عندما نأتي المرّة القادمة، سوف نبيدكم جميعاً. ولن نبقي طفلاً واحداً على قيد الحيّاة" وعلى الرُغم من اتفاق وقف إطلاق النار، انتهكت مليشيات الجنجويد؛ وقوات النظام في ٢٠٠٤/٥/٢٢ الاتفاق، وقتلت ما لا يقل عن ٤٠ قروياً. وأحرقت خمسة قرى من بينها (تبلدية) و (أبوقرجة)؛ على بعد ١٥ كيلو من نيالا. وذكرت الأنباء وقتها أن أفراد المليشيات، حضروا وهم يمتطون الجمال والخيول، وكان بعضهم يرتدي الزّي العسكري.

وفي ٢٠٠٤/٥/٢٨ وهو اليوم الذي وُقع فيه اتفاق (مراقبة وقف إطلاق النار)، قصفت القوات الجوية للنظام قرية (تابت)، بينما كان الأهالي في يوم السوق، ما أدى إلى مصرع ١٥ شخصاً، حسبما ورد وقتها. وقالت "منظمة العفو الدولية" على إثر ذلك، أن أفراد الجنجويد؛ الذين هاجموا قرى (تبلدية)، قدموا من مخيم التدريب

السابق، التابع لجيش النظام في (دوماي)؛ بالقرب من نيالا (٣٧) وفي أعقاب توارد كل هذه المعلومات، ذكرت "منظمة مراقبة حقوق الإنسان" في تقرير عن "التطهير العرقي في دارفور" أن النظام الحاكم، يتحمل المسئولية عن هذا التطهير.

وقد قامت المنظمة في سياق ذلك، بتوثيق ما قام به جيش النظام، وحلفائه من الميليشيات في دارفور، من تدمير للمساجد وقتل رجال الدين المسلمين الأفارقة، وتدنيس مصاحفهم. (التقرير مؤلف من ٧٧ صفحة. تحت عنوان: دارفور قد دُمرت – التطهير العرقي في غربي السودان).

وقد تم توثيق إشراف قوات النظام، على المجازر وتورطها المباشر فيها، والإعدام السريع للمدنيين، وحرق المدن والقرى، والإخلاء بالقوة لقبائل (الفور والمساليت والزغاوة)، من الأراضي الزراعية الشاسعة، التي ظلوا يقيمون فيها، منذ زمن بعيد .(٣٨)

وقد ورد في تقرير "العفو الدولية" عن (انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور)، الذي صدر تحت عنوان: "كثيرون قتلوا من غير سبب": بنهاية مارس ٢٠٠٣ قرر النظام الإسلاموطائفي الحاكم في السودان، استخدام القوّة لمواجهة حركة معارضة مسلحة، ففي ٢٥ أبريل ٢٠٠٣ قامت قوات (حركة تحرير السودان) بهجوم على مطار الفاشر، عاصمة ولاية شمال دارفور.. أكدت التقارير وقتها مقتل ٧٠

من أفراد قوات النظام، وتدمير طائرات مقاتلة، كانت جاثمة على أرض المطار.

وقد اعلنت حركة تحرير السودان، أن الهجوم على مطار الفاشر، أتى في إطار الاحتجاج على فشل النظام، في حماية القرى، من هجمات مجموعات الجنجويد، وتهميش المنطقة من قبل السلطات في الخرطوم.

منذ ذلك الوقت أصبح إقليم دارفور، مسرحاً لحرب ضارّية، تختلف عن كل ما شهده الإقليم من حروب. ففي غضون شهرين من تجدد الصراع، قُتل آلاف المدنيين بشكل متعمد، ودون تمييز أثناء الهجمات. وأُجبر مئات الآلاف على النزوح، داخل المنطقة، وآلاف أخرى فروا لاجئين إلى تشاد المجاورّة.

وقد نتج عن ذلك (وضع إنساني مرعب). فقد زادت حدّة الحرب منذ ديسمبر ٢٠٠٣، مما خلق موجات جديدّة، من اللاجئين الفارّين من الحرب.

ففي ٢٣ يناير ٢٠٠٤ أشارت تقارير "المفوضية العليا للاجئين"، التابعة للأمم المتحدة، إلى عبور ١٨ ألف لاجئ الحدود إلى تشاد:

"لقد قام النظام بقصف المدنيين والقرى، التي يعتقد أنها تأوي أو تتعاطف مع أفراد قوات المعارضة المسلحة. كما قام بفعل غير مبرر في حق المدنيين غير المقاتلين، أما المجرمون الحقيقيون؛ الذين يمارسون العنف والتنكيل ضد المدنيين، ويقومون بتدمير (الأهداف المدنية) في

دارفور، وهم عناصر المليشيا المدعومة من النظام، والمسماة "جنجويد"، لا تبذل الحكومة أي جهد للسيطرّة عليهم.

لقد قام الجنجويد بقتل وتعذيب واعتقالات تعسفية، وحرق قرى ومزارع وبلدات بأكملها. وسرقة وتدمير المحاصيل ونهب المواشي.

منذ ١٩٨٧ عندما اندلع نزاع عنيف، بين (الفور والعرب)، لم يتوقف الصراع المسلح في دارفور، إلا ليبدأ مرّة أخرى. فما بين عامي (٩٨–٢٠٠١) اندلع صراع قبلي حاد بين (العرب والمساليت) في غرب دارفور، أدى إلى لجوء كثير من المساليت إلى تشاد. ثم وُقعت (اتفاقية سلام محلية) مع "سلطان المساليت"، عاد بموجبها بعض اللاجئين، فيما آثر البعض الآخر البقاء في تشاد.

وفي عام ٢٠٠٢ عُقد (مؤتمر للمصالحة) بين القبائل العربية وغير العربية، وقد أُنتقد هذا المؤتمر، لأنه لم يؤدي إلى إحداث الاستقرار المطلوب.

تشتهر دارفور بانتشار الأسلحة الصغيرة، ومما لاشك فيه أن تسليح المليشيات العربية؛ من (المسيرية والرزيقات) منذ عام ١٩٨٦، من قبل "حكومة الصادق المهدي"، ساهم في انفراط الأمن في دارفور، فالمليشيات المسماة (مراحيل) كانت تقوم بهجمات على القرى، التي تعتقد أنها تدعم (الثوار الجنوبيين)، حيث تقوم بخطف وسرقة المواشي، كغنائم ومكافآت؛ بعلم وتحت بصر وسمع حكومة الصادق المهدي!

ووقتها كان الكثيرون ممن تم اختطافهم، يُستخدمون كخدم في المنازل؛ أو في أعمال الزراعة، أو رُعاة بدون مقابل، فيما يمكن تسميته "نوع من انواع الاسترقاق أو القنانة". فيما أُستخدمت بعض النساء كخليلات للجنس!

يقول أحد قيادات الفور: إن النظام بعدم جلبه المجرمين إلى العدالة، يُعتبر متواطئاً في التطهير العرقي والإبادة الجماعية.

في ٢٠٠٣ ازدادت الهجمات والنهب المسلح على القرى بصورّة مأساوية. كما أن التقارير عن تعذيب المتهمين في الهجمات، وعدم وجود ممثلي الدفاع في المحاكم، التي تُعقد لهؤلاء المتهمين، تثبت عدم جدية النظام؛ في التعامل مع المشاكل؛ التي تعاني منها دارفور.

ففي ٢٠٠٣/٣/١٧ تم الحكم على ٢٦ فرداً، بالإعدام شنقاً حتى الموت، بمن فيهم طفل عمره ١٥ سنة، بعد إدانتهم بالهجوم على قرية (سنتجيا)، حيث لم يُسمح لمحامي الدفاع، سوى بطرح أربعة أسئلة فقط على الشهود.

وبين يونيو وأغسطس ٢٠٠٣ ارتفعت الهجمات ضد المدنيين، وزادت معدلات النزوح. كما أن المضايقات والاعتقالات وسط النازحين، قد زادت أيضاً.

وفي (الطينة) التي تم الاستيلاء عليها من قبل حركة تحرير السودان، في ذلك الوقت.. من نهاية مارس، تم قصف جوي عنيف من قبل

قوات النظام، "دون تمييز للمدنيين"، مما أدى إلى قتل بعضهم؛ وفرار البعض الآخر. وفي أغسطس تم الهجوم على (كُتُم) من قبل الجنجويد، الذين قتلوا في هذا الهجوم الكثير من المدنيين، في عمليات إعدام ممنهجة. كما فر كثيرون من السكان إلى الفاشر. ولكن تم إيقاف كثيرين منهم في (كفوت)، من قبل قوات النظام. كذلك تم حرق قرى حوالي (كبكابية) بما فيها (شوبا) للمرّة الثانية.

كثيرون من الذين نزحوا في مجموعات إلى (كبكابية)، تعرضوا للمضايقات من قبل قوات النظام، ولم يُقدم لهم أي عون. وجهود منظمات الغوث الإنساني وقتها، في الوصول إلى اللاجئين، في المناطق التي تسيطر عليها قوات النظام، أو حركة التحرير؛ أو في المناطق النائية؛ كانت تعوقها حالات الانفلات الأمني، والقيود الشديدة. التي يفرضها النظام لإصدار تصاريح السفر.

وقد تلقت "منظمة العفو الدولية" وقتها تقارير عن القصف الحكومي للمدنيين دون تمييز، وعن هجمات (حركة العدل والمساواة)، التي لم توقع اتفاق وقف إطلاق النار مع الحكومة، بالإضافة للهجمات المستمِرة للجنجويد على قرى المدنيين.

ووفقاً لمنظمة العفو في ذلك الوقت، أنه ومنذ انهيار المفاوضات بين الحكومة وحركة تحرير السودان، اشتدت حدّة القتال، خاصة بين ديسمبر ٢٠٠٣ ويناير ٢٠٠٤ بتركيز في (أبي قمرة) و(كُلبُس). كما

زادت الهجمات المتعمدّة على المدنيين، وقتلهم في غرب دارفور (حوالي الجنينة) وضواحي (زالنجي)، ففر ما يقارب ٣٠ ألف لاجئ إلى تشاد في ديسمبر، و١٨ ألف لاجئ في يناير ٢٠٠٤.

في البداية تجنبت حركة تحرير السودان التعرض (للرُّحل)، حتى لا تنزلق إلى صراع قبلي. لكن المعارضة المسلحة الأخرى –خاصة العدل والمساواة– كانت قد صممت أخيراً على الدخول في معارك مباشرّة مع الجنجويد.

الخطاب المستخدم من قبل الجنجويد –حسب إفادات اللاجئين– يؤكد أن الصراع أصبح يأخذ طابعاً عنصرياً، فالجنجويد يقدمون أنفسهم باعتبارهم (عرباً)، بينما المدنيون من الضحايا (سوداً/ عبيداً). يقول (الزغاوة والفور)، بأن هذه محاولة لإخراج القبائل الأفريقية؛ إلى خارج دارفور.

وقد صدم حجم القتل الكبير وسط المدنيين، والدمار والخراب المروع، وفد منظمة (العفو الدولية). ومما لا شك فيه، أن النظام فشل تماماً في كبح جماح المليشيا المسلحة (الجنجويد) وعناصر القوات النظامية، الذين يقتلون تحت مبررات مواجهة الثورّة.

أحياناً تبدو الهجمات منسقة ومخططة بدقة مسبقة، وتحصل عادةً في أيام السوق وأثناء الصلاة، حيث يكون الناس مجتمعين "بعضهم قتلوا داخل بيوتهم" قال، اركوري محمد ٤١ سنة طالب قرآن من (أبي

قمرة) قرب (كورنوي)، أفاد أن الجنجويد وصـــلوا مع قوات النظام؛ في يوم السوق في (أبي جداد)، فحاصر الجيش الحكومي السوق، بينما دخل الجنجويد إلى الســوق؛ لنهب الأموال والمواشــي، وتم قتل أناس كثيرين، وقد رأى (اركوري) بعينه الجثث.. بعضــهم قتل بإطلاق النار وآخرون طعناً بالحراب، وقُتل في هذا الهجوم ١٩ مواطناً.

كلثوم عبدالله عيســى (١٥ ســنة) من (أبي جداد) تقول: "لقد كنت مع والدي عندما وصـــل الجنجويد فجأة إلى القرية، في تمام الســـاعة السابعة صباحاً، و أخذوا يطلقون النّار في كل الاتجاهات. لقد هربت لأحتمي، ولكن أُصبت في قدّمي اليسرى، وقُتل والدي عبدالله عيسى داخل منزلنا، كذلك قُتل والد زوجي (بحر).. كان الجنجويد على ظهر خيولهم وجمالهم بصحبة القوات الحكومية"

وأضــاف نور إبراهيم حران (زعيم عشــيرّة) في المنطقة أن (أبي جداد) تعرّضـــت للهجوم في ٢٠٠٣/٥/١٧ من قبل مليشـــيات الجنجويد المدعومة من القوات الحكومية، وأكد حرق ٢٦ قرية، وقتل ما لا يقـل عن ٧٦ مواطنـاً. القرى التي أُحرقـت هي: (تبلـديـة ١ و٢)، (ســـلية)، (بيتان)، (قوز عجور)، (ناقة)، (أبو هارون)، (محمد نار)، (ارجب عيسى)، (كريم جامع)، (أبكر محمد)، (موسى على)، (فكي عبد الكريم)، (منصور اسماعيل)، (قيري ارات)، (أحمد منانت)، (جمعة ادم)، (مدارسة)، (شطة زكريا).

كانت (كُتُم) في شمال دارفور، التي تبعد ٨٠ كيلو متر من الفاشـــر، مســـرحاً للهجمات المتكرّرة. في ٢٠٠٣. وفي نهاية يوليو تم احتلال المدينة، من قبل حركة تحرير الســـودان، ثم انســـحبت منها في ٣ أغسطس، ثم تعرضت المدينة بعدها إلى قصف جوي من الحكومة.

وفي ٥ و٦ أغسطس تعرضت أيضاً للهجوم من قبل الجنجويد.. وفي إفادات امرأة من (كُتُم) قطعت ٤٠ كيلو متراً لتصـــل إلى (الطينة التشـــادية) على رجليها، أكدت أن هناك إعدامات ســـريعة نفذها الجنجويد؛ عندما اقتحموا المدينة صـــباحاً؛ فكســـروا المتاجر وأخذوا الأموال والســـكر؛ وجميع البضـــائع. كما قتلوا ٣٢ مواطناً داخل بيوتهم: "إنهم يأتون إلى المنازل بحثاً عن الرجال والصـــبية لقتلهم.. لقد قتلوا أخي أحمد عيسى، صاحب متجر عمره ١٨ سنة في السوق.. لقد قطعوا أشجار الفواكه في مزرعتنا؛ لتغذية جمالهم".

دهبية محمد (٣٨ سنة) من قرية (أبي قمرة)، غرب (كارنوي). ذكرت أن (الجنجويد) جاءوا إلى قريتها ونهبوها وأحرقوها، بينما كان الرجال في الخارج: "زوج إبنتي كان نائماً في المنزل، فأيقظوه وضـــربوه ضـــرباً شديداً بكعب السلاح (دبشك) والعصي حتى فارق الحيّاة"..

عائشة علي (٣٣ سنة) من قرية (ساسا) قرب كارنوي قالت: "وصل الجنجويد فأمروني بمغادرة المكان.. لقد جلدوا النســـاء والأطفال؛

وقتلوا طفلة صغيرة عمرها سنتان. اسمها سارّة بشارة طعناً بالسكين على ظهرها"

زينب نايا (٢٥ سنة) من قرية (نانا) قرب (كورنوي). شاهدت الجنجويد يقتلون أخاها داخل متجره؛ في أغسطس. أفادت بأنه جُلد جلداً مبرحاً؛ قبل قتله.

في أبريل ٢٠٠٣ هُوجمت (قارسيلا) قرب (كارنوي) الخامسة صباحاً، وقُتل ما لا يقل عن ٢٤ مواطناً رّميا بالرصاص؛ ودُمر ٨٠ منزلاً؛ كما سُرقت المواشي.

أهلية حرجة (٣٧ سنة) من (كارنوي) أبلغت عن مقتل إبنها أبكر يوسف وحفيدها وجارها: صادق علي عبد الله (٤٢ سنة) من قبل مليشيات الجنجويد. لقد كانوا في الساحة أمام المنزل آنذاك.

هُوجمت قرية (ادارا) شمال دارفور في الأحد يوليو ٢٠٠٣، في تمام الساعة الواحدة ظهراً.. لقد شاهدت امرأة ابنها اسحق جور مساردة (٣٥ سنة) يُسحب من منزله، من قبل أفراد الجنجويد "لقد قيدوا قدميه ويديه؛ ثم ذبحوه على مرأى من الناس.. كانوا يرتدون الزّي العسكري الحكومي، ويحملون الأسلحة ويمتطون الخيل والجمال، وكان ابني أعزلاً عندما قتلوه..." ...

(الطينة) أيضاً كانت مسرحاً لمعارك ضارية؛ بين القوات الحكومية؛ وقوات المعارضة المسلحة، طيلة عام ٢٠٠٣. تقول زينب أحمد (٣٠

سنة)، وهي تصف الهجوم على الطينة في يوليو: "كنت ذاهبة إلى الصلاة عندما أصابتني شظيتان، إحداهما في كتفي الأيسر؛ والأخرى في بطني؛ فحملني أخي إلى المستشفى في المدينة. أعرف أناساً أُعدموا، مثل زيدان عمر وآدم محمد.. عندما كنت في المستشفى جاء الجنجويد بحثاً عن الرجال.

وفي أغسطس ٢٠٠٣ تم حصار قرية (كشكش) حوالي (سلية) من قبل الجنجويد، وأكدت التقارير وقتها، مقتل الكثيرين من سكان القرية. قال محمد إسحق (٥٢ سنة) مزارع من قبيلة (الجبلة) من قرية (كشكش)، أن الجنجويد قتلوا والده أبكر (٧٠ سنة) ونهبوا أبقاره.. وكان ذلك في أغسطس ٢٠٠٣.

وتحدثت امرأة عن مقتل والدها وابنتها عائشة، عندما حاولت اعتراض المليشيا؛ دفاعاً عن والدها.

آدم محمد من نفس القرية، أكد مقتل إثنين من أقاربه، هما إبراهيم يحي عبد الله (٦٠ سنة) وأحمد أبكر يحيى (٣٧ سنة). كما قُتل أيضا اسماعيل أبو إسحق (٥٠ سنة) وتوم خليفة (٣٥ سنة) وديلاك محمد باسي.

آدم أبكر آدم تحدث قائلاً: "أربعة من أقربائي قُتلوا هم: إبراهيم عبد الله آدم، آدم محمد عبد الله وعبد الله أحمد أبكر".

كما تعرض كثيرون؛ في كثير من القرى حول (سلية)، المدينة التي تحت سيطرّة الحكومة –(والتي يُعتقد أنها القاعدة الأساسية للجنجويد)– للهجوم ما بين يوليو — أغسطس ٢٠٠٣.. أما حلة (جفال) التي يبلغ عدد سكانها ٢٥٠ نسمة من قبيلة (الجبلة)، تعرضت للهجوم مرتين في أغسطس ٢٠٠٣. الأول كان في يوم الأحد، في تمام الساعة السادسة صباحاً. والثاني كان في يوم السبت من الأسبوع التالي.

حسب إفادات (شهود عيان)، فإن المليشيا مسنودة بالقوات الحكومية، هاجمت سكان القرية وهم يرددون: "شتائم عنصرية ويقولون أن الحكومة تدعمهم وأنهم سيقتلون الجميع".

ويمضي تقرير "منظمة العفو الدولية" في وصف الهجوم الأول: "حاصر الجنجويد القرية، وأطلقوا النيران على المواطنين العزل. فقتلوا ما لا يقل عن ٢٥ مواطناً. بعضهم قُتل داخل المنازل؛ فيما هرب الباقون. أما في الهجوم الثاني، كانت القرية خالية من المواطنين. حيث قام الجنجويد والقوات الحكومية بسرقة الممتلكات وحرق المنازل. وتدمير ما بقي منها.

وفي نفس توقيت الهجوم على (جفال)، تعرضت قرية (أمير)، التي يبلغ عدد سكانها ٣٥٠ نسمة للهجوم أيضاً.. وأدلى أحد الناجين من القرية بشهادته قائلاً: "كان ذلك في يوم السبت الموافق السابع من يوليو، عدد الجنجويد والقوات الحكومية أكثر من ٢٠٠ فرد،

مزودين بعشـــرة عربات.. فاجأونا بالهجوم في الثامنة صـــباحاً، وقتلوا ٢٧ مواطناً بالكلاشـــنكوف)، والبازوكا والأســـلحة المحمولة على العربات.

وفي ١٦ اغسطس تعرضت قرية (قراداي) للهجوم، من قبل الجنجويد نهاراً، وأفاد أحد سكان القرية وفد منظمة العفو قائلاً: "الجنجويد هم الذين أحرقوا منازلنا، وسرقوا مواشينا وممتلكاتنا..

سرقة المواشي تحدث منذ وقت بعيد، ولكن حرق القرى أمر جديد.. لقد جاءوا على ظهور الخيول والجمال، ولديهم كثير من الأســـلحة.. بعض هؤلاء الجنجويد من نفس المنطقة، وبعضـــهم الآخر من مناطق أخرى.. لقد هاجموا الرجال العزل، وحتى النســـاء والأطفال.. لقد قتلوا أكثر من ٢٤٠ مواطناً في ذلك الهجوم، وهذا يعادل نصـــف سكان (قراداي) التي يبلغ عدد سكانها ٤٠٠ نسمة.. كانوا يقتلون الشـباب بالتحديد، رُغم أنهم قتلوا المسـنين والعجزة "كبار السـن"، كذلك الذين لم يتمكنوا من الخروج بسرعة من منازلهم"..

طبيعة السلوك الإجرامي للحكومة والجنجويد في دارفور*

استهدفت هجمات الجنجويد؛ أناساً من قبيلة (الفور والزغاوة والمساليت). والقبائل الزراعية الصغيرة الأخرى؛ بصورة أساسية. (في فترّة الرّاحة)، قابل (الوفد) أخوين من منطقة تسمى (جيزو) على بُعد ثلاث ساعات مشياً على الأقدام من (سلية)، كانا قد جُرحا أثناء الهجوم في يوليو: "لقد هاجمت مليشيات الجنجويد القرية؛ في يوم الاثنين "يوم السوق" فقُتل خمسة مواطنين".. يقول أفراد من الزّغاوة من (قرية عائشة) على بُعد ساعة واحدة مشياً من (سلية) إنهم تعرضوا للهجوم في يونيو، وأكدوا مقتل ما لا يقل عن ٤٠٠ مواطن، من جملة سكان القرية، الذين يبلغ عددهم ١٧٠٠ نسمة.

وفي مناطق كثيرة حول (ادري) في تشاد حيث يوجد اللاجئون، الذين غالبيتهم من المساليت. كانوا قد فروا أثناء الهجمات على قراهم، في ضواحي (الجنينة) عاصمة غرب دارفور.

وفي قرية (مورلي) التي تبعد خمس كيلومترات من (الجنينة)، والتي تعرضت للهجوم مرتين بين يوليو وأغسطس، قال أحد السكان: "كان ذلك في الصباح الباكر، والناس نيام؛ هاجم القرية أكثر من ٤٠٠ رجل مسلح، يرتدون الزّي الرّسمي للقوات الحكومية، ولديهم

عربات محملة بالأســـلحة.. ثم جاءت طائرة فيما بعد لمعرفة، ما إذا كانت العملية قد تمت بنجاح أم لا.. لقد قُتل ما لا يقل عن ٨٢ مواطناً في الهجوم الأول. ثم هاجمت مجموعة أخرى القرية في يوم السوق، حوالي الثانية ظهراً بعد الصلاة. لقد علموا أن هناك من نجا من الهجوم الأول، فحاصـــروا الســـوق من جهتين. وأطلقوا النيران عشوائياً على الناس، فقتلوا ٧٢ مواطناً في هذا الهجوم، وأُصبت أنا بجروح. وأتيت إلى هنا –المستشفى الميداني لأطباء بلا حدود– لتلقي العلاج"

تعرضـت خمس قرى أخرى حوالي (مورلي) للهجوم وهي: (كتومندا)، (تاريني)، (كندال)، و(بريتانو).

في ٢٨ يوليو. في قرية (ميرياميتا) (٤٠٠ منزل) حوالي ٢٥ كلم جنوب (الجنينة)، قُتل أكثر من ٣٠٠ مواطن في هجوم مسـائي، من قبل الجنجويد والقوات الحكومية.. النساء اللاتي حاولن الفرار، ضُربن بكعب السلاح "الدبشك" وأحرقوا المنازل.. لقد تعرضت (ميرياميتا) للهجوم أربع مرات.. في إحدى الهجمات في أكتوبر في وسـط النهار قُتل ١٠ مواطنون، وأُصـيب ٥ آخرون بجروح، "هذه القرية خلّت تماماً!" تقول منظمة العفو.

تعرضت كذلك قرى (تكلتكل) قرب قرية (ميراميتا) للهجوم من قبل الجنجويد والقوات الحكومية، في يوليو؛ حوالي الساعة الثامنة صباحاً.

وقُتل ما لا يقل عن ٨ مواطنين. استمرت الهجمات على قرى: (دونجاجو، سيراتبا، كللوت، قبندة وحرازة)، في ضواحي الجنينة طيلة شهر نوفمبر، مما أدى إلى لجوء المزيد من السكان إلى (أدري) في تشاد.

وتعرضت قرية (كسبا) للهجمات ثلاث مرات بين ٢٨-١ أغسطس ٢٠٠٣ من قبل مليشيات الجنجويد والقوات الحكومية، في الهجوم الأول في الثامنة صباحاً قُتل ما لا يقل عن ١٨ مواطناً، بعضهم داخل منازلهم، أما في الهجوم الثاني قُتل أربعة مواطنين، وسُرقت مواشي الأهالي، وفي الهجوم الثالث قُتل ستة مواطنين وأُحرقت المنازل.

وفي (باندا) ٨٠ كيلو متر من الجنينة (٥٥ منزلاً).. تعرضت البلدة للهجوم في ٢٩ أغسطس، حوالي الساعة العاشرة صباحاً، من قبل الجنجويد والقوات الحكومية.. يحى محمد الذي تعرض لإطلاق النار في قدمه اليمنى، وهو يحاول الفرار؛ أفاد عن مقتل ١٦ مواطناً رمياً بالرصاص، كما أُحرقت القرية.

وفي (اميجادينا) شمال (الجنينة)، قُتل ما لا يقل عن ٩ مواطنين، وفي بعض الأحيان يتعرف الضحايا على المهاجمين، إذ يعرفونهم معرفة وثيقة بحكم الجوار.

في أغسطس تعرضت قرية (مساني) وسوقها للهجوم مساءً من قبل الجنجويد والقوات الحكومية، وقال أحد السكان: "نحن نعرف أفراد الجنجويد، فبعضهم جيراننا من قبيلة (الرزيقات الأمهرية).. قتلوا ٩ مواطنين كانوا يحاولون الفرار، وجلدوا النساء؛ وأخذوا معهم جميع معدات الطبخ. لكنهم لم يحرقوا المكان"

في الوقت الذي بدت فيه الهجمات تستهدف الرجال، تتعرض النساء والأطفال للقتل دون تمييز. ففي (أبي قمرة) في ديسمبر، قُتل طفل وامرأة تُدعى خديجة إدريس (١٧ سنة) عندما حاولت صد المليشيات من نهب مواشيها.

وفي (مورلي) قرب الجنينة، قُتل ما لا يقل عن ٩ نساء رمياً بالرصاص أثناء هجوم الجنجويد على القرية. وهن: حليمة آدم (٢٥ سنة)، كلثوم سابو (٢٥ سنة)، حواء عبد الله (٣٠ سنة)، مريم هارون (٣٥ سنة)، خديجة عبد الله (٣٠ سنة)، فطوم إدريس (٢٥ سنة)، عائشة محمد (٣٠ سنة)، نفيسة آدم (٤٠ سنة)، ودولما آدم (٢٠ سنة).

أحياناً يتم قتل الأفراد في المزارع أو الطرقات.. ففي أبريل في قرية (باسو)، في شمال دارفور، قُتل بعض الأفراد، الذين كانوا يرعون مواشيهم وهم: المهدي سليمان (٣٠ سنة)، حسن سليمان (٢٠ سنة)، ديلو اسماعيل (٣٠ سنة).

كما قُتل زوج أم أرباب اسماعيل في يوليو من قبل الجنجويد، وهو في طريقه إلى قريته (مجدي) في منطقة (هبيلة).

استناداً إلى "شهادات اللاجئين في تشاد"، الهجمات البرية على القرى والفرقان، تتزّامن أحيانا مع القصف الجوي من الطيران الحكومي. كما أن بعض الضحايا في السودان، يؤكدون بأن القرى في شمال دارفور، قد عانت كثيراً من القصف الجوي. رُبما لاعتقاد الحكومة، أن تلك المناطق تأوي المعارضة المسلحة، وبعضها يقع تحت سيطرتها. كما شمل القصف أيضا غرب وجنوب دارفور، في مناطق (كبكابية) و(جبل مُرّة)، حسب إفادات "شهود عيان".

كما أكدت التقارير وجود طائرات هليكوبتر، تطير على علوٍ منخفض، وتقصف القرى والمدنيين. وتعهدت الحكومة السودانية بعدم قصف المدنيين والأهداف المدنية. دعماً لمحادثات السلام، التي كانت تجري وقتها، لكنها لم تفي بتعهداتها. من المؤسف استخدام النظام السوداني، لنفس خطته في جنوب السودان في دارفور أيضاً.

الإرهاب والتخويف، الذي أحدثه القصف الحكومي المتعمد، أدى إلى نزوح معظم السكان إلى تشاد كلاجئين. وأكد هؤلاء اللاجئون؛ أن القصف المتواصل؛ الذي يمكن سماعه ومشاهدته من معسكراتهم في تشاد، هو المانع الأساسي لعودتهم إلى بلادهم.

تعرضت (كورنوي) إلى قصف جوي متكرر، منذ يوليو ٢٠٠٣، ما أجبر السكان على الفرار في شكل مجموعات إلى تشاد. في ٢٠ يوليو ٢٠٠٣، تحدثت أمينة اسحاق (٣٥ سنة): "لقد فقدت ابنتي ندى اسماعيل، أثناء القصف الجوي، حوالي الرابعة مساء.. كانت في أحسن حال، ولكنها تحوّلت إلى أشلاء.."..

وقالت أخرى: "كانت الساعة العاشرّة صباحاً، وكنت أطبخ، عندما سمعت صوت طائرة، وفجأة دُمر منزلي كلياً، فهربت بعد ذلك إلى تشاد.."..

نورة رّحمة عبده، كانت حاملاً وأجهضت بسبب القصف، لدى سماعها صوت التفجير. إذ تملكها الخوف، وشعرت بصدمة.. قالت: "عندما أغارت الطائرة، كنت في الشهر الخامس. وكنت خارج المنزل، بينما زوجي داخله. فجريت نحوه، ولكن الدّخان كان كثيفاً؛ ما جعلني أكح بشدّة. ثم فقدت دماً كثيراً وأجهضت الجنين. لقد جئت إلى هنا –"المستشفى الميداني لأطباء بلا حدود"– مع زوجي قبل شهرين، لأنني أشعر بآلام في بطني، لا تزال كبيرة رُغم فقد الجنين"..

(الطينة) أيضاً تعرضت لقصف جوي متكرر، منذ يوليو ٢٠٠٣، كجزء من المحاولات الحكومية لسحق المعارضة، التي تسيطر على المدينة؛ فقُتل كثير من المدنيين نتيجة القصف. فائزة إدريس آدم.. تلميذة (١٤ سنة) قالت: "كان ذلك في ٥ أغسطس الساعة التاسعة

صباحاً. كنت داخل الفصل بالمدرسة، عندما ضربت الطائرة مدرستنا، فهرب التلاميذ. ضُرب صدام عمر (تلميذ عمره ١٤ سنة) في فناء المدرسة ففارق الحياة. حيث جاء والداه وأخذا جثته. كان ذكياً، وحصل على الترتيب الثاني في فصلنا. كان يحب الرياضيات وكرّة القدم"..

لقد تأثر سكان الطينة كثيراً من القصف الجوي. وقد ذكر السكان مقتل العشرات من أقربائهم. بسبب القصف، الذي حدث في ٧ يوليو ٢٠٠٣.

الطفل عبد القادر موسى (١٥ سنة) أصابته شظية في يده اليمنى، عندما كان يرعى الغنم بجوار المنازل في (الطينة) إذ قال: "جاءت الطائرة وأطلقت النّار علينا، فقطعت أصبعي. مازلت أشعر بالألم. أنا تلميذ في الصف الرابع. وكنت أكتب بيدي اليمنى من قبل.."..

معظم القرى حوالي (الطينة) تعرضت للقصف الجوي. (خزان أبي قمرة) قُصف عدّة مرّات في اليوم الواحد، حسب رواية أحد المواطنين "الطائرة تقصف عدّة مرّات في اليوم الواحد صباحاً ومساءً، حتى لا نستطيع الذهاب إلى المزارع. قُتل الكثيرون من النّاس وكذلك البهائم"..

كما تعرضت (تندباي) وخزان (باسو) للقصف أيضاً.. وتعرضت (كُتُم) إلى قصف جوي أثناء القتال، بين قوات الحكومة وحركة تحرير

السودان، في نهاية يوليو؛ ما أدى إلى تدمير المباني؛ خاصة المستشفى.. قالت امرأة من (كُتُم) قابلت وفد منظمة العفو: "قُتل حراس السجن والمساجين. ودُمرت المستشفى؛ وقُتل المرضى.. أنا أعرف بعض المرضى، الذين كانوا في المستشفى.. قُتل منهم محمد علي (مزارع ٤٠ سنة) وآمنة إسحق (٢٠ سنة) إنه لشيء محزن".

وتعرضت (سلية) في أقصى الجنوب من ولاية شمال دارفور، بالقرب من الحدود التشادية، إلى غارات جوية، قُبيل تعرضها للهجوم البري. ذكر لاجئون، أن القتال استمر في (تورللي) حتى نوفمبر، حيث قُتل ما لا يقل عن ٨ مواطنين. كما قُتلت البهائم من جراء القصف.

الغارات البرية؛ من قبل القوات الحكومية ومليشيات الجنجويد المساندة لها، تكون مصحوبة أحياناً بأعمال عنف؛ كإطلاق النّار والجلد واغتصاب النساء والفتيات. كثير من إفادات المواطنين تؤكد بأن الرجال هم الأكثر استهدافاً في الغارات. ولكن بعض النساء جُلدن أثناء الهجمات. كما قُتل بعضهن رمياً بالرصاص.

في إحدى الهجمات على (كورنوى)، تمت مطاردة جمال آدم نصر (٢٠ سنة) وجلده جلداً مبرحاً من قبل الجنجويد. حتى مات متأثراً بجراحه. كلتوم عبد الله (١٥ سنة) تم إطلاق النار عليها من قبل الجنجويد، عندما حاولت الهرب من منزلها، فاردوها قتيلة مع خالتها. آدم محمد (٤٠ سنة) وأخوه من قبيلة (التاما)، تعرضا للهجوم في

١٤ نوفمبر في قريتهم من قبل الجنجويد، الذين كانوا يرددون: "كلكم معارضون، سوف نبيدكم". كما أخذوا كل مالهم، وقد استطاعا الفرار إلى تشاد لاحقاً. كذلك في نفس اليوم حاصر الجنجويد منزل زهرة شيخ (٣٨ سنة) وسألوها عن المال، وعندما قالت ابنتها، أننا لا نملك شيئاً؛ جلدوهما بالسياط.

تعرضت (مورلي) للهجوم.. وتحدثت جميلة محمد؛ التي فرت مع امرأة أخرى تُدعى عائشة هارون: "طاردنا الجنجويد بالخيل حتى لحقوا بنا. جلدونا بأغصان الشجر الجافة، وأجبرونا على خلع ملابسنا ثم تركونا نذهب عُراة".

في (توجا)، القرية التي تقع بالقرب من (مورلي) فرّت حواء حسن مع سبعة من أفراد أسرتها، لكن أدركهم الجنجويد فجلدوهن وأخذوا ملابسهن، وكذلك جلدوا الرجال.

في بعض الأحيان تتعرض النساء اللاتي يذهبن لجلب الحطب، أو الهاربات من الجنجويد؛ إلى الاغتصاب. ولكن كانت هناك كثيراً من العقبات، التي أعاقت معرفة جرائم الاغتصاب المرتكبة، في الصراع الدائر في دارفور، وذلك لخوف النساء من الحديث عن مثل هذه الجرائم، المتعلقة بالشرف. لاعتقادهن أن ذلك عيب.. قالت امرأة: "النساء لا يتحدثن بسهولة عما إذا تعرضن للاغتصاب، لأن ذلك عيب في ثقافتنا. فالمرأة تكتم الأمر؛ حتى لا يعرفه الرجال. ولكن إذا

سألتم، رُبما تجدون من ترغب في الحديث، إذا شعرت أن هناك من يهتم لمأساتها"

وفي (ساسا) قرب (كورنوي). تعرضت بنتان (١٤– ١٥ سنة) للاغتصاب من قبل الجنجويد –حسب رواية امرأة لوفد منظمة العفو الدولية– وفي (مورلي) تعرضت ثلاثة بنات (١٠، ١٥، ١٧ سنة) للاغتصاب أثناء هروبهن من الهجوم.. البنات الثلاثة كن يتلقين العلاج وقتها تحت رعاية أحد المعالجين الشعبيين. كما تعرضت امرأتان (٢٠، ٢٥سنة) للاغتصاب في طريق عودتهن إلى القرية. وهذه المعلومات تم أخذها من امرأتين، من نفس القرية التي تعرضت فيها البنات الثلاثة للاغتصاب.

قال رجل من سوني: "كثير من النساء ضُربن أثناء الهجوم؛ بالعصي وكعوب السلاح "الدبشك" بعضهن أصبن بجروح وتم تحويلهن إلى مستشفى الجنينة. هناك أيضا نساء من القرية. أُستخدمن كزوجات بالقوّة من قبل الجنجويد.

ووصف زعيم عشيرّة في (أبي قمرة)، حجم الدمار الذي لحق بقريته فقال: "دخل العرب والقوات الحكومية القرية من جهتين، على السيارات وفوق ظهور الخيل، وهم مسلحون بأسلحة ثقيلة. لقد حاصر أكثر من ألف خيال "راكبي الخيل الجنجويد" القرية.

وكانت هناك طائرة مروحية وانتينوف، قصفتا القرية. بأكثر من ٢٠٠ قذيفة. لقد أحصـــينا أكثر من ١١٩ جثة في ذلك اليوم، كما أحرق الجنجويد كل المنازل، وأخذوا جميع البضـــائع من الســـوق، ثم قام بلدوزر حكومي بتدمير المنازل، كما أُحرقت ســـيارات تابعة للتجار، وسُـــرقت جنريترات. يقولون إنهم يريدون احتلال الولاية، ولن يكون هناك مكان للسود بعد ذلك"

كما تم اختطاف امرأتين من (فوجي) من قبل الجنجويد، عندما كانتا في طريقهما إلى تشاد في اغسطس ٢٠٠٣ وهما حواء صابون اسحق (٢٥ سنة) وحرى صابون (٤٠سنة) وظل أقاربهما اللاجئون في تشاد يبحثون عنهما، ولا يجدون أي معلومات عن مصيرهما.

عمدة (أبي قمرة) كتر محمد آدم، قال إن الجنجويد قاموا باختطاف بنتين أثناء الهجوم على (أبي قمرة). في يوم السوق أُصيب رجل فوق حصانه بالرصاص، عندما حاول الهرب من الجنجويد. وكانت اثنتان من بناته هاربتين أيضاً من المليشيات. عندما شاهدت إحداهن والدها يصاب، تراجعت لنجدته، فأعطى الرجل المصاب سلاحه إلى ابنته، كي تدافع عن نفســـها. لكن الجنجويد أخذوا منها الســـلاح، ثم جلدوها وأخذوها وأختها معهم، وهما حواء عبد الرحمن (٢٨ ســـنة) وفاطمة أحمد عيسى (٣٢ سنة).

في (قراداي) قرب (سلية) تم اختطاف ٣٠ رجلاً من قبل الجنجويد، حسب إفادات سكان القرية. ولا توجد أخبار عنهم: "لا ندري لماذا اخذوهم. رُبما لقتلهم أو أخذ المعلومات منهم".

في (جيزو) قرب (سلية) تم اختطاف ١٢ شخصاً، جميعهم من المزارعين، في إحدى الغارات. وقد ربطوا أيديهم إلى الخلف، واقتادوهم إلى مكان غير معلوم، أمام خيول الجنجويد. وفي (ترللي) إلى الشمال من (سلية) تم اختطاف ٢٠ شخصاً من ضمنهم أبكر آدم (٤٠ سنة) وعبد العزيز حسن (٢٧ سنة) وإدريس سليمان وآخرون.

كما تم اختطاف ٢٢ آخرين من قبل الجنجويد، في قرية (سوني) بالقرب من (الجنينة) وتم تعذيبهم.. أُطلق سراح حامد آدم حسن في ٢٠٠٣/٩/١٣ كجزء من اتفاق وقف إطلاق النار، برعاية الحكومة التشادية "بين الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان".

كما أفاد اللاجئون في تشاد، أن اغتيالات تمت من قبل السلطات السودانية.. وفي (كُتُم)؛ تم اعتقال بعض المواطنين، قُبيل بداية المعركة؛ التي دارت بين القوات الحكومية وحركة تحرير السودان. في نهاية يوليو، كما تم اعتقال الهادي آدم، من قبل الحكومة. ولم ترد أخبار عنه منذ ذلك الحين.

في (سلية) أُعتقل بعض المواطنين في الشهور التي سبقت الحرب. منهم آدم عبد الله، الذي تم تقييده وضربه أثناء الاعتقال. أبكر آدم الذي أُعتقل في طريقه إلى (سلية). كما أُعتقل مزارع اسماعيل يحيى (٤٠ سنة)، ويُعتقد أنهم جميعاً في سجن الجنينة.

تاجر يُدعى إسحق عبد الله، أُعتقل في يونيو من قرية (كونقوك) شمال شرق الجنينة، بعد أن وشى به بعض العرب إلى الحكومة، بأنه ينقل معلومات إلى حركة التحرير، ولم يُعرف عنه شيء منذ ذلك الوقت.

لاجئ مزارع من قرية (كشكش)، تحدّث عن العبارات؛ التي أطلقها الجنجويد: "أنتم سود، أنتم معارضون للحكومة، أنتم عبيدنا..)... وذكر مواطن آخر ما سمعه: "أنتم عبيد سوف نقتلكم، سوف نسحقكم".

كما تحدث مواطن آخر تعرض للهجوم، أنهم قالوا: "مزارعكم طعام لخيولنا، نحن لدينا الحكومة إلى جانبنا الأيمن وأنتم في الجانب الايسر، ليس لديكم شئ".

مواطن آخر من قرية (جفال) أكد ذلك عندما كرر ما قاله الجنجويد: "انتم معارضون للحكومة، يجب أن نسحقكم. أنتم عبيد. سود. وسوف تبقى دارفور في أيدينا، والحكومة إلى جانبنا، والطائرات الحكومية إلى جانبنا تمدنا بالطعام والذّخيرة"..

بعض المعلومات التي أُخذت من ضحايا الصرّاع، أثبتت أن العمليات العسكرية للجنجويد، منظمة ومنسقة في كثير من الأحيان، مع عناصر من القوات الحكومية المسلحة. أناس كثيرون من نفس القرية. قالوا: "قائد الجنجويد يقوم بمساندة القوات الحكومية، القيادة العليا للجنجويد مركزها الجنينة. هناك معسكر يسمى (قويردرا). يتم فيه تدريب أفراد المليشيا، وهذا ليس سراً.. يتم جمعهم في الجنينة ثم تأخذهم الطائرات لمعسكر التدريب.

مواطن آخر من (ميرميتا) قرب الجنينة، ذكر: "هذه الطائرات تعطي الجنجويد الأسلحة والطعام والذّخيرة. لديهم معسكرات يلتقون فيها "قويردرا وديبتيجيت" ٢٥ كلم من القرية. أُقيم قبل أربعة أشهر. من قبل لم يكن هناك شيء، أما الآن فتاتي طائرة هليكوبتر لدعمهم.

كل الضحايا الذين تعرضوا للهجوم، أكدوا بأن الجنجويد مسلحون تسليحاً جيداً، ولديهم آليات جيدة. غالبيتهم يرتدي الزّي العسكري الحكومي، وأحياناً ترافقهم قوات حكومية، ويقودون عربات عسكرية. أنواع الأسلحة التي ذكرها اللاجئون هي: كلاشنكوف، بازوكة، أسلحة خفيفة مثل: جيم ٣/بلجيك".

في (كُتُم) أُرتكبت اغتيالات اعتباطية، وتصفيات استهدفت تجار معينين. من قبل الجنجويد. مما أحدث وقتها ضجة كبرى في السودان.

في أغسطس ٢٠٠٣ تعرضت (هبيلة) في غرب دارفور لقصف جوي، أدى إلى مقتل ٢٦ مواطناً، بمن فيهم المدنيين وعناصر من القوات الحكومية. في حامية مجاورّة.

وفي ١٥ سبتمبر ٢٠٠٣ أعلن وزير الدفاع أن القصف وقع عن طريق الخطأ، وأولئك الذين قُتلوا في عداد الشهداء.

وفي ١٩ يناير ٢٠٠٤ السفارة السودانية ببريطانيا ذكرت في بيان لها: "مجموعة من عناصر مسلحة سيئة السمعة منها عصابات الجنجويد، يعتدون على الحيّاة والحريات وعلى ممتلكات المدنيين " .. " متورطين في عمليات النهب المسلح والاختطاف ونشر القتل دون تمييز، وترهيب المدنيين رجالاً ونساءً وأطفالا...".

عدد المدنيين الذين تأثروا بهذا الصراع، لم يقتصر على أولئك الذين قُتلوا، أو جُرحوا في الهجمات، إذ واجه الذين نجوا من الهجمات، انتهاكات عديدة لحقوقهم، مثل عدم الحصول على الحماية الكافية، وغياب المساعدات الإنسانية، بسبب الانفلات الأمني، وتباعد المناطق في دارفور، والقيود الأمنية الشديدة من قبل الحكومة. ولذات الأسباب لجأ المدنيون إلى تشاد. وقتها مؤشرات عديدة أنذرت بحدوث "كوارث انسانية" في المنطقة. فبحسب تقارير الأمم المتحدة، ومنظمات العون الإنساني في ذلك الوقت، فإن أكثر من مليون ومائة ألف مدني في دارفور تأثروا بالحرب.

المدنيون الذين يفرون إلى تشـــاد، كانوا يتعرضـــون إلى الهجمات في الطريق، كما أن أولئك الذين اســـتطاعوا الوصـــول إلى الأراضـــي التشـــادية، وقُدر عددهم وقتها بمائة ألف، أيضـــاً ظلوا يتعرضـــون للهجمات داخل الحدود التشادية، من قبل مليشيات الجنجويد.

هذه الهجمات أضـعفت كثيراً من الصـفة الإنسـانية للجوء، كما أن رحلتهم إلى تشـــاد، كانت محفوفة بالمخاطر. ســـارة آدم من (خزان باســـو) قالت وقتها: "أطفال أختي لديهم بهائم أخذوها معهم إلى تشـــاد، ولكن أثناء عبورهم الحدود هاجمهم ٣٠ عربي على ظهور الخيل وقتلوهم.

وقال عثمان كُتُر من قرية قرادي: "بعضـــنا جاء إلى هنا (تشـــاد) والبعض الآخر إلى مدينة (ســلية) في الســودان. لقد رجعنا إلى القرية لدفن القتلى بعد الهجوم، ثم قررنا الفرار إلى تشـاد، حيث وصـلنا بعد ثلاث أيام. كنا نختفي في النهار، ونسـير في الليل. كنا نرى العسـاكر وميليشـيات الجنجويد طوال الطريق".. بعض المدنيين الذين فروا إلى تشاد، أصبحوا ضحايا الغارات الحدودية، التي ينفذها الجنجويد لقتل المواطنين ونهب المواشي.

لاجئ من (كلكـل) قرب (إداري) في تشـــاد قـال: "لقـد هـاجمنـا الجنجويد في الســودان. وأخذوا مواشــينا، ثم تبعونا إلى هنا أيضــاً. وأخذوا ٤٤٢ بقرّة وقتلوا امرأة اسمها عائشـــة إدريس. كما ذكرت

التقارير في ١٩ يناير ٢٠٠٤ أن طائرة تابعة لسلاح الجو السوداني، قصفت في الجانب التشادي من بلدة (الطينة) الحدودية، ما أدى إلى مقتل مدنيين، وجُرح ما لا يقل عن ١٠ لاجئين.

مشكلات اللاجئين*

في الطينة (٢) قال اللاجئون، أنهم قاموا ببناء كوخ كبير كمدرسة لأطفالهم، إلا أنهم قلقون من أن الأطفال، تخلفوا عن التعليم لشهور عدّة عن أقرانهم، بسبب الصراع في دارفور.

كما ذكروا بأن السلطات التشادية المحلية ترددت، في تقديم الخدمات التعليمية، رُبما لاختلاف النظام التعليمي بين البلدين. وفي مخيمات حول (ادري) شكا أولياء أمور التلاميذ، عن غياب الخدمات التعليمية كذلك.

في داخل دارفور نزح مئات الآلاف نحو المدن، والتي لها سعة محدودة أصلاً لاستيعاب المزيد. كما نزح البعض الآخر إلى المناطق، التي تسيطر عليها المعارضة المسلحة. وهناك درّاسة أُجريت من قبل (وكالات الغوث)، في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة المسلحة، خلال فترّة وقف إطلاق النار. أكدت أن النازحين لم يتلقوا أي مساعدات، وأن الذين نزحوا إلى داخل دارفور، تم طردهم من قبل القوات الحكومية، وأُجبروا على العودة إلى قراهم. وهم يتعرضون للمضايقات، ويفتقدون للحماية.

في شهر يوليو واغسطس ٢٠٠٣ فرّت مجموعة من المدنيين من مدينة (كبكابية)، بعد حرق أكثر من ثلاثمائة قرية، بعد تعرضها للهجوم من قبل الجنجويد. وحسب التقارير، فإن كثيراً من النازحين، عاشوا في مدارس ومناطق مكشوفة من المدينة، ولم يحصلوا على أي من المعونات الإنسانية. على سبيل المثال: مئات من المواطنين هربوا عند الهجوم إلى قرية (شوبا)، التي يسكنها الفور، وتبعد ٧ كيلومترات جنوب كبكابية.

وفي ٢٥ يوليو قتل ٥١ مواطناً من سكان (شوبا) منهم كبار سن، في هجوم شنته مليشيات مسلحة، ترتدي الزي العسكري الحكومي. كما منعت القوات الحكومية المدنيين الفارّين، من العودة إلى القرية لمساعدة الجرحى ودفن الموتى.

وفي ديسمبر ٢٠٠٣ تعرض معسكر للنازحين، قرب (كبكابية) للهجوم من قبل الجنجويد. وفي مطلع اغسطس ٢٠٠٣ فر آلاف من المدنيين من مدينة (كُتُم)، ونزحوا إلى القرى المجاورّة. إلى مناطق مجهولة. كما حاول بعضهم الهرب إلى الفاشر، عاصمة شمال دارفور، التي تبعد ٨٠ كيلو متر جنوب شرق كُتم. إلا أن الغالبية انقطعت بها السبل في بلدة (كفوت) الواقعة في منتصف المسافة بين المدينتين، بعدما صدتهم السلطات السودانية من النزوح إلى الفاشر، وعاشوا أوضاعاً إنسانية سيئة: تحت الشجر، وبدون أدنى وسيلة للعيش.

وكانوا في أشـــد الحاجة إلى الطعام والأغطية والملابس كمعونات عاجلة. لحين يتم تقييم أحوالهم، بعد موافقة حكومة شمال دارفور.

بين نهاية سبتمبر وبداية أكتوبر ٢٠٠٣ تعرضت ٢٤ قرية، تسكنها قبيلة (الداجو) حوالي نيالا إلى الهجوم والحرق، حيث قُتل على الأقل ٤٢ مواطناً، وجُرح عشـرين آخرون في هذا الهجوم. كما فر أكثر من ٣٠٠٠ مواطن إلى ضواحي نيالا (حي دريج) و(النيل).

وأكدت التقارير أن السـلطات الحكومية، اشـترطت على النازحين، العودة إلى منـاطقهم. لتقـديم العون لهم. على الرُغم من أن قراهم أُحرقت، في مناطق غير آمنة. وعرضـة للهجمات. كما أن السـلطات أجبرتهم على التظاهر بالعيش، داخل منازل السـكان الذين فروا من (كُتُم) عند زيارة مسـؤول الإغاثة الأمريكية إلى المدينة في أكتوبر ٢٠٠٣.

جهود وكالات الاغاثة للوصـول إلى النازحين في دارفور وقتها، كانت تعوقها حالات الانفلات الأمني والقيود الحكومية. ففي أكتوبر قتل ٩ من عمال الاغاثة السـودانية، التابعين لمنظمة (مدعير العالمية) عندما كانوا ينقلون معونات غذائية في شـاحنة، من قبل مجموعة مسلحة مجهولة الهُوية.

ومسـئولون حكوميون أُختطفوا في ١١ نوفمبر، أثناء قيامهم بتوزيع بعض اللوازم للنازحين، حول سـلية و(كُلبُس) في غرب دارفور. وتم

تسليمهم بعد ذلك إلى السلطات التشادية، بواسطة (حركة العدل والمساواة)، التي قالت إنها أنقذت المجموعة، من المليشيات التي اختطفتها..

وقالت وسائل الإعلام، أن الحكومة على الرُغم من إعلانها السماح لوكالات الغوث لدخول المنطقة، رفضت استخراج تصاريح الدخول لمناطق النازحين، وأكدت التقارير وقتها، أن النازحين غادروا قرية (مورلي) إلى الجنينة على بعد ٨٥ كلم بعد تعرضها للهجوم، كما تعرضت قرى أخرى حوالي الجنينة، إلى الهجمات في نفس توقيت الهجوم على (مورلي) وهي (ميسترو، بيدا وهبيلة).

كما أكدت التقارير بان مدينة (الجنينة)، محاطة بنقاط تفتيش عسكرية، تقوم بمنع النازحين من الدخول إليها.

في ٥ يناير ٢٠٠٤ أكدت التقارير بأن السلطات المحلية في نيالا، قامت باغلاق معسكر للنازحين ثم حاولت ترحيلهم بالقوّة، إلى معسكرات أخرى على بعد ٢٠٠ كلم من المدينة، ولكن بسبب استمرار القتال، والخوف من التعرض لهجمات مرّة أخرى، رفض النازحون إعادة توطينهم في المعسكرات الجديدة، غير الآمنة.

كما أن المعسكرات الجديدة، كانت أقل عرضة للوكالات الانسانية، المتواجدة بمدينة (نيالا) وتعاني من الشُـــح في مصـــادر المياه والطعام والأغطية، لاستقبال هؤلاء النازحين، لإعادة توطينهم في المعسكرات؛ بقوّة تتعارض مع قوانين حقوق الإنسان الدولية .(٣٩)

تقارير حول التداعيات: من الثورة إلى الإطاري*

في مايو ٢٠٠٨ قاد دكتور خليل إبراهيم عملية عسكرية حملت اسم (الـذراع الطويـل)؛ لاحتلال الخرطوم، وتبع ذلـك الكثير من ردود الأفعال؛ والتغييرات المتوقعة. كتلك التي أشـــار إليها تقرير "المجموعة الدولية للأزمات"؛ في العام نفسه (٢٠٠٨).

فنتيجة لهذه العملية، اختلت موازين القوى والعمليات السياسية، التي كانت قد ترتبت على (اتفاق نيفاشـــا ٢٠٠٥)، فتأثرت أطرافها بصـــورة مباشـــرة وحادة! بدى ذلك جلياً في ارتباك (حكومة الوحدة الوطنية)، وفي تزعزع (التحالفات) التي ربطت بين القوى السياسية.

كذلك كان (رد فعل النظام) على الشـــرف المراق، والكبرياء المهدرة لقوات (صلاح قوش) مدير جهاز الأمن والمخابرات وقتها. والصدمة المباغتة التي تعرض لها جيش النظام، الذي لم يتخيل أن تجرؤ (حركة متمردة) على تهديد الخرطوم! وبالتالي انهيار أســـطورة هذا الجيش (الاســـتيطاني)، الذي لم يعد (لا يقهر).. كما دللت عملية "الذراع الطويل".

وفي الحقيقة مثلَّت أحداث مايو ٢٠٠٨ (الذراع الطويل)، اختراق سياسي كبير، في أفق إمكانات (السلام الجاد والعادل لدارفور)، رغم

أن توقعات الأمم المتحدة وقتها، كانت تقول على عكس ذلك، إذ لاح في أفق محلليها؛ انهيار وشيك لاتفاق (نيفاشا، ٢٠٠٥)، وتوقع اندلاع حرب أسوأ بكثير من حربي الجنوب، التي وضعت رحالها للتو، ودارفور التي كانت لا تزال مشتعلة!

خصوصاً أن رد فعل النظام؛ تجاه الدارفوريين الأبرياء في الخرطوم؛ وأقاليم السودان المختلفة؛ كان عنيفاً وباطشاً، وانطوى على كل أساليب المهانة، التي تحط من قدر الإنسان؛ وتضعه في مصاف الحيوانات.

كل ذلك تم في ظل "حكومة الوحدة الوطنية" التي جاءت بها (نيفاشا—٢٠٠٥)، ما حفز "النزعة القومية" في البعض، وأعطى مشروعية "الرّغبة في الانفصال"، والتي وجدت تعبيرها بوضوح في (حركة استقلال دارفور).

في يوليو ٢٠١٠ أصدرت (مجموعة الأزمات الدولية)، تقريراً عن الأزمة في السودان بعنوان: "السودان: العدالة والسلام والمحكمة الجنائية الدولية"، لإقناع الإدارة الأمريكية، بتبني سياسات معينة؛ بصدد قضية دارفور.

فالمنظمة لم تكن بعيدة –مع منظمات أخرى– عن تجربة (الدولة الواحدة بنظامين)، التي أدت إلى (تسوية نيفاشا) في نهاية الأمر. ذلك التقرير وصف حالة الاحتقان السياسي وقتها، واتساع الأزمة والمأزق

الذي تعيشه البلاد، بأنها كارثة! عبر عن المعنى نفسه السيد (لو روا) وكيل الأمين العام للأمم المتحدة، لعمليات حفظ السلام. في تقرير أمام مجلس الأمن، جاء متزامناً مع تقرير مجموعة الأزمات.

وبينما رأى السيد (لو روا) أن سبب الاحتقان السياسي، هو حالة انعدام الثقة بين شريكي (اتفاقية نيفاشا) وقتها، حذر أعضاء المجلس من أن (انهيار نيفاشا) سيقود إلى حرب؛ تكون مآسي دارفور شيئا لا يذكر إلى جانبها!

ولخص سبب الاحتقان والمأزق السياسي، في تعنّت النظام الحاكم في السودان، وعدم رغبته في تفعيل السياسات، التي من شأنها تحقيق العدالة؛ لضحايا الصراعات المتعددة، التي شهدها السودان.

ورأى التقرير؛ أنه يتوجب على الحزب الحاكم، الموافقة على "إصلاح النظام القضائي" واعتبار "آليات العدالة الانتقالية" ضمن العناصر الأساسية، لإيجاد (تسوية مقبولة) في دارفور.

كما طالب الحزب الحاكم الوفاء بالتزاماته، وفقاً لما ورد في اتفاق "السلام الشامل/نيفاشا، لعام ٢٠٠٥"، الذي أنهى الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب، والتي كانت قد استمرت عقوداً من الزمان. وذلك من أجل إنهاء الحكم القائم على "الشمولية والاستغلال"، و(غياب المحاسبة) في السودان.

وتخوف (التقرير)؛ من احتمال وجود اتجاه في "الإدارة الأمريكية" لإيجاد "تسوية سريعة لمسألة دارفور" وفقاً لتصور (المبعوث الأمريكي) وقتها. والسعي بكل قوّة لإجراء الانتخابات المقررة، وفقاً (للاتفاق السريع). حتى يتم الانتقال "للاستفتاء على تقرير المصير". وبطبيعة الحال؛ تم كل ذلك على حساب (إقامة العدالة) و(إنصاف ضحايا العنف) في دارفور. تماماً كما حدث في (اتفاقية نيفاشا)؛ التي أسقطت المحاسبة، وجميع أشكال العدالة أو القصاص.

ورأى التقرير وقتها، أنه لا يمكن وجود (حل) دون وجود (محاسبة)، وإنهاء سياسة "الإفلات من العقاب"، وعليه فإنه يوصي جميع الأطراف، بالوقوف بقوّة خلف قرار المحكمة (الجنائية الدولية)؛ بتوقيف الرئيس السوداني، ورئيس الحزب الحاكم؛ كوسيلة ضغط فعّالة؛ لإقناع الحزب الحاكم، الذي كان بقاؤه في الحكم قد طال.

كما رأى التقرير، وقتها، بأن تفعيل إجراءات البند ١٦ لتأجيل توقيف الرئيس المخلوع، ينبغي أن تصاحبه "تنازلات جوهرية" لتحقيق الديمقراطية، وترسيخ مبدأ المحاسبة.

واستمر التقرير في استعراض أحداث معروفة، مثل إعلان "الدائرة التمهيدية" في المحكمة الجنائية الدولية، في الرابع من مارس ٢٠١٠ قبول طلب المدعي العام، بإصدار مذكرة توقيف ضد البشير، وما تبع ذلك من طرد لبعض المنظمات الإنسانية الدولية.

وارجع التقرير التعثّر في تنفيذ الاتفاقات، إلى أن الحزب الحاكم وقتها، قد عطّل (آليات التحوّل الديمقراطي)، التي نصّ عليها اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك (إزالة القوانين القمعية المقيدة للحريات الأساسية)، كما أنه قد ظل يماطل في نقاش قانون أساسي مثل (قانون الاستفتاء) لبقاء الجنوب ضمن السودان الواحد أو الانفصال، وفي قضايا مثل (ترسيم الحدود)، واتفاق (إدارة المناطق الانتقالية الثلاث: "أبيي، وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق").

وأكد التقرير إلى جانب قضايا أخرى، ضرورة أن يقنع الحزب الحاكم رئيسه، بالاستقالة عن رئاسة البلاد، بأسرع ما يمكن! وفي كل الحالات قبل قيام الانتخابات وتقديم مرشّح آخر، والاتفاق مع الشركاء، على تأجيل الانتخابات حتى عام ٢٠١١، لتمكين إقليم دارفور من الاستقرار، حتى يتمكن من المشاركة في الانتخابات، كغيره من الأقاليم.

هذا إلى جانب ضرورة إعفاء (أحمد هارون) من منصبه؛ كوالٍ لجنوب كردفان. وتقديمه و(على كوشيب) –القائد الميداني لميليشيا الجنجويد– لمحاكمة أمام (محكمة سودانية مستقلة)، وفقاً للتهم التي وجهتها "المحكمة الجنائية الدولية"، ووفقاً لإجراءاتها.

وفي مارس ٢٠١٠ كانت "مجموعة الأزمات الدولية"، قد طالبت (المجتمع الدولي)، بعدم الاعتراف بشرعية الفائز بالانتخابات المقبلة،

وذكرت المجموعة أن الحزب الحاكم؛ الذي يتزعمه الرئيس البشـــير، يسعى "للتحكم في سير الانتخابات" لصالحه.

واتهم تقرير آخر صادر عن المجموعة وقتها، حزب البشير، بأنه يسعى لاعطاء حق الاقتراع، لأشخاص "قدموا للتو من تشاد والنيجر"، فيما حُرم من هـذا الحق؛ أشـــخـاص في المنـاطق المنـاوئـة للحزب الإسلاموطائفي.

وعلى ذلك طالبت المجموعة المجتمع الدولي، بعدم الاعتراف بشـــرعية أي فائز في الانتخابات، التي كان الرئيس المخلوع، يزمع على إجرائها والفوز بها، وهو ما حدث لاحقاً.

وفي ديسمبر ٢٠١٣، قام الرئيس المخلوع عمر البشير، بتعيين حسبو محمد عبد الرحمن، كنائب ثاني له، بمؤسـسـة رئاسـة الجمهورية. وأوكل إليه –ضمن مهامه الرئاسية– المسؤولية الكاملة، للإشراف على وضع معالجات لأزمة دارفور.

ويُعتبر حســبو عبدالرحمن، ممن فرغتهم الحركة الإســلاموطائفية، حتى قبل انقلابها في ١٩٨٩، للعمل حول (قضـــايا الإقليم)، إلى أن تم تقنين وبروز مهامه الحكومية؛ بصـــورة رسمية. فقد عمل منذ اندلاع أزمة دارفور، مســؤولاً عن (العون الإنســاني) في إقليم دارفور، وممثلاً للســودان لدى مجلس (حقوق الإنســان بجنيف)، ومســؤولاً عن ملف (حقوق الإنسـان) بوزارة (الشـؤون الإنسـانية)، قبل أن يتولى مقاليدها

كوزير للشـؤون الإنسـانية في العام ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٠٩ ـــوهي الوزارة المسـئولة، عن الإشـراف على منظمات المجتمع المدني؛ وعمل حقوق الإنسان، وملف العون الإنساني عبر مفوضية العون الإنساني.

وكذلك هي الوزارة المشهورة بأنها الذراع الأمني، للسيطرّة على العمل الطوعي— شهدت فترّة تولي "حسبو محمد عبدالرحمن"؛ قيادة العمل الإنساني، هجمات عسكرية ممنهجة؛ استهدفت معسكرات النازحين –على سـبيل المثال الهجوم، على معسـكر (كَلَما)، والذي قتلت فيه قوات النظام عشـرات النازحين، قبل أن تحاول تفكيك المعسـكر، بالقوة الجبرية لاحقاً– أيضا شهدت فترته كوزير طرد النظام، لمنظمات الإغاثة الإنسانية العالمية، العاملة في دارفور.

والتي كانت تتولى تقديم ما يقرب من ٨٠% من (العون الإنساني) في الإقليم، هذا بالإضـافة لاسـتهداف المنظمات الوطنية العاملة؛ على أزمة دارفور، وإغلاق عدد منها، مثل "المنظمة السـودانية للتنمية الاجتماعية (سـودو)، و"مركز الخرطوم لحقوق الإنسـان والتنمية"، و"مركز الأمل لمساعدة وتأهيل ضحايا العنف".

ومنذ توليه لمنصـب النائب الثاني لرئيس الجمهورية في ٢٠١٣، ظل حسـبو يصـرّح بانتهاء الحرب في دارفور، في مغالطة إعلامية للواقع. فقد دفع اسـتمرار الهجمات العسـكرية في عام ٢٠١٤ من قبل، قوات النظام والمليشـيات التابعة لها، ببعثة الأمم المتحدة والاتحاد

الأفريقي المشـتركة إلى دارفور، للإعراب عن تزايد القلق، من تصـاعد أعمال العنف، على عكس تصريحات حسبو، بل وأشارت البعثة إلى ارتفاع عدد النازحين، بأكثر من ٢١٥ ألف نازح جديد، خلال ثلاث أشهر فقط في ذلك الوقت.

كما أشـــارت تقارير (البعثة الأممية) لقلقها المتزايد، من أنماط العنف الجديدة، التي ظلت ترتكبها مليشـــيات ما أسمتها القيادات الحكومية بـ(قوات الدّعم السريع).

وفي ذات العام، وتحت الإشـــراف المباشـــر لحســـبو عبدالرحمن، بدأ النظام في مطالبة (البعثة الدولية) بمغادرة إقليم دارفور، وهي الأصوات التي أخذت تتعالى، بعد الكشـف عن جرائم الاغتصابات الجماعية في (قرية تابت) في أكتوبر ٢٠١٤.

وبرر النظام وقتها، إصـــراره على خروج (البعثة الدولية) من دارفور، على لسـان وزير الخارجية إبراهيم غندور، بأن دارفور تشـهد حالة من السـلام، وعودة للنازحين، مما يتطلب مغادرة البعثة؛ لانتفاء أسـباب وجودها.

وفي ذات السياق الداعم لتصريحات ومطالبات غندور، أعلن حسبو في ٢٨ ديسـمبر ٢٠١٥، تأكيد وعزم حكومته، على إكمال (إغلاق كافة معســـكرات النازحين) بدارفور خلال العام ٢٠١٦، مطالباً

النازحين بترجيح أحد خيارين: إما الموافقة على التوطين، أو العودة للمناطق الأصلية.

وبالرغم من الادعاءات الحكومية المتواصلة وقتها، بانتهاء حالة الحرب في دارفور، وأن الإقليم يشهد استقراراً تاماً في تلك الفترة، إلا أن واقع الحال كذب تلك الادعاءات.

حيث شهدت مدينة (الجنينة)، عاصمة ولاية غرب دارفور، إطلاق للرصاص الحي، من قبل قوات النظام، على أوجه المدنيين الأبرياء؛ من المعتصمين سلمياً بالمدينة، في العاشر من يناير ٢٠١٦؛ وقُتل نحو عشرة من المواطنين، وإصابة العشرات من سكان المدينة والقرى المجاورة لها، وذلك بعد أن أحرقت ميليشيات الجنجويد —التي تم تغيير اسمها إلى "قوات الدعم السريع"— قرية (مولي) بالكامل، وشردت أهلها نحو مدينة (الجنينة).

وجاءت موجة العنف تلك، في سياق خطة متكاملة ومترابطة، تشمل حلقاتها تفكيك المعسكرات وتشريد النازحين، لإقامة (الاستفتاء الإداري للإقليم)، وفرض سلام جزئي يتم تثبيته بالإرهاب والعنف —واضح أنها العقلية نفسها، التي خططت لمجزرة القيادة العامة وكولومبيا، في ٣ يونيو ٢٠١٩، فالسيناريو هو نفسه!— وتعود هذه الخطة إلى تاريخ انفضاض جولات المفاوضات، حول (وقف العدائيات) بالإقليم بين النظام وحركتيّ (العدل والمساواة وحركة تحرير

السـودان/ مني مناوي)، في ٢٣ نوفمبر ٢٠١٥، وتعنت الحكومة السودانية حينها، من الوصول إلى أي اتفاق.

ومن ثم أعلن وزير دفاع النظام الإسلاموطائفي البائد، عن إعادة نشر قواته وشـن الحرب في جميع جبهات القتال، ليقوم بعدها نائب رئيس النظام حسـبو عبدالرحمن، بتدشـين مرحلة "تفكيك المعسـكرات"، وإعادة "تشريد النازحين".

شـهد العام ٢٠١٥ اسـتمراراً للعنف والانتهاكات في دارفور، بذات الوتيرة المتصاعدة في العام الذي سبقه (٢٠١٤)، حيث أعلنت وكالة الأمم المتحدة للشـئون الإنسـانية في السـودان (أوتشـا) في فبراير ٢٠١٥، عن نزوح أكثر من ٤١ ألف نازح جديد، من منطقة (شرق جبل مرة) وحدها، وذلك هرباً من القصـف الجوي الحكومي؛ على المنطقة.

كما أكدت الوكالة في نشـرّتها الدورية، أنه نسـبة لعدم قدرتها على الوصول؛ للعديد من المناطق في (جبل مرة)، وبالتالي عدم قدرتها على التقدير الدقيق، لعدد النازحين واحتياجاتهم، فإن العدد الكلي ربما يكون أكبر من ذلك بكثير.

وأكدت (وكالة الأمم المتحدة)؛ إلى تحققها من بلوغ العدد الكلي للنازحين جراء الحرب في دارفور، إلى المليونين ونصف المليون نازح(ة)،

وذلك بعد نزوح نحو ٢٣٣ ألف نازح جديد، خلال عام ٢٠١٥ وقبل بداية العام ٢٠١٦.

وفيما شهد العام ٢٠١٥ استمرار هجمات قوات "الدعم السريع"، والقصف الجوي من قبل قوات النظام، على قرى المدنيين في دارفور، لوحظ تركيز الهجمات، على مناطق المزارعين؛ في وسط وجنوب دارفور. بما فيها عمليات إحراق المحاصيل ونهب المواشي، وغيرها من ممارسات العنف والإجرام تجاه المدنيين والنازحين. الأمر الذي أنذر بمجاعات، هددت حيّاة كل سكان الإقليم في ذلك العام.

كما أعلنت وقتها؛ عدة (وكالات إغاثة عالمية) عجزها عن الاستمرار، في تقديم الدعم الغذائي؛ لحوالي ١٢٢ ألف نازح ونازحة في الإقليم، منذ أواخر ٢٠١٥ بسبب تصاعد رقعة العنف.

وهو ما أكدته لاحقاً وكالة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية؛ خلال شهر ديسمبر من العام ٢٠١٥، نتيجة استمرار الهجمات على ٣٤ قرية؛ خلال أسبوع واحد فقط من ديسمبر ٢٠١٥ –في محلية (كُتُم) بشمال دارفور– مقدرّةً عدد المتأثرين بهذه الهجمات، ونزوح بما يقارب العشرة آلاف من المدنيين، في غضون أسابيع قليلة.

وقالت –الوكالات؛ وقتها– "لن يتمكن النظام من حجب (أطول كارثة إنسانية مستمرة) في التاريخ المعاصر، يظل شهودها الأحياء، الملايين من نازحيّ ولاجيّ دارفور داخل وخارج السودان".

فيما خرج وقتها مؤتمر النازحين، الذي عُقد في الأسبوع الأول من يناير ٢٠١٦ بمعسكر (كلما)، وحضره ممثلين لقيادات النازحين، من كافة المعسكرات الأخرى، رافضاً لخطط الحكومة الرّامية لتفكيك المعسكرات، أو إعادة تخطيطها. مشترطاً أن عودة النازحين لمناطقهم الأصلية، لا تتم سوى باستعادة الأمن؛ وتفكيك مليشيات الجنجويد، التي كانت ولا تزال تداوم الهجوم على قراهم، تحت مسمى (الدّعم السريع).

ومن المهم الإشارّة هنا إلى التجارب والخبرات السيئة للنازحين، مع مخططات تفكيك المعسكرات؛ وتشريد النازحين بدارفور، وهو ما ظل النظام يطلق عليه إسم "خُطط العودة الطوعية" فيما مضى من سنوات سابقة للعام ٢٠١٦، فقد تعرضت عائلات النازحين للعديد من الهجمات، من قبل المليشيات الموالية للنظام، سواء في طريق العودّة أو بعد عودتها والاستقرار في قراها الأصلية. مما اضطرها للخوض من جديد، في نفس تجرِبة النزوح القاسية والعودة للمعسكرات.

و كمثال لحالات النزوح المتجدد أو المتكرر، ما تعرضت له (منطقة حمادة شرق منواشي/جنوب دارفور)، في عام ٢٠١٤، من هجمة تأديبية من قبل ميليشيات الجنجويد، حيث قُتل فيها ١٥ من المدنيين. وفي يوليو من نفس ذلك العام (٢٠١٤) النازحين الذين

عادوا في إطار نفس البرنامج، إلي (منطقة هشـــابة/جنوب دارفور) تعرضـوا لهجوم من قبل نفس المليشـيات، في الأسـبوع الأول لعودتهم إلى المنطقة.

كما فرضـت مليشـيات رّعوية مسـلحة دفع (اتاوات) على النازحين العائدين، وهاجمت مزارعهم في قرى (ارضـــة شـــوق، ومطاوي، ومرغوبة/ولاية شمال دارفور). كذلك هُوجم النازحين العائدين إلى منطقة (ارولا/وســط دارفور) من قبل مليشـــيات موالية للنظام. وتم نهب المواد الغذائية والخيام والمشـــمعات، والبذور التي قُدمت لهم من (منظمات العون الإنساني)، بغرض الزراعة للاكتفاء الذاتي.

إن تفضـيل النازحين للبقاء في معسـكرات النزوح المنتشـرة بدارفور، ليس لما بها من رّفاهية، أو استمراء لحياة المخيمات، بما فيها من بؤس وعنت، بل يعود في الأساس، إلى حالة الأمان النسبي، الذي توفره لهم تلك المعسكرات، بعيداً عن القصف الجوي وهجوم القوات الحكومية وميليشـياتها، هذا فضـلاً عن الرقابة المفروضـة على المعسـكرات، من قبـل البعثـة الأمميـة والمنظمـات الـدوليـة والإقليميـة؛ العـاملـة في المعسكرات.

وبالتالى فإن السـعي لتفكيك المعسـكرات وتشـريد النازحين، يضـعهم أمام خطر هجمات قوات وميليشـيات النظام، وتواصـل الإنتهاكات

والعنف مجدداً. كما يعرضهم مرةً أخرى لسلسلة جديدة من الجرائم الخطيرة، ضمن مأساتهم الإنسانية المستمرّة.

في ١٧ يوليو ٢٠١٤ أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في السودان، إن حوالي ٤٠٠ ألف شخص نزحوا بسبب تجدد القتال، بين قوات النظام وقوى الثورة المسلحة في الإقليم، منذ بداية العام ٢٠١٤. وأشار المكتب في تقريره الأسبوعي، إلى أن الرقم يشمل أعداد النازحين بولايات شمال وجنوب ووسط دارفور.

وكانت الأمم المتحدة قد أشارت في تقرير أصدرته العام ٢٠٠٨، إلى تسبب نزاع دارفور في نزوح حوالي ٢.٥ مليون شخص، ومقتل حوالي ٣٠٠ ألف شخص، بينما أصر النظام وقتها، أن عدد القتلى لا يتخطى العشرة آلاف.

ورُغم كل اتفاقيات السلام؛ منذ اندلا ع الصراع في ٢٠٠٣، استمر العنف الدموي والاقتتال القبلي، في مناطق متفرقة من الإقليم. واستمرت الهجمات المسلحة لعناصر ظل النظام يطلق عليها لقب (المتفلتين)، فيما لم تتوقف قواته المسنودة بالجنجويد، عن مزاولة هجماتها على مواقع الثوار المسلحين، الأمر الذي ظل يتسبب في فرار مئات المدنيين من أماكنهم.

وطبقاً للتقرير الأممي فإن حوالي ١٣١ ألف نازح، عادوا إلى مناطقهم الأصلية، عقب تحسن الأوضاع الأمنية (٢٠١٤)، فيما رفض وقتها حوالي ٢٦٦ ألف شخص العودة.

وأشار التقرير إلى تقديم منظمات الإغاثة العاملة بالسودان، بالتعاون مع النظام بعض المساعدات إلى ٢٥٣ ألف نازح. واضطرت الأمم المتحدة بعدها؛ للإعلان عن تعديل خُطتها الإنسانية القديمّة في السودان، لمواجهة الاحتياجات السكانية المتزايدة، التي كانت قد وضعتها؛ خلال النصف الأول من ٢٠٠٨، حيث قدرت وقتها القيمّة الإجمالية، التي تحتاجها منظمات الإغاثة في السودان بـ ٩٨٢ مليون دولار لمساعدة ٦,٩ مليون نسمة، من الذين في حاجة ماسة للمساعدات الإنسانية (حوالي ٢٠% من سكان السودان).

وكانت الأمم المتحدة قد ذكرت في ٢٠١٣ عن حاجة ٦.١ ملايين شخص، إلى مساعدة عاجلة في السودان. وقالت إن النصف الأول من عام ٢٠١٤، شهد تزايداً مضطرداً في أعداد النازحين في دارفور، أكثر مما كان عليه الحال، في أي سنة منفردة، منذ ذروة الأزمة في الإقليم عام ٢٠٠٤.

فيما أوضح مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في السودان، وقتها (٢٠١٤)، أن النازحين في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية، خاصة "الغذاء والمأوى والمياه والصرف الصحي"، وأشار

إلى أن "حوالي ٢٠٦ ألف شخص بدارفور، غير قادرين على الحصول على الخدمات الصحية، بسبب تعليق الحكومة السودانية، أنشطة "اللجنة الدولية للصليب الأحمر"، وتوقف الدعم للمرافق الصحية، من قبل المنظمات غير الحكومية".

يُشار إلى أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، علقت أنشطتها في السودان، استجابة لطلب رسّمي من نظام الخرطوم، اعتباراً من الأول من فبراير ٢٠١٣، بعد تفاقم الخلافات بين الطرفين، في تطبيق (قانون العمل الطوعي)، الذي أقره نظام الخرطوم. وبحسب مصدر في النظام حينها، فإنه تم تعليق نشاط الصليب الأحمر، لعدم التزامها بالتوجيهات الرّسمية، المتمثلة في وضع "ميزانية وأموال ومكاتب الصليب الأحمر"، تحت تصرف (الهلال الأحمر السوداني)، وألا تقوم بأي نشاط على الأرض، قبل إبلاغ السلطات بنوعية النشاط ومكانه وتوقيته، وهو ما رفضته اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

في يناير ٢٠١٥ تصاعدت أعمال العنف في الإقليم، إلى مستويات لم تشهدها المنطقة خلال العشر سنوات؛ التي سبقت ذلك العام. مما دفع ١٥٠,٠٠٠ شخص؛ إلى النزوح من ديارهم خلال العام ٢٠١٥ وحده.

حدث ذلك؛ في الوقت الذي كان فيه سكان المنطقة، الذين طالت معاناتهم، يواجهون خطراً آخر، يتمثل في تفشي مرض الحصبة.

واظهرت وقتها تقارير وسائل الإعلام، أن عشرات المدنيين الذين يختبئون في كهوف الجبال، تحدثوا عن قصف جوي قرب قرية (قولو) في يناير ٢٠١٥، ما أوقع عدداً غير معروف من القتلى؛ وإصابة آخرين بجروح. وفي شهر مايو، ٢٠١٤؛ عرضت الحكومة مجموعة شاحنات مكدسة بالأسلحة، قالت إنها قامت بمصادرتها من متمردي حركة (العدل والمساواة)، بعد معركة كبيرة في منطقة (تلس) في جنوب دارفور في ٢٦ أبريل ٢٠١٣. ووقعت أيضاً في الفترة نفسها، العديد من الاشتباكات القبلية الكبرى.

وفي مطلع مايو ٢٠١٤ اندلع قتال بين قبيلتي (المعاليا والرزيقات) قرب محلية (أبو كارنكا) في شرق دارفور، بسبب نزاع ممتد منذ فترة طويلة على الأراضي.

وأشارت التقارير وقتها، إلى أن هذه المعارك قد أسفرت عن سقوط مئات القتلى والجرحى، ونزوح الآلاف. كما وقعت كذلك؛ اشتباكات بين عدة قبائل عربية (فيما بينها) في تلك السنوات، ولا تزال الأحداث المماثلة مستمرة حتى الآن في ٢٠٢٣؛ على الرغم من جهود الوساطة في مثل هذه الحالات. وتجدر الإشارة إلى أن القتال بين الجماعتين (المعاليا والرزيقات) في المنطقة نفسها في العام ٢٠١٤، كان قد أدى إلى مقتل المئات ونزوح الآلاف أيضاً.

وفي ولاية شمال دارفور، تسببت سلسلة من الهجمات المميتة في ٢٠١٥ في تأجيج التوترات بين قبيلتي (البرتي والزيادية) وتشريد المزيد من الأشخاص. وقال قادة الطلاب في قبيلة (البرتي) وقتها أنهم يشتبهون أن (موسى هلال) ـــزعيم مجموعة عربية مسلحة بارزةـــ هو الذي أثار القلاقل في المنطقة.

وهلال كان وقتها خصما سياسياً لحاكم شمال دارفور وقتها، الذي ينتمي لقبيلة (البرتي)، عثمان محمد يوسف كبر، الذي لطالما أُتهم بتجنيد مجموعة عرقية مسلحة خاصة به.

وإجمالاً، اضطر قرابة ٤٣٠,٠٠٠ شخص في دارفور، إلى النزوح منذ بداية عام ٢٠١٤، مما يرفع إجمالي النازحين في المنطقة إلى ٢.٥ مليون شخص، وفقاً للأمم المتحدة. ويوجد من بين هؤلاء حوالي ١.٥ مليون طفل. ويبلغ عدد النازحين في السودان ككل حوالي ٣.١ مليون شخص.

في فبراير ٢٠١٥ مع تنامي عدد النازحين، كانت المنظمات الإنسانية، التي تقوم بتقديم الخدمات الأساسية في السودان، أقل بكثير، فيما تعد إمكانية عودة الكثير من النازحين داخلياً في دارفور إلى ديارهم ضئيلة.

وقتها قال (أريستيد نونسي)، الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة في السودان، عقب زيارته لدارفور في شهر مايو

٢٠١٤، أن النازحين يعيشون في خوف من الجماعات المسلحة ومن الإجرام.

وفي حين يرغب معظم (النازحين داخلياً) في العودة إلى أوطانهم، قال (نونوسي) في بيان أن "الكثير من المحاورين الذين قابلتهم، لاسيما في ولايتي شمال وجنوب دارفور، لا يزالون قلقين إزاء الوضع الأمني في مناطقهم الأصلية... فضلاً عن استعادة السلام المستدام في المنطقة. وقد تسبب القتال حول (أبو كارنكا)، في إحراق أكثر من ٦٥٠ منزل وتشريد نحو ٢٤,٠٠٠ أسرة. وقد فرّت مئات الأسر الأخرى؛ مع قطعان الماشية التي تمتلكها، إلى ولاية شمال كردفان المجاورة، قبل اندلاع أعمال العنف. وذلك بحسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، التابع للأمم المتحدة وقتها.

كما قال عبده عبد المحمود، مفوض المساعدات الإنسانية في شرق دارفور في ١٥ مايو ٢٠١٤ أن "الضحايا بحاجة إلى الماء والغذاء والمأوى والأدوية". فيما أفادت بالتزامن، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) أن أكثر من ٩,٠٠٠ من النازحين الجدد، وصلوا إلى بلدة (مليط) وحدها، هرباً من القتال بين قبيلتي (البرتي والزيادية). وقالت؛ أنها تساعد أيضاً النازحين الجدد في سبعة مواقع أخرى في شمال دارفور.

ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حينها، أن حوالي ١.٥ مليون من هؤلاء النازحين في دارفور يعيش في مخيمات أو "أماكن تشبه المخيمات". وتعليقاً على أوضاع النازحين وقتها، قال (دامين رانس)، المتحدث باسم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الخرطوم، لشبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) أن "الخدمات الأساسية في هذه المواقع، مقارنة ببقية دارفور، كافية في الغالب، لكن جودة تقديم الخدمات الأساسية، قد تدهورت على مدى السنوات، في ظل استمرار نمو عدد النازحين، ووجود عدد أقل من المنظمات غير الحكومية، التي تقدم هذه الخدمات، وانخفاض التمويل المخصص لها، وتراجع الاهتمام السياسي للمجتمع الدولي بدارفور".

كما تعد المشكلة المزمنة؛ التي تواجه المنظمات الإنسانية العاملة في دارفور، هي القدرة على الوصول، إلى الفئات الضعيفة من السكان، لاسيما في المناطق التي يشتد فيها الصراع. فقد اضطر قرابة ٤٣٠,٠٠٠ شخص؛ إلى النزوح منذ بداية عام ٢٠١٤؛ عقب اندلاع أعمال العنف في (أبو كارنكا)، على سبيل المثال، وأكد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في ذلك الوقت أن الشركاء في المجال الإنساني؛ كانوا جاهزين لتوفير الغذاء والمأوى والمستلزمات المنزلية. مع ذلك، منع النظام (يوناميد–بعثة الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور)، من الوصول إلى البلدة لإجراء تقييم.

وأضـــاف: أن "الحكومة قالت إنها تقوم، في هذه المرحلة، بتقديم كافة المســـاعدات المطلوبة" لكنها لم تفعل شـــيئاً، فيما المجتمع الإنســـاني الدولي مستعد وراغب وقادر على المساعدة". وبشكل عام، القيود المفروضة على الوصول وانعدام الأمن، قد منعته وشركاؤه من التحقق من حالة ٩٢,٠٠٠، من الذين نزحوا جرّاء القتال في (أبو كارنكا)، بما في ذلك المتأثرين في جبل مرة.

واجهت المنظمات الإنسانية تراجعاً كبيراً في القدرة التشغيلية، منذ أن قام النظام بطرد أكثر من اثنتي عشـــرة منظمة إنســـانية دولية في عام ٢٠٠٩. وأشـــار (رانس) إلى أن عدد عمال الإغاثة في دارفور، قد انخفض من ١٧,٧٠٠ موظف –قبـل عمليـات طرد المنظمـات الإنسانية– إلى ٥,٥٤٠ فقط في شهر نوفمبر من العام ٢٠١٤.

وفي هذا الصـــدد، أضـــاف: "لا شـــك أن هذا الانخفاض في العمالة الماهرة، يؤدي إلى عجز كبير في القدرات، خاصـــة عند الأخذ في الاعتبار، حقيقة أننا شهدنا عدداً كبيراً من النازحين الجدد، بالذات في عام ٢٠١٤ يفوق مثيله في أي سنة واحدة، منذ عام ٢٠٠٤، وهذا قد أثر ســـلباً على القدرة؛ على تقديم مســـتويات كافية من الخدمات الإنسانية الأساسية".

فيما قالت (جيهان هنري) من منظمة (هيومن رايتس ووتش): "لدينا سـلسـلة طويلة من المخاوف، بدءاً من الانتهاكات المرتبطة بالصـراع،

مثل الهجمات على المدنيين من قبل القوات الحكومية، والعنف الجنسي من جانب قوات الدعم السريع، إلى القصف الجوي العشوائي للقرى، والغياب التام للمساءلة القانونية".

في سبتمبر ٢٠١٦ أوردت (تايمز أوف إسرائيل)، خبراً مفاده أن (منظمة العفو)، تتهم قوات النظام السوداني باستخدام أسلحة كيميائية في دارفور، وفيما نفت الخرطوم أصرت المنظمة؛ وقدرت مقتل ما بين ٢٠٠ و٢٥٠ شخصاً بينهم أطفال، في هجمات على قرى جنوب دارفور، بين يناير وسبتمبر ٢٠١٦ باستخدام أسلحة كيميائية.

وقالت المنظمة الحقوقية؛ في تقرير نُشر وقتها أن "الهجمات الكيميائية، تمت كجزء من الحملة المكثفة لقوات النظام، ضد ثوار (حركة تحرير السودان جناح عبد الواحد نور)، في منطقة (جبل مرة)؛ خلال الفترة من يناير وحتى سبتمبر ٢٠١٦.

وجاء في التقرير "جمع محققو منظمة العفو أدلة على استخدام متكرر، لما يرجح أنه (أسلحة كيميائية) ضد المدنيين، بمن فيهم الأطفال. بواسطة قوات الحكومة السودانية، في واحدة من المناطق النائية بإقليم دارفور، خلال الأشهر الثمانية الماضية".

وقدرت المنظمة أن "ما بين ٢٠٠ و٢٥٠ شخصاً، قد يكونون ماتوا نتيجة لانفجار الأسلحة الكيميائية أغلبهم أطفال". وتضمن التقرير

صـور أطفال أُصـيبوا في الهجمات، وصـوراً بالأقمار الصـناعية لقرى دُمرت، ومدنيين فروا من منازلهم. إضـــافة إلى مقابلات، مع خبراء أسلحة كيميائية.

وأكـدت المنظمـة أن الهجوم على جبـل مُرّة "كـان جزءاً من العمليـة العسـكرية للحكومة ضـد متمردي حركة تحرير السـودان، جناح عبد الواحد نور، التي تتهمها الحكومة بنصـــب الكمائن لقواتها، ومهاجمة المدنيين".

وقالت مديرة أبحاث الأزمات في المنظمة (تيرانا حسـن) في التقرير أن: "عشـــرات الآلاف أُجبروا على الفرار من جبل مُرّة، منذ أن بدأت الحملة الجوية والأرضـــية في يناير" وأضـــافت: "الأدلة التي جمعناها موثوقة. النظام يشن هجمات ضد السكان المدنيين في دارفور، بدون خوف من العقاب الدولي".

وأوضـــحت المنظمة أن الهجمات على (جبل مرة) ترقى إلى "جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، من خلال التسبب بـــ عمليات النزوح الكبيرة وقتـل المـدنيين". وأكـدت حســـن أن "القوات الحكوميـة استخدمت نوعاً من (الأسلحة الكيميائية) في هجماتها على ٣٢ قرية بجبل مُرّة، وكانت هجمات وحشيَّة وصادمة (...) العديد من الصور الفوتوغرافية تُظهر أجسـاد أطفال صـغار مغطاة بالبثور، وبعضـهم لا يســتطيعون التنفس يتقيؤون دماً" وقالت خبيرّة الأســلحة الكيميائية

(جنيفر كانك) في تسجيل مصور؛ أرفقته المنظمة مع التقرير: "هناك حروق مروعة، وإذا لمست أي جزء من الجلد يسقط منه جزء كبير (...) هذا يشير إلى استخدام أكثر من نوع واحد، من الأسلحة الكيميائية".

وذكر التقرير أن "عشرات من الناجين، عانوا من أمراض على مدى أيام، بسبب انفجار الأسلحة الكيميائية". ونُقل عن امرأة ناجية برفقة طفلها "عندما تسقط القنبلة، يكون هناك لهب، ومن ثم ظلام ودخان. تصاب فوراً بالقيء، وتحس أن جلدك ليس طبيعياً".

وأوردت ناجية أخرى أن أطفالها "مرضوا يوم الهجوم وهم يتقيؤون مذاك، وأصيبوا بالإسهال، ولديهم سعال. وباتت أجسادهم سوداء، وكأنها أصيبت بحريق".

وطالبت (منظمة العفو) الخرطوم بالسماح لقوات حفظ السلام، بالوصول إلى (جبل مُرّة). وقالت (حسن) "أرض محروقة؛ واغتصاب جماعي؛ وقتل وقصف، إنها الجرائم نفسها، التي ارتكبت في دارفور عام ٢٠٠٤. والإقليم الذي تستمر فيه دورة العنف، منذ أكثر من ١٣ عاماً لم يتغير فيه شيء، باستثناء توقف العالم عن مراقبة الأمر".

والسودان الذي تفرض عليه الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية منذ عام ١٩٩٧، وتنتشر فيه قوّة حفظ سلام دولية منذ ٢٠٠٧، هو

احدى الدول الموقعة على "اتفاقية حظر استخدام الأسلحة الكيميائية".

اتفاق سلام جوبا بين مطرقة ثورة ديسمبر ٢٠١٨ وسندان انقلاب ٢٥ اكتوبر ٢٠٢١**

في ديسمبر ٢٠١٦، أصدرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بالأمم المتحدة تقرير "حالة المشردين داخلياً"، الذي يغطي الفترة من يناير ٢٠١٤ إلى ديسمبر ٢٠١٦"، حيث قطع التقرير، بأن تلك الفترة في دارفور، تميزّت إلى حدٍ بعيد بحملة عسكرية، شنَّتها قوات وميليشيات النظام، تحت مسمَّى "الصيف الحاسم"، أدَّت إلى تشريد جماعي للمدنيين، وأسفرت عن انتهاكات خطيرّة لقوانين "حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني".

في ٢١ مايو ٢٠١٧ ذكر السيد (أريستيد نونوسي)، خبير الأمم المتحدة المستقل، المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان، في (بيان صحفي) أنه لا يزال يشعر بالقلق، حيال عدد من قضايا حقوق الإنسان في السودان.

وأشار للتضييق على حرية الصحافة، والاعتقالات التي تستهدف ممثلي منظمات المجتمع المدني، وممارسات الأجهزة الأمنية، ضد رجال الدين المسيحيين. وأضاف: "لاحظت أنَّ تنفيذ وقف إطلاق النار في

دارفور (متماسك بشكل عام). ولكن على الرُغم من وقف الأعمال العدائية، بين القوات الحكومية؛ وحركات المعارضة المسلحة، فإنَّ التهديدات بالعنف والهجمات ضد المدنيين، لا تزال مستمرّة بأشكال أخرى. ويشتمل ذلك على العنف؛ بين الطوائف والعنف الجنسي، واختطاف المدنيين"

وفي السياق نفسه؛ دعا تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ والعملية المختلطة (للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة) في دارفور (يوناميد) في نوفمبر ٢٠١٧، النظام السوداني إلى اتباع سياسات فاعلة و(شفافة ودائمّة)، بهدف تمكين ٣.٦ مليون شخص (مشرد داخلياً)، بفعل النزاع الطويل المستمر في دارفور، من العودة إلى ديارهم؛ أو الاندماج مجدداً؛ في المجتمعات المستضيفة.

وفي نوفمبر ٢٠١٧؛ أشار تقرير للأمم المتحدة، حمل عنوان "المشردين في دارفور" إلى أنه على الرغم من "وقف إطلاق النار الأحادي الجانب، الذي نفذته الحكومة في (يونيو ٢٠١٦) وكذلك معظم حركات المعارضة المسلحة، كان عدد المشردين المرتبطين بالنزاع، أقل بكثير خلال (أول عشرة شهور) من العام ٢٠١٧، مقارنة بالفترّة ذاتها من السنوات السابقة.

كذلك أشـــار التقرير إلى بروز التوترات، بين (الجماعات العرقية) مجدداً، فيما يتعلق بالأراضـــي في أكثر الأحيان، والتي تفجرت غالباً على شكل أعمال من العنف، متسببةً بالمزيد من التشريد..

ولفت التقرير النظر، إلى أن الضعف الذي يعانيه (المشردون داخلياً) في المخيمات المخصصة لهم، لا يزال مثيراً للقلق.

وتجدر الإشـــارة أن في معظم المخيمات البالغ عددها ٦٦ مخيماً في أنحاء دارفور، اســتمرت (يوناميد) فيما يتصـــل بها؛ في توثيق حالات إطلاق النار العشـــوائي ليلاً، والأعمال الإجرامية والمضـــايقات، بحق المشـردين والعنف الجنسـي، بما في ذلك الاغتصـاب، داخل مخيمات (المشـردين داخلياً) والأراضـي الزراعية ومحيطها. وأشـار الضـحايا إلى أن غياب مراكز الشـــرطة، وانعدام الثقة بالســلطات، ووصـــمة العار الاجتماعي، والخوف من الأعمال الانتقامية، كلها أســـباب دفعت بهم؛ إلى عدم الإبلاغ عن الهجمات.

وحســـب تقرير يوناميد في (٢٠١٨) أنه تم توثيق ١,٢٨٦ إدعاءً، بشأن التجاوزات والانتهاكات لحقوق الإنسان، بحق ٣,٣٥٨ ضحية، بما في ذلك ٢,١٠٨ نساء و ٢٩٩ طفلاً. حدث أكثر من ٨٠ بالمئة من هذه الانتهاكات والتجاوزات المبلَّغ عنها، فيما كانت النســـاء يقمن بالنشاطات الحياتية اليومية، مثل جلب المياه والحطب، فيما بين بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦.

وقد وثقت (يوناميد) إضـــافةً إلى ذلك ٧٧ حادثة جراء النزاع القبلي والطائفي، بينها أحداث عنف وقعت في عام ٢٠١٥ تســبَّبت بمقتل ٥٢٠ شـخصاً. وأشـارت التقارير في العام ٢٠١٨، إلى أن ٨,٢٠٠ شــخص تعرضــوا للتشــريد، نتيجة أحداث العنف القبلي والطائفي، والهجمات العنيفة، التي تزاولها قوات الدعم الســريع. وفي الســياق اتهمت عدّة دول في الاتحاد الأوروبي النظام في العام نفسـه (٢٠١٨) بـــ"عدم إحراز تقدم" في إنهاء ما يرونها "انتهاكات جسـيمة لحقوق الإنسان" في دارفور.

من جهة أخرى كان النظام يختنق من كل الاتجاهات، في هذه الأثناء على صـــعيد الخرطوم، إذ كانت الثورّة قد تفجرت والشـــوارع تغلي بالمتظاهرين، الذين حاصروا قصر اللورد كيتشنر، واعتصموا أمام مبنى القيادة العامة للقوات المســـلحة، لكن في ٣ يونيو ٢٠١٩، قررت قيادة الجيش والشـرطة والأجهزة الأمنية المتعددة، وميليشـيات النظام الإســـلاموطـائفي، وحلفـائهـا من قوات الجنجويـد (قوات الـدعم الســـريع)، فض الاعتصـــام على النحو ذاته، الذي ظلت ترتكب به المجازر في دارفور، فأحدثت ضـد (الثوار السـلميين) المعتصـمين أمام مباني القيادة العامة للجيش، ما عُرف بعد ذلك عالمياً بـــــ(مجزرة الخرطوم)، ومحلياً بـــــ(مجزرة القيادة العامة)، التي قتل فيها ما يقارب ٢٠٠ ثائر وثائرة من الشباب البالغين والقُصر.

ومن ثم احتجزت "المحكمة الجنائية الدولية" في يونيو ٢٠١٩ أول مشتبه بارتكابه جرائم خطيرة في دارفور. وفي ديسمبر من نفس العام ٢٠١٩، وعلى الرُغم من إنهاء الثورة (للنظام الإسلاموطائفي) الحاكم، واعتقال رئيسه وبعض قيادات النظام، تجدد القتال بين (القبائل العربية وقبيلة المساليت) في (الجنينة) غرب دارفور، بعد ستة أشهر من انسحاب (قوات اليوناميد) من قاعدتها.

إذ هاجمت مجموعات الميليشيات المسلحة، التي على رأسها عناصر قوات الدعم السريع، مخيماً للنازحين، وقتلت عشرات الأشخاص منهم أطفال، واغتصبت النساء والفتيات، ودمرت المدارس، وأحرقت المنازل، مما دفع عشرات الآلاف إلى الفرار.

كان من الواضح منذ الأيام الأولى لسقوط النظام الإسلاموطائفي البائد، أن الدولة التي نجح في بنائها خلال (ثلاث عقود)، لا تزال كافة مفاصلها بيد عناصره في الخدمة المدنية، وفلوله المنتشرين في الشركات الاستثمارية الخاصة والتابعة لرموز القوى الإسلاموطائفية، والقضاء والنيابة والجيش والشرطة وأجهزة المخابرات والأمن والمليشيات والأجهزة السرية، التي كان يسميها "كتائب الظل". والتي لطالما هدد بها الثوار السلميين، خلال حراكاتهم المزلزلة منذ ٢٠١٢!

فظلت عناصر هذه (الدولة العميقة)، نشطة في سعيها لإجهاض الثورّة، وتدمير أهدافها في (التحول الديمقراطي المدني). فأطلقت يد العصابات لترويع المواطنين، وأثارت الفتن بين القبائل إلى حد الاحتراب الأهلي، ووجهت عناصرها في أجهزة الإعلام والمساجد والمراكز الدينية، بضخ الخطابات المضادة للثورة والثوار، ونشرّت مناخاً من الرُعب والخوف، وانفراط الأمن. لتشويه الثورّة تمهيداً للانقلاب؛ والعودة إلى السلطة مرّةً أخرى.

في فبراير ٢٠٢٠ أعلنت السلطات عن اكتشاف مقبرتين جماعيتين، قالت إنها تحتوي على رفات عسكريين قُتلوا في عهد النظام البائد.

وفي ٣ يونيو ٢٠٢٠ أقر "مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة" إنشاء بعثة سياسية جديدة، هي "بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، للمساعدة في (الانتقال الديمقراطي في السودان)"، فيما واصلت بعثة حفظ السلام في دارفور (اليوناميد) في تقليص حجمها.

في الوقت نفسه كانت بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المختلطة (اليوناميد)، قد عبرت عن قلقها البالغ من حوادث العنف، التي شهدتها مدينة (كتم) شمال دارفور ومعسكر في منطقة (فتا برنو) للنازحين في يوليو ٢٠٢٠ فاكتفى (مجلس السلم والأمن الأفريقي) حينها، بالتنديد بهذه الحوادث.

في ٩ يونيو من العام نفسه (٢٠٢٠) أعلنت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، أن زعيم ميليشيا "الجنجويد"، علي محمد علي ("كوشيب")، سلّم نفسه للمحكمة الجنائية الدولية، في جمهورية أفريقيا الوسطى. لمواجهة تهماً في (لاهاي). ومازالت (أوامر التوقيف)، التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية، في حق البشير ومسؤولَين سابقين، وزعيم من المتمردين معلقة.

وفي ٣١ أغسطس ٢٠٢٠ وقعت الحكومة الانتقالية بقيادة عبدالله حمدوك، وائتلاف من قادة الحركات المسلحة اتفاق (سلام في جوبا) لإنهاء النزاعات المسلحة في السودان، نص على التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في تحقيقها في دارفور، وإنشاء (محكمة وطنية) خاصة بجرائم دارفور.

وإلغاء السلطات قانون النظام العام التعسفي، وحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان) و(ألغاء) عقوبة الإعدام والجلد كعقوبات لعدد مما اعتبر جرائم، وإلغاء تجريم الردة. مع ذلك، لم تُنفَّذ العديد من الإصلاحات، التي مهدت لها الوثيقة الدستورية لعام ٢٠١٩. والتي كانت قد تمخضت عن الحراك الثوري، الذي ظل ينتظم البلاد لثلاث عقود إلى أن توج بثورة ديسمبر ٢٠١٨ المجيدة.

بل زاد العنف بين المجتمعات المحلية المختلفة في دارفور وشرق السودان، وواصلت "البعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة

لعمليات السلام في دارفور" (اليوناميد) انسحابها، بينما بدأت بعثة جديدة لدعم الانتقال السياسي، بعد تفجر الثورة في الانتشار.

بيد أنه في ٢٥ يوليو ٢٠٢٠، هاجمت (ميليشيا عربية) مسلحة بلدة (مستري) غربي دارفور مستهدفةً (قبيلة المساليت)، بحسب وسائل الإعلام وقتها. فقالت الأمم المتحدة في أول رد فعل لها، إن ٦٠ شخصاً على الأقل، قُتلوا في ذلك الهجوم.

وفي أغسطس ٢٠٢٠ على صعيد (شرق السودان)، قُتل ٢٥ شخصاً على الأقل، بعد اشتباكات عنيفة بين (البني عامر) وجماعات (عرقية نوبية) في (بورتسودان). كذلك قُتل العشرات أيضاً، في اشتباكات عنيفة في مدينة (كسلا)، والعشرات في نفس الشهر؛ راحو أيضا ضحية القتال بين (البني عامر والهدندوة).

وفي سبتمبر ٢٠٢٠ حُكم على ١١ فناناً بالسجن شهرين، بتهمتي "الإخلال بالسلامة العامة" و"الإزعاج العام"، بسبب ترديدهم شعارات (مؤيدة للديمقراطية) في مركز الشرطة.

خلال العام ٢٠٢٢ واصلت قوات الأمن، الخاضعة للجنة الأمنية للفلول؛ في استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين السلميين، ما أودى بحياة عشرات (الثوار السلميين) وإصابة آلاف آخرين. واحتُجِز المتظاهرون، بمن فيهم النساء والأطفال، على نحو (غير

قانوني)، وتعرضوا للمعاملة السيئة، وتعرض بعضهم للاختفاء القسري.

وقُتل مئات المدنيين وأُصيبوا، على أيدي مجموعات المليشيات، في منطقة غرب دارفور. فيما مثل في الأثناء، (علي محمد علي/كشيب) في محاكمة أمام (المحكمة الجنائية الدولية) بتهم ارتكاب "جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية"، وقعت في غرب دارفور.

وفُرِضَت قيود مُشدَّدة على حرية التعبير، وقُطِع الاتصال بالإنترنت، قبل اندلاع تظاهرات جماهيرية. وتعرضت المتظاهرات للاعتداء الجنسي. وواجهت أعداد كبيرة من الأشخاص الجوع الشديد، بسبب انعدام الأمن الغذائي.

ومن ثم استيقظ سكان الخرطوم ذات صباح على محاولة انقلاب فاشلة (٢٠١٩). وعقبها، دعا القادة المدنيون الذين يمثلون الثورة، ومنهم (رئيس وزراء الحكومة الانتقالية من المكون المدني، الدكتور عبد الله حمدوك)، إلى التعجيل بإصلاحات رئيسية تطال (قوات الأمن) لكن المكون العسكري في الحكومة، والموالي للنظام البائد، رد بقوة؛ وتحدى قدرة نظرائه المدنيين، على تنفيذ مثل هذه الإصلاحات.

وفي يناير ٢٠٢٢ استقال رئيس الوزراء عبدالله حمدوك، الذي أُعيد تنصيبه في نوفمبر ٢٠٢١ بعد الانقلاب العسكري في ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١ تاركًا السيطرة الكاملة للجيش على الحكومة. ومن ثم

استمرت التظاهرات على مدى عامين، احتجاجًا على استيلاء الجيش على السلطة مرةً أخرى في البلاد، في محاولة يائسة لإعادة النظام الذي أنهته الثورة السلمية، واعتقلت رئيسه في ٢٠١٨.

وفي ٥ ديسمبر ٢٠٢٢ وقَّع تحالف من (القيادات المدنية والعسكرية)، اتفاقية (الاتفاق الإطاري) لتشكيل (سلطة مدنية انتقالية جديدة) لمدة عامين، بقيادة رئيس للوزراء، من اختيار القيادات المدنية، لإنهاء حالة (الفراغ الدستوري)، الذي ظلت البلاد تعيشه قرابة (عامين) بدون حكومة معترف بها من الشارع الثائر، بعد أن فشل الانقلاب في إجهاض الثورة، وإعادة القادة السياسيين للفلول في أجهزة الدولة، وفرض حكومة أمر واقع منهم!

فيما استمر الفلول في تخريب الاقتصاد، ونشر الفتن الطائفية والعنصرية والقبلية والجهوية والدينية، وتفعيل أدوار شركات المرتزقة (فاغنر الروسية)، وشبكات المصالح الطفيلية، النشطة في تهريب الثروات المعدنية والزراعية والحيوانية، والنزاعات في ولايات التماس الحدودية.

في هذه الظروف التي امتلأت فيها شوارع الخرطوم، بعناصر أجهزة مخابرات الإقليم والعالم، و المتسمة بـ(سيولة أمنية) شكلت تهديد بتفتيت وحدة السودان وإلى الأبد، وجدت بعض دول الجوار؛ على رأسها (مصر) والإقليم على رأسها (الإمارات) و(السعودية)، القلقة

على مصـــالحها من أي تغيير (ثوري ديمقراطي وطني) في الســـودان، ســـانحة للتحالف مع (الفلول) وعناصـــرهم في الجيش، وإســـنادهم لتقويض الجهود المدنية، وإجهاض (التحول الديمقراطي المدني) في السـودان، الذي بات من الواضـح أن رمزية ثورته أصـبحت نموذجاً، تشـرئب له أعناق شـعوب الإقليم، القابعة تحت أحذية الديكتاتوريات العسكرية، والمختنقة بعقالات الشيوخ والملوك!

فقد ســـكن الرُعب والمخاوف والهواجس والظنون، هذه الأنظمة منذ انـدلعت (ثورات الربيع العربي) في العقـد الأول من الألفيـة الثانيـة، وهددت عروشـــهم المتهاوية، لذا كانت ولا تزال (الثورة الســـودانية) بعبعاً مخيفاً لهذه الأنظمة المتآمرة، التي سعت وتسعى بكل ما تستطيع لإجهاضها، الأمر الذي أضر بشعب السودان ضرراً بالغاً، ومثل أحد الأســـباب الرئيســـية، في القبول بأفضـــل الخيارات الســـيئة (الاتفاق الإطاري). نظراً لكل هذه المهددات.

ولأن الثورة وجدت نفسها ليست بمواجهة (الدولة العميقة) فحسب؛ ولكن أيضـــاً بمواجهة دول ذات أطماع، ومصـــالح في الجوار والإقليم والعالم.

لـذلـك كـانـت النزاعـات القبليـة في الولايات الحـدوديـة في الغرب والشرق، هذه المرة من ضمن أدوات الدولة العميقة لإجهاض الثورة، ومن هنا انفجرت نزاعات قبلية مســـلحة، في مناطق دارفور والنيل

الأزرق وشرق السودان، استخدمت فيها القوة المفرطة عن عمد، كما واصلت أجهزة الأمن وميليشياتها، في استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين السلميين.

ووفقًا للأمم المتحدة، قُتل ١١٧ شخصاً في أثناء المظاهرات، التي لم تتوقف منذ وقوع انقلاب ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١ من بينهم ٢٠ طفلًا وامرأة واحدة، بحلول أغسطس ٢٠٢٢. وكذلك أصيب متظاهرون يُقدَّر عددهم بـ ٧,٧٠٠ من بينهم آلاف الأطفال، إصابات بالغة.

وقالت "لجنة أطباء السودان المركزية" إن بين ٦ مايو و٢٠ أغسطس ٢٠٢٢ فقط، كان هناك ٢١ حالة وفاة و١,٨٥٠ إصابة. ولم تفِ السلطات بتعهداتها بإجراء تحقيقات بشأن هذه الجرائم. وفي ٥ مايو أفادت لجنة أطباء السودان المركزية، بمقتل مجتبى عبدالسلام عثمان، البالغ من العمر ٢٣ عامًا، حينما دهست إحدى المركبات التابعة لعناصر الأمن المتظاهرين.

ووفقًا "للمرصد السوداني لحقوق الإنسان"، وردت وقتها (٢٠٢٢) أنباء عن وقوع ٧٣ إصابة في ذلك اليوم، من بينها ٣٠ إصابة ناجمة عن استنشاق الغاز المسيل للدموع و١١ ناجمة عن التعرض للدهس، من جانب إحدى مركبات الشرطة.

وفي ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ عمَّت مظاهرات حاشدة أرجاء البلاد، للاحتجاج على استيلاء الجيش على السلطة في ٢٠٢١. ونُظِّمت

التظاهرات تزامناً مع الذكرى السنوية للانقلاب العسكري في ١٩٨٩، الذي أطاح بالحكومة التي جاءت بعد انتخابات ديمقراطية في ١٩٨٦، ونَصَّب عمر البشير –المخلوع حالياً– نفسه رئيساً للبلاد وقتها.

وكانت هذه التظاهرات أيضاً، أول مسيرة (مليونية) منذ مقتل قرابة ٢٠٠ متظاهر على أيدي قوات الأمن، التي استخدمت العنف لفضّ اعتصام سلمي، في ٣ يونيو ٢٠١٩. عرف دوليا بمجزرة الخرطوم.

وفي ٣٠يونيو ٢٠٢٢ استخدمت قوات الأمن مُجدداً، القوة المفرطة لتمزيق التظاهرة، ما أسفر عن مقتل تسعة متظاهرين، لقي ثمانية منهم مصرعهم، بسبب إطلاق قوات الأمن وميليشياتها للذخيرة الحيّة، بينما أُصيب أكثر من ٦٠٠ آخرين. ونُظِّمت عدة اعتصامات في العاصمة الخرطوم، في أعقاب أعمال عنف، لإدانة استخدام قوات الأمن للقوة المفرطة.

عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية، في إطار الحملات القمعية؛ التي ظلت تشنَّها قوات الأمن السودانية، على نطاق أوسع ضد المُعارَضة، المناهِضة للانقلاب العسكري في ٢٠٢١، كانت في توسع مستمر. إذ احتجزت قولت الأمن مئات المتظاهرين على نحو غير قانوني، وعرّضت العديد من الأشخاص الآخرين للاختفاء القسري؛ وكان هؤلاء لا يزالون مفقودين بحلول نهاية العام ٢٠٢١.

وبين أكتوبر ٢٠٢١ وأبريل ٢٠٢٢ وثَّق الخبير المعني بـ(حالة حقوق الإنسان في السودان) الذي عيَّنته الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في السودان، الاعتقال والاحتجاز التعسفيين لـ ١,٢٩٣ شخصًا فيما يتصل بالانقلاب، أو بالتظاهرات المُناهِضة للانقلاب. وتضمنوا ١٤٣ امرأة ١٥٧ طفلًا، من بينهم فتاتان. واحتُجِز العديد من الأشخاص الآخرين، لمدد وجيزّة، وأُفرِج عنهم بدون توجيه أي تهم إليهم.

ونُفِّذَت عمليات الاعتقال، على أيدي قوات الأمن، بما فيها شرطة مكافحة الشغب، وبوليس الاحتياطي المركزي، ووحدات عسكرية من القوات المسلحة، إلى جانب عناصر أخرى (مجهولة الهوية)، بملابس مدنية!

وشملت ضروب المعاملة السيئة التي عرّضوا المتظاهرين لها؛ تجريد الأطفال المُحتَجَزين من ملابسهم، والتهديد بالعنف الجنسي ضد النساء.

وتقاعست قوات الأمن، عن حماية المدنيين من الهجمات المسلحة العشوائية، المستمرة في الأحياء والشوارع والأسواق، في تواطؤ واضح لإجهاض الثورة.

من جهة أخرى على صعيد دارفور في الفترة نفسها التي تلت انفجار الثورة، ووفقًا للأمم المتحدة؛ قُتِل وأُصيب مئات المدنيين، في منطقة غرب دارفور على أيدي مجموعات المليشيات.

وفي أكتوبر ٢٠٢٢ لقي ما لا يقل عن ٢٢٠ شخصاً حتفهم في يومين، خلال اقتتال قبلي، نشب في ولاية النيل الأزرق جنوب شرق السودان. وبحسب ما ذكرته الأمم المتحدة، اندلعت اشتباكات قبلية في النيل الأزرق عدة مرات، منذ يوليو فصاعداً، وأسفرت عن مقتل ما لا يقل عن ٣٥٩ شخصاً، وإصابة ٤٦٩ آخرين؛ بين صفوف المُشاركين في الاشتباكات والمدنيين. وأدت الاشتباكات أيضًا إلى نزوح أكثر من ٩٧,٠٠٠ مدني. فيما أعلنت حكومة الولاية حالة طوارئ لمدة ٣٠ يوماً، وحظرت التجمعات. الحق في معرفة الحقيقة.

وفي أبريل بدأت المحكمة الجنائية الدولية محاكمة علي محمد علي، المعروف كذلك باسم علي كشيب، الذي يُعتقَد أنه كان القائد الميداني الرئيسي لميليشيا الجنجويد في غرب دارفور بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٥.

واجه علي محمد علي ٣١ تهمة، بارتكاب (جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية) في ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ بغرب دارفور. وفي أغسطس قام المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، (كريم خان) بزيارة إلى السودان، حيث تَوجَّه إلى مخيمات النازحين داخلياً في دارفور. ودعا

(خان) مجلس الأمن الدولي بالأمم المتحدة، إلى ضمان أن تكون زيارته ومحاكمة علي محمد علي كشـــيب "بداية المحاســـبة الحقيقية للجُناة لا محض آمال زائفة". فيما واجه ثلاثة أشـــخاص آخرين، من بينهم الرئيس المخلوع تهماً أمام المحكمة الجنائية الدولية، لكن النظام الانقلابي لم يُسلِّمهم إلى المحكمة للمثول أمامها.

وفُرضـت قيود مشـددة على الحق في حرية التعبير وحرية الإعلام. إذ تعرض الصـحفيون وغيرهم من العاملين في مجال الإعلام للاعتداءات والتهديدات والمضايقات.

ففي ١٣ يناير ٢٠٢٢، داهمت قوات الأمن محطة (التلفزيون العربي) بالخرطوم. واعتدت على أربعة موظفين، كانوا يصـــورون مظاهرة من سطح مبنى المحطة واعتقلتهم، وحطمت كاميراتهم.

وفي ١٩ يناير من نفس العام، اعتقلت الشـرطة امرأة بجنوب كردفان، على خلفية منشـور لها على وسـائل التواصـل الاجتماعي، حول تجنيد الأطفال في القوات المســـلحة الســـودانية. وأُفرِج عنها بعد اتهامها بارتكـاب عـدة جرائم بموجـب (قـانون مكـافحـة جرائم المعلومـاتيـة). وتضـــمنت تلك التهم نشـــر معلومات كاذبة، والاعتداء على نزاهة القوات المسلحة السودانية، وتهديد الأمن القومي.

وأكدت العديد من المجموعات التي ترصد الاتصال بالإنترنت في أنحاء العالم، من بينها نت بلوكس **NetBlocks**، تعطيل خدمة الاتصال

بالإنترنت لدى العديد من مقدمي الخدمة في أرجاء السودان، قبل التظاهرات الجماهيرية التي قرر الثوار إقامتها في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢، وأُعيدَت خدمة الإنترنت إلى طبيعتها بعد مرور ٢٠ ساعة.

وظلّت المتظاهرات يتعرضن للاعتداءات الجنسية. واستمر العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في غرب دارفور، بما في ذلك العنف الجنسي ضد النساء والفتيات المرتبط بالنزاع.

ووفقاً للخبير المُعيَّن من الأمم المتحدة، ارتكبت عناصر قوات الانقلاب المشتركة، ورجال مسلحون آخرون بالزي المدني، انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي، والقائم على أساس (النوع الاجتماعي) ضد النساء والفتيات، اللاتي تقدمن الصفوف الأمامية للتظاهرات المناهضة للانقلاب.

وتحقق الخبير المُعيّن من وقوع ١٣ حادثة (اغتصاب) و(اغتصاب جماعي)، و(محاولة اغتصاب) وصور أخرى من العنف الجنسي، والقائم على أساس (النوع الاجتماعي)، المرتكَبة في الخرطوم في سياق التظاهرات المناهِضة للانقلاب بين أكتوبر ٢٠٢١ وأبريل ٢٠٢٢ والتي تضمنت ١٤ ضحية (١٠ نساء وفتاة ورجل وصبيّان).

وأفاد الخبير المُعيَّن من الأمم المتحدة بوقوع ثمانية حوادث (اغتصاب) في دارفور، تضمنت ١٥ امرأة وخمس فتيات، في سياق (العنف القبلي) أو اعتداءات على نساء وفتيات نازحات داخلياً.

وكان مرتكبو هذه الأعمال رجالًا مسلحين، ارتدى معظمهم زياً عسكرياً، وأُبلِغت الشرطة بجميع هذه الحوادث، لكن لم يُلق القبض إلا على شخص واحد، على خلفية اغتصاب فتاة تبلغ من العمر ١٢ عاماً في شمال دارفور.

ووفقًا لما ذكرته الأمم المتحدة، شهد السودان ازدياداً مطرداً في مستويات انعدام الأمن الغذائي؛ إذ أظهرت التقديرات أن (ربع سكان البلاد) تقريباً، كان يعاني من (الجوع الشديد) بين يونيو وسبتمبر ٢٠٢٢، واستأثرت مناطق شمال وغرب ووسط دارفور والخرطوم وكسلا والنيل الأبيض، بأعلى عدد من الأشخاص، الذين عانوا من الجوع الشديد. وكان يعاني ما وصل إلى ١١.٧ مليون شخص، من الانعدام الشديد للأمن الغذائي. وشمل هؤلاء ٣.١ مليون شخص، صُنِّفوا بأنهم في حالة (طارئة). ووفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، زاد النزاع المسلح في أوكرانيا، من تفاقم انعدام الأمن الغذائي في السودان، نظراً إلى اعتماده، على واردات القمح من روسيا وأوكرانيا، على مدى الأعوام الأخيرة.

في الأثناء ذاتها، واصل السودان استقبال لاجئين جدد من البلدان المجاورة، على وجه التحديد من جنوب السودان وإثيوبيا وإريتريا. ووفد ٢٠,٠٠٠ لاجئ من جنوب السودان، طوال العام ٢٠٢٢،

لا سيما إلى ولاية النيل الأبيض، وشرق دارفور وغرب وجنوب كردفان.

واستمر أيضًا توافد اللاجئين الإثيوبيين، إلى شرق السودان ومنطقة النيل الأزرق. وبحسب الأمم المتحدة، عَبَر نحو ٥٩,٨٠٠ شخص، اعتباراً من ٣١ يوليو إلى السودان، منذ بداية الأزمة في شمال إثيوبيا في نوفمبر ٢٠٢٠.

وبسبب النقص الشديد في التمويل الدولي، اضطر برنامج الأغذية العالمي، إلى خفض حصص الإعاشة للاجئين في أنحاء البلاد. وساعد برنامج الأغذية أكثر من ٥٥٠,٠٠٠ لاجئ في السودان. ومنذ يوليو لم يتلقَ اللاجئون سوى نصف سلة غذائية قياسية، أو ما يقابلها نقداً.

في دارفور، وعلى الرغم من اتفاق السلام لسنة ٢٠٢٠، لم توفر السلطات الأمن أو العدالة.

في (الجنينة)، عاصمة غرب دارفور، خلّفت أعمال العنف في يناير وأبريل أكثر من ٣٠٠ قتيل، وأجبرت الآلاف على الفرار من منازلهم، وأدّت إلى تدمير هائل في الممتلكات.

وفي سبتمبر أعرب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في السودان، عن قلقه إزاء تصاعد العنف "القبلي" وما نتج عنه من نزوح مدني. وقال "وعلى الرغم من هذه التحديات المستمرة" يسعى الانقلابيون "إلى عرقلة أي تقارير إضافية من المفوضة السامية، إلى

المجلس بشـــأن عمل مكتبها في البلاد. تؤكد الانتهاكات المســـتمرة والإفلات من العقاب الســـائد في دارفور، على الحاجة إلى مراقبة صـارمة لحقوق الإنسـان" فيما ظل الانقلابيون لا يسـمحون "بوصـول منتظم لمراقبي حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وغيرهم إلى جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك دارفور وكردفان"

وأضاف: "على المجلس أن يضمن تمتع مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسـان في الخرطوم، بالوسـائل والدعم السـياسي لدعم الإصـلاحات الرئيســية. الآن أكثر من أي وقت مضــى، يجب الحفاظ على الدعم والمراقبة الدوليَّين، لضمان (عدم التخلي عن أولئك الذين كافحوا من أجل مستقبل أفضل، وأكثر احتراماً للحقوق)"

في فبراير ٢٠٢٣ صـدر التقرير السـادس للأمين العام للأمم المتحدة حول "الأطفال في النزاعات المســلحة" في عقابيل جلســة الإحاطة، التي عقدها مجلس الأمن الدولي في نفس التاريخ.

سلط التقرير الضوء فيما يخص السودان، على "الانتهاكات السافرة" للقواعد والمعايير الدولية، التي تشـكل درجة من الخطورة، تسـتوجب اهتماماً دولياً، بالنظر إلى تأثيرها على الأطفال. وحســـب (فرجينيا غامبا) الممثلة الخاصـــة للأمين العام، المعنية بالأطفال وثق التقرير، الذي يغطي الفترة الواقعة بين يناير ٢٠١٧ وديســـمبر ٢٠١٩ ما مجموعه ٧٣٤ "انتهاكاً جســـيماً" ضـــد الأطفال في دارفور وجنوب

كردفان والنيل الأزرق وأبيي، ومن الانتهاكات الأكثر شـــيوعاً، قتل وتشويه الأطفال؛ وتجنيدهم. أو استخدامهم في النزاعات.

وأضـافت (فيرجينيا غامبا): "إن القيود المفروضـة؛ أعاقت القدرة على (رصـد الانتهاكات والتحقق منها)، ولم يكن بالإمكان نسـبة أغلبيتها (٤٠٥ اعتـداءات) لأي طرف. ومع ذلـك، وعنـدمـا أمكن تحـديـد الأطراف، تبيّن أن (قوات الأمن والدعم السـريع) مسـؤولة عن أكثر من (ثلث) جميع الانتهاكات"

وأشـار بيان ممثلة الأمين العام السـيدة (غامبا)، إلى أن عدم الاسـتقرار السـيـاسـي، أدى إلى العنف الذي أثر على الأطفال، ولاسـيّما "الاسـتخدام المفرط" للقوة، التي اسـتخدمتها قوات أمن الانقلاب، أثناء المظاهرات العامة، وهو ما أثر تأثيراً سـلبياً على الأطفال. وحثت أجهزة الانقلاب، على ممارسـة أقصـى قدر من (ضـبط النفس) في اسـتخدام القوة ضـد المدنيين، بمن فيهم الأطفال الذين يشـاركون في احتجاجات سلمية.

هذه لمحة عامة عن المناخات السـياسـية التي تمخضـت عن (ثورة ديسمبر ٢٠١٨)، و(الوثيقة الدستورية) ومن ثم (اتفاقية سلام جوبا) و(الانقلاب)، وصـولاً إلى (الاتفاق الإطاري)، كاتفاق (جديد) بديل للوثيقة الدستورية، التي تم الانقلاب عليها، لا لـ(تصفية الانقلاب)،

فحسب ولكن كإطار عام لـــ(تصفية الأزمة الوطنية الشاملة) في السودان، والتي تعود جذورها إلى حكومة الاستقلال.

لذا نختم هنا بالسؤال (الجوهري)، ترى هل ينجح (الاتفاق الإطاري) في صلب متناقضات كل هذه القضايا، التي تتبعناها معا في هذا الكتاب، ويتمكن من قيادة السودان إلى رحاب (المواطنة بلا تمييز)، و(التحول الديمقراطي المدني). وينجح في إيقاف (مأساة السودان) في دارفور والمناطق المهمشة الأخرى؟

هوامش الفصل الخامس

(١) دكتور حيدر ابراهيم، أزمة الإسلام السياسي "الجبهة الإسلامية القومية، نموذجاً"، مركز الدراسات السودانية، الطبعة الأولى ١٩٩١، القاهرة، ص: ١٩٢

(٢) "التعدد الإثني والديمقراطية في السودان" أوراق مختارة من ندوة: التعدد الإثني والديمقراطية في السودان ١٨–١٩ مايو ٢٠٠٢، تحرير دكتور حيدر إبراهيم، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٣، ص: ١٢٣

(٣) دكتور حيدر ابراهيم، السابق، ص: ١٢٤

(٤) نفسه، ص: ٥٧

(٥) دكتور شريف حرير وتيرجي تفيدت (محرران)، السودان: النهضة أو الانهيار، ترجمة مبارك علي ومجدي النعيم. مركز الدراسات السودانية، القاهرة، ١٩٩٧، ص: ١٢٨

(٦) فيما أعاد الأفندي طرح نفسه كإسلاموي ليبرالي، انسلخ المحبوب عبد السلام في العام ٢٠١٥، ومنذها عقد كثير من الفعاليات وصرح للفضائيات أن الإسلام السياسي استنفد أغراضه، وعلى أحزابه أن تفكر فيما بعد الإسلام السياسي.

(٧) مجلة حقوق الإنسان السوداني، المنظمة السودانية لحقوق الإنسان، القاهرة، العدد الثامن، يوليو ١٩٩٩، ص: ٢٠

(٨) السابق، ص: ١٨

(٩) أحمد ضحية، مقال الصراع المسلح في دارفور، رواق عربي (كتاب غير دوري)، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، العدد ٣١، شتاء ٢٠٠٣، ص: ٨٦

(١٠) مجلة حقوق الإنسان السوداني، السابق، ص: ٣٧

(١١) نفسه، ص: ٢٩

(١٢) دكتور حيدر إبراهيم علي، السابق. ص: ٤٥

(١٣) أحمد ضحية دارفور وتسونامي سقوط الأنظمة الاستبدادية، أفق جديد لمعالجة شاملة (سلسلة مقالات)، سودانايل، ٢٨ مارس ٢٠١١

(١٤) مجلة حقوق الإنسان السوداني، السابق، ص: ٣٥

(١٥) نفسه، ص: ٣٧

(١٦) دكتور شريف حرير وتيرجي تفيدت، السابق، ص: ٧٠

(١٧) الديموقراطية في السودان: "البعد التاريخي والوضع الراهن وآفاق المستقبل" (أبحاث ندوة: تقييم التجارب الديموقراطية، القاهرة ٤–٦ يوليو١٩٩٣، تحرير: دكتور حيدر إبراهيم علي، مركز الدراسات السودانية، القاهرة ١٩٩٣، ص: ٣٤٢

(١٨) شريف حرير، تيرجي تفيدت، سابق، ص: ٣٩

(٢٢) مجلة حقوق الإنسان السوداني، السابق، ص: ١٦

(٢٣) دكتور عبد الله علي إبراهيم، الإرهاق الخلاق، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، ٢٠٠١، ص: ٣٨

(٢٤). مجلة حقوق الإنسان السوداني، السابق، ص: ١٦

(٢٥) نفسه، ص: ٣٨

(٢٦) عبد الرحمن الأمين، ساعة الصفر، مذبحة ديمقراطية السودان الثالثة، أجندة واشنطن، ص: ٢١٠

(٢٧) مجلة حقوق الإنسان السوداني، السابق، ص: ٣٧

(٢٨) نفسه، ص: ٣٨

(٢٩) البنك العربي للمعلومات، إنترنت، ٢٠٠٤/٦/٢٧

(٣٠) مجلة حقوق الإنسان السوداني، السابق، ص:

(٣١) تقارير (حالة حقوق الإنسان في دارفور)، منظمة العفو الدولية، ٢٠٠٤/٢٠٠٣

(٣٢) السابق

(٣٣) تقارير، حالة حقوق الإنسان في دارفور، سي ان ان ميدل ايست، ٢٠٠٤/٢٠٠٣

(٣٤) تقارير منظمة العفو الدولية السابق.

(٣٥) تقارير (حالة حقوق الإنسان في دارفور) منظمة مراقبة حقوق الإنسان، ٢٠٠٤/٢٠٠٣

(٣٦) السابق.

(٣٧) تقارير منظمة مراقبة حقوق الإنسان، حالة حقوق الإنسان في دارفور ٢٠٠٣/٢٠٠٤

(٣٨) السابق.

(٣٩)* تقارير: مجلس الأمن، الأمم المتحدة، مجموعة الأزمات الدولية، منظمة مراقبة حقوق الإنسان، منظمة العفو الدولية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، أطباء بلا حدود، الأمم المتحدة، لجنة الأطباء المركزية (السودان)، صندوق الأمم المتحدة لرعاية الأطفال. ٢٠٠٣—٢٠١٦

**تقارير الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية الدولية والمحلية ٢٠١٦—٢٠٢٣

خاتمة: ما أشبه ليلة الإطاري ببارحة نيفاشا

ها نحن أشـــرفنا على نهاية رحلتنا، خلال "الصـــراعات التي حفل بها إقليم دارفور"، وما اتصـل بها من عناصـر (الأزمة الوطنية الشـاملة)، التي قادت في نهاية المطاف، إلى مرحلة "الإبادة الجماعية"، وحصـــار (المجتمع الدولي) بالتقارير الحيّة، التي أجرتها المنظمات الحقوقية المحلية والإقليمية والدولية، التي وضـعت على طاولة الأمم المتحدة، الحقائق المحرجة "للضمير الإنساني"؛ الذي وقف طويلاً يتفرج على "نظام يقتل شـــعبه"، لأســـباب تضـــافرت فيها ـــتاريخياً ـــ أكاذيب (العرق) و(توظيف الدين في السياسة)، من قبل القوى الطائفية والإسلاموية، التي (أفشـلت الدولة السـودانية) بامتياز. والآن تنضـاف إليها القوى السلفية المتطرفة، التي ستظل أشبه بسكين في خاصرة الثورة!

هذه الخاتمة ليســت تلخيصــاً لما ورد في هذا الكتاب، بقدر ما تطمح (لإضـاءة) بعض رؤوسٍ من مواضـيع، تتصـل بالمناخ السـياسـي العام (بعد الثورة ووقوع الانقلاب)، كنا قد مررنا بها على عجل، لأنها ليست ضمن موضوع الكتاب بصورة مباشرة، لكن أرى من المناسب هنا الإشـــارة إليها على خلفية الاتفاق الإطاري، ف(عملياً) ثمّة كثير من الأســـئلة المعلقة، حول وضـــع "قوات الجنجويد"، و"حركات

دارفور، ومستقبل اتفاق جوبا لسلام السودان" والموقف السياسي العام (للاتفاق الإطاري)، وإمكانية تحقيقه (التحول الديمقراطي المدني).

وبطبيعة الحال، نأمل أن يكون الاتفاق الإطاري خاتمة مطاف، عقود طويلة من القلق والتوتر الفكري والسياسي لبلادنا. لكن تظل الأمنيات أمنيات!

ولا بد لنا أيضاً، أن نشير سؤال مستقبل (أيلولة النفوذ) وسط كل هذه (القوى الدارفورية) التي لا تحصى ولا تعد، سواء كانت القوى المستعربة (العربية) أو الأفريقية، فالحرب في دارفور تم توصيفها منذ اندلاعها على أساس أنها صراع عربي/ أفريقي.. ومع ملاحظة أن حركات مهمة كحركة "جيش تحرير السودان/ عبد الواحد" ليست جزء من أفق الحلول المطروحة في (اتفاقية جوبا)، وأن حركتي (جبريل ومناوي) ليستا جزء من (الاتفاق الإطاري)، الأمر الجدير بالتفكير للوصول لحل بهذا الشأن، إذا أردنا فعلاً الوصول بهذه الثورة للنهايات المرجوة منها، والمتعينة في هتافاتها الداوية (يا عنصري ومغرور، كل البلد دارفور!).

كذلك ثمة أسئلة حول الارتباطات الإقليمية، المتعلقة بدارفور، من حيث أنها إقليم واسع. استقراره رهين باستقرار الجغرافيا المجاورة (ليبيا، تشاد، أفريقيا الوسطى، دولة جنوب السودان وتخوم شمال السودان

مع دارفور) ومستقبل الدعم السريع (الجنجويد).. كيف سيتم التصافي الموثوق فيه بين أعداء الأمس؟!.. خصوصاً في ظل ما يُشاع عن (الأحلام العريضة) لقادة الجنجويد في (قيادة الدولة السودانية)، بسيناريو إماراتي، وربما أصابع أخرى!

قد تبدو هذه الأسئلة ضرباً من (الخطابات الشعبوية!). لكنها؛ شئنا أم أبينا هي جزء من المناخ العام الذي يحاصر الثورة، ويسهم في ردود أفعال الثوار، كما أن التاريخ يعلمنا، أن أكثر العوامل استبعاداً، تصبح أحياناً عواملاً حاسمة في التغييرات غير المخطط لها أو المتوقعة! أيضاً (المواقف المختلفة من الثورة)، على خلفية (نظم التفكير المتباينة لقوى الثورة) نفسها!

فعندما نسمع عبارّة "الثورَّة الوطنية الديمقرّاطية" ندرك أنها تنطوي على مفهوم يختلف من شخص لآخر، فبالنسبة للسواد الأعظم من الثوّار في "لجان المقاومة" على امتداد السودان، أن هذه الثورة هي لنيل الحرّيات واسترداد الحقوق، وتحقيق العدالة والإنصاف، وبناء الدولة المدنية الديمقراطية، التي تحقق السلام في كل أرجاء السودان، حيث تنعم أخيراً، كل مكونات الشعب بالمواطنة (بلا تمييز)، لاجتثاث مشكلة الاستعلاء والهيمنة من جذورها ـــ على الأقل دستوريا وقانونياً!ـــ لكن نفس العبارة: "الثورة الوطنية الديموقراطية" تعني

بالنسبة (لليسار) كمكون رئيسي من مكونات الثورة، مفهوماً عميق الاختلاف، عن المفهوم أعلاه الذي يعنيه السواد الأعظم من الثوار! فاليسار ينظر إلى هذه الثورّة من خلال أحلامه الأيديولوجية، ويتوّهم أنها الطريق إلى "مرّحلة الثورّة الوطنية الديمقرّاطية"، ومن ثم "الاشتراكية" كما ورد ذكرهما في الكتاب؟!

ولنكون أكثر تحديداً، نجد أن اليسار (صنف) ابتداءً كل (قوّى الثورّة) باستثناء (لجان المقاومة) كقوى (لا تصلح) للتحالف معه ضد الانقلاب وإنجاز أجندة الثورة!.. فالتحالف الذي يريده اليسار، ينهض أساساً في "العمال والفلاحين والفقراء، والشرّيحة الفقيرّة من البورجوازية الصغيرة".

وبطبيعة الحال (الرّأسمالية الوطنية؟) التي لطالما تحدّث عنها، وفي ظننا لو وُجدت هذه الرأسمالية الوطنية، بعد كل سنوات اقتصاد (الهدم الإسلاربوي الطفيلي)، لن يكون مستبعداً ارتباطها بجماعات المصالح والانتهازيين والرأسمالية الطفيلية؛ للقوى الإسلاموطائفية!

ما أعنيه أن القوى السياسية، لا يمكن أن تلتزم برؤيتك أنت الفردية كحزب، التي في التحليل النهائي تهدف –هذه الرؤية– إلى تحقيق الاشتراكية وإقامة المجتمع الاشتراكي، أي تحقيق مشروعك أنت! وهو ليس بالضرورة مشروع (قوى الثورة).

وفي الواقع لن تجد حزباً واحداً، يتواضع معك على تحقيق هذه الرؤية، فأساساً إذا أراد تبنيها لعبأ استمارّة عضوّية في الحزب الشيوعي! وهذا لا يعني أنها ليست (رؤية نبيلة)، أبداً.. المعنى أن نُظم التفكير تختلف من حزب لآخر، إلى جانب أن نظام تفكير غالبية هؤلاء الشباب الثوار، في (لجان المقاومة) يختلف عن الجميع، وفي الوقت نفسه كي تحقق هذه الثورّة؛ الحد الأدنى من أهدافها على الأقل، لابد لها أن تتوحد على (برنامج حد أدنى)، يلتقي فيه الجميع.. لكن الإصرار على تنفيذ رؤية حزب دون سواه، أو رفض التحالف مع الآخرين طالما هم لا يتبنون رؤيتك! مثل هذه التوجهات (تخصم من أجندة هذه الثورّة العظيمة)، ولا تضيف إليها في أهم مبادئها: "القبول بالاختلاف!"

وغنّي عن القول إن هذه الثورّة ليست طبقية، ولا يتوجب عليها؛ كي تناضل ضد كل أشكال التبعية والتخلف والاستغلال، والاستبداد والاضطهاد القومي، أن تكون طبقية. فالطبقية شرط "الثورّة الوطنية الديمقراطية اليسارية". لكنها ليست شرطاً لهذه (الثورّة السودانية)، التي هي أيضاً ليست ضد كافة قوى اليمين أو الليبرالية أو الإسلام السياسي، فقط لكونها قوى يمين أو ليبرالية أو إسلام سياسي!

فهي مثلما لا تريد أن تتعارض مع (الديمقراطية)، وحق الآخرين في اختيار ما يناسبهم من أوعية سياسية وتوجهات. فهي أيضاً حددت بوضوح أنها كثورّة "ضد القوى التي استولت على السلطة في ٣٠ يونيو ١٩٨٩، عبر انقلاب عسكري؛ قوض النظام الدستوري، الذي جاء في عقابيل انتفاضة ٦ أبريل ١٩٨٥.

وغني عن القول إن "قوى الانقلاب" هي (قوى إسلام سياسي)، تحالفت مع الطائفية في مراحل مختلفة من تاريخ السودان المعاصر، وأنها خرجت بالأساس من رّحم (القوى الطائفية). وأنها تشترك مع هذه (القوى الطائفية) في "المرجعيات الفكرية" نفسها! وخلال تحالفهما معاً؛ في مختلف المراحل منذ ١٩٥٦ حتى الآن، تم تدمير البلاد اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. بل وتم تفتيت وحدتها ورهنها للأجنبي!

بمعنى أن الأصل في هذه المسألة، ليس لأن هذه القوى إسلاموية أو طائفية، لذلك الثورّة ضدها، بل لأنها استبدادية وفاسدة ومتآمرة، وارتكبت جرائم تقع تحت طائلة القوانين المحلية والدولية.

ولذلك المفهومين بقدر ما هما لا يلتقيان من ناحية أيديولوجية فكرية، إلا أنهما سيلتقيان من ناحية سياسية تكتيكية! فغمار الثوار و(اليسار) بشقيه (القومي والأممي)، مع اختلاف فهمهم لهذه الثورّة، إلا أن

جميعهم يستهدفون تحقيق الاستقلال الوطني، والسيادة الكاملة على الأرض؛ التي تم اقتطاعها (مثلث حلايب، الفشقة، إلخ.. والموارد التي يتم نهبها: المعادن والثروات الحيوانية والزراعية والغابية، إلخ..).

لكن فيما يستهدف (الثوار بصورة عامة) التوزيع العادل (للسلطة والثروة)، يستهدف اليسار التوزيع العادل (للثروة والدخل!). فاليسار بالأساس ينظر لهذه الثورة، كثورّة (ضد القوى البورجوازية)، ومظاهر الإفقار والاستغلال الرّأسمالي!

ولذلك كان اليسار منذ البداية واضحاً؛ عندما أثار النقع حول البرنامج الصحي (دكتور أكرم)، والاقتصادي للفترّة الانتقالية، على عهد حمدوك قُبيل –انقلاب البرهان– وتحقيق دولة الرّعاية الصحية والاجتماعية..

وهو في الحقيقة برنامج راديكالي، من الصعب تحقيق إجماع –لأسباب مختلفة، منها ما يتعلق بظروف السودان نفسه– للالتفاف حوله ودعمه من الفاعلين وقتها، ولهذا السبب كان لابد من إزاحة العقبات، التي قد تواجه تنفيذه؛ وتغيير الموازين بصعود فاعلين مؤثرين آخرين، بإمكانهم الالتفاف حول هذا البرنامج؛ بطبيعته الراديكالية.

ومما لا شك فيه بالنسبة لليسار، أن هؤلاء الفاعلين هم الشباب اليافعين؛ الذين إما هم (طلاب: برجوازية صغيرة محتملة؟) أو هم

(مثقفين ثوريين محتملين؟)، وأما هم خريجين عطالى، عجزت الدولة عن توفير فرص عمل لهم، وأما هم موظفين محدودين الدّخل، ونسبةً لـ(انهيار الطبقة الوسطى) بفضل السياسات الإسلاموطائفية، يجوز أن نخترع لهم طبقة جديدة ندرجهم فيها (طبقة العمال قسراً!).

فالمفارقة هنا أن (الخريطة الطبقية) في السودان غير واضحة. وفي الحقيقة لا يوجد في السودان عمال بالمعنى الماركسي، فالسودان دولة استهلاكية غير منتجة، إدراجها كدولة زراعية أو صناعية، لهو إدراج مجازي يفتقر للدقة.

ولهذا السبب نجد أن من يقود هذه الثورّة في الشارع الآن، هم جيل الشباب المحرومين هؤلاء، الذين سيكون عسيراً توصيفهم بـ"الطبقات الشعبية الفقيرة من العمال والفلاحين الفقراء" حسبما قال الكتاب!

ومن جهة أخرى أن العمال والفلاحين الفقراء، حسب اليسار، يجب أن تقودهم "أحزاب ماركسية ثورية". أما هذه الثورّة فهي في حالة (إفراز) مستمر لقيادتها؛ من بين صفوفها من الشباب، الذين سوادهم الأعظم غير مؤدلجين، بل يناصب أغلبهم الأيديولوجيات العداء، ويحملون الأحزاب السياسية بقضها وقضيضها، مسؤولية إفشال السودان كدولة –وهو أمر صحيح تماماً فيما يتعلق بالقوى الإسلاموطائفية – وهم منخرطون في وسائل التواصل الاجتماعي،

التي فتحتهم على العالم الواسع، ووّسعت الثقافة المهيمنة (للصورة والمحتوى) مداركهم، فهم من الصعب (تأطيرهم) داخل "نظام تفكير اليسار" أو اليمين أو أي أيديولوجيا شمولية، تقدم نفسها على أنها العارفة بكل الإجابات من المبتدأ إلى المنتهى!

أنا لا أُريد أن أقول إن الحلم الذي داعب خيال اليسار، بتحقيق مرّحلة "الثورّة الوطنية الديموقرّاطية" لن يتحقق، مطلقاً. ولكن ثمَّة كثير من الشواهد تقول، أن (إمكانية إعادة إنتاج هذا الحلم الرّاديكالي) داخل نظام تفكير هؤلاء الثوار الشباب، الذين لا يحللّون الواقع على خلفية (الطبقات) أو (الثقافة).. هذه الإمكانية غير واردة بشدّة!

والسؤال هنا: هل يتكيف اليسار مع ذلك، أم يسعى لفرض إرادته، بالعمل على إسقاط أي (حكومة تسوية قادمة)، كما فعل مع (حكومة حمدوك). وبالتالي أسهم من حيث لا يحتسب، في منح فلول النظام البائد الفرصة لترميم أبنيتهم المنهارة، وترتب على ذلك (واقع جديد) نعاني منه منذ وقوع (انقلاب البرهان) حتى الآن، إذ تحوّل الفلول بقدرّة قادر إلى "قوى انتقال" بفضل مساهمة اليسار في إسقاط حكومة حمدوك!"

في تقديري أن التوجه العام لهؤلاء الشباب، كما كشفت عنه مواثيقهم وشعارّاتهم، إذا تم الالتفاف حوله، وتم إنجاح ثورتهم المجيدّة، ستترتب على ذلك تحوّلات نوعية وكمية، ديمقرّاطية ثورّية، من شأنها تدمير البنى الاقتصادية الطفيلية، التي التفت على تنوع السودان وعلى الموارد والثروات السودانية، لأكثر من ستة عقود!

وهي خطوة ضرورية لصناعة وبناء السلام وإعادة بناء الاقتصاد الوّطني، وتحقيق التنمية المستدّامة، التي لا تغفل تخفيف الضغط الاقتصادي على المواطن، وتوفير مدخلات الإنتاج للمزارع و"الصنايعي" ووضع الضوابط التي ترّاعي المصالح الوطنية، بوجه التهريب والتجارّة العابرّة للجغرّافيا السودانية.

ونحن هنا لا ننكر نُبل "برنامج مرّحلة الثورّة الوطنية الديمقراطية" من (ناحية نظرية)، لكننا نفكر في (أجندة الثورّة السودانية) الجارّية الآن، بكل قضاياها المعقدة في الهامش، وتنوعها الفكري والثقافي. وهي أجندة غير مؤطرة ببرامج اليسار، ولم تُصاغ من داخل نُظم تفكير اليسار.

ومع ذلك تطمح مثله إلى تحقيق التمييز الإيجابي في الأطراف، وتصفية التخلف الاجتماعي الثقافي التعليمي، وتطوير النظام الصحي، بحيث تتولى الدولة مسؤولية التعليم والصحة المجانية، للفقراء ومحدودي

الدخل. وبناء القوات النظامية بطريقة احترافية ومهنية ووفقاً لعقيدة وطنية واحدة، ونظام تدريب وتسليح وتأهيل حديث.

وكذلك إعادة بناء هذه الأحزاب والمؤسسات العليلة، وأجهزة الضبط والضغط، التي تخدم أغراض الدولة المدنية الديمقراطية، حتى لا تنفرد الحكومة باتخاذ القرارات المصيرية. وتحديث وتطوير المؤسسات، المتعلقة بمشاريع البنى التحتية. وهي (أجندة مقبولة للجميع)، وليست (محل اختلاف).

لقد جربنا الانقلابات العسكرية، وجربنا الانتفاضات والهبات الجماهيرية، وآن لهذا التراكم أن يُنتج (ثورة حقيقية للمرّة الأولى) في تاريخ السودان المعاصر. ثورة تهدف إلى تحرير الناس، لا إلى حكمهم كالانقلاب، أو تحدث تغييرات محدودة كالانتفاضات..

لذلك نتحدث عن (ثورة)، فالثورة يقودها الشعب فيتبعه الجيش، والانقلاب يقوده الجيش فيتبعه الشعب.. الثورة تغيير لقواعد بناء السلطة، لتكون الكلمة الأخيرة للشعب. أما الانقلاب فهو تغيير لأشخاص الحكام، مع بقاء القوة كمعيار للحكم. ومع استمرار النظام الفاسد ومؤسساته المادية وقوامه المعنوي والأيديولوجي!

بمعنى التغيير الشكلي، مع الحفاظ على جوهر الأزمة، التي تسببت في الانتفاض والثورة على النظام الفاسد. وهو ما تقوم به (اللجنة الأمنية) وحلفائها الإسلاموطائفيين الآن!

إذ فيما يقوي الانقلاب دعائم (دولة موازية) لإجهاض الثورة، يعمل في الوقت نفسه منذ يومه الأول على (ترميم الدولة العميقة)، التي فككت ثورة ١٨ ديسمبر ٢٠١٨ حصونها، لكنها لم تفكك (الأساس الذي شيدت عليه) هذه الحصون بعد!

ورغم أننا نحلم بثورة كالتي يحلم بها اليسار، تكنس كل آثار النظام البائد. وتقدم كل المجرمين للعدالة. إلا أننا ندرك أن ذلك لن يتم إلا على مراحل. لأن موازين القوى المادية غير متكافئة. فاللجنة الأمنية تسيطر على كل شيء. لذلك ظللنا نكتب: أن الفهم المعاصر والأكثر حداثةً للثورة، يتمثل في أن الثورة تغيير يحدثه الشعب من خلال أدواته "كالقوات المسلحة" (وللأسف الحركة الإسلاموية ورطت الجيش بحيث أصبح آيدلوجياً اسلاموطائفياً، مرتبط بجماعات المصالح الطفيلية! لذلك لم يعد بإمكانه (لعب دور إيجابي) في إنجاز (مهام الثورّة وأجندتها) في التغيير. فضلاً عن أن الجيش موضع اتهام في (جرائم الحرب) في الأطراف والمجازر في المركز ضد الثوار السلميين، والجرائم السياسية والفساد الاقتصادي والمالي، في عموم السودان.

من الجهة الأخرى، ليس لدينا الآن زعماء وقادة أو شخصيات تاريخية حولها إجماع، ليكونوا أدوات الشـــعب في تحقيق طموحاته بتغيير نظام الحكم العـاجز عن تلبيـة هـذه الطموحـات، ولتنفيـذ برنامج من المنجزات الثورية "غير الاعتيادية".

المفهوم الـدارج أو الشـــعبي للثورة ذاك الـذي تتكئ عليـه القوى الإسـلاموطائفية. هو الانتفاض ضـد الحكم الفاسـد المسـتبد كما في أكتوبر ١٩٦٤ وأبريل ١٩٨٥، لإحداث تغيير يحقق (مصـــالح هذه القوى أولاً وأخيراً)، والتي ليست بالضرورة هي (مصالح الشعب!).

نحن إذن كقوى سـياسـية، نتصـارع اليوم حول هذه المفاهيم. وبطبيعة الحال صـــراع (الأفكار والرؤى)، لا يتوقف في أية لحظة من لحظات التـاريخ، أو مرحلـة من مراحـل منعرجـاتـه ومنعطفـاتـه الحـادة، ولن يتوارى. بحكم أنه عملية (ديناميكية) مستمرة الحركة.

صحيح قد تتغير أدوات الصراع وأشكاله وأساليبه، وطبقاً لذلك تتغير أيضـاً نتائجه. لكنه يظل صـراعاً تتعدد أوجهه، وتتعرج مسـاراته. ولا أحد يســـتطيع أن يصـــفه بغير حقيقته ومفهومه، الذي انطوت عليه ثورة؛ تحاول فض الاشـتباك بين مفاهيم أسـاسـية، مثلت قلقاً وتوتراً للشـــعب ونُخبه وقواه الحيّة.. مفـاهيم تـدور كلهـا حول من يحكم

السـودان؟ وكيف يُحكم السـودان؟ وما هي طبيعة البرنامج محل اتفاق كل السودانيين؛ الذي يجب تنفيذه؟

فالقوى التي تسعى لإجهاض الثورة –بالمعنى الذي ذكرنا– تريد إيقاف عجلة التاريخ! وعجلة التاريخ لا يمكن أن تتوقف. كما أن السـودان بمشـكلاته الحالية ليس من ثمّة عاقل يتصـور، أن إعادة إنتاج تجاربه الفاشلة السابقة، قد تنجح في تحقيق السلام والتنمية والاستقرار. ما لم يتم النظر بجدية وتجرد وتسـامي للخلل البنيوي، فيما يخص (توزيع السـلطة والثروة) –كما نصـت عليها اتفاقية جوبا– وما يترتب على ذلك.

أحد أهم الدروس المستفادة من انتفاضة سبتمبر ٢٠١٣، التي مثلت مرحلة مفصـلية في التراكم مع شـقيقاتها السـابقات من انتفاضـات وحراكات مسـتمرة، منذ ١٩٨٩ على المسـتوى الجماهيري المدني السـلمي، وعلى مسـتوى جبهات الكفاح المسـلح، لتبلغ مداها الأقصـى في هذه الثورة، التي انفجرت دفعة واحدة في ديسـمبر ٢٠١٨.

أهم الدروس أن القوى المضـادة تلتحق بالثورة في غفلة من الثوار، وتعمل على تقويضـها من داخلها. حدث ذلك في عقابيل انتفاضـتي

أكتوبر ١٩٦٤، وأبريل ١٩٨٥. حجم التآمر على التغيير الذي يحقق طموحات كل جماهير الشعب، كان دائماً كبيراً ومدمراً!

والآن التآمر ليس داخلياً فقط بحكم عوامل كثيرة، فهناك مصالح إقليمية ودولية أيضاً تؤثر، في منع هذه الثورة من تحقيق غاياتها المرجوة. والتآمر الآن أكبر من أي تآمر واجهه شعب السودان من قبل، وربما أعظم من أي تآمر قد يكون واجهه شعب من الشعوب!

لذلك يجب على (لجان المقاومة) على وجه الخصوص، أن تحرص على مقاومة أي محاولات توقف العمليات الجارية لهذه الثورة من الوصول إلى لحظة التتويج النهائية، حتى لو اتخذ الصراع أشكالاً متعددة لم يألفها السودانيون، في تجاربهم الماضية خلال الصراع مع النظم المستبدة. بسبب أن الأمر الآن أكثر تعقيداً مما مضى!

فالحالة العامة للسودان أو الخاصة بالقوى السياسية أو جماهير الشعب، وشروط التغيير التي أسهمت في إسقاط الفريق عبود في ١٩٦٤ أو النميري في ١٩٨٥. ليست هي الحالة أو الظروف أو الجماهير نفسها، التي أسقطت نظام البشير الإسلاموطائفي في ٢٠١٨، ولا الوعي بالقضايا المطلوبة هو نفسه، ولا العالم والإقليم هو نفسه. فقد جرت عبر الزمن تغييرات كثيرة.. وتغيرت معادلات وتوازنات كثيرة.. وأصبح لدويلات مساحتها أصغر من مساحة حي

من أحياء الخرطوم، تأثيرات على مجرى الصراع في السودان، ونفوذ في حرف التغيير الجذري عن مساره، وعمقت مصر ارتباطها بالقوى المستبدة التي تحكم الخرطوم، ودعمها والإبقاء على استمراريتها، أكثر من أي وقت مضى، بعد أن أصبح الاستبداد والفساد في الأنظمة التي تحكم الخرطوم، مسألة بقاء وحياة أو موت بالنسبة لمصر المديونة، المفتقرة للموارد، القاحلة والمتفجرة بالسكان!

الثورة التي طمحنا الهيا، هي "إسقاط لنظام فاسد" واجتثاثه من جذوره.. فهي بالنسبة لنا تغيير يطال حتى الأسس الاجتماعية للحكم، وبناه الثقافية والاقتصادية، ولا يتوقف فقط عند الأسس الأيديولوجية الفكرية أو السياسية –كما حلمنا– بالتالي هي ليست تغييراً محدوداً، كما تريد لها القوى الإسلاموطائفية المتواطئة مع الفلول بأشكالهم المختلفة قبل وبعد انقلاب البرهان.

فقوى الثورة غالبيتها لا تبحث عن (الإصلاح) ولا ترغب في (إعفاء) المجرمين من المحاسبة، فتلك هي رغبة النُخب الإسلاموطائفية الآن – مستصحبين تجربة نيفاشا، ٢٠٠٥ التي ضمنت الإفلات من العدالة– بدعاوى أن ذلك هو السبيل الوحيد. فهذه النُخب لا زالت لديها أشواق وتهاويم مزمنة حول احتكار السلطة والثروة.

لقد قفز هؤلاء وغيرهم من مركب نميري وهي تغرق، كما قفزوا من مركب البشير. والعهد بهم أثناء كل انتفاضة أطاحت بمستبد فاسد، يتراكضـــون للقفز ببقايا النظام البائد، في آخر عربات قطار الثورة، إنقاذاً لمصـــالحهم العابرة للأســـر والعائلات والقبائل. وحفاظاً على الامتيازات التي لطالما تمتعوا بها، دون وجه حق!.. خطاباتهم في حالة تغير دائم حسب اتجاه الريح، ولن يتورعوا حتى عن مهاجمة مشروعهم الإســلاموطائفي الفاســد عندما يقتضــي الأمر، لإثبات أنهم جزء من مكونات الثورة!

أحمد ضحية

لانسينغ، ميشيغان

شتاء ٢٠٢٣

المحتويات

إهداء ٦
هذا الكتاب: الصراع المسلح وردود الأفعال ٩
ثمرّة خطاب الكراهية ١٠
الأعداء ٤٣
الفصل الأول: دارفور: الجغرافيا والتاريخ والنسيج الاجتماعي ٥٦
عندما يسقط ظل الماضي على الحاضر ٥٨
الفصل الثاني: المشروع الحضاري.. تراكم المشكلات وانفجار الأزمة ٧٩
الإسْلاموطائفية ٨١
المشروع الاسلاموطائفي لانقلاب ١٩٨٩ ..... ٨٨
الفصل الثالث: ثمار الدولة الفاشلة ١٢١
زراعة الحرب ١٢٣
الفصل الرابع: الأزمة في دارفور والبُعد التاريخي... ١٩٧
الأزمة، التداعيات والنتائج ١٩٩
الفصل الخامس: عنف الدولة، الجنجويد، الحركات المسلحة والوضع الإنساني ٢٨٢
القبيلة في مواجهة الأمة ٢٨٤
حركات دارفور ٢٩٩
صراع شائك ٣١١
حركة بولاد ١٩٩١ ..... ٣١٦
حركة خليل إبراهيم ٢٠٠٣ ..... ٣٢٧
لسنا مؤتمرا وطنيا، ولكن جميعنا اليوم مؤتمر وطني! ٣٢٩

الكتاب الأسود ٣٤١
حركة جيش تحرير السودان:..... ٣٤٣
الأرقاء الجدد ٣٤٧
أحداث ودعة ٩١_١٩٩٢..... ٣٥١
مجزرة شرق منواشي ١٩٩٢ ..... ٣٥٣
أحداث شمال مليط ١٩٩٣ ..... ٣٥٥
مجازر ١٩٩٥..... ٣٥٦
مجازر ١٩٩٧..... ٣٥٨
مجازر ١٩٩٨..... ٣٥٩
مجازر ١٩٩٩:..... ٣٦٠
شهادات حية*..... ٣٦٣
طبيعة السلوك الإجرامي للحكومة والجنجويد في دارفور*..... ٣٨١
مشكلات اللاجئين*..... ٣٩٨
تقارير حول التداعيات: من الثورة إلى الإطاري* . ٤٠٣
اتفاق سلام جوبا بين مطرقة ثورة ديسمبر ٢٠١٨ وسندان انقلاب ٢٥ اكتوبر ٢٠٢١** ٤٢٨
خاتمة: ما أشبه ليلة الإطاري ببارحة نيفاشا ٤٥٤

من الكتاب

كما أنهم في الحقيقة، وجدوا حرجاً من الاعتراف، بأن من يقوم بارتكاب الإبادة في عصرنا الحالي، ينسبون أنفسهم إليهم عرقياً وثقافياً! مثلما ينسب (الدواعش الوهابيين) أيضاً أنفسهم للعروبة والإسلام! غير أن من الواجب تكرار هذه الحقيقة، أن هناك نظام (إسلاموي عروبوي طائفي) يُبيد إحدى مكونات شعبه (الإثنية) غير العربية.

ومع ذلك لم تخرج القمّة العربية وقتها، بشأن دارفور بشيء يدل على أن بوجدان الدول العربية، من المحيط إلى الخليج، ذرة واحدة من الإنسانية.

ما حدث في دارفور كان مزعجاً للعرب، وورطة تاريخية لهم جميعا! كانوا جميعهم مسؤولون عنه!.. ومع ذلك لم تعبر القمّة العربية، إلا عن مزيد من التواطؤ ضد السكان الأصليين (الأفارقة) في دارفور، كما كان متوقعاً تماماً.

صـــدر له عـــــن دار بسمة

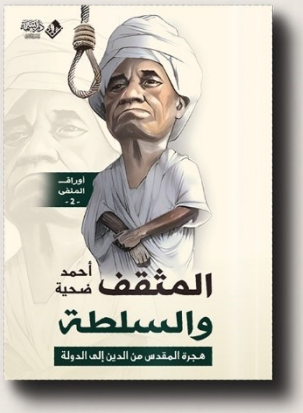

Bassmabook
0021277181493
Contact@darbassma.net